

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم:

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل :

الدولة والمجتمع في أدبيات الثورة الجزائرية 1954-1962م

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في التاريخ

تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

إشراف البروفيسور:

أحمد مسعود سيد علي

إعداد الطالبة:

كريمة زيتون

تاريخ المناقشة:/...../.....

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
01		أستاذ	محمد بوضياف. المسيلة	رئيسا
02	أحمد مسعود سيد علي	أستاذ	محمد بوضياف. المسيلة	مشرفا ومقررا
03		أستاذ محاضر "أ"	محمد بوضياف. المسيلة	عضوا مناقشا
04		أستاذ محاضر "أ"	محمد بوضياف. المسيلة	عضوا مناقشا
05		أستاذ محاضر "أ"		عضوا مناقشا
06		أستاذ		عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2020 - 2021م



شكر وتقدير

بفضلٍ من الله ونعمة، تمَّ استكمال هندسة أفكار هذا العمل الذي لولا توفيق من الله عزَّ وجلَّ أوَّلاً وتضافر الجهود ثانياً لما وُضع بين أيادي لجنة المناقشة الموقرة بصورته المقدّمة.

وتنويها مّي بفضل الذين قدّموا لي يد المساعدة، لا يسعني إلا أن أتقدّم بجزيل الشكر وعظيم العرفان إلى أستاذي المشرف الفاضل البروفيسور أحمد مسعود سيد علي الذي أهداني في بدايات مشواري البحثي شمعة..، وعلمني في نهاياته كيف أشعلها، وبالتالي كان لي نعم الموجه والمصوّب والمدقق والإنساني.

كما أتوجه بشكري إلى جميع أساتذتي الأفاضل في لجنة التكوين دون استثناء على فضيلة التلقين والتّمكين، وإلى مدير مخبر دراسات الثورة البروفيسور عبد الله مقلاتي على إتاحتها لنا مكتبة المخبر للإفادة والاستفادة، وإلى الأستاذ فتح الدين بن أزواو الذي شجّعني كثيراً، واستسهل عليّ كلّ ما هو صعب، ولين كلّ ما هو صلب .

وشكري موصول كذلك إلى جميع أساتذتي في قسم التاريخ بجامعة المسيلة وباتنة، وكذا إلى مسئول مكتبة "الأنوار" (باتنة) الذي تكلف عناء كتابة هذه الأطروحة وضبطها منهجياً وإخراجاً.

كما أسدي شكري العميق والخاص إلى معلمي في مرحلة الابتدائية الأستاذ: عياش بن قسمية الذي رافقني في جميع أطوار تعليمي وبحثي ولا يزال إلى غاية اللحظة مصدر تحفيز وإلهام وإسهام، فأطال الله في عمره وبارك فيه ونفع به وكلّ رُسل العلم الوطن والأمة.

الإهداء

أهدي هذه الدراسة إلى روح والدي الطاهرة التي وافقها المنية
وأنا بصدد تحرير الأسطر الأخيرة من هذا العمل، فرجها الله
وطيب ثراها.

إلى عائلتي الكريمة وعلى رأسها والدي حفظه الله وأمدّه في
عُمره.

إلى كلّ المناضلين المخلصين الذين جاهدوا بالسّلاح والفكر في
سبيل تحرير الأَرْض، وصون العِرض، وإعادة بناء الإنسان.
إلى هؤلاء جميعا ومن أجلهم ولأجلهم "سأكون على العهد...
سائرة على الخطى وافية بالوعد".

كرمة

قائمة المختصرات

المختصرات باللغة العربية:

د ت: دون تاريخ

تر: ترجمة

ج: جزء

المختصرات باللغة الفرنسية:

PPA : parti populaire algérien

PCA : parti communiste algérien

UDMA : l'Union Démocratique Manifeste Algérien

FLN : front de libération nationale

CCE : comite' de coordination et d'exe'cution

CNRA : conseil national de la revolution algerienne

GPRA : le Gouvernement provisoire de la re'publique alge'rienne

EMG : E'tat – major général

ENA : Etoile du Nord Africain

CRUA : Comité Révolutionnaire Pour L'union et L'action

UGEMA : Union Générale des Etudiants Musulmans Algériens

UGTA : Union Générale Des Travailleurs

مقدمة

إنَّ التوجُّه نحو دراسة موضوع الدولة والمجتمع في الجزائر وتحديدًا خلال فترة ثورة التحرير الوطني (1954-1962)؛ يعني بأننا سنتَّجه رأساً إلى مناقشة الجوانب الأيديولوجية/العقائدية لهذه الثورة التي راهنت منذ بداياتها على توظيف الفكر إلى جانب السلاح من أجل تحقيق بُعيتها الكبرى المتمثلة في نيل الاستقلال وإعادة البناء الجذري للقواعد السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية من جديد.

وتُعَدُّ الحركة الوطنية هي الأخرى حاملةً للواء المشروع الوطني، إنَّ لم نقل السَّباقة إليه، حيث نجد في أغلب وثائقها وبرامجها الصَّادرة عنها ما يدعو إلى تأمُّلٍ صريح بخصوص مستقبل الشعب الجزائري وقلقٍ رهيب بشأن مصيره التاريخي والحضاري الذي تُديره أقدار الكولونيليين بكلِّ مُغلاةٍ وشدَّة، وعلى الرِّغم من تباين وجهات نظر مؤدِّجها في التنظير للمستقبل إلاَّ أنَّ ما ورثوه من مفاهيم وأفكار شكَّلت في الحقيقة منطلقاً أميناً للثورة التحريرية كي تبدأ مسيرتها النضالية والبنائية من نظريات وتنتهي بها إلى نتائج وممارسات ملموسة.

ولأنَّ إرادة الأحياء تُغيِّر التاريخ حتى وإن كان وسطهم بِرُكةٍ مؤت، فقد شكَّلت بادرة الفاتح من نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 1954م انفتاحاً حقيقياً لا تُسدَّد مجرى الأمل التحرري في الجزائر، ومحطَّة أحيائية لروح الفرد وإنسانيته، حيث من خلالها انبثقت بواعث التفكير والمبادرة لتُعلن عن الميلاد الوشيك لآمال الانعتاق التي طال أمدها وتدفع بعجلة الإبداع الثوري إلى تحريك ساكنة التاريخ وإنتاج مفاهيم جديدة تدعو إلى الثورة والتَّغيير واعتبار الذات.

ومن مُنطلق تضعُّع القيم الحضارية وغياب مفهوم ديمقراطي شامل يرتقي بحياة المجتمع الجزائري إلى مستوى أليق به، وكذا تمادي الاحتلال الفرنسي في تحقير كلِّ ما هو جزائري مسلم، جاء اندلاع هذه الثورة كرفضٍ صارخٍ لسياسة التذويب والإفناء التي يتعرَّض لها الشعب من دون مُبررات مُقنعة، وقد ترجمت جبهة التحرير الوطني خلاصه رُفضها، وأهدافها وقِيمها وأُسُسها في نصوص وكتابات ثريَّة شكَّلت في مجملها أدبيات هذه الثورة ونتائجها.

ومن هذا الأساس انطلقنا في دراستنا هذه من مُجْمَل ما كتبته وصاغته جبهة التحرير الوطني على صفحات جرائدها، ووثقته في محاضر اجتماعاتها ومراسلاتها المتضمنة نصوص وصيغ براجمية تؤرخ لحادث ثوري متزامن مع الثورة أو قرار وطني يخص الشعب الجزائري برؤيته، وبالتالي كان المستهل من وثيقة بيان أول نوفمبر التي أسست لأركان الدولة والمجتمع، ثم انتقلنا بالفكرة إلى ميثاق الصومام أين حاولنا التعرف على طبيعة المشروع في أيديولوجية منظريه، ومن ثمة توقفنا عند أشغال دورات المجلس الوطني التي ساهمت هي الأخرى في إثراء هذا الجانب الفكري، وختمنا دراستنا بميثاق طرابلس الذي رسم معالم المجتمع الجزائري وحدد له هوية دولته، وطبعاً لم نحاور حيثيات هذه النصوص دون التطرق إلى الأرضية التي انطلقت منها ونعني بذلك أدبيات الحركة الوطنية التي توقفنا عندها هي الأخرى وحاولنا استنباط مختلف المفاهيم الأيديولوجية الاستشراعية الخاصة بطبيعة الدولة والمجتمع المستقبليين.

أسباب اختيار الموضوع:

إنّ ارتباط موضوع الدولة والمجتمع بالفكر، ولزوم اعتماد أبجديات التحليل المنطقي والموضوعي في تحليل المفاهيم المتعلقة به، دفعنا إلى تجربة الخوض في غماره قصد اكتساب أسلوب الفهم العميق لمثل هكذا مواضيع، والتمرن على النقد وإبداء الآراء دون تحيز أو تجريح، خاصة وأننا نحاور مسألة حساسة وقريبة من الحقل السياسي الذي يُعدّ فيه الخطأ في التحليل جريمة لا يدفع ثمنها إلا التاريخ.

وإجمالاً يُمكننا ضبط دواعي اختيارنا لموضوع "الدولة والمجتمع في أدبيات الثورة الجزائرية" في النقاط التالية:

- . الرغبة في التعرف على فلسفة الثورة التحريرية بخصوص بعض القضايا الفكرية التي تحتاج إلى مُستند أيديولوجي قويم، وخط منهجي واضح في تناول المعطيات وترتيبها وفق الأولوية.
- . إثبات وبالأدلة التاريخية وجود دولة ومجتمع جزائريين قبل الاحتلال الفرنسي، وتفنيد كل زعم قائل بعدم وجودهما البتة تاريخياً وحضارياً.

. إدراك الغاية العميقة من أدبيات الثورة وماهيتها، ودورها في التنظير السليم والجدي لمشروع الدولة والمجتمع المنتظرين وإعادة بناءهما في المستقبل.

. محاولة فهم عقلية المنظرين الثوريين، ومدى موضوعيتهم في اختيار القرارات الكبرى دون تغليب الرؤية الشخصية، وكذا مدى توافقهم والنهج الثوري المسطر في بيان الفاتح من نوفمبر.

. الشعور بالواجب التاريخي الذي يفرض علينا كطلبة تاريخ الثورة الجزائرية البحث في الجوانب العقائدية لهذه الثورة واستنباط ما خُفي من حقائق ومعلومات وتدوينها وفق ما تقتضيه الدراسات التاريخية.

. تدعيم سلسلة الدراسات البحثية المدونة حول مشروع الدولة والمجتمع في الجزائر، والدعوة إلى إيلاء الأهمية القصوى لكل ما تمّ تدوينه مع ضرورة تزويد هذه الدراسات بالمعلومات المستجدة خاصة وأنّ موضوعاً كهذا يتطلب مؤرخاً واعياً وباحثاً حصيماً ومتكوّناً فكرياً وفلسفياً للتقصّي والبحث فيه.

إشكالية البحث وتفرعاتها:

تدور إشكالية بحثنا حول طبيعة وشاكلة الدولة والمجتمع المقترحين في مختلف نصوص وكتابات جبهة التحرير الوطني، ومدى نجاح الثورة في تحقيق هذا المشروع والانتقال به من مرحلة التنظير إلى مرحلة التطبيق فكيف تصوّرت الجبهة إذن مشروع الدولة والمجتمع في ظلّ كفاحها المستميت ضدّ الاحتلال الفرنسي؟ وما هي منطلقاتها وقواعدها في التأسيس لذاك المشروع الوطني؟.

تندرج تحت هذه الإشكالية المحورية عدّة تساؤلات فرعية نطرحها هي الأخرى وفق الشكل التالي:

. فيما تتجلى الأبعاد التاريخية الحقيقية وراء اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر وما هي مبرراتها؟.

. ما هو مفهوم الدولة والمجتمع في أدبيات جبهة التحرير الوطني؟ وهل شكّل هذا المفهوم امتداداً لبرامج الحركة الوطنية أم قطيعة لها؟.

. ما هي أبرز الخيارات المتاحة لجبهة التحرير من أجل الوصول إلى بناء الدولة والمجتمع المنشودين؟ وهل كان لديها من الوسائل الذهنية والنفسية والتكتيكية ما يكفيها صراحةً للإعلان عن المشروع دون تأثيرات خارجية؟.

. كيف تصوّر النوفمبريون مستقبل الدولة والمجتمع؟ وهل سار الصّوماليون على نهجهم؟ أم أنّهم اختاروا منهاجاً آخر نتيجة تطوّر الثورة؟.

. ترى كيف تمّ إعادة تناول المفهوم في دورات المجلس الوطني المختلفة؟ وهل يمكن لنا القول بأنّ الثورة التحريرية قد وصلت إلى مُرادها المنشود بعد تفصيلها النهائي لشكل الدولة والمجتمع في ميثاق طرابلس 1962م؟.

مناهج البحث:

فرضت علينا طبيعة الموضوع إتباع المنهج التاريخي التحليلي المتبع بالوصف، وذلك من خلال دراسة الحقائق التاريخية ووصفها ومن ثمّ تحليلها قصد الوصول إلى النتائج المتوخّاة.

وفي حالة موضوع بحثنا، استعنا بمجموعة من الوثائق والنصوص التي قُمنّا بقراءتها ووصف الأحداث التي صُدّرت في خضمّها، ثمّ تحليل عمّقها واستنباط المراد منها مع مُراعاة تسلسلها وترتيبها التاريخي باعتبار أنّ الأحداث التاريخية تُبنى وتُحلّل وفق زمانها ومكانها، ولهذا قبل أن نبحت عن مفهوم الدولة والمجتمع في بعض الأدبيات كبيان أول نوفمبر أو جريدة المجاهد أو في إحدى المراسلات أو غيرها نقوم أولاً بجسّ نبض المناخ العام الذي صيغت فيه هذه الوثيقة من أجل مقارنة المعطيات وضبط المعاني وفهم الأفكار ثمّ نواصل عملية تحليلنا ونشاطنا الفكري.

كما استأنسنا في دراسة موضوعنا أيضاً بالمنهج المُقارن المناسب هو الآخر للدراسات التاريخية؛ وقد تجلّى أثر استخدامه في أعمال مُقارنة بين مختلف الوثائق والأدبيات التي نظّرت لمشروع الدولة والمجتمع تمهيداً لوضعها على محكّ التقييم والنقد، وكذا من أجل معرفة أوجه التشابه والاختلاف في أفكار المنظرين وتوجّهاتهم حسب درجة وعيهم وإدراكهم للمستقبل.

شرح الخطة:

اقتضت منا طبيعة الموضوع تحوير مُدخلاته ومُخرجاته في خمسة فصول؛ حيث أجمّلنا في الفصل الأول جهود الحركة الوطنية في التنظير لمشروع الدولة والمجتمع عبر سلسلة نصوص وبرامج فكرية أنتجها وأدجج لها مُنظروها، وقد أدرجنا هذا الفصل الخارج زمنياً عن إطار بحثنا الحقيقي (1954. 1962) من أجل التعريف بأهم مصطلحات الدراسة وتبلورها ضمن سيرورة جهاد الشعب الجزائري في نضاله مع الاحتلال الفرنسي، فكان عملنا متدرجاً انطلاقاً من مُحاورة الشواهد التاريخية التي تُثبت يقيناً وجود الكيان السياسي الجزائري وتشكُّله عبر التاريخ، وُصُولاً إلى نضال الوطنيين الأفاضل من أجل استعادة الحق التاريخي والشرعي للشعب والذي أزالته أديبات الاستعمار بجرّة قلم، وأقسم ذوي الفكرة والبصيرة أن يُحيوه بالقلم والسلاح والنفوس.

أمّا الفصل الثاني فعنوانه ب"الدولة والمجتمع في بيان أول نوفمبر" وفيه انغمسنا في روح وثيقة البيان من أجل استنباط عمق العبارات الدالة على المستقبل؛ فحاولنا تقديم رؤية فلسفية للثورة التحريرية التي اعتمدت أسلوب العنف لتستعيد ما تم أخذه بالعنف، ثم حللنا الإطار المرجعي المتفق عليه بخصوص دولة ومجتمع الغد؛ فكان لنا أن نستحضر ظروف المرحلة التي أُعلن فيها البيان لكي نفهم جيّداً ماذا تتطلبه الثورة لتحقيق هذا المشروع؟، وما يأمله الثوار تحديداً من تزكية البيان بعبارات عميقة وذات أبعاد غائية ومديدة.

وبشأن الفصل الثالث فقد تتبّعنا تطوّر مفهوم الدولة والمجتمع الذي تزامن وتطوّر الثورة وأيديولوجيتها في ميثاق الصومام، حيث أعطينا نظرة شاملة للملابسات انعقاد مؤتمر الصومام كمرحلة أولى، ثم ركّزنا على ما تمخّض عن هذا المؤتمر من محاضر وقرارات تبنت في نصوصها رؤية للدولة والمجتمع، وهنا تحتم علينا أن ندرّس بجدّ تفكير المؤتمرين الذين أخذوا على عاتقهم مهمة تقييم الثورة ميدانياً ونظرياً؛ لأنّ النتائج المتمخّضة عن أيّ لقاء لا بدّ وأن تُعبّر في النهاية عن الهيئة الصادرة عنها،

وبعد ذلك ناقشنا بعض المبادئ الجديدة التي لم يأت ذكرها في بيان نوفمبر وحاولنا تقييمها على ضوء ما توقّر لدينا من معلومات وما أُتيح لنا من شهادات مكتوبة.

وتناولنا في الفصل الرابع تطوّر أيديولوجية جبهة التحرير من خلال نشاطات المجلس الوطني للثورة الذي وثّق هو الآخر من خلال برامجه لمستقبل الدولة والمجتمع، وقد كان لدوراتهِ الصّدى الكبير في تفعيل مشروع الثورة الفكري ومُحاولة تصحيح بعض الانزلاقات المترتبة عن مؤتمر الصومام، وعن كيفية دراسة كلّ دورة على حدا؛ أعطينا أولاً لمحة عن سير كلّ دورة وما خلفته من أصداء ثمّ تناولنا ما نتج عنها من قرارات صيغت على شكل محاضر ومنها استخلصنا ما نحن بصدد قراءته وتحليله.

ونظراً لتشعب موضوعنا ودقّة امتداداته فقد حصرنا العديد من الأفكار في الفصل الخامس الذي أدرج تحت عنوان: "مفهوم الدولة والمجتمع في ميثاق طرابلس" وفيه تطرّقنا إلى آخر دورة للمجلس الوطني للثورة بطرابلس 1962 التي مهّدت لصياغة أكبر ميثاق للجزائر المستقلّة والمنتشي شعبها بفرحة الاستقلال بعد توقيع اتفاقيات أيفيان مع الجانب الفرنسي وما حملته هي الأخرى من دلالات استشرافية بشأن دولة المجتمع الجزائري المستقلّة، وبعد تحليل العنصر الأيديولوجي في الميثاق عرّجنا على أزمة صائفة 1962 وتداعياتها الوخيمة على بداية التطبيق لمشروع الثورة الذي تحقّق أخيراً بفضل الاستقلال (السياسي)، وفي نفس الفصل حاولنا تجاوز النظريات بالانتقال إلى الفعل التطبيقي الميداني بالتطرّق إلى وضع الجزائر المستقلّة في عهد أوّل رئيس فعلي لها (أحمد بن بلة) وكيفية تصوّره لمشروع الدولة والمجتمع ووسائل تنفيذه لهذه المهمة الموكّلة إليه.

في ختام موضوع بحثنا حوّلنا ما توصلنا إليه في شكل نتائج ذي صلة بما كان يدفّعنا إلى تقصّي جوانب هذا الموضوع، بالإضافة إلى تدعيم عملنا بسلسلة من الملاحق والتي هي عبارة عن وثائق اعتمدنا عليها في دراسة أدبيات الثورة التحريرية وما حملته من تصوّرات لمشروع الدولة والمجتمع.

أدبيات الدراسة والدراسات السابقة:

بغض النظر عن طبيعة موضوعنا الفكرية التي تستوجب التأمل الموضوعي ومن ثمة القراءة والاستنباط والتحليل بعيدا عن نقل المعلومات مباشرة، إلا أننا استعنا بعدد المصادر والمراجع التي لا غنى عنها في بناء موضوع "الدولة والمجتمع في أدبيات الثورة الجزائرية" على شاكلته الحالية، وإخراجه وفق الخطة المرفقة، وانطلاقا من مخزون المادة العلمية المكتنز في المكتبات اعتمدنا حسب قدراتنا البحثية على:

أ/ الوثائق المنشورة:

- . موثيق الثورة التحريرية: وثيقة نوفمبر 1954 وميثاق طرابلس 1962م (منشورة من طرف وزارة الثقافة في كتاب بعنوان: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954م)، وميثاق الصومام 1956 (المنشور في كتاب: وثائق وموثيق الثورة لعبد الله مقلائي).
- . وثيقة المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية التي تم صياغتها في دورة المجلس الوطني للثورة بطرابلس 1960/1959 والمنشورة باللغة الفرنسية فقط في: (عبد الحميد زوزو: المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات وموثيق؛ وعلى هارون: خيبة الانطلاق).
- . محاضر اجتماع دورات المجلس الوطني للثورة (القاهرة 1957م، طرابلس 1960/1959، 1961، 1962 "مشروع الحمامات بتونس" والتي نشرها العديد من الباحثين في مؤلفاتهم كفتح الدين بن أزواو في كتابه: أيديولوجية الثورة الجزائرية 1954.1962م.
- . وثيقة "جبهة التحرير الوطني والإسلام" الأرشيفية المنشورة في أطروحة دكتوراه "البعد الإسلامي والعربي للثورة الجزائرية" لفتح الدين بن أزواو، والتي تحدّثت كثيرا عن الدولة الإسلامية وعن الإسلام ومدى صدى هذا الأخير في مؤتمر الصومام.

وكلّ هذه الوثائق المنشورة اعتمدنا عليها في أغلب فصول دراستنا كانت بمثابة العصب العضوي لأفكارنا وتحليلاتنا المتزامنة والبحث عن التطور الأيديولوجي لمفهوم الدولة والمجتمع في أدبيات الثورة.

ب/ المصادر والمراجع باللّغة العربية:

بهدف إثراء موضوعنا من الجانب العلمي الأكاديمي، وسعيًا منّا إلى مُحاورَة الأحداث التاريخية من منظور الفاعلين فيها؛ اعتمدنا على مجموعة من الشهادات المنشورة و المذكرات الشخصية لصنّاع الحدث الثوري على غرار مذكرات: أحمد بن بلّة وشهادته على العصر، على كافي، الطاهر زيري وقد تناولنا أدبياتهم بنوع من الحذر حتى لا نُساند أيّ اتجاه ونكتفي فقط بتحقيق المعلومات التاريخية، بالإضافة إلى اعتمادنا على مصادر قريبة من حدث الثورة ومنها: خيبة الانطلاق لعلي هارون، المهمة منجزة لسعد دحلب، ومُراسلات الداخل والخارج لحسين بلمبروك بالإضافة إلى أعداد صحيفتي المجاهد والمقاومة وما تحمّلانه من أفكار وقيم وتصوّرات عديدة حول واقع الشعب الجزائري ومستقبله، وقد وشكّلنا بلا منازع إحدى الأدبيات المكتوبة خلال الثورة والموروثة عنها.

أمّا بخصوص المراجع العلمية فهي كثيرة جدًّا ومنها كتاب: الجزائر الدولة والمجتمع لعبد السلام فيلاي الذي استهوانا صراحة بأسلوبه الفلسفي في تحليل موضوع بحثنا؛ فجرى الاعتماد عليه في كلّ مبحث وفصل نظرًا لتدقيقه في استعراض الأحداث وربطها ببعضها دون إحداث خلل منهجي أو عضوي، هذا بالإضافة إلى كتاب جبهة التحرر الأسطورة والواقع لمحمد حربي، كتاب زمن اليقين لسليمان الشيخ، وكتاب فلسفة الثورة الجزائرية للبخاري حمّانة، ومجموعة من مؤلفات أبو القاسم سعد الله والعربي الزيري، فضلًا عن كتابات فرانس فانون النظرية ومالك بن نبي الذي حقّق صراحة معجزة حقيقية في كتاباته التي لو تمّ العمل بما جاء فيها لبلغنا أشواطًا بعيدة في بناء الإنسان والتاريخ والوطن.

أمّا بشأن المؤلّفات الفكرية للمؤلّفين العرب والمغاربة فقد اعتمدنا على كتابات عبد الله العروي في مجال الدولة والأيديولوجيا، وكذا سعد الدين إبراهيم وكتابه الدولة والمجتمع في الوطن العربي.

ج/ المصادر والمراجع باللغة الفرنسية:

جرى اختيارنا للمصادر الأجنبية التي تصبّ في موضوعنا حسب جدارتها في التحليل وقوّتها في اعتماد الوثائق والأرشيف ونذكر منها:

- Mostefa Lachrafe : l'algérie nation et société

-Mohammed Herbi : Les archives de la révolution algérienne

-Mohammed Herbi et Gilbert Meynier : Le FLN Documents et Histoire

-Ferhat Abbas : L'indépendance Confisquée

وكلّ هذه المصادر استقينها منها ما يهمّ الجانب التنظيري في دراستنا، وأفادتنا بالوثائق والنصوص التاريخية المهمة في تاريخ الثورة التحريرية.

د/ الدراسات السابقة:

حسب إطلاعنا على كمّ الدراسات السابقة التي ترتبط بطريقة أو بأخرى بموضوعنا يمكن القول بأنّ هذا الموضوع لا يزال خصباً وبجاجة إلى بحث وتعمّق أكثر؛ فبخصوص فترة الحركة الوطنية وجدنا رسالتي ماجستير، الأولى بعنوان: "مفهوم الدولة والمجتمع في الحركة الوطنية 1919 . 1954 ل: الطاهر الغول، و"مشروع الدولة والأمة في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية 1946. 1954 ل: يمينة مجاهد وهما عملاّن أكاديميان غطّيا الجوانب الأيديولوجية الناقصة من مسيرة الحركة الوطنية، بالإضافة إلى دراسة نور الدين ثنيو المتعلقة بالبحث عن "إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية" والتي ساعدتنا هي الأخرى في تقصي مسالك التنظير لمشروع الدولة الوطنيّة، وبالنسبة لرسائل الدكتوراه فقد اطلعنا أولا على رسالة مراد بوعباش في العلوم السياسية المعنونة ب: "الدولة والمجتمع في برامج الحركة الوطنية 1919. 1962، ورسالة أحمد رضوان شرف الدين الموسومة ب: "مشروع الدولة

. الأمة العروبة عند النخب الجزائرية"، ورسالة عبد الكريم قواسمية بعنوان " الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين 1962. 1978 ورغم أنّ هذه الأخيرة لا تُقارب زمنياً فترتنا المدروسة (1954. 1962) إلا أنّنا استفدنا منها، بالإضافة إلى رسالة يوسف قاسمي المتخصصة في دراسة وتحليل موثيق الثورة الجزائرية والتي اعتمدت على طرْح جَدِّي أثناء الانتقال بين الموثيق وقراءتها ونقدها، بالإضافة إلى العمل الأكاديمي المطبوع لفتح الدين بن أزواو حول أيديولوجية الثورة التحريرية والذي عالج فيه فترتي الحركة الوطنية والثورة وساعدنا كثيرا في فهم موضوعنا والتحرّك بين ثناياه المتشعبة.

صعوبات الدراسة:

إنّ من أوصاف البحث العلمي "عوائق الوصول إلى النتائج المسطرة بكلّ سهولة ويُسر"، ونحن بدورنا واجهتنا صعوبات جمّة في كَيْفِيَّة ضبط الخطة في شكلها النهائي نظرا إلى تشعب الموضوع أوّلا ودقّته الفكرية ثانيا، وتعدّد أدبيات الثورة المكتوبة ثالثا؛ ولهذا اعتمدنا على أهمّ النصوص والوثائق ذات الثقل الأيديولوجي والثوري وتجنّبنا الغوص في باقي الأدبيات بسبب الحجم المحدود المقرّر للرسالة، بالإضافة إلى تعذّرنا عن الحصول على العديد من المراجع والمصادر الأكاديمية نتيجة ظروف عدّة، لكن بفضل صبرٍ وحنكة أستاذي المشرف توصلنا إلى ضبط الموضوع بحلّته العلمية المقدّمة، وهو ما يجعلني أتقدّم إليه بشكري وامتناني الكبيرين، راجية من المولى عزّوجل أن يوفّقه ويُسدّد خطاه وينفع به الأمة.

الفصل الأول

مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين

استحكامات الواقع وجدلية التنظير

أولاً: السّياق المفاهيمي العام للدولة والمجتمع: مدخل لفهم مُتغيّرات حالة

الجزائر.

ثانياً: الدولة والمجتمع في أيديولوجية الحركة الوطنية الجزائرية: تأطيراً وتنظيراً.

مقدمة الفصل:

شكّلت نظرية الدولة والمجتمع في الجزائر إشكالية تاريخية عميقة، ذلك أنّ محاولة استقطاب البواعث الحقيقية لمحاوَر هذه الإشكالية يتطلّب منّا الوقوف عند أمرين أوّلهما: ضرورة تهيئة "ذهنية مُلائمة" لتفعيل أبجديات الخطاب التحليلي الذي يفرضه مُناخ هذه المتغيّرات، وثانيهما: لا بدّ من نصوص واردة شاهدة، وإدراك ووعي مُتلازمين بامتدادات الموضوع لكي نتدرّج في الفهم، ونتحقّق من المعطيات ونزاول حينها فعل التقصّي والتدوين.

فالبحث عن مشروع الدولة والمجتمع في الجزائر خلال فترتنا المدروسة يُحيلنا إلى فتح مستندات التاريخ القريب من فترة ثورة التحرير، بمعنى أنّ نسلك باهتماماتنا التاريخية مسلك الحركة الوطنية التي كانت بيئة راعية لهذا المشروع.

وتؤكّد أغلب الوثائق السياسية للحركة الوطنيّة وبكلّ أطيافها على وجود مفهوم معنوي وروحي للدولة والمجتمع رغم إضمار الاحتلال الفرنسي لهما، ويتجلّى ذلك من خلال تعدّد شعارات كلّ تيّار حول نظريّته ونظرته للوطن والمستقبل، وفي هذا الفصل سنرى طبيعة هذا التصوّر من خلال أيديولوجيات النخبة والعلماء والمثقفين وأدبياتهم.

فما هو إذن وزن مشروع الدولة والمجتمع في ميزان أدبيات الحركة الوطنية يا ترى؟.

أولاً: السياق المفاهيمي العام للدولة والمجتمع: مدخل لفهم متغيرات حالة الجزائر:

1- مفهوم المجتمع والمجتمع الجزائري:

1-1: مفهوم المجتمع sociely:

يعود اشتقاق كلمة "مجتمع" من الفعل "جمع، يجمع"، ويشير اصطلاحاً إلى مكان الاجتماع، تماماً مثلما تم الإشارة إليه في قاموس "محيط المحيط"، الذي أورد معنى الكلمة "كهيئة اجتماعية" تلخص حالتها الحاصلة في «اجتماع قوم لهم صوايح يشتركون فيها»¹.

يعتبر المجتمع أيضاً (كيان جماعي من البشر، بينهم شبكة من التفاعلات والعلاقات الدائمة والمستقرة نسبياً، وتسمح باستمرار هذا الكيان وبقائه وتجدده في الزمان والمكان)².

ومن الوجهة الوظيفية فإن مصطلح "مجتمع" في معناه (البسيط- المعنى الأدبي الذي يعطيه المجتمع- يعني: (تجمع أفراد ذوي عادات متحدة، يعيشون في ظل قوانين واحدة، ولهم فيها مصالح مشتركة)³.

تكاد تتفق هذه التعريفات على أن المجتمع عبارة عن تآقظبات بشرية في سياق معنوي واحد، تتفاعل وتتكيف فيما بينها عن طريق شبكة من العلاقات تؤمنها وترصصها مؤسسات وأجهزة.

وباعتبار المجتمع "كيان متغير بالضرورة" حسب الباحث سعد الدين إبراهيم، فإن المجتمعات مهما كانت صفتها لا تبقى ساكنة في دائرتها الطبيعية المعلقة، وإنما تتطور تدريجياً مع مرور الوقت،

¹توفيق المدني، الدولة السياسية في الوطن العربي -دراسة-، منشورات إتحاد كتاب العرب، دمشق، 1997، ص23.

² سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط1، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1988، ص37.

³مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، تر: عبدالصبور شاهين، ج1، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2016، ص15.

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

سواء نحو الإيجاب أو السلب¹، ويبدو أن سياقات التغيير هذه تتسق تماهيا أيضا إتساق مع صورة المجتمع الجزائري، حيث تطور هو الآخر من مرحلة إلى أخرى، وانتقل من طور إلى آخر، في حركة متجددة ومتناغمة مع ظرفيات الزمان والمكان.

فهل أنتجت لنا مرحلة اكتشاف "المجتمع الجزائري" مجتمعا في مقام المفهوم؟

1-2: المجتمع الجزائري امتدادا وتاريخا: يتمثل المجتمع الجزائري في حلقة تاريخية ممتدة إلى حقب موعلة في التاريخ، تتخلل هذه الحقب أحداث ومؤثرات عدة، أحدثت فيه انقلابات ذاتية ومعنوية، دفعت به إلى البحث عن الاجتماع البشري من أجل التكامل الوظيفي والبنائي، وتحقيق عامل الإتحاد.

فالوقائع التي صنعت التأثير في المجتمع الجزائري، والمؤثرات المختلفة التي تسربت إليه عبر امتدادات ثقافية وتواصلية غيرية، سواء عن طريق هجرات أو غزوات عابرة أو بحكم الجغرافيا والتاريخ، كلها مدخلات ومخرجات ساهمت في تأطير وصياغة قلبه المجتمعاتي على نسق طبيعي معتبر.

في مقارنة تقريبية لمحددات هذا المفهوم، يرى الباحث الجزائري عبدالسلام فيلاي: بأن الدارس للمجتمع الجزائري سيضع ملاحظة حول الجزائر التي تظهر حسبه "كخليط معقد melting-pot من المؤثرات الثقافية التي انصهرت لتشكيل البناء المجتمعي، وهذه الملاحظة هي من صميم العمل الأنثروبولوجي كما صاغته المدرسة الكولونيالية الإثنومركزية العنصرية، عندما راحت ترسم صورة مجتمع بلا حضارة: بلا مفاخر، حيث أن ما لديه هو ما جلبته القوى المهيمنة، وكأن الأمر يشير إلى أنه لا يمكن أن يكون لمجتمع خسارة، ما لم يكن سومريا أو يونانيا أو رومانيا².

¹ سعد الدين، المرجع السابق، ص39.

² عبدالسلام فيلاي، الجزائر الدولة والمجتمع، ط1، دار الوسام العربي للنشر، الجزائر، 2013، ص33.

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحکامات الواقع وجدلية التنظير

إن الواقع يقول عكس هذا، "فالجزائر قد برهنت على أنها لم تكن نتيجة أي استعمار توسعي مهما كانت، وإنما أمة إفريقية وجدت طريقها ومعنى وجودها في إطار وحدة أخلاقية إسلامية، فليس هناك -ماعدا سوء حظها وشقائها الكبير- ما يمكن أن يميزها عن مصر- هي الأخرى أمة إفريقية مسلمة وعربية بصورة لا رجعة فيها"¹، وعليه فالمجتمع الجزائري ليس سوى (جزء من فضاء هوياتي تاريخي عرف عبر عصوره بالفضاء الشمال الإفريقي تارة، وبالمغرب العربي تارة أخرى، وإذا أضيفت له الأندلس، فإنه يصبح يحيل إلى فضاء مهم حضاريا أطلق عليه مفكرو الديانات وفلاسفة الحضارة مصطلحا جغرافيا دينيا وهو الغرب الإسلام)². والأکید أن هذا الفضاء الجغرافي كان يضم مجموعات بشرية، ذات أثر وتأثير بلا شك، وساهمت كثيرا في تفعيل البنى الفكرية والسياسية والاقتصادية للوطن الجزائري.

من الصعب جدا تقديم فهم دقيق للمجتمع الجزائري، وهذا بالنظر إلى تداخل النظريات الاستعمارية المغرضة حيناً والمتنافية حيناً آخر مع محددات التاريخ الاجتماعي للجزائر، وقيمه الحضارية والفكرية التي أسست لوجوده وكيانته.

لكن إذا أدركنا حقيقة الكيان السياسي الذي كان يحتضن المجموعات السكانية المتناثرة على شكل فسيفساء متصدعة الأجزاء، من القبائل المختلفة على حد تعبير الكاتب الباحث عمار يزلي، أمكننا فهم حقيقة المجتمع الجزائري وقتها.³

¹ كاتب ياسين، الأمير عبد القادر واستقلال الجزائر، تر: محمد هناد، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص33.

² محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو الإحتلالي -دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات، ط1، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص95.

³ حول الفكرة أنظر عمار يزلي، الثقافة في مواجهة الإحتلال -دراسة-، دط، منشورات السهل، الجزائر، 2009، ص57-58.

2- مفهوم الدولة والدولة الوطنية في الجزائر:

1-2: نحو محاولة تحديد مفهوم تقاربي للدولة:

يشتق المعنى اللغوي لمصطلح "دولة (etat) من الجذر اللغوي د، و، ل، حيث نقول: دال: يدول، دولا: بمعنى دار، ودالت الأيام: دارت وتحولت من قوم إلى قوم، ودال الدهر، تحول من حال إلى حال، والدولة: الشيء المتداول¹.

كما تشير لغويا أيضا: إلى معنى: العقبة أو الإدالة، أو الشيء الذي يتداول، والجمع دول، وهو ما يعبر عنه في الفكر السياسي المعاصر بالأنظمة السياسية التي تتداول السلطة².

انطلاقا من هذا المبنى اللغوي، فإن الدولة لا تمثل فحسب العنصر الأساسي في تركيب المجتمع الدولي المعاصر الذي يتكون من دول ذات سيادة، وإنما تمثل أيضا ظاهرة اجتماعية تاريخية، وسياسية وقانونية وواقعا ملموسا³.

ولئن شخصت التعريفات الكلاسيكية⁴ مفهوم الدولة في رابطة العائلات وتراص صفوفها، فإن الدراسات الحديثة قد تجاوزت تلك المفاهيم وأخذت تفسر المصطلح انطلاقا من (الجماعات أو الشعب في صيغة أفراد كوحدة للتحليل والدراسة)¹.

¹ محمد أحمد خلف الله، التكوين التاريخي لمفاهيم الأمة، القومية، الوطنية، الدولة والعلاقة فيما بينهما، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1981، ص24.

² بشير عبد الرحمن، "فكرة الدولة عند محمد بن خزر المغراوي 296-361هـ/908-972هـ"، مجلة كلية آداب، العدد 34، جامعة الزقازيق، مصر، 2005، ص258.

³ عبد الرحمن لحرش، المجتمع الدولي التطور والأشخاص، د ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص41.

⁴ نذكر في هذا السياق مفهومين كلاسيكيين لكل من الفيلسوف أريسطو وعالم القانون الروماني شيشرون، حيث يعرف الأول الدولة بأنها: (عبارة عن إتحاد العائلات أو القرى). في حين يعرفها الثاني بقوله: (...هي مجموعة من المجتمعات الموحدة بواسطة الشعور العام بالحق والمشاركة المشتركة في المزايا). وكلا المفهومين ينصبان في بوتقة تعريفية واحدة،=

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحکامات الواقع وجدلية التنظير

وحسب التعريف المتفق عليه، فإن الدولة هي (مجموعة من الأفراد، تعيش في إقليم معين على وجه الاستقرار، وتخضع لسلطة سياسية مستقلة ذات سيادة، تسعى إلى تحقيق مصالح هذه المجموعة وتلتزم في ذلك بمبادئ القانون (الدولي)². وهذه السلطة السياسية المستقلة أي الدولة (تتسم بالكفاح من أجل المجموع، والطموح للوصول إلى نظام موحد من قوانين تطبق على كل الأفراد والمجتمعات.³

ويعتبر عبد الإله بلقزيز الدولة "أعظم إختراع إنساني في التاريخ" (لأنها مكنت المجتمعات من أن تقوم، ومن أن تحسن تنظيم نفسها وتحصيل شروط حياتها وتأمين أمنها في الداخل والخارج. وكما نهض الدين بدور صقل وجدان الأفراد وتهذيبه، وتزويد التربية بالقيم الإنسانية الرفيعة، كذلك نهضت الدولة بدور تهذيب سلوك الجماعات وترشيده، وضبط انقلاباته التي ينجم منها عدوان على الآخرين).⁴

فالدولة إذن جهد بشري، و"كيان" اعتباري، وهي الأساس الأعلى لتكوين المجتمع السياسي، وعناصرها معنوية، ولكنها لا تتكون إلا بوجود الركن المادي لها⁵، ولهذا اعتبرت بمثابة "البنية الفوقية لبنية تحتية، تمثل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة والمستوى المعرفي"⁶.

=وينطلقان من العائلة كوحدة للتحليل. (أنظر المزيد في: مبروك غضبان، المجتمع الدولي الأصول والتطور، القسم الثاني، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص371-372.

¹ غضبان، المرجع نفسه، ص372.

² لحرش، المرجع السابق، ص41.

³ إدوار، مور تيمر وروبرت فاين، الشعب والأمة والدولة مدلول العرقية والقومية، تر: أكرم حمدان ونزهة الطيب، ط1، دار السلام، القاهرة، 2007، ص220.

⁴ عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، 2008، ص28.

⁵ وضاح زيتون، المعجم السياسي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص177.

⁶ محمد شحرور، دراسات إسلامية معاصرة في الدولة والمجتمع، دط، الأهالي للطباعة والنشر، والتوزيع، دمشق، دت، ص179.

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

وقد أجمع فقهاء القانون الدولي على أن العناصر الأساسية المكونة للدولة هي: الشعب، الإقليم، السلطة العامة¹، بالإضافة إلى عنصري السيادة والاعتراف الدولي.

فهل يا ترى استوفت الدولة الوطنية في الجزائر عبر مراحل تاريخها هذه الشروط، وانطبقت عليها هذه المعايير؟

2-2: السياق التاريخي لتشكُّل مفهوم الدولة لدى المجتمع الجزائري

إنّ الدّول لا تولد جاهزة ولا تكون بالصورة التي عليها بمجرد كبسة زرّ أو فرقة أصابع وإمّا تجتاز في حياة تشكُّلها مراحل وفترات مختلفة لتكون دُولاً؛ والجزائر قبل أن تكون على ما هي عليه الآن قد مرّت هي الأخرى بسنن التطوّر التاريخي وولجت عهدا بعد آخر إلى تمكّنت من تنصيب وجودها واسمها تاريخا وقانونا.

فبالنسبة لمراحلها الجنيّة، يصرّ لنا المؤرخون . استنادا إلى مجموعة من الوثائق والشواهد التاريخية والمادية . بأنّ الجزائر كانت عبارة عن "مدينة تنبثق عن عدّة عهود تاريخية ضاربة في القدم إلى أكثر من ثلاثة آلاف سنة"²، وأرجعوا نشأتها إلى فترة ظهور الفينيقيين الذين خرجوا من فينيقية باحثين عن المعادن، ومنشئين للمستعمرات التجارية على الشواطئ الجنوبية للبحر المتوسط³.

¹ لحرش، المرجع السابق، ص42.

² العربي ايشبودان، مدينة الجزائر تاريخ وعاصمة، تر: جناح مسعود، د ط، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 15.

³ علي عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط 01، دار الفكر الإسلامي، الجزائر، د ت، ص 137.

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

هذا الإثبات لم يُستشف من خيال أو أسطورة، وإنما اتفقت عليه الأبحاث الأثرية التي أجمعت على أن المدينة لم يكن لها وجود قبل ظهور الفينيقيين في عرض البحر المتوسط أي قبل نهاية الألف الثاني قبل الميلاد¹ ما يؤكد حقيقة الأمر بأن مدينة الجزائر ظهرت إبان الانتشار الفينيقي².

ومنذ بداية الفتح الإسلامي إلى غاية دخول الأتراك، ظلّت مدينة الجزائر تابعة إداريا إلى ممالك ووُلاة شمال إفريقية التي تداولت الحكم؛ بمعنى أنّها كانت تابعة في بعض الأحيان لمدينة القيروان، وأخرى لمدينة البويرة، ثمّ رُبطت بأشير الصنهاجية ثمّ بقلعة بني حمّاد، وأخرى ببجاية وأخرى مراكش وفاس، ثمّ بتلمسان ثمّ عادت إلى بجاية، ثمّ استقرّ بها الثعالبة³ حيناً من الدهر بعد أن استولى الأسبان على مدينة بجاية في 05 يناير 1510م⁴.

وعلى منوال هذه الملامح التطورية اتّخذت الجزائر عدّة تسميات، بيد أنّها لم تكن قائمة بذاتها إلاّ في عصر الزّيانين الذي تشكّلت فيه كوحدة سياسية، ثمّ جاء الأتراك وجعلوا منها كيانا مستقلاً

¹ حلّيمي، المرجع نفسه، ص 138.

² تأكّدت هذه الأطروحة لاحقا بعد اكتشاف بقايا خزينة نقود، في سنة 1940 م في الحيّ المسمّى "لامارين" LAMARINE، وهو اكتشاف سلّط ضوءا جديدا على تاريخ الجزائر التي كانت تحمل آنذاك اسم ايكوزيوم، ويُحيل مثل هذا الاكتشاف على التأكيد أنّ الجزائر يمكنها أن تفخر بماض تليد وتحدّد عمرها بأكثر من ثلاثة آلاف سنة، وبالفعل ليس هناك أيّ شك في اعتماد مفهوم ايكوزيوم كوّن الجزائر ذات أصل فينيقي (للمزيد أنظر: ايشبودان، المرجع السابق، ص 19).

³ يرى عبد القادر حلّيمي بأنّ الثعالبة كانوا أسيداء الجزائر الحقيقيين أثناء تلك الفترة؛ وهم قبيلة عربية من المنّيجة تولّت طرد الصنهاجيين من السّهول، ليستلم أحد رؤساء القبيلة وهو سليم ابن إبراهيم الجزائر طواعيةً لليباع الزّيانين والحفصيين فالمرينيين، وكادت الجزائر خلال هذه الفترة أن تُصبح عاصمة مرتين على الأقل، وقد تمتعت باستقلال شبه ذاتي (أنظر المزيد في: عبد القادر حلّيمي، المرجع السابق، ص 23 وما تلاها؛ وأنظر كذلك: العربي ايشبودان، المرجع السابق، ص 146 وما تلاها).

⁴ حلّيمي، المرجع السابق، ص 215.

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

بذاته له سلطة مركزية أخذت شكل دولة كان لها الأثر المباشر في إحداث تغييرات جذرية على الساحة المتوسطة من الناحية التجارية والسياسية¹

وما نودّ الوصول إليه في هذه المحطة هو محاولة تحديد السياق التاريخي لتشكّل مفهوم الدولة لدى المجتمع الجزائري؛ هذا المجتمع الذي انتقل من مرحلة تنظيم القبيلة إلى حياة التآقطب ضمن كيانات جديدة ما فتئ يبحث عن كينونته الوجودية وهويته الترابية عبر مسارات تاريخية مشروطة، فكان له أن يستوعب حياته الاجتماعية والسياسية ضمن مناخ جديد مع طائفة الحكم العثماني الذي زادت روح الرابطة الإسلامية أكثر استعدادا وقناعة لبناء دولة ومجتمع جديدين.

فهل سيكون هذا العهد بادرة جديدة في التأسيس لجزائر . دولة؟ وهل سيستوعب الجزائريون هذا المفهوم ويطوّرونه فيما بعد؟.

تُجمع أغلب الدراسات أنّ الفضل في تكوين الجزائر العثمانية يرجع إلى الإخوة بارباروسة منذ سنة 1516، حيث دعمها خلفاؤهم وأطلقوا عليها اسم العاصمة الجزائر، وهذا خلافا للماضي الذي كانت فيه الدولة تحمل اسم الأسرة الحاكمة (الرستميين، الحمّادين، الزّيانيين)، أو اسم القبيلة المسيطرة (صنهاجة، كتامة، بني عبد الواد)²، كما أطلقوا عليها كذلك تسميات عدّة مثل: جزائر الغرب، المحروسة ودار الجهاد، وكان لهذا الاسم معنى في تطوّر عمران المدينة نحو الدّفاع والتحصين ضدّ الغارات المسيحية التي ما فتئت تُهاجم من حين لآخر مدينة الجزائر في هذه الفترة³.

¹ أنظر، عبد السلام فيلالي، مرجع سابق، ص 107.

² المنور مروش، تكوين الجزائر العثمانية الدولة والقطر والمشارع الجماعية (أعمال الملتقى الوطني حول الحدث في تاريخ الجزائر المعاصر 1945-1962)، منشورات دار الأبحاث، جامعة سكيكدة، الجزائر، د ت، ص 03.

³ عبد القادر حلّيمي، المرجع السابق، ص 219.

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

وبدخول العثمانيين مدينة الجزائر وبداية تفعيلهم لمختلف الأنشطة البحرية والسياسية بدأ الوجه الجديد للجزائر العثمانية في البروز، وأخذت ملامح الدولة في التكوّن عن طريق أنظمة جديدة في الحكم والإدارة، وبخاصّة بعد الاستقلالية عن الباب العالي.

ومن هذا المنطلق وبعد أشواط معتبرة تمّ قطعها في سبيل إعادة تنظيم الحياة السياسية والإدارية العامّة، تبين بأنّ العثمانيون لم يأتوا بنية الاستعمار كما روّجت لذلك الأدبيات الغربية وإتّما "الجزائر ليست مستعمرة، إذ أنّ الأتراك لا يستحذون الحصّة التي يقتطعونها... إنّ الدولة الجزائرية كيان مستقل وسيّد بلا منازع، تستجيب للمواصفات المعتمدة في القانون الدولي، فالشروط الكلاسيكية متوفّرة لديها (إقليم، مجموعة بشرية، سلطة عمومية، استقلال واعتراف دولي)"¹.

وقد تمّ إثبات هذا الأمر من طرف الكثيرين . وبالدليل . على النحو التالي:

. توفر عنصر الإقليم وبداية ترسيم الحدود:

نجح الأتراك في مدّ الجزء الأوسط من المغرب باستقلالية سياسية وجغرافية تميّزها عن البلدان المجاورة منه، فقد توضّحت أكثر معالم حدودها الغربية والشرقية، وإذا ما ظلّت حدودها الجنوبية غامضة بفعل الصحراء، فإنّ ذلك لا يؤثّر على وحدتها الإقليمية، وبجانب هذا التحديد الجغرافي يُضاف تحديد اقتصادي ذو طابع جبائي أساساً².

وفي شرح آخر نجد بأنّ "السيادة التركية امتدّت من جبال طرارة إلى شمال نهر صغير قُرب القالة، ومنه باتجاه الجنوب حتى شط الجريد، وهو ما يتطابق مع الحدود الحالية للجزائر وتونس، وفي

¹ أحمد عبيد، التاريخ الجزائري: تقييم ونقد . حالة الجزائر العثمانية، مجلة إنسانيات، عدد 47 48، الجزائر، جانفي . جوان 2000، ص 66.65..

² أحمد عبيد، المرجع السابق، ص 66.

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

الغرب كانت تمتدّ الحدود الترابية الجزائرية من ميناء حنين (وهو متوقف الآن عن العمل) باتجاه الجنوب عبر طرارة إلى الصحراء¹

وفي وصف عام ذكر أحمد بن سحنون الراشدي المؤرخ ببلاط بايلك الغرب الشروط التي تمّ بها قيام الدولة الجزائرية المسيّرة من طرف العثمانيين حيث يقول: "ثمّ إنّ دولة الأتراك ضربت الأرض بجرانها وألقت بهذا المغرب الأوسط كلّها ومدّت رواقها على ما بين وجدة إلى منتهى أعمال تونس، واتصلت بأطراف عمالة الخليفة في القديم فدوّخوا عُصاتها ودانت لهم أهلها فانقطعت عروق الفتن وذهبت مواد الشقاق ولم يبق بها صائل غيرهم ولا نائر من سواهم..."².

. توفر عنصر الاعتراف الدولي:

لقد حُظيت الدولة التي أقامها الأتراك بالجزائر باعتراف دولي ثابت جعلها تبرم اتّفاقيات دولية باسمها في وقت السلم أو الحرب، وكثيرا ما كانت تتعارض تلك الاتّفاقيات مع سياسة الإمبراطورية العثمانية بناء على تناقض المصلحتين³، وعليه فقد تمتّعت هذه الدولة بسمعة واضحة لدى الدول الأخرى في العالم على غرار الولايات المتحدة الأمريكية التي أبرمت معها معاهدة صداقة وسلم في 05 سبتمبر 1595، وفرنسا التي كانت معها على أساس دولة لدولة⁴.

وهكذا بفضل جهود خير الدين بربوس بدأت معالم ومقوّمات الأمة الجزائرية، وكيان دولتها المتميّزة تتحدّد باختيار عاصمة قارّة هي الآن مدينة الجزائر، ورسم حدود معيّنة ووضع قوانين إدارية وإقامة أنظمة اقتصادية واجتماعية وعلاقات سياسية خارجية ضمن نقاط الوحدة الطبيعية التي تربطها

¹ وليم سينسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم: عبد القادر زيادية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2006، ص 65.

² نقلا عن: محفوظ سماتي، نشأة الأمة الجزائرية، تر: محمد الصغير بناني ومحمد عبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب، الجزائر، 2009، ص 123.

³ أحمد عبيد، المرجع السابق، ص 66.

⁴ المقاومة الجزائرية، العدد 06، جانفي 1957.

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

بالبلاد العربية والدولة العثمانية، واستمرت تلك المعالم في عملية الترسخ والتأكيد طيلة هذه المرحلة (1830. 1518)، حيث دخلت الجزائر في فكرة الحدود الجغرافية والسيادة الترابية وحتى الاعتراف الدولي¹.

3/2: مفهوم الدولة . الأمة في فكر الأمير عبد القادر الجزائري

إذا كان وراء نشأة الدولة الوطنية في البلاد الأوربية حركة اجتماعية، فإنّ البلاد الإسلامية تطلّعت إلى إقامة هذه الدولة كردّ فعل دفاعي ضدّ التدخل الأجنبي²، ونجد في تاريخ الجزائر مثالا على ذلك، حيث وبعد أن أسقط الاحتلال الفرنسي أعمدة الدولة الجزائرية المقامة خلال العهد العثماني، وشوّه أبنيتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية برزت في أفق المقاومة الوطنية شخصيات ذات أهبة أخذت على عاتقها مهمة إحياء الدولة المطموسة وإعادة بعثها من جديد، فكانت تجربة الأمير عبد القادر خير ممارسة لجهود تنظيري فاق التوقعات، وذلك ب"إقامة دولة (1832. 1848) كردّ فعل على غزو أوربي خارجي تمثّل في المحتلّ الفرنسي الذي دخل الجزائر عام 1830"³.

ففي البداية اضطرّ الأمير إلى بذل جهود تنظيمية كبيرة من أجل وضع أساس التنظيم الإداري لدولة جزائرية جديدة ذات نمط هرمي يقودها "أمير" بمساعدة خلفاء يشرفون على مقاطعات (خليفةليك) تضم عدة ولايات (أغاليك)، بالإضافة إلى إقامة أنظمة عسكرية وقضائية وجبائية

¹ الطاهر الغول، مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية (1919. 1954)، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عاشوري قمعون، جامعة الوادي الجزائر، 2014، ص 13.

² علي أومليل، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، ط 01، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1985، ص 88.

³ إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط 01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 82.

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحکامات الواقع وجدلية التنظير

خاصة قوامها مجلسان للعلماء والقضاة¹، ثمّ واصل تصحيح بعض الأخطاء التي ارتكبتها الأتراك طيلة ثلاثة قرون "كإزالة العلاقات القديمة القائمة على استغلال جماهير الفلاحين، وعند القيام بذلك يكون قد وُحِدَ بالحركة قبائل لا تربط بينها أيّ شيء، وذلك لمصلحة السلطة المركزية الوحيدة في البلاد²، وقد تحققت هذه المهمة على أساس المبادئ التالية³:

أ. تساوي الجميع أمام القانون تطبيقاً لقسمه عند البيعة أنّه سيحكم والقانون بيده، وهو ما يُقضي أيّ امتياز.

ب. تمكّن بفضل الشريعة السّميحة العادلة، والمنصفة والاجتماعية التي تضع مصلحة الأمة . خصوصاً إذا كانت مهدّدة . فوق كلّ الاعتبارات الشخصية والقبلية، من جعل عشائر مُتفرّقة ومُستعصية على التطويع، تتقبّل توجيهات غاية في الصّرامة والقسوة.

ج . اختيار الرّجال ذي القيمة حسب عبارة أشاعها (ولم يطبّقها) قادة الجزائر المستقلّة: الرّجل المناسب في المكان المناسب.

هذه النقاط لا تحتاج إلى وصف أو تبيان؛ فهي تنمّ عن مشروع كبير يحتكم إلى المبادئ الإسلامية والقيم الديمقراطية والإنسانية التي عكف الأمير على تكريسها، وجعلها أحد أهمّ أبعاد وركائز دولته، ويبدو أنّ الأمير كان سيخطو خطوات جبّارة في سبيل هذا المشروع لو لم تعرقه عصبيّ

¹ مرجع نفسه، 82. 83؛ وهنا كان على الأمير تنظيم الدولة من الناحية الداخلية (المدينة) والخارجية (العسكرية). إذ كان عليه خلق علاقات مع البلدان الأجنبية بهدف شراء الأسلحة وإقامة علاقات اقتصادية... قد أدرك أن صمود دولته وقت الحرب مرتبط باستقرار المؤسسات فإن لم يتحقق السلم والنظام ولم تطعه رعاياه، فإنه لن يستطيع مواجهة عدو شرس...)= (أنظر المزيد في: ع. بن أشنهو، الدولة الجزائرية في 1830 مؤسساتها في عهد الأمير عبد القادر، دط، موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص92 وما تلاها.

² أنظر: عبد القادر بوطالب، الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية من الأمير عبد القادر إلى حرب التحرير، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص 83.

³ المرجع نفسه، ص 84، 84.

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

الاحتلال الفرنسي، ولئن زالت هذه الدولة بمجرد استسلامه إلا أنّ أثرها باقٍ في شئيين: في وجدان الجزائريين وفي أدبيات الحركة الوطنية وثورة التحرير.

وعليه فإنّ تصوّر الأمير للأمة لا يلتبس في ذهنه بمفهوم الدولة، بل نكتشف فيه تشابه مع مفهوم الوطن يحمل عناصر كثيرة متداخلة: الأموات مع الأحياء والماضي مع الحاضر، وعلاقة النسب مع علاقة الجوار والعلاقة الثقافية مع الشعور الديني، كلّ هذه المقومات تشكّل فكرة الأمة في الشعور الجماعي، فالأجداد يرمزون إلى التاريخ والجيران يُعبّرون عن تقاؤب العلاقات العرقية والثقافية والدينية والانتماء إلى جماعة معيّنة¹، وهكذا فإنّ الأمة بالنسبة للأمير هي أرض مُفعمة بقيم عليا، يجب المحافظة عليها والتضحية لإنقاذها².

3- علاقة الدولة بالمجتمع: أهي علاقة إتصال أم إنفصال؟

1.3: علاقة الدولة بالمجتمع وفق المنظور العام

يعد الحديث عن علاقة الدولة بالمجتمع من بين المجادلات الراهنة التي تفرض على الباحثين استحضار كافة الأدوات النفسية والإدراكية والقانونية والتنظيمية، لاكتشاف الرابط الحيوي الذي يلف بنية المصطلحين.

فرغم أن الدولة والمجتمع عنصرين ثنائيين نشأ في مناخ مفاهيمي واحد، إلا أنه ثمة عدة اعتبارات ظرفية حالت دون تفاعل المصطلحين فيما بينهما وهو ما دفع الباحثين إلى تقصي مفهومية كل مصطلح حتى يتمكنوا من فهم العلاقة الموجودة أو إعادة صياغتها.

يرى سعد الدين إبراهيم أنّ "العلاقة بين الدولة والمجتمع ليست دائما علاقة متوازنة أو منسقة أو منسجمة، فمفهوم المجتمع كبشر متفاعلين، تربطهم شبكة من العلاقات المعنوية والمصالح المادية،

¹ محفوظ سماتي، المرجع السابق، ص 153.

² المرجع نفسه، ص 154.

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

ويشتركون في ثقافة عامة واحدة، يقترب إن لم يتماثل مع مفهوم الأمة وبالتالي. قد تمثلهم الدولة أو لا تمثلهم، وقد تكون تعبيرا كاملا أو منقوصا عن شبكة هذه العلاقات والمصالح¹. فمثلا كانت الجزائر إبان العهد العثماني دولة لها مقومات ومرتكزات فاعلة، إلا أنها مع مرور الوقت لم تمثل المجتمع الجزائري الذي ظل بعيدا عن الممارسات الوظيفية للمؤسسات القائمة، ما أدى إلى بروز شرح عميق في الرباط العلائقي المنتصب بين الدولة والمجتمع، لكن هذا لا يمنع من وجود علاقة طبيعية بينهما "فلا تكون الدولة في صحة جيدة إذا اعتلت صحة المجتمع، ولا المجتمع يكون مُعافى إن أصاب الدولة مرض، العلاقة بينهما علاقة تلازم والمصير واحد في السراء والضراء".²

يمكن القول أن الصلة التي تجمع الدولة بالمجتمع تعود بالأساس إلى فرص التكافؤ والتكامل التي تحدث نتيجة تفاعل المجتمع وأفراده بدولتهم، واحتكاك الدولة نفسها بالشعب الذي تنظمه وفق نسقية قانونية لا تحيد عن مبادئ وأساسيات النظام العام، فلا الفرد والمجتمع بإمكانهما إحداث توازن إيكولوجي خلاق في محيطهم بعيدا عن تأقطبات الدولة وإطارها، ولا الدولة بإمكانها مواكبة النظم العالمية المتطورة، ما لم تستند إلى جدار بشري شعبي يضمن لها القوة والتعايش والوجود.

إن الدولة والمجتمع، كلاهما عنصران متلازمان، بحيث لا تكتمل الدولة إلا بثبوت ورسوخ عناصرها المذكورة سابقا، والشعب لا يستطيع أن ينظم خلايا مجتمعه، دون وجود كيان سياسي وسيادة قانونية، تكفل له العيش المطلوب، وتفتح له الآفاق الواسعة للعمل والإنتاج.

2.3: علاقة الأمة بالدولة لدى المجتمع الجزائري

نعني بالأمة "مجموعة من الناس تشترك في أغلب الأحيان في عدد كبير من السمات التالية: التاريخ، اللغة، الأصول العرقية، الدين، الاعتقاد السياسي والرغبة في العيش في ظل مؤسسات سياسية يروون أهما منهم وإليهم، أو تعني هوية سياسية وتحديد دولة أو قطرا قائما، أو ببساطة مجموع من

¹ سعدالدين ابراهيم، المرجع السابق، ص 46.

² عبدالإله بلقرين، المرجع السابق، ص 92.

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

يقطنون فيها، وظلّ معجم الأكاديمية حتى 1878 يعزّفها على أنّها مجموع الأشخاص المولودين في قطر ما والقاطنين في ظلّ حكومة واحدة¹.

أمّا من وجهة نظر الإسلام فلا القرآن الكريم ولا الحديث النبوي الشريف يُقرّان وجود أمم إسلامية متعدّدة؛ وإنّما يُصرّ الإسلام على وجود شعوب ضمن أمة واحدة² استنادا إلى القرآن الكريم³ والسنة النبوية الشريفة، وبالتالي فإنّ التعدّد في الشعوب لا في الأمم، سواء في الإطار العربي أو في الإطار الإسلامي، وبالنسبة للمجتمع الجزائري فيرى الباحث عثمان سعدي بأنّ وصفه بالأمة الجزائرية، يُعتبر مخالفة للإسلام ولنصوصه، وهذا هو الذي جعل أنظمة المشرق العربي مع ليبيا، تجمع كلّها على عدم وصف شعوب أقطارها بالأمم ابتداءً من السعودية وحتى اليمن الجنوبي⁴.

لكن كيف نفسّر تطرّق بعض أدبيات الحركة الوطنيّة إلى مصطلح "الأمة الجزائرية" وجعلها شعارا في نضالاتها؟، ألا يوحي ذلك إلى إصابة مصطلح الأمة في الجزائر بعدوى الأيديولوجيات؟.

على كلّ يبقى التحليل واجبا عند التطرّق إلى أدبيات الحركة الوطنيّة بمختلف ألوانها، أمّا بالنسبة للعلاقة بين الدولة والأمة عموما فيمكن القول بأنّ "الأمة تحتاج إلى نظام سياسي أيّ الدولة؛ غير أنّ هناك دولة تنظّم عدّة أمم، أو شعوب مختلفة كالاتحاد السوفياتي سابقا وكندا وبلجيكا، وإسبانيا ومن هنا تختلف الدولة عن الأمة اختلافا بيّنا، حيث توجد أمة تحكمها عدّة دول كما هو حال الأمة العربية والألمانية سابقا، وأمم مختلفة تحكمها دولة واحدة كما هو الحال في جمهورية روسيا الاتحاديّة والنمسا، وبريطانيا وفرنسا"⁵.

¹ إدوارد مورتيمر وروبرت فاين، المرجع السابق، ص 156، 157.

² عثمان سعدي، عروبة الجزائر عبر التاريخ، ط 02، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 65.

³ ورد ذكر كلمة "أمة" في أكثر من سورة في القرآن الكريم

⁴ أنظر: عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 65.

⁵ أنظر: يمينة مجاهد، مشروع الدولة والأمة في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية 1946-1954، مذكرة لنيل شهادة

الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: إبراهيم مهديد، جامعة وهران، الجزائر، 2007، ص 8، 9.

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

وعليه فإنّ الأمة الجزائرية تَبَرُّزُ لنا في تلك الجماعة التي تعيش في إقليم قانوني، وتحكمها عادات وتقاليد مشتركة وروح جماعية شاعرة بالوجود التاريخي والأنا الوطني بغضّ النظر عن تقاسيم الانتماء إلى هوية العالمين العربي والإسلامي، إذ هي بذلك قاسم مشترك بين المشاعر الجماعية للأفراد وبين قيمهم المختلفة التي تشمل الحضارة والدين والوطنية.

ويبدو أنّ الدول قد تزول بسهولة لكن الأمة التي تأسست على الذاكرة والشعور الجماعي من الصّعب القضاء عليها، لأنّها تُقاوم كل محاولات الاستعمار في القضاء عليها خاصة وأنّ الظاهرة الاستعمارية ترمي إلى تفريق الجماعة وفصل الأفراد عن بعضهم فتُسيطر عليهم وتنسيهم ماضيهم كلّهم والجزائر وبولونيا يُضرب بهما المثل في هذه الحالة¹.

فالجزائر اعتبرها الاستعمار دولة غير موجودة، ووصفها موريس طوريس عام 1939 في نظريته المسماة "نظرية الأمة الجزائرية" بأنّها في طور التكوين أي: آخذة في التكوّن على أساس تمازج واندماج البربر والعرب، والأتراك والمالطيين، واليهود، والفرنسيين، والأسبان والاطليان... إلخ بمساعدة الجمهورية الفرنسية²، ويبدو بأنّ موريس طوريس الذي لم يفصح عن اللّغة التي ستقام عليها هذه الأمة، كان يشير إلى اللّغة الفرنسية، باعتبار أنّ حدود الأمة الجزائرية متداخلة مع حدود الجمهورية الفرنسية، أو الوحدة الفرنسية وفقا للاصطلاح السياسي السائد في ذلك الوقت³.

لكن وعلى الرّغم من تموضّع مصطلح الأمة الجزائرية بين فكّي النظرية الاستعمارية إلاّ أنّ الجزائريين لم يتوانوا في الدفاع عن نسيجهم الاجتماعي لمنع تسلّط الأفكار القاصمة على قاموسهم مثل: اختلافا البربر عن العرب، وعليه فقد بذل الأمير عبد القادر الجزائري جهودا كبيرة من أجل

¹ محفوظ سماتي، المرجع السابق، ص 141.

² عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 70.

³ أنظر: المرجع نفسه، ص 70.

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أديبات الحركة الوطنية بين استحکامات الواقع وجدلية التنظير

الحفاظ على الأمة الجزائرية، ثم تلتها محاولات مقاومة الحركة الوطنية الرأمية إلى توضيح المفهوم خاصة في ظل وجود أصوات منادية بالاندماج تحت مظلة دولة غير الجزائر كما سنرى في المبحث التالي.

ثانيا: الدولة والمجتمع في أيديولوجية الحركة الوطنية الجزائرية: تأطيرا وتنظيرا:

1-الدولة والمجتمع في أيديولوجية التيار الإستقلالي:

إن المتبصر الثاقب الذي يدرس تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية بخلفياتها وراهنيتها وأبعادها، سيكتشف حتما بأن "المقاومة الجزائرية قد بدأت منذ أن أمضت حكومة الداوي اتفاقا مع القائد الفرنسي عام 1830"¹، ومن هذا التاريخ حاول بعض الأعيان كحمدان خوجة الدفاع عن مصالح الجزائريين والتفاوض مع السلطات الفرنسية سواء بالجزائر العاصمة أو بباريس، وقدموا العرائض العديدة، وطالبوا بأن "يحكم الشعب الجزائري نفسه بنفسه، وإعادة القومية الجزائرية من جديد وإقامة حكومة حرة. وتحرير دستور يتفق وتقاليدهم وعاداتهم"²، وهذا الأمر أدى إلى تنظيم أول حزب وظيفي سياسي، عرف ب"لجنة المغاربة" أو "حزب المقاومة" على حد تعبير المؤرخ الراحل أبو القاسم سعد الله³ وقد عمل في الخفاء، ولكن يحمي زعماء الحزب أنفسهم، لجئوا أيضا إلى المشاركة في بعض النشاطات مع الفرنسيين، مثل المساهمة في جهاز بلدية العاصمة، وفي أواخر سنة 1830، بعث الحزب أحمد بوضربة إلى باريس لشرح قضية بلاده إلى الحكومة الفرنسية ولما أحسوا بنوايا الفرنسيين تجاههم وتجاه المسألة الوطنية أعلنوا المقاومة المفتوحة للاحتلال.⁴

¹ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1900، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص29.

² الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962)، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص04، والملاحظ هنا أن فكرة الدستور وفكرة القومية ومبدأ حكم الشعب نفسه بنفسه مفاهيم كانت معروفة لدى الجزائريين قبل دخول فرنسا (أنظر: نفس المرجع والصفحة).

³ سعد الله، المرجع السابق، ص29.

⁴ سعد الله، المرجع السابق، ص31.

ولقد شكل عام 1919 بالنسبة للحركة الوطنية "مبعث الخلاص" أو "مرحلة قؤونة النشاط السياسي وفق أطر قانونية جديدة"، حيث أُوحت كل من إصلاحات كليمنصو، والتغيرات الكبيرة التي أحدثتها الحرب العالمية الأولى بالنشاط السياسي بين المسلمين الجزائريين من أهل المدن إلى توحيد المقاومة الريفية التي تضاءلت باطراد منذ سنة 1871 مع الوطنية الوليدة بالمدن هناك¹ ومن هنا ظهرت شخصية الأمير خالد الذي عمل بنشاطه الغزير على وضع أيديولوجية وطنية بلمسات متتالية. وتصور الكفاح الثوري باعتباره الطريق الوحيد الممكن²، وترجم ذلك بمبادرة وطنية عندما (قام بتشكيل وفد جزائري يقوده هو بنفسه، يرافقه أربعة من زملائه نحو باريس في شهر ماي 1919 لتقديم معالم إلى مؤتمر السلام على غرار الشعوب المستعمرة)³، وقد عدت العريضة التي قدمها الأمير خالد إدانة للاحتلال الفرنسي، وربطاً لحاضر المقاومة الجزائرية بماضيها. وفتحا في تطور الشعور الوطني... فالوفد وإن لم يذكر كلمة الاستقلال بالحرف فإنه ذكر معانيها، وطالب بتطبيق حق تقرير المصير على الجزائريين تحت إشراف عصبة الأمم. وتطبيق مبدأ عدم إجبار الشعوب على العيش تحت سيادة لا ترضى بها.⁴

1-1: أيديولوجية نجم شمال إفريقيا ENA:

ارتسمت معالم العمل الوطني في فرنسا بحجرة الأمير خالد إليها سنة 1923، وكانت التجمعات التي اتصل فيها بعمال شمال إفريقيا خلال سنتي 1923-1924 بمثابة اللبنة الأولى لهذا العمل الوطني⁵، هذا ولا تستبعد بعض التحاليل التاريخية لما بعد الحرب العالمية الأولى صلة المهاجرين

¹ جوان جيلبيسي، ثورة الجزائر، تر: عبدالرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د.ت، ص56.

² الأمين: شريط، المرجع السابق، ص08.

³ فيلاي، المرجع السابق، ص 143.

⁴ أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص52.

⁵ عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939 نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص53.

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

الجزائريين باليسار الفرنسي، خاصة وأن باريس وبعض المدن الأخرى كانت فضاء لنشاط العمال المغاربة الذين هاجروا إليها، ضمن موجات متلاحقة، قاصدين العمل، ومنذ العقد الثاني من القرن العشرين، صارت باريس المدينة الميتروبولية ووجهة مناضلي الأقطار والبلدان المحرومة من الاستقلال والساعين إلى بناء دولتهم الوطنية.¹

وعلى ضوء هذا، تأسس نجم شمال إفريقيا رسميا في شهر فيفري 1926 بباريس وأخذ من شخص الأمير خالد رئيسا شرفيا له، ومن جريدة (الإقدام) لسانا ناطقا باسمه وأطلق عليها اسم (أقدام الشمال الإفريقي)، وقد ظهر في بدايته وكأنه فرع من الحزب الشيوعي الفرنسي، وكانت قيادته الأولى في يد أحد التونسيين ويدعى الشاذلي خيرالله، يشاركه حاج علي عبدالقادر، غير أن هذا الأخير كان منشغلا بالتجارة، فخلفه مصالي الحاج²

¹ نورالدين ثنيو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2015، ص177، نشير هنا إلى أنه من النتائج التي أسفر عنها الاحتلال الفرنسي لبلادنا، هو ظهور نمط اجتماعي كان غير معروف في العالم الإسلامي، ألا وهو النمط البرولشاري، حيث كانت أريافنا من قبل عامرة بالفلاحين والرعاة، وكانوا كلهم ملاك أرض، ويضمنون معيشتهم بأنفسهم، لكن الغزو الفرنسي عير كل شيء وربط الجزائر بأوروبا ورفع تكلفة المعيشة، فأصبحت الحرف الصغيرة غير كافية لإعالة الحرفي وأسرته، ما خلق نوعا من عدم التوازن في المجتمع الجزائري، وأدى بالبعض إلى الهجرة بحثا عن العمل والتغيير (وردت بعضا من هذه الإشارات في: فرحات عباس، الشاب الجزائري، تر: أحمد منور، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص51).

² يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص71.

1-2: أيديولوجية حزب الشعب الجزائري ppa:

في 11 مارس 1937، عرفت الحركة الوطنية ميلاد حزب ppa¹، وهو امتداد لنجم شمال إفريقيا، حيث تركزت ذهنية الاستقلاليين الذين يقودهم مصالي الحاج² على مجموعة من المطالب والأهداف، ولكي يحققوا تطلعات الحزب البعيدة المتمثلة في الاستعداد للمعركة الكبرى من أجل استرجاع السيادة الوطنية، أسسوا جريدتين، إحداهما بالفرنسية هي *l'action algérienne*، والثانية باللغة العربية وهي "الجزائر الحرة"، وقد ظلتا تصدران إلى ما بعد حركة مايو 1954 الثورية، دون أن تتمكن السلطات الاستعمارية لا من العثور على مكان طباعتها، ولا من التعرف على أعضاء هيئة تحريرها وذلك رغم كل ما استعملته من وسائل وما جندته من إمكانيات³، وقد تمحورت مطالب حزب الشعب من خلال البرنامج الذي أعلن عنه صراحة عند تأسيسه حول القضايا الآتية⁴:

1-إنشاء حكومة مستقلة عن فرنسا.

2-إنشاء برلمان جزائري.

3-احترام اللغة العربية والدين الإسلامي.

¹Hocine Boutaher, Algérie 1954-1962 la guerre : D'indépendance au jour le jour, édition distribution houma, Alger, 2004, p34.

²ترأس على التوالي: نجم شمال إفريقيا عام 1925، وحزب الشعب (1937)، حركة الإنتصار (1946)، ومن ثمة الحركة المصالية MNA (1954)، ولد عام 1998 بتلمسان، أدى الخدمة العسكرية، عمل في فرنسا، وكان دائما ذا صلة بتراته (حسب لباسه ومظهره)، إنخرط في العمل السياسي، وأصبح على رأس المجموعة المهجرية المناضلة في فرنسا. (أنظر على التوالي:

Achour Cheurfi, la classe politique algérienne, Casbah éditions, Alger, p270, et voir : Alistair HORNE, histoire de la guerre d'Algérie, dahlab, 2007, p39, 40.

³ العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر: دراسة، مج1، منشورات إتحاد كتاب العرب، دمشق، 1999، ص48.

⁴مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، دط، الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص75.

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أديبات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

يبدو لنا من خلال هذه المطالب، أن لهجة الاستقلاليين بدأت تتغير، وأن الظروف الداخلية والخارجية قد بدا تأثيرها على ديناميكيتهم النضالية النشطة، خاصة فيما يتعلق بمطلب الاستقلال الكبير الذي نادوا به في مرحلتهم السابقة، وحول هذا أورد عبد الحميد زوزو نصا يوضح فيه الأمر بقوله: (...فإن التصريح بالأيديولوجية غدا خطرا عليه لتغير الظروف، ولم يعد الكشف عنها ممكنا إلا في ظروف تتعلق بمستقبل الحزب كما في المناسبات الانتخابية، لأن مثل هذه الأيديولوجية لا تتحقق إلا ابتداء من إعلان الاستقلال،... لذلك أخذ حزب الشعب الجزائري يركز في مطالبه على الإصلاحات الفورية، ويراعي عاملين اثنين هما: الجو السياسي في الجزائر المغاير لجو فرنسا، ونشاط التشكّلات الوطنية الأخرى)¹، التي سنأتي على ذكرها لاحقا.

يتجلى لنا ظاهريا بأن مصالي الحاج الذي يدير مركزية الحزب، قد تخلى نوعا ما عن مطلب الاستقلال الكامل، وأصبح يصرح بوضع كلمات مفادها لا اندماج ولا انفصال بل تحرر، ونراه أيضا يكتب في جريدة الزهرة التونسية ما يلي: (أنا لست معاديا لفرنسا أنا ضد الإمبريالية، أنا من أجل الحرية الكاملة للجزائر... ومبادئ حزب الشعب الجزائري تتجه لجعل الجزائر دومينيون وإجبار الحكومة الفرنسية على الاعتراف للشعب الجزائري بشخصيته وهويته ومنحه دستورا وبرلمانا تكون فيه الأغلبية للمسلمين)².

والراجع أن مصالي الحاج إنما كان يتخذ من البرلمان الجزائري كوسيلة لتحقيق "الاستقلال"³، وليس هناك تنازل عن هذا المطلب الأساسي عنده⁴. وإذا قمنا بمراعاة العامل الأول المتمثل في تأثير الجو السياسي في الجزائر المغاير لفرنسا، فسنجد بأن الصيغ الأيديولوجية قد اختفت لتحل محلها صيغ

¹عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 74-75.

²خيثر عبد النور وآخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 347.

³ كانت عبارة "الاستقلال" المتبوعة بصفات "التام" و"الثوري" تُثير حماس الجماهير الشعبية المهتمشة اجتماعيا وثقافيا مما يدفعها إلى التمسك بصخب الخطاب العنيف نظرا لعدم وضوح الرؤية السياسية لديها آنذاك (Voir : Hocine Ait ahmed , Mémoires d'un combattant)
l'esprit d'indépendance 1942 – 1952, Editions barzakh , 2002, p84.

⁴ خيثر عبد النور وآخرون: المرجع السابق، ص 347.

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

تكتيكية، فصيغة (جمعية تأسيسية منتخبة عن طريق الاقتراع العام من دون تمييز في الجنس أو الدين) مثلا تؤدي نفس المعنى الذي تؤديه أيضا كلمة "التحرير الكامل"، ومن هنا تحولت مطالب حزب الشعب إلى أهداف إستراتيجية اقتضتها ظروف الجزائر¹.

1-3: أيديولوجية حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية²: mtd

نشأت حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية في مناخ الفكر السياسي لدعاة التيار الاستقلالي روحا وتأصيلا، وبرزت على الساحة الوطنية موسم 1946³ اسما وتأطيرا، وقد تم اعتمادها "كواجهة شرعية وقانونية أمام السلطات الاستعمارية مع إبقاء الحزب العتيد كجناح سياسي سري، لأن القضية لا تتعلق حسب قيادة الحزب بتغيير البرنامج أو المبادئ أو الهيئات القيادية، أو أجهزة الحزب، وإنما هي إستراتيجية جديدة على الساحة الوطنية لمواصلة المشوار النضالي⁴ ومجاهة نشاطها ومواقفها وفق ما تقتضيه الشرعية الدولية وتوصيات الأمم المتحدة التي توجه إليها مصالي

¹عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 75.

² هناك من يطلق على هذه التشكيلة السياسية تسمية: حركة انتصار الحريات الديمقراطية وهناك من يسميها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ويعتقد العربي الزبيري بعد التأمل في أصل التسمية الفرنسي، أن الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية هي أفضل ترجمة لعبارة *Mouvement pour le triomphe des libertés démocratiques* التي تضمنها الملف الإداري الذي قدمه مصالي الحاج لإضفاء طابع الشرعية على نشاطه السياسي، وليمكن باسم حزب الشعب الجزائري من المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية الثانية التي كان قد تقرر إجراؤها يوم 10 نوفمبر 1946 (أنظر: العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 154).

³يعتبر هذا العام "مرحلة بنائية في تاريخ الحركة الوطنية"، حيث أعادت الأحزاب بناء نفسها، ودخلت في معترك الانتخابات على أمل أن تجد تمثيلا برلمانيا لها.

(وقد اعتبر كل من كلود كولو وجون روبرت المرحلة التي تلت 08 ماي 1945 بمثابة "الميلاد السياسي" للحركة الوطنية عموما) (أنظر:

Claude Collot et Jean-Robert Henry, de mouvement national algérien textes 1912-1954, Paris, 1978, p214.

⁴ مؤمن العمري، المرجع السابق، ص 70.

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أديبات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

ابتداء من 1948، ضمت مجموعة من الحقائق والاعتبارات التي تستحق بموجبها الجزائر بناء دولتها في ظل الشرعية (الدولية)¹.

وكان هدف "إنشاء دولة جزائرية مستقلة" من أهم المطالب الأساسية لهذا التيار، الشيء الذي وحد وجمع فئات اجتماعية مختلفة الأهداف والغايات الاجتماعية، تتفق على المطالب السياسي (الاستقلال) لكنها لا تتفق على مضمونه الاجتماعي مما جعل الحزب يستبعد النظر في هذا الموضوع تجنُّباً للخلافات والصراعات².

وقد تحددت معالم الدولة الوطنية المراد تأسيسها في مقرر السياسة العامة للمؤتمر الثاني للحركة من أجل الحريات الديمقراطية الذي انعقد في نيسان/ أبريل 1953م³. وتم التأكيد على أن الحزب يعمل على المستوى الأيديولوجي من أجل إقامة الدولة الجزائرية المستقلة العتيدة⁴ التي تقوم على⁵:

1- الديمقراطية بالشعب وللشعب كمصدر للسيادة.

2- الجمهورية الجمهورية كشكل للحكم.

3- الرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

4- احترام العقائد الدينية وفقا لروح الإسلام وتقاليده.

5- ثقافة وطنية متصلة بالثقافة العربية الإسلامية.

¹ نورالدين ثنيو، المرجع السابق، ص 21.

² الأمين شريط، المرجع السابق، ص 59.

³ أنظر الملحق رقم: 01.

⁴ نورالدين ثنيو، المرجع السابق، ص 21.

⁵ رابح لونيبي، التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاختلاف والاتفاق (1920-1954)، ط1، كوكب دار العلوم، الجزائر، 2009، ص 159.

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

وترى اللائحة أن هذه المبادئ والأسس تتفق مع أوضاع الشعب الجزائري ومقوماته.

وقد تم شرح هذه الخيارات في التقرير، بحيث يمكن للباحث أن تترأى له من خلالها، الجزائر جمهورية، اجتماعية، ديمقراطية، عربية، إسلامية، وبهذا التنظير تصدر مناضلو MTLD مستقبل الجزائر المستقلة¹.

وحسب "رابح لونيسي" فإن (تقرير اللجنة المركزية كان ضد الأيديولوجيتين السائدتين في العالم آنذاك المتمثلتين في الرأسمالية والشيوعية، لكن دون أن تتوضّح أيديولوجية الحزب، مكتفيا بحديث يلفه الغموض عن عقلية عربية وآسيوية "تختلف عن العقلية المادية الرأسمالية والمادية الشيوعية"، لكن دون أن توضح ما المقصود بهذه العقلية، فهل هي الإسلام أم الأديان عموما أم الروحانيات)².

ورغم الثغرات الأيديولوجية المسلحة في برنامج MTLD، إلا أن (فكرة الاستقلال ظلت تهيمن على نصوصها منذ نشأتها حتى حلها سنة 1954، وتظهر في كل أدبياتها وشعاراتها وتصريحاتها وخطبها ومراسلاتها ومطالبها، والحق أن هذه الكلمة الرئيسة جعلت منها الحزب الوطني الأول في الجزائر من ناحية الثورية والاستقلالية)³، وهذا ما يؤكد أحد المؤرخين الفرنسيين عندما يقول بأن: (عقيدة وأيديولوجية حركة الانتصار كانت ترفض أي تعاون مع مشروع قانون الجزائر وأنها تتمحور حول كلمة واحدة الاستقلال والمطالبة بوجود أمة جزائرية وكذلك تأسيس "دولة جمهورية بكل هيئاتها ومجلس تأسيسي له السيادة ومنتخب بالاقتراع العام)⁴.

¹عبدالحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص06.

²رابح لونيسي، دراسات حول أيديولوجية وتاريخ الثورة الجزائرية، ط1، كوكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص45-46.

³مؤمن العمري، المرجع السابق، ص75.

⁴المرجع نفسه، ص75-76.

2: الدولة والمجتمع في أيديولوجية التيار الإصلاحية (جمعية العلماء المسلمين):

تغذت الحركة الإصلاحية في الجزائر واستمرت بفعل أفكار ومبادئ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين¹ التي كانت تسعى إلى الحفاظ على إنسانية الفرد الجزائري وحمايته من كل أنسلاخ أو ذوبان.

ومما هو معروف أن الاحتلال الفرنسي قد سخر كافة آلياته ووظائفه من أجل تحطيم نسيج المجتمع المحلي، طبقا للقاعدة: (أنّ مهاجمة أرواح الشعوب تسبق دائما تحطيم أجسادها)²، لهذا عمدت إلى توجيه ضربتها نحو صميم العقيدة الإيمانية لروح هذه الأفراد.

وبالبحث في إستراتيجية جمعية العلماء يخلص إلى أن "العلماء قد وقفوا في صالح كيان جزائري ينفصل في النهاية عن فرنسا ودعوا إلى القومية العربية الإسلامية، وعارضوا بشدة تجنيس ودمج المجتمع الجزائري في فرنسا وكان شعارهم (الجزائر بلادنا والإسلام ديننا، والعربية لغتنا)³.

كما أنها حاولت (استعادة مقومات الذات وإعادة توظيفها في سياق مؤسسات وأفكار حديثة في ظل نظام استعماري لا يقوى على وجود أكثر من نظام في داخله، ومن هنا فإن جمعية

¹ يشير بعض الباحثين إلى أن اللجنة الأولى لتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت سنة 1913م، وذلك عندما كان الإمام ابن باديس مقيما بالمدينة المنورة مع العلامة الشيخ البشير الإبراهيمي، وكانا يقضيان أغلب وقتهما في البحث عن الوضع المتردي للجزائر، والتفكير في بليات النهوض بالمجتمع الجزائري وتحريره من الجهل الذي عصف به من جراء الاستعمار، وهذا ما بينه البشير الإبراهيمي مؤكدا على أن تلك الليالي من عام 1913 هي التي وضعت فيها الأسس الأولى لجمعية العلماء المسلمين عام 1931م (أنظر: الدراجي زروخي: الأبعاد الفلسفية للنظام التربوي عند جمعية العلماء المسلمين، ط1، دار صبحي للطباعة والنشر، الجزائر، 2015، ص11.

² محمد الطيبي، المرجع السابق، ص213.

³ كمال عجالي، الفكر الإصلاحية في الجزائر، ط1، شركة مزوار للطباعة والنشر والإشهار والتوزيع، الجزائر، 2005، ص09.

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

العلماء المسلمين هي تنظيم مناف للوجود الفرنسي ما انفك يستعيد سلطته من صراعه ومقاومه للسلطة الاستعمارية)¹.

وحول حيثيات هذه الفكرة يستعرض أحمد طالب الإبراهيمي في قوله²: "إذا استعرضنا العوامل الحاسمة في نهوض المجتمع الجزائري في العصر الحديث دينيا وفكريا واجتماعيا وسياسيا نجمل ذلك في حركتين بارزتين ومتكاملتين:

1- الحركة العلمية الإصلاحية الدينية التي انطلقت بوادها مع بداية القرن العشرين، ثم تطورت بقيام الشيخ عبد الحميد بن باديس بالتدريس في قسنطينة غداة تخرجه من الجامعة الزيتونية سنة 1913، ونضجت هذه القضية مع عودة بعض العلماء من مهجرهم بالشرق العربي، أمثال: أبي يعلى الزواوي والطيب العقبي والبشير الإبراهيمي، ثم تبلورت في إنشاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عام 1931، غداة احتفال فرنسا بالعيد المئوي لاحتلال الجزائر.

2- الحركة السياسية ممثلة في تأسيس حركة "نجم شمال إفريقيا"، في باريس،... وما تلاها كتأسيس ppa عام 1937، ثم حركة mtld عام 1946، وما تولد عنها من منظمات سرية وعلمية تألقت بمواقف وتضحيات بطولية مشهودة، وأخيرا كل ما عزز الكفاح الوطني من حركات سياسية وثقافية ك: "أحباب البيان والحرية".

إن هذه الإشارات التي احتكم إليها أحمد طالب الإبراهيمي في نصه، تدل على مدى تميُّز الديناميكية السياسية والجموعية الناشطة في الميدان الوطني، وتأثيرها على حياة الفرد الجزائري ووعيه وتطوره الفكري والإيديولوجي، وفهمه لأوضاع الواقع المر الذي يكابد صعابه باستمرار.

¹ثنيو، المرجع السابق، ص 22.

² أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإمام البشير الإبراهيمي (1929-1940)، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص07.

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

فجمعية العلماء المسلمين التي تأسست على مبادئ وقامت على أُسس¹، ما كان لها أن تقتحم الميدان السياسي والنضالي لولا شعور زوّادها الوطنيين بترهّل قيّم المجتمع وتصدُّع الكيان الوطني، وتفسُّخ صورة الجزائر العربية الإسلامية أمام التغريب والمسح الكولونيالي، ولهذا (انطوى مشروعها على بعد وطني واضح، وفق متطلبات المجتمع الجزائري في صلته بالدولة الفرنسية، والعالم العربي والإسلامي واستطاعت الجمعية أن تدخل به في المجال العام في مناهضة للإدارة الاستعمارية التي كانت تحرص دائما على إبعاد رجال الإصلاح من امتيازات الدولة الحديثة، وإبقاء الأهالي في قوالب قبلية وعشائرية ودين طرقي، يرسفون في تقاليد جامدة لا تقوى على التطور ولا تتفاعل مع الواقع الجديد في جميع تغيراته ومظاهره)².

وعليه فإن فكرة الكيان الجزائري قد طرحها ابن باديس خلال الثلاثينيات، وعلى الرغم من أن معظم الكتاب متفقون على أن العلماء كانوا بعيدين عن السياسة، إلا أنهم كانوا متفقين على أن هدف العلماء البعيد كان سياسيا سواء أرادوا ذلك صراحة أو لم يريدوه، وقد خضع العلماء خلال الثلاثينيات والأربعينيات إلى نفس المعاملة التي خضع لها السياسيون من جانب الإدارة الفرنسية التي اعتبرتهم خطرا على الوجود الفرنسي³.

والجدير بالذكر أن جمعية العلماء قد قامت على أكتاف رجال أكفاء، مثل كل واحد منهم مشروع نهضة، ومستقبل أمة؛ فالإمام عبدالحמיד بن باديس قد هالته حالة شعبه المر (فسعى من خلال حركته الجهادية الفردية والجماعية إلى لمّ شعبه وجمع شتاته لإعادة بنائه وصياغته جيلا جديدا بعد أن "...أنساه التعليم الاستعماري لغته وتاريخه ومجده، وقبّح له دينه وقومه، وقطع له من كل

¹ أنظر: القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين على سبيل المثال في: محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص214 وما تلاها.

² نثيو، المرجع السابق، ص 23.

³ أبوالقاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص87.

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

شيء -إلا منه- أمله، وحقّره في نفسه تحقيرا... يعيش التمزق الفكري والضياع الحضاري)¹، وذات الفكرة والهدف سطرهما خلفه "الإمام محمد البشير الإبراهيمي" الذي نظّر ومنهج لمشروع نهضوي عميق انطلقا من (وعي كامل بأن الجزائر تنتمي إلى الحضارة الإسلامية، وأن في كل حضارة ثابتا ومتحولا وأنّ المحافظة على الثابت هو حفظ الشخصية الوطنية من الاستلاب، "فمُشخّصات الأمم منها جوهر ومنها عرض، وإن الجوهر منها هو الصّالح للبقاء، وأنه لا بد للفرد وللجماعة في تكييفه كما يشاء أو كما تشاء، وأن تطوّره مؤكّول على تديير الاجتماع لا إلى تديير الجماعات، وأن العرض منها هو محل التبديل والتغيير، يصلح لزمن فيؤخذ، ولا يصلح لآخر فينبذ، فالمحافظة على جوهر المقومات ليست محافظة وإنما هي حفظ للقومية من الإندغام والتداخل وعماد لها أن تتداعى وتسقط، وأما الأعراض فهي قشور تتحول وتزول كأوراق الخريف توجد وتعدم، والشجرة شجرة)²، فهذه هي أيديولوجية العلماء، وجمعية وجمعتهم كانت (أكثر بركة على الجزائر من المطر) على حد وصف الشيخ محمد الحافظ³.

3: الدولة والمجتمع في أيديولوجية التيار الاندماجي: البيانين والاتحاديين:

إن مفاهيم "الإستيلاّب" و"التجنيس" و"الإلحاق والدمج"، ليست مصطلحات دخيلة على قاموس البلدان المستعمرة، بقدر ما كانت مشروعا فكريا و... وتكتيكيا ترمي شعوبها إلى أقل درجات الإنسانية، فالمشروع الاندماجي⁴ الإلحاقى الذي تبنته إدارة الاحتلال الفرنسي قد أثر على الفكر

¹ عبدالرشيد زروقة، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1913-1940، ط1، دار الشهاب، بيروت، لبنان، 1999، ص44.

² طالب الإبراهيمي، المرجع السابق، ص 15.

³ مازن صلاح حامد مطبقاني، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1349-1358هـ/ 1931-1939م، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في الآداب، إشراف: محمد عبدالرحمن، قسم التاريخ، لكلية العلوم الإنسانية، جامعة الملك عبدالعزيز، 1985، ص02.

⁴ يعد المشروع الاندماجي بمثابة "إجراء إستراتيجي غايته تغيير بنية النخبة سواء في ما تعلق بالفكر السياسي أو المرجعية الفكرية المتعلقة بمسألة الهوية، إنه ومن حيث الظاهر (حق وواجب يقتضيان تحويل الآخر وتغييره حتى يصبح في مقدوره=

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

الجزائري سيما الفئات المثقفة التي بدأت تستوعب حقيقة التوجه الكولونيالي، نتيجة مواقفه المتقلّبة، ورفضه من حين لآخر فكرة الموازنة بين الجزائري والفرنسي، صحيح أن ظروف الواقع العصيب قد أجبر العديد من جماعات النخبة¹ المطالبة بالاندماج مع الدولة الغازية، لكن إذا ما استقرأنا جيدا تبيعات المرحلة ستتجلى لنا بلا شك علة انسياقهم وراء هذا المطلب.

فالنخبة الحداثية المتخرجة من المدارس الاستعمارية كانت ذات إحساس مرهف بمسائل العدالة وحقوق الإنسان، وأي مقال في الصحافة يعادي توجُّهها كان يثير الجدل² وهنا كُثِرَ التساؤل حول مستقبل المجتمع الجزائري ضمن مناخ هذه الأيديولوجية، وكذا طبيعة الدولة الوطنية المنتظرة في ظل حركة سياسية ضبطت إدارة الاحتلال الفرنسي..... إيقاعها بصورة أكثر من عجيبة!

=مطابقة صورة المستعمر)، ومن الجانب البنيوي الذي ينطلق من فكرة بدائية المنظومة المؤسسية الجزائرية، فإن الاندماج يطرح وكأنه محاولة فرض نوع من الرّسمة البشرية وعلى الكيفية الاستعمارية، للكتلة المستعمرة التي تفقد وفق منظري المشروع إلى رؤوس أموال قديمة متوارثة، وكذا كون أن الحضارة العتيقة لا يمكنها إلا أن تذوب أمام زحف حضارة السوق والتقنية والمدينة (ينظر المزيد في: محمد الطيبي، المرجع السابق، ص227).

¹تردد مصطلح النخبة في فترة معينة من تاريخ الجزائر كغيره من المصطلحات الاستعمارية التي احتلت المقام الأول في نشر الصحف والاجتماعات والمناقشات اليومية مثل الإدماج وما شابه ذلك، ويقصد بجماعة النخبة (l'élite) أو المثقفين (intellectuelle) أو المتطورين (évoluée)، وهي أسماء رافقت كلمة النخبة، من تعلموا في المدارس الفرنسية وتأثروا بالثقافة الأوروبية وانبهروا بمظاهرها وتقاليدها واقتنعوا بعظمة فرنسا وقوتها واعتبارها صاحبة الحق الشرعي في الجزائر... (أنظر المزيد في: عبدالقادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص251).

²تشير هذه الفكرة إلى "الحركة المطالبة الأهلية" أو حركة الشبان الجزائريين، التي ولدت مع مطلع القرن العشرين، وجاءت العشرية اللاحقة من هذا القرن لتشهد بروز معطيات اجتماعية واقتصادية جديدة مما سمح ب بروز نخبة أو نخب جديدة متخرجة من المدارس التعليمية الفرنسية وهذه النخب كانت تبشر بعهد جديد وتندد بالمشاريع الاستعمارية والوضع القائم المفروض في مجال الإصلاحات المقدمة للجزائريين (أنظر: الطاهر عمري، النخبة الجزائرية وقضايا عصرها من بدايات القرن العشرين إلى ما بين الحربين العالميتين، دط، الجزائر، 2009، ص14).

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

فعلى سبيل المثال أثارت توجُّهات "فرحات عباس" حفيظة المؤرخين الوطنيين الغيورين على ماضي الوطن وهويته العربية والإسلامية، وانبثق هذا الحسّ المعنوي من صدمة الأفكار التي غرسها هذا الرجل في تاريخية تياره، قبل أن تتحول مطالبة من اندماجية إلى وطنية حقة.¹

3-1: البيانون ونموذج الدولة المأمول (بيان فيفري 1943):

يُعَدُّ بيان فيفري 1943 الذي تبعه تشكيل أحباب البيان والحرية وثيقة أيديولوجية ذات بعد سياسي وتاريخي، وقد حُرِّرت (مع جماعة من السياسيين التي وقَّع عليها كل النواب الجزائريين وكل الشخصيات السياسية وقدمها إلى الحلفاء بواسطة الممثل الشخصي للرئيس الأمريكي "روبرت مورفي" Robert Morphy وإلى حكومة ديغول المؤقتة بالجزائر بواسطة الوالي العام peyrouton إذ ذاك²، وقد تضمن هذا البيان، تشكيل حكومة جزائرية مؤلفة من وزراء يوزعون بالتساوي بين أصحاب الحقوق من الفرنسيين والمسلمين برئاسة سفير لفرنسا يكون مفوضا ساميا، لكن تم رفض

¹ ما عرف عن "فرحات عباس" أنه أنكر وجود أمة جزائرية قائمة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على تصوره وقناعته حسب ظروف ذلك العهد، لكن (نفيه لوجود الوطن الجزائري كان بالمعنى السياسي للدولة الوطنية بمفهومها المعاصر، قياسا لما كان عليه الأمر في زمن ولى كان فيه امتداد الأمة العربية الإسلامية واسعا للغاية على غرار الإمبراطوريات الأوروبية المسيحية في القديم وفي العصور الوسطى...) أنظر المزيد في عبد الحميد زوزو، مرجعيات الدولة...، المرجع السابق، ص10.

² علي تابلت، فرحات عباس رجل دولة، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص4-5، عن سياق مجريات التحضير لتحرير هذا البيان، أجرى فرحات عباس اتصالا مع إدارة بايروطن، وأعطى له الضوء الأخضر لتقديم مشروع الإصلاحات، وقد ترك الحاكم العام انطبعا بأنه فهم ضرورة تحرير النظام الاستعماري، وعقد اجتماع عند الشهيد بومنجل، 2 شارع فيالار بالجزائر العاصمة، وقد ضم بالإضافة إلى فرحات عباس كل من: ممثلي ppa (عسلة حسين، لمين دباغين)، ومن جانب جمعية العلماء (العربي التبسي، خيرالدين، توفيق المدني)، وقد أخذ فرحات عباس مهمته على محمل الجد، وحرر البيان بسطيف في غرفة تتواجد أعلى صيدلية بشارع سيلاغ، وأودع عمله هذا لدى مقرر الجزائر العاصمة (أنظر، محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، تر: أحمد بن البار، ج2، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص854).

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدييات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

ذلك من قبل الجنرال كاترو الذي صرح بشأن ذلك قائلا: "إن مسألة دولة فيدرالية مع فرنسا كما اقترحها فرحات عباس غير ممكنة... وسأقف بالمرصاد للذين يسعون لتحطيم الوحدة الفرنسية".¹

وقد طالب هذا البيان لأول مرة "بتمكين الشعب الجزائري من حقه في تقرير مصيره وإنشاء جمهورية ذات طابع ديمقراطي، بالإضافة إلى العديد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والثقافية الأخرى"²، لكن الأغلب أن هذا البيان "لم يوضع في وقته المناسب لسياق تلك المرحلة"، فهو تعبير عن مطلب معتدل لطبقة صغيرة برجوازية ومثقفة، لم تدعوا إلى الثورة التي قد يحتضنها الشعب، وبالتالي فالبيان كما صرح حوله بومنجل، يُعتبر بمثابة "...نتائج قوى لا تزال غير محددة ومعالمها غير واضحة... إلا أنه كان مقارنة كافية حتى يتبناه الشعب".³

ولم يكتف فرحات عباس ببلورة معالم هذا البيان، وإنما دعا إلى التأسيس لرابطة سياسية أخرى، تجمع هذه المرة كل من *oulma, pca, ppa*، وهو ما تجسد في "رابطة أحباب البيان والحرية".⁴

¹ عبدالوهاب خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2009، ص162.

² عبدالكريم بوصفصاف وآخرون، مشروع المجتمع في تصورات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، ط1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، الجزائر، 2008، ص212.

³ قداش، المصدر السابق، ص855.

⁴ جاء تأسيس هذه الرابطة عقب اتصالات مكوكية مع "البشير الإبراهيمي" و"مصالي الحاج"، وهذا الأخير أعطى موافقته لفرحات عباس لكن بتحفظات وقال له: (لو وثقت بك في تحقيق جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا، فإنني على العكس، لا أنق مطلقا في فرنسا، فلن تقدم لك بقشيشا، ولن تزاح إلا بالقوة، ولا تعطي إلا ما ينتزع منها"، وفي 04 أبريل 1944م أودع فرحات عباس القانون الأساسي لجبهته لدى ولاية قسنطينة، والحكومة العامة للجزائر (أنظر: قداش، المرجع نفسه، ص884).

3-2: الاتحاديون (بيان udma): لا خروج عن نص "النظام الفيدرالي":

أحدثت مجازر الثامن مايو من عام 1945، تغييرا ذهنيا في روح المسايسة التي كان يتعامل بها بعض القيادات البارزة مع إدارة الاحتلال الفرنسي، حيث أصبحت مفاهيم الليونة والمهادنة من "الروافض" جملة وتفصيلا في مسار الحركة الوطنية بعد عام 1954، وفي خضم هذا الوضع تعرّض زعماء الأحزاب إلى اعتقالات ومداهمات بداعي ضلوعهم في إشاعة الفوضى على حد تبرير مسؤولي الاحتلال، وفي السجن أُهم "فرحات عباس" بأفكار جديدة، نظر لها وجسدها عقب خروجه من السجن لحظة إعلان العفو العام، وتجسد الأمر في "الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" الذي كان في الأصل "حركة مفتوحة للجزائريين والأوروبيين على حدّ السواء، وتهدف إلى إقامة دولة مرتبطة بفرنسا"¹، وينبغي "ألا تكون هذه الدولة المنتظرة سلطة إسلامية، ولا دومينيونا يكون للأوروبيين فيها حق الاحتكار المطلق بل ينبغي أن تكون هذه الدولة جمهورية ديمقراطية اجتماعية على أساس إتحاد أخوي بين جميع الجزائريين مهما كانت جنسيتهم وديانتهم وعلى أساس إعطاء كل ذي حق حقه من السيادة"²، ومن أجل الوصول إلى الوطن الجزائري الذي يستلزم سياسة تركز على برنامج جعل في مقدمته: لا للاندماج، لا لسيادة جدد، لا للانفصال، وعلى الرغم من أن هذه الصراعات لا تتضمن الشحنة الثورية اللازمة لاسترجاع الاستقلال الوطني، إلا أن تبنيها في ذلك الوقت من طرف

¹ محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلوثي، دط، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص 09.

² يحيى بوعزيز، الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912-1948)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت، ص 115، لقد كان النظام الفيدرالي هو حل المسألة الجزائرية من وجهة نظر فرحات عباس وعناصر النخبة من تيار الإصلاح السياسي، فالنظام الفيدرالي، وفق ما استقرت عليه الأوضاع في الجزائر طوال الاحتلال الفرنسي، كان أفضل صيغة لإقامة علاقة محترمة بين الجزائر وفرنسا، بين شعبين، تحفظ للكانيين إستقلاليتيها وسيادتيهما، وتحفظ بالتالي لفرنسا "حق النظر، إلى الجزائر الآيلة إلى التطور والرفي مع وجود مؤسسات الدولة الحديثة التي سنبداً في التعبير عن التجربة الجزائرية وتاريخها، لا تاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر (أنظر المزيد في: ثنيو، المرجع السابق، ص 27-28).

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

فرحات عباس يُعتبر انتصارا كبيرا بالنسبة للحركة الوطنية¹ وعلى كلِّ فقد "تقدّم منتخبو الإتحاد الديمقراطي بعد الانتصار المحقق في الانتخابات في 09 أوت 1946 إلى المجلس التأسيسي بمشروع إصلاحية تضمن اقتراح منح دستور للجزائر، وذلك قبل صدور دستور الجمهورية الرابعة في أكتوبر من نفس السنة)²، وقد عبّر هذا المشروع³ عن أيديولوجية udma التي أثبتت على ركائز ثلاث لم تتغيّر حتى بعد اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 وهي⁴:

1-الإيمان برسالة فرنسا الحضارية التي لا غنى عنها في هذه البلاد.

2-ربط مستقبل الجزائر بالديمقراطية الفرنسية، والجالية الأوربية بها في إطار الإتحاد الفرنسي أو الكونفيدريالية الفرنسية، أو أي شكل آخر من هذا النوع، لا يسمح باستقلال الجزائر الكامل وانفصالها عن فرنسا.

3-عدم اللجوء إلى العنف، والثورة ضد فرنسا مهما كانت الأمور في إطار شعار "الثورة بالقانون".

4: الدولة والمجتمع في أيديولوجية الحزب الشيوعي الجزائري **pca**:

نشأ الحزب الشيوعي الجزائري رسميا سنة 1936، وانبثق من الفيدرالية الجزائرية للحزب الشيوعي الفرنسي، الأمر الذي جعله يحتفظ بالأوروبيين إلى جانب الجزائريين ضمن دائرته النضالية⁵، والثابت عندهم أنهم

¹الزيري، المرجع السابق، ص106.

²عبدالكامل جويبة، الأحزاب السياسية الجزائرية قبل اندلاع الثورة المسلحة من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي: تعاون أم تتأخر؟، المجلة التاريخية المغربية، السنة الأربعون، العدد 150، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، مارس 2013، ص149.

³أنظر "مشروع قانون الدولة الجزائرية من اقتراح الإتحاد الديمقراطي" باللغة الفرنسية في: عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، المرجع السابق، صص، 814، 822.

⁴يحيى بوعزيز، الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1890، ص15.

⁵ أنظر: عبد الوهاب خليف، المرجع السابق، ص153، كان مناضلوه من عمال المدن الأجانب خاصة وهم في أوضاع مادية واجتماعية أفضل بكثير من الجزائريين زيادة على معتقداتهم العنصرية والتمييزية مما جعله مرتبطا دائما بالحزب الفرنسي وأبعده عن الإيمان بحتمية الاستقلال (ينظر: الأمين شريط، المرجع السابق، ص39).

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

كانوا "يرون في دولة الإتحاد السوفياتي نموذجا لهم، فقد دعا هولاء قبل عام 1936 إلى إقامة (حكومة عمالية فلاحية جزائرية"، وكانوا يقولون: (إننا نريد حلّ الجيش والشرطة الإمبريالية وتسليح عام للعمال والفلاحين، وإقالة الموظفين والبيروقراط أعداء الشعب وتعيين موظفين بواسطة مجلس العمال والفلاحين، نريد إنشاء جيش أحمر عمالي وفلاحي حيث ينتخب الجنود قادتهم"¹.

ونتيجة لتأثرهم بأفكار الماركسيين نظر هذا الحزب إلى المجتمع الجزائري "نظرة ازدواجية، حيث قسّموه إلى حضريين (سكان المدن) وريفيين، وبذلك لم يكتشفوا الطابع البروليتاري لعمال الريف وملاك القطع الأرضية الصغيرة الذين كانوا في وضع عمال بالنسبة للمعمرين وفي خدمتهم"².

كما حاولوا مجازفين صبغ تاريخ الأمة الجزائرية باللامعقولية، وهذا حينما أكدوا على نظرية "الجزائر أمة في طور التكوين"³، وبقراءة تحليلية لمشروعه القانوني الذي وضعه عام 1947م⁴، ستتجلى لنا معالم تلك الفكرة، حيث لم تخرج مطالبه عن "دولة جزائرية ضمن الإتحاد الفرنسي"، وعليه فإن أيديولوجيته تركز على دعائم ثلاثة:

الأولى: العمل على حماية المصالح والسيادة الفرنسييتين بالجزائر بأي ثمن، وأي شكل، وعدم السماح بالنيل منهما مهما كانت الحثيات.

الثانية: القيام بإصلاحات شكلية لا تنال إطلاقا من شرعية السيادة الفرنسية على هذه البلاد وأهلها، ولا تمس جوهر المشكل بالنسبة للشعب الجزائري وهو التحرر والاستقلال.

¹لونيبي، المرجع السابق، ص147.

² شريط، المرجع السابق، ص39.

³في سنة 1939 وضع "موريس طوريز" نظريته المسماة "نظرية الأمة الجزائرية" الآخذة مثلما قال: "في التكون على أساس تمازج واندماج البربر والعرب، والأتراك والمالطيين، واليهود والفرنسيين، والإسبان، والظليان،... بمساعدة الجمهورية الفرنسية"، ولم يوضح "طوريز" على أية لغة تقام هذه الأمة، لكن طالما أشار إلى عبارة "بمساعدة الجمهورية الفرنسية فإن اللغة التي كانت في ذهن "طوريز" هي الفرنسية، كما أن حدود الأمة الجزائرية متداخلة مع حدود الجمهورية الفرنسية، أو "الوحدة الفرنسية وفقا للاصطلاح السياسي السائد في ذلك الوقت (أنظر: عثمان سعدي، المرجع السابق، ص70).

⁴أنظر: مشروع القانون الذي ألفه الحزب الشيوعي الجزائري ووضعه نوابه على المجلس الوطني الفرنسي في 13 مارس 1947 في: عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية والثورة، المرجع السابق، ص، ص 824، 836.

الفصل الأول : مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدلية التنظير

الثالثة: عدم التسليم بوجود شعب جزائري موحد حتى لا يكون ذلك مبررا للتسليم بمطالبه الوطنية، وهذا ما جعله يكرر في أكثر من مكان المشروع بأن السكان الجزائريين يتألفون من مجموعة عناصر، ويتحاشى التعبير عنهم بكلمة "الشعب".

خاتمة الفصل:

لقد شكّلت الحركة الوطنية الجزائرية طفرة نوعيّة في مسار المقاومة السياسية، وأعطت للنضال الوطني بُعداً فكرياً وعملياً، انتقلت به مع مرور الوقت من مطالب المساواة والاندماج إلى مطالب استقلالية وأكثر ثورية.

فرايكاكالية نجم الشمال الأفريقي ومن بعده، سليله حزب الشعب الجزائري فحركة الانتصار قد أعادوا التّمسّ القومي للجماهير الجزائرية ودفعتهم أكثر إلى التّظاهر والمطالبة بحقّ تقرير مصيرها، وأمّا التيار الاندماجي فقد قطع أشواطاً وهميّة من أجل افتكاك المساواة ومن ثمة "الاندماج المستحيل" ناسياً بأنّ العدالة بين المستعمر والمستعمّر نصٌّ لم يرد بعد (ولن يرد) في قانون الاستعمار التقليدي، وفي ذات المضمار انساق التيار الشيوعي الجزائري مع أفكار الأمية العالمية، وراح يُخامر الماركسيين في فلسفتهم، لعلّه يجد لأيديولوجيته صبغة ذات معنى، لكنه بقي متأثراً لا مؤثراً... "حزب جزائري وأيديولوجية فرنسية"

وبالنسبة لجمعية العلماء المسلمين فقد أفرغت كلّ شحناتها العقلية والروحية من أجل تنشئة نشء الأمة الذي سيقود الدولة الوطنية في المستقبل؛ فجعلت من المساجد والمدارس منابر لتنوير العقول وتغذيتها، وتبنيها إلى المكائد الاستعمارية السّاعية إلى تلوّث كلّ المنابع الأصيلة في وجدان الفرد الجزائري المسلم.

هذه الأحزاب (باستثناء جمعية العلماء المسلمين التي تبدو مطالبها واضحة) ولئن تقاطعت مراميها في بعض النقاط، إلّا أنّها قد تباينت في الرّؤية الأيديولوجية ما سهّل على الاحتلال تقويضها وإدخالها مرحلة التّضعف السياسي التي انتهت بأزمة حركة الانتصار الخانقة بين مناضلي الهدف الواحد، وانطلاقاً من هذه النقطة أدار التيار المناادي بالعمل المسلّح بكرة التجديد من خلال الانفراد بمهمّة تفجير الثورة، وهنا ستكمن المعجزة؛ إنّها معجزة الميلاد الجديد للشعب الجزائري الذي سينتصر من أجل العزّ والارض عن طريق رفض الخنوع للاحتلال بأسلوب أكثر من صارم.

الفصل الثاني :

منهج الثورة التحريرية الجزائرية في التنظير لمشروع الدولة

والمجتمع من خلال بيان نوفمبر 1954م

أولاً: الثورة التحريرية الجزائرية وسياسة التحول إلى أسلوب العنف لتحقيق

ما لم يُحقِّقه اللاعنْف

ثانياً: ميلاد التوأم الثوري: جبهة التحرير الوطني والبيان النوفمبري (الثورة

بالدليل والعمل بالاتحاد)

مقدمة الفصل:

إنّ الحديث عن أدبيات ثورة التحرير الجزائرية، هو حديث بالأساس عن مجمل النشاط الأيديولوجي والعقائدي الذي طبع فكر الوطنيين الجزائريين منذ اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر/ تشرين الثاني إلى غاية تحقيق الاستقلال السياسي.

وتمثّل هذه الأدبيات في سلسلة التقارير والمراسلات والنصوص والمواثيق التي صاغتها جبهة التحرير الوطني وتوخّت من ورائها تغطية الأحداث العامة للثورة ووصفها، وتقديم تنظير مستقبلي لها سيّما ومطلب الاستقلال واسترجاع السيادة على الدولة والمجتمع كانا من أبرز المشاريع القويّة في برامجها.

وفي هذا الفصل سنتقصّى حيثيات المسألة الوطنية في أبعادها الأيديولوجية والنظرية من خلال أوّل بيان سياسي يصدر مع اندلاع الثورة؛ ونعني بذلك وثيقة بيان أول نوفمبر التي أكّدت على الوجود الحضاري والتاريخي للأمة، وبرهنت على ضرورة توحيد الطاقة الوطنيّة من أجل استرجاع ما ضاع من المكتسبات القيّمة والهوياتية عن طريق انتهاج أسلوب العنف واستخدام حدّة السلاح. فما هي هويّة الثورة التي اندلعت فجأة وأعلنت عن برنامج روحيّ وحضاريّ في عزّ شتات تيارات الحركة الوطنيّة؟ وكيف تصوّر بيان أول نوفمبر هوية الدولة المستقبلية ومشروع المجتمع؟، وهل كان هذا البيان امتدادا لأيديولوجية الحركة الوطنيّة أم فصلا مُستقلاً عنها؟.

أولاً: الثورة التحريرية الجزائرية وسياسة التحوّل إلى أسلوب العنف لتحقيق ما لم يُحقّقه اللاعنّف

1: السياق التاريخي العام لاندلاع ثورة نوفمبر 1954

شكلت الحركة الوطنية الجزائرية - كما رأينا سابقاً- جهازاً مفاعلياً هاماً في مسار المقاومة السياسية، حيث نشطت في خطّ المطالبة بحقوق الفرد الجزائري وردّ الاعتبار إليه كجزء من المجتمع الإنساني العالمي.

لكن باهتزاز الأحداث في المشهد الأخير من عُمر حزب MTLD والحركة الوطنية عموماً، نَحَتْ الأوضاع العامة في الجزائر منحاً آخر، وصارت مقبلة على فصل جديد من تاريخها النضالي.

"ففي مطلع الخمسينيات طغت على الجزائر والعالم ظروف مغايرة ساهمت بقسط وافر في انتقال الأيديولوجية الوطنية إلى مرحلة جديدة وحاسمة غَيَّرَتْ مجرى الكفاح الجزائري وتأتى في مقدمتها، مجهودات الحركة الوطنية عبر سنين من النضال الطويل الذي أثرى الفكر السياسي والأيديولوجي الوطني بمفاهيم وأفكار جديدة، ووصل به مرحلة النضج والتحقيق النهائية،⁽¹⁾ وتبعاً لذلك، فقد تلاحمت ظروف خارجية عديدة مع معطيات الداخل، لتُثجِم الجزائريين في معترك التفكير الجديد إن هم أرادوا التغيير فعلاً، فانفلقت من شتات الحركة الوطنية المتضعضة كتلة ثورية - شبابية مؤمنة بالعمل المسلح، عاهدت نفسها بالبناء ولو ارتجالاً، فكانت المسيرة نحو تفجير الثورة مُعبّدة باجتماعات ومشاورات عديدة، أفضت إلى مرحلة التغيير والتعبير وصناعة القرار الجماعي المشترك، ولعل من بين تلك الاجتماعات التاريخية الجُلّي نذكر اجتماع ال: 22 الذي كان بمثابة "برلمان طارئ" أو "حالة مستعجلة" تتطلب تدخلها فوراً لرأب تصدعات العلل السياسية، وتشكيل خارطة واضحة المعالم نحو الهدف المنشود، وقد عُقد هذا الاجتماع على - الراجع- (في النصف الثاني من

(1)- فتح الدين بن أزوار، أيديولوجية الثورة الجزائرية 1954-196، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص143.

الفصل الثاني : منهج الثورة التحريرية الجزائرية في التنظيم لمشروع الدولة والمجتمع من خلال بيان نوفمبر 1954م

شهر جوان 1954 بمنزل المناضل "إلياس دريش" بحي المدينة "كلو صالمي سابقا" وحضره 22 إطار سابق في المنظمة الخاصة و"حسب البعض 21 فقط باعتبار أن صاحب البيت استضاف الاجتماع دون أن يشارك فيه"، وتضمنت جلستين، جلسة صباحية خصّصت لتقديم التقرير الذي أعدّه المناضلون الذين دعوا إلى الاجتماع وقدمه "بوضياف" بمساعدة "ديدوش" و"بن مهدي" وانتهى التقرير بهذه الكلمات "نحن قدامى المنظمة الخاصة، علينا أن نتشاور ونقرّر المستقبل"⁽¹⁾

إن هذه العبارة الأخيرة التي خُتم بها التقرير تحمل في طياتها أكثر من إشارة ومغزى، فقدماء المنظمة الخاصة عسكريون، وتفكيرهم بشأن المستقبل لن يخرج عن إطار العمليات العسكرية، إذن هذه النقطة التي ستكون مثار سجال وجدال فيما تبقى من مشوار الجلسة، التي استأنفت أشغالها في الفترة المسائية المخصصة لمناقشة تقرير الاجتماع.

وقد شهدت هذه الجلسة توترا نسبيا، تمخض عنه بروز موقفان: "الأول نادى بالانتقال الفوري للعمل الثوري، والثاني رأى - دون التشكيك في العمل الثوري أن الوقت لتفجير الثورة لم يحن بعد"⁽²⁾.

وحسب ظروف المرحلة التي تستلزم حلاً عاجلاً، كان لابد من تجاوز كل الشروط، وإفهام "الفئة الراضية للعمل المسلح" أنّ الفرصة لا تمنح مرتين، وبهم أو بدوهم "فالثورة ستنفجر لا محالة".

وقبل أن يفترق الحاضرون، قاموا بانتخاب مسئول كلفوه بتشكيل اللجنة التي ستتولى تطبيق التوصيات المصادق عليها في اجتماع للـ22، وتتكون اللجنة التي تم تشكيلها من نفس المناضلين الذين قاموا بتحضير الاجتماع الأول، وهم بن بولعيد، ديدوش، بن مهدي، بوضياف وبيطاط⁽³⁾.

(1) - مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، متبعة للطباعة، الجزائر، 2009، ص370.

(2) - المرجع نفسه، ص370.

(3) - عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص171.

الفصل الثاني : منهج الثورة التحريرية الجزائرية في التنظيم لمشروع الدولة والمجتمع من خلال بيان نوفمبر 1954م

وفي "شهر أوت توسّعت هذه اللجنة لتشمل ممثلا عن منطقة القبائل وهو "كريم لقاسم"، لتتسمى المجموعة بعد ذلك بـ "الجنة الستة"⁽¹⁾.

وقد تشعّب التنظيم الجديد وفق مبادئ الحزب الثورية الشعبية التي تقوم على وحدة العمل السياسي والعسكري، وترتكز على تجنيد الجماهير، ذلك أنّ حرب العصابات تفترض معرفة عميقة بالجماهير الشعبية التي تحمل الثورة إلى كل أنحاء الوطن وتطيل عمرها زمنا طويلا، لأن الجماهير هي أداة تحقيق الكفاح⁽²⁾. الذي يتطلب أيضا وجود شخصية معروفة يمكنها دمج هذه الجماهير⁽³⁾ وتأطيرها.

هذا الأمر تداركه جيدا هؤلاء المناضلون، حيث "توجهوا في البداية إلى الأمين دباغين ليقودهم، إلا أن مفاتحته بذلك من جانب بوضياف وبن بولعيد وكريم بلقاسم بقيت دون نتيجة، كما فشلت كذلك محاولات لدى عبد الحميد مهري، والعربي دماغ العتروس⁽⁴⁾. وأخرى لدى رائد التيار الاستقلالي "مصالي الحاج"، وهنا اتضح البيان وصار السبيل إلى العمل الثوري فعل محتوم لا مفر منه. لكن الواقف عند هذه المرحلة بالتحليل، سي طرح حتما عدة استفسارات:

- لماذا تم التفكير بتنصيب قائد للثورة في هذه المرحلة الحرجة بالذات (أزمة MTLT)؟
- إذا كانت عناصر التفاهم والانسجام قد غابت بين أعضاء MTLT على سبيل المثال فكيف سيتم التفاهم مع قائد الثورة لو تعيّن وجوده فرضا؟

(1) - سعداوي، المرجع السابق، ص 370.

(2) - أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب المسلّحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2003، ص 381.

(3) - رياض بودلاعة، القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف، عبد الكريم بوصفصاف، الجزائر، 2006، ص 77.

(4) - محمد حربي، المرجع السابق، ص 110.

الفصل الثاني : منهج الثورة التحريرية الجزائرية في التنظير لمشروع الدولة والمجتمع من خلال بيان نوفمبر 1954م

- لماذا وقع الاختيار على لمين دباغين وبعض الوجوه الأخرى ولم يفكر قادة لجنة الستة بتعيين عضو من بينهم؟

- هل المستوى السياسي، والبروز على مسرح أحداث الحركة الوطنية كان معيارا لاختيار مثل هؤلاء؟

قد نُرجِّح كثيرا هذا الاستفسار الأخير، أو بالأحرى سنتجاوز كل الاحتمالات التي تفرض نفسها على مخيلنا الفكري، لكن ما ذهب إليه محمد حربي" في مجرى هذا السياق، يعكس تماما واقع الفكرة، ويحيلنا على مضمض إلى بعض الدقائق التاريخية التي يجب علينا إسدال الستار عنها وتفحص كنهها المشفر، فيذكر: (كانت تنقص الرجال الذين صنعوا أول تشرين الثاني 1 نوفمبر الثقة بذاتهم، وكانوا مقتنعين بدونيتهم السياسية إلى حد أنهم ترددوا بعد تكريسهم بزم طويل في مقدمة المسرح والتكلم بالأصالة عن أنفسهم، بينما كانت قوتهم في أنهم كانوا أكثر إحساسا من الآخرين بضجر الرأي العام، إزاء خصومات الأحزاب الجزائرية، وفي أنهم ردّوا على استفهاماته)⁽¹⁾.

صحيح أن الفئة التي عقدت العزم على تفجير الثورة، لم تكن معروفة على الساحة السياسية رغم أنها، تكونت في مدرسة حزب الشعب الجزائري، وعاشت حيثيات المخاض العسير الذي عرفته مقاومة الحركة الوطنية، إلا أنّها في الحقيقة كانت الأقرب إلى واقع الشعب المرير، وهذا ما لم يخفه صراحة محمد حربي في إشارته بأنهم "كانوا أكثر إحساسا من الآخرين بضجر الرأي العام"، وحسب رأينا أن صانعوا أول نوفمبر (بتجاوزهم لكل شيء وإعلانهم الجريء بتفجير الثورة وفي توقيت لا يصدق في الواقع، أمر يعكس تماما دونيتهم السياسية، ويكشف عن فوقيتهم الذهنية وقوتهم الإدراكية التكتيكية في الإعداد لموعد "الحسابات المعقدة"، وفي العاشر من أكتوبر 1954 م اجتمعت لجنة الستة لدراسة الوضعية لكنها اصطدمت بأكثر من واقع، شح السلاح، تفاقم أزمة MTLD

(1)- حربي، المرجع السابق، ص110.

الفصل الثاني : منهج الثورة التحريرية الجزائرية في التنظير لمشروع الدولة والمجتمع من خلال بيان نوفمبر 1954م

وتراشق أعضائها المنقسمون بالصحف، ناهيك عن فشل الاتصالات مع قداماء MTLD بهدف الحصول على قيادة معروفة، رغم هذا لم تتراجع المجموعة عن هدفها في التوجه نحو تفجير الثورة⁽¹⁾.

لذلك كان السؤال الملح والأول الذي يواجه كل مشروع ثوري، حسب البخاري حمانه - هو: (كيف يمكن له أن يجعل الوعي الفردي والجماعي ينفذ إلى الواقع الاستعماري ويتمثل بعمق معطياته، كشرط للخروج بمفاهيم جديدة عنه، تلك المفاهيم التي لا تلبث أن تبدأ في التفاعل داخل ذلك الوعي الفردي والجماعي مُحدثة بذلك تلك الهزة العنيفة، التي لا تلبث تمتد في دوائر متتالية ومتسارعة من الذات الفردية إلى الذات الجماعية، معلنة عن ميلاد الثورة؟⁽²⁾).

تساؤل عميق المعنى بلا شك، ويبدو أن مفجري الثورة التحريرية قد استوعبوا الصيغ الفكرية والفلسفية لثورتهم وذلك من خلال إدراكهم لمعنى الوعي وكيفية تجذيره في فئات المجتمع، حتى تتحرّر من طوق انغلاقها وتواجه مصيرها المحتوم بلا خوف أو تردد.

يبد أن الإشكال المطروح ها هنا: كيف سيُفهم هؤلاء المناضلون فئة الشعب المغلوب على أمره بأن ما قاموا به كان ثورة؟ وما السبيل إلى إقناعهم بأن التغيير الجذري لواقعهم المأساوي منوط بالعنف الذي لن يبلغ مداه إلى بنضجهم وارتقاء الوعي لديهم؟ صحيح أن الشعب الجزائري كان ينتظر الخلاص بأية طريقة، وأنه بمثابة (برميل بارود لا ينقصه سوى صاعق Detonateur لينفجر ويلزّل الكيان الاستعماري)⁽³⁾. لكن استدراجه إلى بساط الممارسة لم يكن بالأمر الهين خاصة مع تضارب السياسات وتناقض موازين القوى بين المستعمر والمستعمر، ومع ذلك فقد تم تجاوز عتبة المبررات بعد الكشف عن بيان أول نوفمبر الذي وضح الأسباب وبيّن الأهداف، وأماط اللثام عن أكبر مشروع وطني تبنته الثورة التحريرية وزكت عباراته في روح البيان النوفمبري.

(1) - أنظر المزيد في: رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 78.

(2) - البخاري حمانه، فلسفة الثورة الجزائرية، ط01، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 35.

(3) - أنظر مقولة ديدوش مراد في سعداوي، المرجع السابق، ص 359.

2. اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية والنضال من أجل المشروع الوطني:

اندلعت الثورة التحريرية الجزائرية في الفاتح من نوفمبر من عام 1954 م لتحدث بذلك قطيعة مع الماضي الاستعماري الموبوء، وتنهض بالإنسان الجزائري المثقل بقيود التبعية المفروضة، وتدخل به إلى مرحلة الاعتماد على الذات وصناعة القرار الفكري والتكتيكي.

فما هو مفهوم الثورة والثورة التحريرية الجزائرية؟ وهل كل فعل تحرري هو ثورة وطنية بالأساس؟

تدل الثورة Révolution على تغيير جذري عميق وعام، للبنى الاجتماعية لبلد ما بترافق عموما بحركات شعبية هامة، وينطوي غالبا على استعمال العنف⁽¹⁾. كما تعني أيضا ذلك "الاندفاع الجماهيري الذي لا يخلو من عنف باتجاه التغيير السريع والجذري السياسي والاجتماعي داخل المجتمع، تجاوزا للظلم والاستبداد وكبت الحريات⁽²⁾. والإطاحة بحكم أو حاكم أو نظام واستبداله من قبل المحكوم بحكم أو حاكم أو نظام آخر⁽³⁾.

إنها حسب "عمار طالي" "إباءٌ ورفض، إباءٌ لظلم، ورفضٌ لوضع، وتوقٌ لعُدل، إباءٌ لذلّ وتوقٌ إلى عِزّة، إباءٌ لجهل وتوقٌ إلى معرفة، إباءٌ لسيطرة وشوقٌ حميم إلى حرّية، رفضٌ لوضع سيئٍ مُهين، وسعيٌّ إلى إرساء وضعٍ جدير بالكرامة الإنسانية، فالثورة ليست عملا سلبياً؛ إنها فعلٌ غائيٌ كُلّيٌّ لأنها إن كانت فعلا جزئيا لتحقيق تغيير جزئي فهي تمردٌ ورفضٌ مُجرّد، وإصلاحٌ جزئي، وإن فصلنا الفعل الثوري عن الغاية التي يهدف إليها فقد أفقدنا معناه، وسلبناه محتواه"⁴.

إنّ أغلب التعريفات تُجسّد قيام ثورة ما في صورة العنف، ومن أجل سحب البساط من تحت القوة الطاغية، وضعّعة أركانها، وجب التفكير بأسلوب غير المهادنة والملاينة، إذا ما أريد فعلا القيام

(1) - أحمد سعيّفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، ط1، مكتبة ناشرون، بيروت، 2004، ص114.

(2) - محمد سبيلا ونوح الهرموزي، موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفية، ط1، منشورات المتوسط، المغرب، 2017، ص175.

(3) - أنور محمود الزناتي، قاموس المصطلحات التاريخية، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007، ص271.

4 عمار طالي، معنـــــى الثـــــورة، مجلّة أول نوفمبر، العدد 08، 1974، ص07-08.

بالتغييرات الجذرية للواقع من مختلف زواياها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وإبعاد كل ماله يد غير شرعية في الحكم والحياة الاجتماعية، وهذا ما هدفت إليه الثورة الجزائرية التي قامت من أجل التحرير وتغيير الأوضاع كليا.

وفي سياق المعنى يشير "البخاري حمّانة" إلى أن كلمة ثورة بالنسبة إلى العالم العربي بخاصة وفي مقدمته الجزائر قد أخذت ولا تزال تأخذ سحرا ورنينا خاصين نظرا إلى ارتباطها بحروب التحرير وبمختلف أشكال المقاومة المسلحة وغير المسلحة- الأخرى التي قادها بنجاح متفاوت، ضد المستعمر واستعاد من خلالها استقلاله السياسي⁽¹⁾.

فالثورة إذن هي حوصلة التراكمات التي يخلفها واقع المستعمر، فيحوّلها المستعمر إلى نشاط ذهني- إنساني خلاق يُفضي إلى التغيير، كما تُفضي العمليات الدقيقة إلى نتائج مرجوة، وعليه فإن الثورة حسب مالك بن نبي "لا ترتجل، إنها إطراد طويل، يحتوي ما قبل الثورة والثورة نفسها، وما بعدها، والمراحل الثلاث هذه لا تجتمع فيه بمجرد إضافة زمنية، بل تمثل فيه نموا عضويا وتطورا تاريخيا مستمرا، وإذا حدث أيّ خلل وفي هذا التطور، فقد تكون النتيجة زهيدة مُحْيِيَة لِلآمال"⁽²⁾. ونعتقد بأن "الثورة الجزائرية التي كانت ثورة تحريرية قامت ضد نظام الإقطاع والاضطهاد والعنف الذي فُرض بالقوة الباغية"⁽³⁾ قد كان لها منهجا قويا صممه لها أبناءها المناضلين وساروا بها إلى النصر المحقق ولو بأصعب الأثمان، وهذا ما يثبت صحة القاعدة "أن لكل ثورة منهجا يتضمن المبادئ التي تسير عليها، كما يتضمن فحوى القرارات التي ستمليها عليها ظروف الطريق"⁽⁴⁾. ومنهج الثورة التحريرية مسكوك على نسق أدبياتها ونصوصها ومبادئها وتطور أيديولوجيتها، واستفحال بصماتها بعد الاستقلال.

(1)- البخاري حمّانة، المرجع السابق، ص41.

(2)- مالك بن نبي، بين الرشاد والنتيه، ط2، دار الفكر، دمشق، 1988، ص14.

(3)- المقاومة الجزائرية، العدد 16، 20 ديسمبر 1956.

(4)- مالك بن نبي، بين الرشاد والنتيه، مرجع سابق، ص16.

الفصل الثاني : منهج الثورة التحريرية الجزائرية في التنظير لمشروع الدولة والمجتمع من خلال بيان نوفمبر 1954م

إن الثورة التحريرية لم تنطلق من فراغ تجنّب التاريخ، وإنما هي فكرة تمخضت عن رواسب النضالات والمقاومات السياسية والشعبية التي أعطت الإذن لتحررها ومن ثمة اندلاعها لقد انطلقت من فلسفة ثورية معبّأة، لتنتهج مجرى العنف إيدانا بانتهاج سياسة الكيل بمكيالين مع عدو لم يرضخ ولو مرة للوائح السلمية التي رفعها الجزائريون.

هذا العنف ما كان ليكون ضمن تكتيكات الثوريين الوطنيين لولا عنف المستعمر أصلا، والحق أن (عنف المستعمر لا يمكن أن يكون تحريرا فعلا إلا إذا فهم معنى هذا القدر وأدرك محتوى حالة العنف هذه)⁽¹⁾.

فالثورة في الأصل هي "مشروع استرداد لقيمة ما"، ومشروع الثورة الوطنية هدف إلى استرجاع العديد من القيم المادية والروحية وإحياء ما تم غمزه، وغمّر كل مجهود سلمي يسعى إلى نقض المشروع وإماتة الأفكار، وبالتالي "ما حدث في الجزائر هو ثورة بمذهبها الذي يوجّه نضال شعبٍ بأسره من أجل مثلٍ أعلى"².

والمشروع الثوري الذي أسس له بقايا أعضاء المنظمة الخاصة أو "الثوريون المسلحون الجدد" كان عليه أن يتسق مع ذهنيات الشعب الجزائري، وينال قسطا كبيرا من إدراكه وفهمه ويبرز له الطريق الأصوب نحو الانبعاث ويهيأ له الوسائل والآليات، حتى يستدرج معاني التحرر إلى طاقاته الداخلية، فيثور وتثور معه الوطنية الدافعة إلى كل تغيير وفعل من أجل ألاّ تضيع المكتسبات والممتلكات.

كما ينبغي على الثورة التحريرية أن (تحرك أولا شعور الجماهير الشعبية وتلي شيئا أساسيا مفقودا في حياتهم، وعلى مقدار ما يلي هذا المبدأ رغبات أكثر بقدر ما يضمن له أن ينتصر، فمثلا

(1) - سليمان الشيخ الجزائري تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002، ص204.

² Mohammed Harbi et Gilbert Meynier, Le FLN documents et histoire 1954-1962, Casbah Editions, alger , 2004, p 660.

الفصل الثاني : منهج الثورة التحريرية الجزائرية في التخطيط لمشروع الدولة والمجتمع من خلال بيان نوفمبر 1954م

هدف الأسرة غير هدف الجماعة وما تتبغيه هذه غير ما تسعى في سبيله القبيلة، أو يضع له حزب الجماعة ما برنامجا لتحقيقه، إنّ كل هذا انعكاسا على فكرة ضيقة، والثورة بمعناها الدافع ينبغي أن تكون تعبيرا فعليا عن آمال شعب بأجمعه وتحقيقا لرغبات أمة كاملة، وإن ضمنت الثورة لنفسها هذا التوازن فلها أن تتحقق من أنها ستسير نحو تحقيق أهدافها الأولى بكل قوة، وستنجح في كسب قوى الشعب المادية والمعنوية لمواصلة هذا الزحف⁽¹⁾.

إذن هذا هو عمل الثورة، وهذه هي متطلبات أيّ فعل ثوري يتوخى الوصول إلى وعي الجماهير، وإذا أخذنا بمعنى الاعتبار غاية الفكرة التالية القائلة بأنّ (ثورة ما، هي في جوهرها عملية التغيير)⁽²⁾، سنفهم حقيقة التحاق الجزائريين بثورتهم، وتبنيهم لها كسبيل للانعتاق والاستقلال، والمؤكد أنّ: (ما يُميّز الثورة عن غيرها من النظم أنها تلامس دائما مكامن الشعب وتعرف متى تتحول لتحقيق أهداف جديدة بحصافة وقوة دون أن تخسر ثقة الأمة)⁽³⁾، وهذا ما حدث للشعب الجزائري الذي جعلته رصاصة نوفمبر 1954 يستجيب لقدر التغيير ويُعلن ميلاده الجديد . بعدما ضاقت به السبيل . من خلال المشاركة بقوة في حرب التحرير والعزم على إيجاد شخصيته الإسلامية العربية المتوارية خلف شعارات الاندماج والفرنسة.

"فحينما يتجاوز مجتمع درجة التّحمّل؛ فالثورة هي (المُفجّر) الأكثر دلالة في وضع النار على البارود؛ لتُحرّك عجلة المُجتمع نحو قدره..."⁴.

هذا ما فهمه واستوعبه رجال تفجير ثورة الفاتح من نوفمبر/ تشرين الثاني 1954م.

(1) - المقاومة الجزائرية، العدد 16، 20 ديسمبر 1956، المصدر السابق

(2) - مالك بن نبي، بين الرشاد والنتية، مرجع سابق، ص 49.

(3) - المقاومة الجزائرية، العدد 16، 20 ديسمبر 1956، المصدر السابق.

⁴ مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، تر: بسّام بركة وأحمد شعبو، ط01، دار الفكر، دمشق، 1988،

1/2- النضال من أجل شرعية البقاء ومحاربة اللاشعرية الاستعمارية:

أفرزت تبعات الاحتلال الفرنسي للجزائر عدة متغيرات ومؤثرات أسهمت بشكل أو بآخر في خلخلة البنيات الحيوية والمادية والتراثية التي تشكلت مركبات الكيان الوطني بكل امتداداته وأبعاده. وفي عملية استقصائية أخرى، تدلنا الممارسات الاحتلالية في حق الإنسان والأرض، أن (النظرية الكولونيالية الفرنسية في الجزائر هي كلٌّ متكامل، متلاحم ومتداخل، ومتفاعل من مجموع أهداف ونوايا السياسة الاستعمارية في مختلف المجالات، وفي شتى مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، والثقافية، والحضارية، وما إلى ذلك من الدلالات التي ترتبط بالجزائر في ذاتيتها، وفي آنيتها، وخصوصياتها)⁽¹⁾.

هذه التفاعلات الناتجة عن حصيلة الإرث الاستعماري الملغم في الجزائر، قد أثار "صداما عنيفا بين أصلاء الأرض من جهة، ودُخلاءٍ عن الأرض من جهة أخرى"، وبين "الشرعيين الحقيقيين لها واللاشرعيين الحاكمين باسم شرعيتهم فيها"، فاللاتلازم في ميكانيزمات الذهنيتين الجزائرية-والفرنسية الاستعمارية، قد أنتج صراعا مريرا وطويلا، ليس فقط بين شعبين وإنما بين عقليتين متباينتين تماما، وقد أوضح "محمد الطيبي" هذه الفكرة بقوله " (ليس الاحتلال يمثل فقط نزلااً بين قوتين، وإنما هو أيضا مجابهة بين ذهنيّتين تتحكّم في كل واحدة آليات تفكير وطرق تعبير ومُنحنيات تحليل تجعلها إمّا مؤهّلة لصراع خفي أو ضحية له)⁽²⁾. وإن كان التباين في الذهنيات أمرٌ فطري وطبيعي بين الأمم والأجناس، إلا أنّ الاحتلال في موازين القوى أمر هيّن بالنسبة للمجتمع الجزائري باعتبار أنّ (بُناه الذهنية كانت لا تمتلك مقومات الحداثة الفكرية ومقاصد الوعي الذي يؤهلها لتكون في نفس الطموح التوسعي والتسلطي الذي كانت تتحلى به البنية الذهنية لمجموع قوى الاحتلال، وهذه

(1) - أحميدة عميراي وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستبطنانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، (سلسلة المشاريع الوطنية للبحث)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954-الجزائر، ص70.

(2) - الطيبي، المرجع السابق، ص183.

الفصل الثاني : منهج الثورة التحريرية الجزائرية في التنظير لمشروع الدولة والمجتمع من خلال بيان نوفمبر 1954م

السانحة استغلّها هؤلاء التوسعيون ليطمادوا في اختراقها واحتوائها⁽¹⁾. وعليه فإنّ وضعاً كهذا قد خلق هوة بين الدهنيتين، وأزم الوضع بين الجانبين، مما أدى إلى انتفاضة المستعمر وخلق قوّة مضافة إلى جانب حصيلته المقاومة السابقة، ليظهر بملامح أشد رعونة وصلابة، ويجرّ فلول الاحتلال إلى ثورة تحريرية - استثنائية للقوى الحاكمة ولتراثها الاستعماري المفروض، والتوجّه إلى استنهاض مكامن الوطنية والولاء للوطن والتاريخ.

فالثورة التحريرية إذن، كانت محطة لسيادة الجزائريين، وجزارة لسلطة المحتلين وتقويضها، ونضال شرعي لإعادة المقومات وتوريث المبادئ، واجتياز مرحلة الوهن السياسي، ولم الشمل الوطني تحت راية شعبية واحدة شعارها الاستقلال واستعادة السيادة على الدولة والمجتمع.

لهذا كان الجهاد من أجل البقاء، ومجاهمة اللاشريعة الاستعمارية لضمان العيش والاستمرار بالبقاء أمر لا بد منه.

2-2. النضال من أجل إنسانية الجزائري وتحريره من لا إنسانية المحتل:

لقد وظّف الاحتلال الفرنسي جميع أدواته وآلياته، من أجل إفساد المنظومات القيمية والتربوية والتعليمية للإنسان الجزائري، وتجريده من إنسانيته وكرامته، ليبقى دائماً في موقف التابع والمغلوب دون سلطة أو حُضوه، وحتى يحقق جميع أهدافه (ارتأى إلى أن تكون له دراسة واعية لبنية وتركيبية المجتمع الجزائري من جميع جوانبها، ليتمكن من إحداث تمزيق وتخريب في شبكة علاقاته الاجتماعية المتينة التي شد وثاقها الإسلام، وقواها ومتمن عراها التاريخ الطويل الذي عاشه المجتمع الجزائري، والذي تركه يتعلّق على ذاته ويعصّب بنواجذه على بنيته الاجتماعية والأسرية والعلاقات المختلفة التي تشد وترتبط أبناءه وأفراده)⁽²⁾.

(1) - أنظر: الطيبي، المرجع السابق، ص 11

(2) - عبد الرشيد زروفة، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1913-1940) ط1، دار الشهاب، الجزائر، بيروت، لبنان، 1999، ص 33.

كما تسبب الاحتلال الفرنسي للجزائر واستعمارها إعادة بناء جذرية لمجمل العلاقات التي كانت تميز المجتمع الإسلامي التقليدي، وأدت سياسة الميتروبول التي كانت تهدف إلى "بسط النظم السياسية والاقتصادية والحقوقية والثقافية الفرنسية على الجزائر كلها" إلى بروز ظاهرة حددها الكثير من الباحثين "كهدم للبنية الاجتماعية للمستعمرة، وقد مست هذه العملية كل الطبقات الجزائرية والمجموعات الاجتماعية من الفلاحين والحماسين إلى الأرستقراطية الإقطاعية العشائرية في الأرياف ومن الحرفيين الصغار إلى البرجوازيين الأثرياء المسلمين في المدن⁽¹⁾.

وتبعاً لذلك، فقد (تم تفكيك المجتمع الجزائري من طرف الاستعمار بمقتضى المبدأ الروماني، فرق تسد"... ولقد دحرت البنائيات الاستعمارية الفرد وأجأته إلى الحياة من أجل ذاته، بل ولقد بلغ الأمر ببعض الأفراد أن نما لديهم "خلع الاحتكاك" بالآخرين phobie de contact حتى جعلهم يقضون على أنفسهم بالانعزال والانزواء، الأمر الذي يحملهم أحيانا على الانقطاع الاجتماعي التام في نفس كنف أسرهم الخاصة... وهكذا تم تجريد الأفراد من إنسانيتهم، وانتزع منهم حتى مجرد الاحتكاك البشري، بحيث مات المجتمع في قرارة طواياهم⁽²⁾. والأدهى من كل هذا أن (النزعة الاستيطانية لدى السياسة الاستعمارية في الجزائر استطاعت أن تحدث انقساماً بين المجتمع البدوي الذي اعتبرته خصمها الأول، ولذلك خاضت معه صراعاً عنيفاً، وبين المجتمع المستقر، وكان ينظر إلى هؤلاء المستقرين باعتبارهم أصدقاء يحتاجون إلى الحماية والمساندة، ولذلك عملت مختلف الهياكل الاستعمارية على تعميق أيديولوجية الانقسام بين البربر والعرب، بين المستقرين والقبائل البدوية وشبه البدوية⁽³⁾، بين الناطقين باللسان العربي والناطقين باللسان الأمازيغي، وأسّسوا لذلك بالمغرب "معهد البحوث العليا المغربية للدراسات البربرية" واستنفر له متخصصون في اللغويات والتاريخ

(1) - نيكولاي دياكوف، حركة الفتيان الجزائريين في مطلع القرن العشرين، تر: عبد العزيز بوباكير، دط، امدوكال للنشر الجزائر، 2015، ص110.

(2) - مالك بن نبي، القضايا الكبرى، دط، دار الفكر، دمشق، 2000، ص113.

(3) - محمد نجيب بو طالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص101.

الفصل الثاني : منهج الثورة التحريرية الجزائرية في التنظير لمشروع الدولة والمجتمع من خلال بيان نوفمبر 1954م

والأنثروبولوجيا والاجتماع، وركزوا على منطقة القبائل خصوصا بإرسالياتهم التبشيرية، وبناء المدارس، وعرقلة التعليم العربي، ومحاصرة القضاء الإسلامي، وإبعادهم عن الاحتكام إلى أحكام الشريعة الإسلامية إلى الاحتكام إلى الجماعة التي تحكّم وفق عُرْف وعادات وتقاليد المنطقة⁽¹⁾.

إلى جانب هذا، تراخت أنسجة المجتمع الجزائري بسبب تأثير الحرب الأيديولوجية حيث قامت هذه الأخيرة على أسس مدروسة ومخططة تجلّت في (القضاء على الإنسان الجزائري في أرضه ليحلّ محلّه الإنسان الأوروبي، وإن لم يمكن القضاء عليه ماديا فيجب أن لا يبقى فيه من الإنسانية إلا ما يجعله صالحا لشيء واحد هو العبودية، ولكي يمكن ذلك يجب أن يدعّم بالقضاء على هياكله الاقتصادية الوطنية المستقلة لتقوم مقامها هياكل تابعة للدولة المحتلة... ناهيك عن الإذلال والتجهيل وغرس المركّبات الانهزامية في عقول الشعب وأجياله...)⁽²⁾، ولكي يتجاوز المجتمع الجزائري مرحلته المتعفنة كان عليه أن يُخبط هذه المخططات " بإقامة الدليل على أنه ما يزال يتمتع بقواه الحية، وهنا يمكن المدى التاريخي للثورة الجزائرية"⁽³⁾. وهكذا "أصبحت كل مقومات الصدام المرير والشاق متوفرة"⁽⁴⁾، وما على الشعب الجزائري إلى أن "ينهض في مجهود جبّار ويضطلع بثورة تضمن له: القضاء على الأمبريالية، وبناء دولة مستقلة وديمقراطية، وذلك يتطلب كفاحا لا هوادة فيه"⁽⁵⁾.

وعليه فإن الثورة الجزائرية قد قامت من أجل الإنسان، وسيادة هذا الإنسان على تراب وطني شرعي، وبالتالي "لا يمكن لنا أن نفهم معنى فاتح تشرين الثاني (نوفمبر) 1954 م بصفته بعثا وتحريرا للإنسان إذا غاب عن أذهاننا عملية التلوّث التي عاناها الإنسان الجزائري طيلة قرن ونصف، ففي هذه الحقبة الطويلة من الزمن كان على الإنسان أن يحتقر نفسه وأن يتحلّى بألقاب (أندجين)... كي

(1) - زروقة، مرجع سابق، ص 34.

(2) - جبهة التحرير الوطني، المسيرة، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1980، ص 175-176.

(3) - محمد الميلي، فرانس فانون والثورة الجزائرية، ط 1، ر زياب للطباعة، لبنان، 1973، ص 112.

(4) - حربي، مرجع سابق، ص 75.

(5) - الميلي، مرجع سابق، ص 112.

الفصل الثاني : منهج الثورة التحريرية الجزائرية في التنظير لمشروع الدولة والمجتمع من خلال بيان نوفمبر 1954م

يتناغم مع وضع استعماري لا شفقة فيه، فأينما حلّ الاستعمار كان يلوث الإنسان، حتى أصبحت تصنيفته من رواسب الاستعمار أهم عمل ثوريّ في الثورة⁽¹⁾.

وبالتالي فإنّ العنف الثوري سيقوم الدليل الحي على الميلاد الجديد للإنسان الجزائري المستعمر، الذي تحوّل سلاحه إلى أداة لاستعادة إنسانيته، تلك الإنسانية التي لم يعد يجدها إلاّ عبر الموت الذي تحوّل لديه بالتالي إلى المنبع الوحيد الذي يستقي منه في كلّ لحظة ، إنسانيته الجديدة تلك².

(1) - مالك بن نبي، بين الرشاد والنتيه، مرجع سابق، ص52.

² البخاري حمّانة، مرجع سابق، ص 222.

ثانيا: ميلاد التوأم الثوري: جبهة التحرير الوطني والبيان النوفمبري "الثورة بالدليل والعمل بالاتحاد"

1. أيديولوجية جبهة التحرير الوطني: خلفيات التكوّن، المؤثرات والأثر:

إن الحديث عن الأيديولوجية⁽¹⁾، كمفهوم وسياق في مجرى الحركات السياسية والفكرية التي عرفها ولا يزال يعرفها العالم وبتلامس مع مؤثراتها ومفاعيلها، هو حديث بالأساس عن عالم ذهني مصبوغ بأفكار لا حصر لها، تؤثر وتتأثر وتمتد لتُصيب غايات وأهداف، فالأيديولوجيا عقيدة فكرية ذات سياقات باطنية (نفسية) ومعنوية، تتحرك بتحرك وعي الأفراد بتاريخهم، وتنتفض بانتفاض الأحداث والمؤثرات، فتسحب من الماضي أشكالا فكرية لتصوغ بها راهنية حاضرها، وتصوّر بقيمتها وجودتها أصالة المستقبل، لكن أليست الأيديولوجيا زمان ومكان، ووعي إنسان بشري مختلف عن غيره ! يبدو أن "الأيديولوجيا" قد تلقفتها العديد من الأدبيات، ومن بينها أدبيات البلدان "النامية" التي أصبحت على حدّ قول مغنية الأزرق - غير مُدركة لقدرة الإنسان على تحقيق وعي صحيح حين تؤكد استخدام نخب "تحديثية" أو "قومية" في وضع أفكار اقتصادية وسياسية فتدرس الأيديولوجيات - مفهومه على أنها أدوات تلاعب - من حيث الدور الذي تلعبه في خلق آراء على برامج اقتصادية وقرارات سياسية، وتقام علاقات تداخل مصطنعة بين درجة "التخلّف" والحاجة إلى الأيديولوجيا⁽²⁾، ويحيلنا هذا التشخيص إلى أن المفهوم المشرّح لواقع الأيديولوجيا بالكاد لا يتصلّ من روابط ضيقة جدا على الرغم من امتداداته، ما يعني أن تكون مثقفا أو قوميا أو... حتى تتصنّع وسم الأيديولوجي، ربما قد يكون هذا إسقاطا عاما على حالات مختلفة، لكننا إذا عدنا إلى واقع مفجري الثورة التحريرية،

(1) - تُعرّف الأيديولوجية على أنها: "مجموع الآراء والمعتقدات التي تسود مجتمع ما، أو هي: طريقة أو محتوى التفكير المتميّز لفرد أو جماعة، وفي تعريف آخر هي: أسلوب التفكير الذي يميّز به فرد أو طبقة اجتماعية" (أنظر: عبد الرزاق قسوم، فلسفة التاريخ من منظور إسلامي، تقديم: عبد الحليم عويس، دط، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 77.

(2) - مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، تر: سمير كرم، ط01، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص 138.

الفصل الثاني : منهج الثورة التحريرية الجزائرية في التنظير لمشروع الدولة والمجتمع من خلال بيان نوفمبر 1954م

أو بالمعنى المتفق عليه جبهة التحرير الوطني، أعسانا نقول بأن هؤلاء قد نجم فعلهم "العنيف الهادف" عن أيديولوجية مسبقة؟ نعتقد بأن الإجابة قد تضمنها لا محالة بيان أول نوفمبر 1954، ومن خلال مفرداته الثورية الدلالية، سنتلمس حتما وجود بصمات أيديولوجية، ثم ألا "تعيّن الكلمات مواقف أيديولوجية محددة، ... يجب على الثورة أن تحافظ على صفاء (لغتها) حتى تحافظ على قدراتها على تغيير الإنسان"⁽¹⁾. فما من شك إذن أن لجبهة التحرير أيديولوجية قبلية، وأخرى كوّنتها وطوّرتها في مجرى الصّراع مع المحتل الفرنسي، وهذا الواقع تمّظهر لا حقا في شكل بيانات وخطابات وتصريحات، عبّرت كلها عن استحقاقاتها الأيديولوجية، بالإضافة إلى أن "جبهة التحرير الوطني تمثل التوجّه النشط المناادي باللجوء إلى استعمال سلاح حزب الشعب الجزائري- حركة انتصار الحريات الديمقراطية مما يعني أنه ثمة وجود رابط علائقي ينحدر أصلا من نجم شمال إفريقيا- حزب الشعب الجزائري- حركة انتصار الحريات الديمقراطية- المنظمة الخاصة- وصولا إلى جبهة التحرير الوطني"⁽²⁾ وهذا إن دلّ على شيء إنما يدلّ على بصمات التيار الراديكالي في ذهنيات FLN، وحول هذا السياق "أشار عبد السلام فيلالي" إلى أن جدارة FLN لا تكمن في تأسيس حزب جديد أو جبهة جديدة، فبقدر ما هي استمرار تظهر كقطيعة، وبقدر ما تظهر كقطيعة فإنها تبدو كإعادة هيكلة لمسار التيار الوطني الراديكالي⁽³⁾، وفي مسار تحليل مقارب للمعنى تكاد تتفق أغلب التفسيرات بأن القاعدة الأيديولوجية لهذه الجبهة، إنما هي ارث أخذته من حزب الشعب ومن نجم شمال إفريقيا⁽⁴⁾، إنها ابنة شرعية لحزب الشعب MTLD وعناصرها هم مناضلون سابقون فيه⁽⁵⁾، "لقد دخلت جبهة التحرير الوطني

(1) - مالك بن نبي، بين الرشاد والنتيه، مرجع سابق، ص 53.

(2) - محمد تقيّة، الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمآل، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبّة للنشر، الجزائر، 2010، ص 197-198.

(3) - عبد السلام فيلالي، مرجع سابق، ص 251.

(4) - زهير احدادن، شخصيات ومواقف تاريخية، منشورات ANep الجزائر، 2002، ص 143.

(5) - أنظر: عبد السلام فيلالي، مرجع سابق، ص 250.

معتزك الأحداث ناسخة لما قبلها ومتبنية له، فهي إذن استمرار لنهج مخطط سلفا لكن بفاعلين جدد"⁽¹⁾

إن FLN التي أصبحت الإطار العام لشرعية النضال المسلح قد أثارت أصولها عدة تأويلات مهمة لمعرفة لماذا نسبت أئبوة الثورة زمنا طويلا للجنة الثورية من أجل الوحدة والعمل⁽²⁾، في هذا الصدد يرى "شريط ملين" أن FLN قد نشأت فعليا باجتماع الـ 22 في جوان 1954 وهي لا تشكل امتدادا أو تحوُّلاً لـ: CRUA بل بقي اسم هذه اللجنة مستعملا في كثير من الأوساط وحتى سنة 1955 لأسباب تكتيكية أو نتيجة الجهل بحقيقة أمر اللجنة"⁽³⁾ ومن جهة أخرى يوافق "محمد حربي هذا الطرح، لكنه يرجئ أمر التكوين الجيني لـ: FLN لأبعاد ومؤثرات أخرى"⁽⁴⁾ قد تفتح ملفا جدليا يوما ما.

وعليه فإن FLN قد امتد تأثيرها منذ اندلاع الثورة، وهذا التأثير سيتجلى لاحقا في ممارساتها الميدانية العديدة، (ولما كانت تجسيدا للأمة، أصبحت بلا منازع الوحيدة المخولة لتمثيل "الإدارة الجزائرية"، لقد كانت الحزب الأمة قبل أن تصبح الدولة الأمة)⁽⁵⁾ وهو ذات المعنى الذي تجسّد في القول التالي: "إن جبهة التحرير الوطني كيان صعب التحديد، فهي حزب وأمة ودولة وجيش في نفس الوقت الشيء الذي يتفق عليه معظم الباحثين"⁽⁶⁾ ونتفق نحن معه إذا ما تمعنا في الجهود العسكري الذي اضطلعت به، والمهّمة الشعبية التي ناضلت لأجلها قبل تطيرها في مؤسسات

(1) - المرجع نفسه، ص 250.

(2) - محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل داغر، ط01، مؤسّسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص 106.

(3) - الأمين شريط، المرجع السابق، ص 84.

(4) - حول جدلية الفكرة أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 107-108.

(5) - المرجع نفسه، ص 110.

(6) - الأمين شريط، المرجع السابق، ص 84.

الفصل الثاني : منهج الثورة التحريرية الجزائرية في التنظير لمشروع الدولة والمجتمع من خلال بيان نوفمبر 1954م

ثورية عقب مؤتمر الصومام، ومن ثمة مواصلة كفاحها العقائدي والتكتيكي في سبيل استرجاع السيادة الوطنية وبناء الدولة والمجتمع.

ويقول مصطفى لشرف بأنّ جبهة التحرير الوطني التي استطاعت أن "تُحقّق جبهة جزائرية بآتم معنى الكلمة"، قد حدّدت هويّتها في بداية نشوئها بأنّها "الأسلوب الجديد للتعبير عن القومية الجزائرية التحريرية الديمقراطية الاجتماعية" وأنّها اتخذت لنفسها مبدأ الاعتراف بالشعب الجزائري بحقه في الحرّية والاستقلال¹ وبالتالي اعترفت الجبهة بالشعب الجزائري كأمة وجعلت مستقبله منوط بالتحرّر الثوري العنيف.

ولفهم جينيا لوجيا FLN بشكل أوضح، وجب - حسب عبد السلام فيلالي تسليط الضوء على قيادتها وتحليل بيان أول نوفمبر لأنه أحسن ما يُعبّر عما جرى، وباعتباره المرجعية الأيديولوجية والسياسية التي ستؤطر عمل مؤسسات الثورة والفاعلين السياسيين خلال سنوات الكفاح وبعد الاستقلال، وسيكون أداة فصل وتقييم لعلاقة FLN مع التيارات السياسية الأخرى، وحاسما في رسم منهجية التعامل مع الاحتلال الفرنسي سواء في الحرب أو في المفاوضات⁽²⁾.

2: مفهوم الدولة والمجتمع في بيان نوفمبر 1954م

1/2: مستقبل الدولة الوطنية في تصوّر بيان نوفمبر 1954:

يتطلب الإعلان عن الثورة المنظمة التي تهدف إلى التحرير والتغيير، ضرورة التعريف بها من أجل تبيان أهداف العمل ووسائله، وهو ما استلزم على قادتها تقديم بيان وإعلان سياسي يضمن التعريف بها وبأهدافها ودوافع اندلاعها، والتنظيم الذي يقودها ويسهر على تسييرها، كذلك انتمائها الحضاري وبعدها النضالي، وماذا تحمل من أبعاد أخرى وآمال للشعب وتطلعاته، وتحقيق رغباته، ثم ما هي البدائل المطروحة التي تسعى إلى الوصول إليها، ليجعل المتابعين لأحداثها يثقون بها

¹ Mostafa Lacheraf , L'algérie nation et Société, François Maspero, paris , 1965, p 132, 134.

(2) - عبد السلام فيلالي، المرجع سابق، ص 251.

الفصل الثاني : منهج الثورة التحريرية الجزائرية في التنظير لمشروع الدولة والمجتمع من خلال بيان نوفمبر 1954م

وبأهدافها... وهو ما يعكسه البيان في تنوير الرأي العام⁽¹⁾ وحتى تتفادى الثورة الإبهام، ينبغي عليها أن ترسم خطأ واضحا حول موضوع التغيير لتفادي بقاء أي مجال للخلط⁽²⁾ لهذا قدمت FLN بيان أول نوفمبر⁽³⁾ ليكون بطاقة كشف عن ماهيتها وتماهي الخطوط العريضة التي رسمتها في معرضه.

إن هذا البيان الذي عدّه البعض عقد ازدياد الجزائر الجديدة، على إجماله واختصاره واهتمامه في شكله العام بتحليل الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية التي تحفز على تفجير الثورة من أجل تحقيق هدف الاستقلال⁽⁴⁾، قد تجاوز أصحابه كل ظروف التعقيد، ولملموا شتات الشعب الجزائري المغلوب على أمره منذ 1830 بكلمة نداء إحيائية مطلعها "أيها الشعب الجزائري"، ما يعني منذ البداية أن الثورة ستكون شعبية، وبناء المستقبل سيكون أيضا كذلك، وبالتالي هذا اعتراف بوجود الشعب الجزائري من أساسه، وأينما وجدت أمة فثمة دولة وهذا ما أرادت FLN إعادة بعثه في بيان نوفمبر بكل جرأة وصراحة وبهذا تمّ الكشف عن هوية الدولة المستقبلية التي من أجلها وأجل شخصية الجزائريين اندلعت الثورة التحريرية، فجاءت عبارة: "الاستقلال الوطني بواسطة إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية"⁽⁵⁾، كرد فعل على ضمور حقيقة الدولة الوطنية في أدبيات الاستعمار الكولونيالي⁽⁶⁾، معلنة بذلك أنه لا التاريخ ولا الجغرافيا ولا أية قوة ستمسح من الوجود كيان الشعب الجزائري واسمه.

(1) - محمد لحسن زغدي، بيان أول نوفمبر وأبعاده، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 14، جامعة الجزائر، 2012، ص278.

(2) - مالك بن نبي، بين الرّشاد والنتيه، المرجع سابق، ص49.

(3) - انظر بيان أول نوفمبر في الملحق رقم 02.

(4) - الطاهر سعود، الثورة الجزائرية والمسألة الأيديولوجية قراءة في بعض النصوص والمواثيق، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص60، أنظر كذلك: فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2011، ص181.

(5) - les textes fondamentaux de la révolution, minister de la culture, Alger, 2009, p07.

(6) - للأسف بعض الأدبيات الاستعمارية ولا نقول كلها، قد أنكرت ولا تزال تنكر وجود الشخصية الجزائرية، غير آبهة للأسانيد القانونية التي تثبت أيما إثبات أن الجزائر تتوفر على كل مقومات الدولة والمجتمع.

وقبل أن نُحلّل البنية اللّونية التي أرادتها FLN للدولة المستقبلية، نقول بأن هذه الجبهة وبكامل وعيها الثوري كانت كغيرها من الجزائريين تؤمن بوجود الدولة الجزائرية المغيّبة من التاريخ قسراً، وما على الثورة التحريرية إلا أن تضطلع بإرادة شعبية إلى إعادة بعثها وبنائها وهندستها بآليات وذهنيات جزائرية لا فرنسية، خاصة وأن (بعث الدولة الجزائرية لا يتفق مع الإرث التاريخي، والتطور الاجتماعي ومع إرادة الشعب السياسية فحسب، ولكنه يتفق أيضاً، والقانون الدولي ذلك أن سيادة شعب الجزائر لا يمكن اعتبارها من الوجهة الحقوقية لاجتياح الغزو والاحتلال الفرنسيين لأرض الجزائر منذ 1830⁽¹⁾، وما دام الأمر كذلك، فبداية انتهاء عصر التُّكران والضيّم سيكون مع شرارة ثورة نوفمبر، ثم إنّ كل المبررات والقوانين تثبت أحقية هذا الشعب في أرضه، وتشرح له القيام بأي فعل من أجل ما هو مشروع قانونا وتاريخاً⁽²⁾.

وبالعودة إلى بيان أول نوفمبر، باعتباره من أولى أدبيات الثورة التحريرية التي نظّرت لمستقبل الدولة وسيادتها، أقول فاتحة نصوصها دون تجاهل ما ميّز منهج الحركة الوطنية من مفاعيل أيديولوجية ترجمتها تصورات للدولة والمجتمع ولئن كانت هذه الأخيرة مختلفة نظراً لجوها السياسي الخالي من أسلوب العنف، فإن البيان النوفمبري الذي وُلد في مناخ ثوري عاصف تجسيدا لفكرة "الثورة بالدليل"، قد تزامن وعهد العنف الذي بدونه لن تتجسد مبادئه وأهدافه التي أُعلن من أجلها.

(1) - محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، تر: علي الخش، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص35.

(2) - "القانون يعترف بالكيان الجزائري حسب الأعراف الدولية، والتاريخ الاستعماري يفند ذلك"، هذه هي مفارقة تاريخ الجزائر قبل 1830، والتي ادعى الفرنسيون بأنهم هم أسيادهم وأصحاب الشأن فيها، لكن من جهة أخرى يضع لنا محمد بجاوي الحجج التي تثبت بأن سيادة الشعب الجزائري لم تلغ عام 1830 فيقول:

1. قبل الغزو الفرنسي كانت الجزائر شخصا من أشخاص القانون الدولي وعضوا من أعضاء المجتمع الدولي.
2. إن إلحاق الجزائر كان عملا مستحيلا من الناحية الحقوقية.
3. إن التسليم دون شرط ودون قيد لم يكن تطبيقه ممكنا.
4. إن الاحتلال كوسيلة من وسائل اكتساب الأرض قد اعتبر دائما غير شرعي في القانون الدولي متى كانت هذه الأرض مأهولة وذات حكومة.
5. إن عيب هذا الاحتلال لا يمكن أن يزول بالتقادم، إنّ حقوق الدولة الجزائرية لا يسرى عليها التقادم (أنظر: محمد بجاوي، المرجع نفسه، ص35)

إن علاقة بيان نوفمبر بصيغة "الدولة الجزائرية الاجتماعية ذات السيادة" ضمن إطار المبادئ الإسلامية "وثيقة جدا، وذلك أن التغيير الحقيقي يبدأ عند الاستقلال الذي لن يتحقق إلا بالثورة، هذه الأخيرة وما ستفرزه من مبادئ وأسس وأفكار واثراءات ستبني دولة شرعية وطنية، تحقق كل المهام الضرورية الملحة بكل استقلالية وسيادة، مستلهمة في الآن عينه مستجدات البناء والمواكبة والعمل الجماعي من المبادئ الإسلامية المغروسة منذ الأزل في وجدان الشعب الجزائري، والأكثر جذبا⁽¹⁾، . حسب اعتقادي . في توقيت صعب للغاية وتملك إدارة الاحتلال الفرنسي كل الوسائل للقضاء على أي فكر تحرري، وبالتالي ستكون هذه المبادئ الإسلامية هي المرجعية الأولى لأسس الدولة المستقلة غداة الاستقلال ومن ثمة ستتجلى الممارسات الحقيقية.

وبعد تتبّعنا لنهج المسلك الأيديولوجي الخاص بتصور طبيعة الدولة المستقبلية من خلال البيان النوفمبري، تبين لنا شاكلة دولة الاستقلال كما يلي:

أ. الدولة الوطنية ذات الجنسية الجزائرية:

إن الأمر هنا لا يحتاج إلى شرح أو توضيح، ما دام الواقع قد أفرز لنا صراعا مزدوجا بين انتماءين مختلفين، فالمستعمر (بفتح الميم) والمغتال هو الشعب الجزائري وكيانه، والمستعمر (بكسر الميم) الغالب هو الاحتلال الفرنسي الذي غير على الورق الجنسية الجزائرية للدولة والمجتمع وبهذا التغول على سيادة القانون، أغرق هؤلاء أرض الجزائر بما فيها وما عليها في قوانين جائرة، جدواها تحريف العقيدة، وتضليل مسارات الهوية المتجهة رأسا إلى حضارة الشعب الجزائري.

(1) - ربما قد يكون الإعلان عن المبادئ الإسلامية ردا على محاولات المحتلّين المتكررة بشأن مسخ الشخصية الجزائرية وتلويث متابع الإسلام الأصلية وصفاتها، خاصة وأن الثورة قد قامت من أجل هذا الفعل أيضا ومنظرو بيان نوفمبر كانوا على دراية بأن الخط الأيديولوجي لن ينتهي عند هذا البيان وبالتالي فإن الثورة ستستمر وستفتح آفاق تصورية أخرى، لهذا قد أيقنوا مدى قوة التأثيرات الأيديولوجية الخارجية على الشعوب التي تحارب من أجل استقلالها فبادرت إلى تبني المبادئ الإسلامية لإثبات دلالة المشروع بأنه من أجل دولة جزائرية لا فرنسية، وشعب مسلم لا ديانة له غير الإسلام.

ومن أجل إلغاء كل المقترحات الفرنسية الخاصة بمستقبل الجزائر من حكم فيدرالي وما إلى ذلك، أعلنت FLN بأن جنسية الدولة المقبلة ستكون جزائرية بمعنى أن الشعب الجزائري قد فهم الدرس جيدا، وتشبع من الوعي ما يكفي لكي يثور في وجه من تسول له نفسه بتغيير ملمح الكيان الوطني، وليكن أول هؤلاء "الاحتلال الفرنسي".

ب. الدولة الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن المبادئ الإسلامية:

إنّ الدّول من أساسها تُبنى على قواعد من التنظيم الديمقراطي والاجتماعي ومبادئ أخرى وإلا ماذا ستمنع وتصنع للمجتمع، إذ ما هي تجاوزت أطرا وأسياسات كهذه، واللافت للنظر أن اختيار بيان نوفمبر لصيغة "ديمقراطية اجتماعية" قبل أن يكمل " في إطار المبادئ الإسلامية" لشفرة تاريخية تستحق التفكيك، ونقطة تستوجب التحليل.

وحسب الباحثين، فإن (الديمقراطية)¹ كلمة تتغنى بها الاشتراكية والرأسمالية على الرغم من تناقضها، و(الاجتماعية) تميل إلى الفكرة الاشتراكية، ثم إنه قد تم حذف حرف الواو الرابط بين الكلمتين في النص الفرنسي، قصد التنظير لتبني الاشتراكية⁽²⁾ لكنه من جهة أخرى رأى البعض أنه لا اختلاف بين العبارتين بوجود الواو أو عدمه، فالدولة الديمقراطية – الاجتماعية أو الدولة الديمقراطية والاجتماعية، هي تلك الدولة التي تسمح بالتعددية الحزبية وتسعى للأخذ بالحريات المختلفة في الجزائر وتحترمها وتسمح بالتداول على السلطة... وهي في نفس الوقت تسعى لتحقيق المطالب

¹ عُرِفَت الديمقراطية قديما في بلاد اليونان، تتألف من مقطعين هما DEMO ويعني الشعب و KRATAS ويعني الحكم أي حكم الشعب، لذلك يُعَرَف الحكم الديمقراطي بأنه: حكم الشعب نفسه بنفسه، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وقد مؤرست الديمقراطية بأسمى معانيها زمن الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين من بعده، إذا ساوى الإسلام بين جميع المسلمين سادة ومسودين، لا فرق بين جنس وجنس أو بين لون ولون، فهم مُتساوون في الحقوق والواجبات لا فضل لأحدهم على آخر إلا بالتقوى (أنظر: يحي محمد نبهان، مُعجم مصطلحات التاريخ، ط01، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 146).

(2) - أنظر، عبد الله مقلاتي، موثيق ووثائق الثورة الجزائرية دراسة وتحليل شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص71.70.

الفصل الثاني : منهج الثورة التحريرية الجزائرية في التنظير لمشروع الدولة والمجتمع من خلال بيان نوفمبر 1954م

الاجتماعية، وهي بهذا والذي سبق ستقيم العدالة الاجتماعية، وذلك بغض النظر على ما يعنيه مصطلح "الدولة الديمقراطية - في خارج البلاد فاللذين صاغوا البيان في تلك الفترة لم يكونوا متأثرين لا بالغرب ولا بالشرق، على الأقل عند اندلاع الثورة⁽¹⁾.

كذلك للدولة الديمقراطية غايات كثيرة لهذا لم يكن اختيارها كصيغة جزئية عميقة للدولة المستقبلية مجرد توظيف للمصطلحات أو ترجمة مؤقتة لأفكار غير مدروسة، وإنما هي أسلوب عملي هادف تم اعتماده من أجل بناء دولة عادلة وأكثر إنصافا وإرادة وتحصيلا، لهذا فإن "الغاية الأساس للدولة الديمقراطية الحقة هي أن تكون دولة تنظم بنظام يستمد شرعية من الإرادة الحرة للفرد، باعتبار أن المجتمع في رحاب دولة قوية لا يشوؤها خلل وجودي"² وهكذا.

أما في اعتقادنا نحن فإن الإشكال ليس في حرف الواو أو غيره، وإنما الإشكال في طريقة التطبيق والممارسة لهذه المبادئ لاحقا عند الحصول على الاستقلال فنقل المعنى والمبنى يكمن في عمق المصطلحين أساسا، وبالتالي فمهندسو البيان حاولوا إيجاد صياغة تناسب طبيعة المجتمع الذي يُعتبر ديدن كل بناء، لا ما تمليه أفكار الغير، أو تفرضه حتميات التطور والزمان "إن صنّاع القرار الثوري أدرى بظرفيات المرحلة".

وعليه فإن مبدأ "الديمقراطية الاجتماعية" يعني انتهاج النهج الديمقراطي ضمن تكوين الدولة الوطنية معتمدة أساسا على البعد الاجتماعي لهذه الديمقراطية أي المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، فالنهج الديمقراطي الذي تهدف إليه الحركة الجديدة "FLN" يجب أن يكون مُستمدا من طرف

(1) - عبد الكريم قواسمية، الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين (1962-1978) أطروحة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه ل. م. د في تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، إشراف: إبراهيم لونيبي جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2018، ص38.

² حسين محمود رمال، فلسفة الدولة، ط01، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2018، ص 101.

الفصل الثاني : منهج الثورة التحريرية الجزائرية في التنظير لمشروع الدولة والمجتمع من خلال بيان نوفمبر 1954م

الشعب، أي الرجوع إلى مبدأ "من الشعب وإلى الشعب"⁽¹⁾ مع تكييف كل معطيات الفعل البنائي بمحددات المبادئ الإسلامية التي أثارت هي الأخرى عدة استفسارات "متوقعة".

إن ربط هذه الدولة بالإسلام يعني أن تكون هوية الجزائر إسلامية أو أن تكون أسسها كذلك، فشتان بين الأمرين، لأن الإسلام الذي يتحدث عنه المحررون ذووا الثقافة الماركسية غالبا ليس هو الإسلام السياسي ولا يعني تطبيق الشريعة كما يفهم البعض⁽²⁾، فمحررو البيان الذين تحدثوا عن الحرية والعدالة، ووظفوا كل الدلالات القيمة في أفكارهم لم يكونوا ليُعرِّقوا أمة برمتها في مفاهيم مستعصية الاستساغة، وإنما أطلقوا عبارة في إطار (المبادئ الإسلامية) ليواصلوا التزامهم الحضاري والهوياتي بوجه الشعب الجزائري العربي المسلم الذي لن يحيا إلا ضمن دولة حرة متضمنة لجميع المثل والقيم النموذجية المعمول بها، وفي إطار المبادئ الإسلامية التي ستكون مرجعية ثابتة لا نقاش فيها ولا جدال.

وضمن السياق دائما فإنّ البيان قد "بيّن محتوى الثورة وهويتها من خلال العمق الحضاري المتمثل في العروبة والإسلام؛ فقرر أنّ تكون الثورة الجزائرية والدولة الناتجة عن انتصارها متمثلة جميع قيم الإسلام"⁽³⁾، وسائرة في طريق التنوير العالمي بنهج قويم ورؤية شعبية أكثر توازناً وفاعلية.

من جانب آخر يعتقد "رابح لونيبي" أن (قول البيان بفكرة الممارسة السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية ضمن إطار المبادئ الإسلامية هي فكرة عظيمة في عمقها، لأنها حلّت مشكلة لا يزال يعاني منها المسلم المعاصر إلى حد اليوم، وهي مشكلة التوفيق بين ما تتطلبه الحياة المعاصرة وما تشترطه قيم الإسلام ومبادئه... فقولنا بالممارسة في إطار المبادئ الإسلامية، معناه

(1) - مردا بوعباش، الدولة والمجتمع في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1962 أطروحة دكتوراه مقدمة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف: سعاد العقون، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص 393.

(2) - أنظر: عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 71.

³ محمد رحاي، المشروع الثوري والأيدولوجي في بيان أول نوفمبر، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول تاريخ الثورة الجزائرية (منشورة)، جامعة سكيكدة، الجزائر، 11/12 ديسمبر 2016، ص 72.

الفصل الثاني : منهج الثورة التحريرية الجزائرية في التنظير لمشروع الدولة والمجتمع من خلال بيان نوفمبر 1954م

أن بإمكان المسلم أن يمارس حياته بكل حرية... ويستعين بالمنظومات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لكن شريطة أن تكون فعّالة ولا تناقض المبادئ الإسلامية، فيدخل المسلم بذلك العالم المعاصر⁽¹⁾

إن هذا الواقع منطقي جدا، خاصة وأنّ النوفمبريون ربطوا الإسلام بالحرية، وبذلك شتتوا كل الغموض الدائر حول إمكانية أن تقوّض مبادئ الإسلام حرية الدولة والمجتمع وحرية من سيعيشون في هذا الوطن من أجنب.

استنتجنا من التاريخ الإسلامي أنّ "الدولة المؤسّسة في الإطار الإسلامي هي دولة الإبداع البشري في دائرة أحكام التشريع والفكر الإسلامي، وهي الدولة التي لا تخرج عن قواعد العدل والإحسان، وهي ليست دولة مقدّسة، ولا من يرأسها، إذ أنّ أساس السّلطة (الدولة) هو في موافقة أو إرضاء الأفراد، وهذه الموافقة تجد أساسها، أو التعبير عنها في اتّفاق وهو العقد الاجتماعي، والسّلطة تكون شرعيّة وبالتالي، واجبة الطاعة، لأنّها أقيمت بموافقة أو رضا الأفراد، عن طريق العقد الاجتماعي"².

إذن لو حدث فعلا وتأطّرت دولة المستقبل بمبادئ الإسلام المتمثلة في العدل والديمقراطية الحرية وما إلى ذلك، فهل سنرى دولة بهذا الوصف المقدم؟.

إنّ الثورة التحريرية أمامها طريق طويل لتحقيق الانتصار العسكري والأيدولوجي، وبيان أوّ نوفمبر هو أوّل باكورتها وبرهانها؛ ما يعني بأنّ وضعها أي الثورة . سيكون فيما بعد مختلفا تماما، وسيبرز إلى واجهة ميدانها الفكري منظّرون جُدد وبذهنيات مختلفة وطبائع جديدة.

(1) - رابح لونيبي: أيديولوجية الثورة..، المرجع السابق، ص 126.

² حسين محمود رمّال، مرجع سابق، ص 113.

وقبل أن نتطرق إلى العنصر الموالي الذي يشرح لنا تصور بيان نوفمبر للدولة نقول - اتفاقا مع أغلب الباحثين- بأن المبادئ السالفة الذكر كانت حاضرة في عديد أدبيات الحركة الوطنية⁽¹⁾، ولئن تكررت العبارات والمفاهيم، فهذا لا يؤثر على وزن بيان نوفمبر الأيديولوجي الذي كان شديد اللهجة في التعامل مع مستقبل الوطن وأُمَّته، وبالتالي "أضف الجديد حسب الباحث قاسمي يوسف، وجدته تكمن في أنه أزال الغموض عن قضية الإسلام، وحدد وظيفته بدقة بعدما كان شعارا يفتقر إلى المفهومية الدقيقة، والإجرائية العملية، فالبيان قد حسم ما كان مُعلّقا، وأزال الغموض والالتباس الذي اكتنف المسألة من قبل"²

ج. دولة تحترم الحريات الأساسية دون تمييز:

إن المتأمل في الخطوط العريضة التي رسمها بيان أول نوفمبر، سيجد بأن الإعلان عن شاكلة الدولة المستقبلية منوط ب: ((احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني))⁽³⁾ وهذا منهج جذري، صمم فيه محررو البيان فكرتين تنظيريتين مهمتين حسب اعتقادنا.

(1)- تضمنت بعض أدبيات الحركة الوطنية مصطلحات الديمقراطية والاجتماعية والسيادة والمبادئ الإسلامية حيث نادت بها القوى الوطنية التالية: UDMA، MTLD، ULMA، PCA، وبالتحليل كما رأينا في صفحات سابقة- تتمظهر لنا هذه المبادئ من خلال تسميات الأحزاب نفسها، ثم إن المؤتمر الثاني ل: MTLD 1953 بالأكثر نضجا حسب اعتقادنا قد طرح فكرة جمهورية إسلامية، ما يؤكد الرابط العلائقي الأيديولوجي بين الحركة الوطنية والثورة التحريرية. (للاستزادة طالع: يوسف قاسمي، قراءة فكرية وسياسية في بيان أول نوفمبر 1954، أعمال الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962 دراسة قانونية وسياسية، (منشور) جامعة قلمة، الجزائر، 02-03 ماي 2012، ص 16. ² أنظر: يوسف قاسمي، موانيق الثورة الجزائرية (1954-1962) دراسة تحليلية نقدية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة باتنة، الجزائر، 2009، ص 118.

(3)- les texte fondamentaux de la révolution , op.cit. , p07.

في هذا الاتجاه يرى الراحل "محمد بوضياف" أن التعريف بالدولة المستقبلية بهذا الشكل وما تلاها من احترام للحريات... يبقى غامضا جدا، وذلك هو ما يفسر جزئيا التناقضات التي سيعرفها كفاح التحرير الوطني والأزمات العديدة التي هزته، وأهم أزمة هي التي وقعت في صيف 1962، رفعت بن بلة إلى السلطة وبعده بومدين، كان كل منهما يتلاعب بهذه التناقضات التي لا تزال تستمر وتتفاقم)

Voir : mohamed, boudiaf, de préparation du premier novembre 1954, edition dar elnoamaine, alger, 2011, p74.

الفصل الثاني : منهج الثورة التحريرية الجزائرية في التنظير لمشروع الدولة والمجتمع من خلال بيان نوفمبر 1954م

أولهما: أن البيان الذي نظّر للدولة قد فكّر بالحرية وبالتالي فإن: ((الحرية خارج الدولة طوبى خادعة، وأن الدولة بلا حرية ضعيفة متداعية، والتفكير بالحرية هو بالأساس تفكير في الدولة والمجتمع))⁽¹⁾ كما يشير إلى ذلك عبد الله العروبي، وهذا التوظيف القيمي للأرصدة الإنسانية والتاريخية والفكرية من قبل أصحاب البيان للدليل على نظرهم البعيدة والدقيقة للمستقبل، وثانيهما: أن احترام الحريات الأساسية دون تمييز، تُعد إشارة أخرى إلى الذهنية السلمية التي تتسم بها أفراد الأمة، ثم إن قيم الثورة التحريرية ومبادئها دائما ما تدعو وترافع على ترسيخ مثل هكذا ممارسات وسلوكيات سامية وحول هذا السياق يقول "عبد الله مقلاتي" ((... وأما تكريس مبدأ الحريات العامة وإلغاء التمييز فهو مبدأ إنساني، لكن الهدف منه هو طمأننة العناصر غير المسلمة (المستوطنون) على مستقبلها ومحاولة إرضائها))⁽²⁾.

ونفهم من هذا القول أنّ للبيان بُعداً استشرافي عميق في تصوّر المستقبل الذي ينتظره كلّ الجزائريين، إذ وضع بعين الاعتبار حياة الأقلية الأوربية التي ستقرّر بقائها في الجزائر في حالة ما حصل الاستقلال وعاد الوطن المسلوب إلى أهله، ومن قلب البيان جاء الوعد بضمان حرياتهم والحفاظ على ممتلكاتهم والسّهر على أمنهم كأفراد في مجتمع واحد تجمعهم دولة الجزائر.

وعليه فإنّ الدولة المستقبلية . كما حدّدها البيان . ستكون "ديمقراطية واجتماعية، ذات سيادة ضمن إطار المرجعية الإسلامية التي تحترم الآخرين وتضمن حرياتهم الاجتماعية والدينية"³

(1) - عبد الله العروبي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2014، ص 226 و 195.

(2) - عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 71.

³ يوسف قاسمي، موانيق الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص 120.

دولة ذات سيادة ووحدة لا تتجزأ:

ناضلت الثورة التحريرية الجزائرية من أجل الحصول على السيادة الوطنية والحفاظ على وحدتها، ولكم كان الثمن باهظا مع احتلال لا يرضخ إلا بالقوة، إن السيادة والوحدة عنصرتين متلازمين ومتكاملين حيث لا معنى للأولى دون احتواء المعطيات الكلية للثانية، والعكس صحيح.

أما بشأن لفظة "ذات السيادة" ففيها من الدلالة ما يستوقفنا- حسب "قاسمي يوسف"- إذ أن التأكيد على مصطلح "السيادة" فيه رفض صريح لكل أشكال الوصاية والتبعية للاحتلال ابتداء، أي رفض للشكل "الفيدرالي" الذي كانت النخبة تعزف على وتره سياسيا، وكذلك رفض "للحكم الذاتي" المنقوص، كما هو الحال مع الجارتين تونس والمغرب، خاصة النموذج التونسي في تبنيه للاستقلال المرحلي القائم على المبدأ "خذ وطالب" أو "سياسة المراحل" والتي ستكون أساس التفاوض بينهم وبين الفرنسيين بدءا من سنة 1955 م.. لتتوج باستقلال ذاتي "حكم ذاتي" كما يتضمن كذلك إشارة قوية إلى رفض الانخراط في الصراع الدولي آنذاك ممثلا في "الحرب الباردة"⁽¹⁾

وبالنسبة لعبارة "وحدة لا تتجزأ"⁽²⁾ فإن البيان لا يرى هدف الاستقلال والسيادة إلا في نطاق الوحدة الذي لن يتنازل عنها الجزائريون أو بالأحرى لن يتنازلوا عن شبر واحد من وطنهم لصالح فرنسا، وهذا ما أثبتته المفاوضات لاحقا بعدم قبولها فكرة فصل الصحراء عن باقي أراضي الوطن، ثم إن جبهة التحرير الوطني تقاوم ولا تساوم على ما هو حق شرعي لها، وهذا التنظير الرائع للوحدة الترابية يجسد لنا معاني المواطنة الأصلية المتجددة في أعماق المناضلين المخلصين وتنبئ بحدوث استقلال وشيك، وانبعث حقيقي للدولة والمجتمع.

(1)- يوسف قاسمي، قراءة فكرية وسياسية في بيان أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص16.

(2)- voir :les textes fondamentaux de la révolution, op. cite, p 09.

2-2- مشروع المجتمع في تصور بيان أول نوفمبر 1954:

حقيقة من الصعب جدا أن نفصل بين مشروع المجتمع ومشروع الدولة في دراستنا وذلك باعتبارهما هدفا واحدا، سعت FLN إلى تحقيقهما وإعادة بعثهما وبناءهما من جديد عن طريق ثورة تحريرية هادفة إلى التغيير والبناء بشتى الوسائل والطرق.

فأيُّ نهوض بالدولة يعني مباشرة النهوض بالمجتمع، والثورة التحريرية الجزائرية عرفت كيف تنظم المشروعين، وتُكَيِّفهما مع منطلقات الكفاح التحريري المستمر الذي يفرض بادئ ذي بدء إرادة جماعية، وتخطيط منتظم، ووسائل مجدية "إنَّ أيَّ مشروع ثوري لا بد له من فكرة موجهة، ومبدأ مؤمن به، ووسيلة مادية لتحقيقه وتجسيده في الواقع"⁽¹⁾

ولعل من أصعب مهام الثورة أن تبني الإنسان وتؤطره ضمن وضع جديد يناسب التطلعات، ويبرهن على فعالية تلك الثورة، وحسب - مالك بن نبي - فإن (ثورة ما لا تستطيع بناء وضع جديد والحفاظ على مكتسباتها إلا إذا كان أثره في تصفية الاستعمار، فعلا في تصفية الإنسان من القابلية للاستعمار فتصفية الاستعمار في الإنسان تشترط تصفيته في الأرض ويجب أن تتقدمها)⁽²⁾ إذن فمهمّة ثورة التحرير عسيرة وطويلة لكنها ليست بالمستحيلة في ظل إيمان الجزائريين بأنفسهم ورغبتهم القوية في تخليص الأذهان والأرض من براثن الاحتلال فهل ستجح الثورة في ذلك.

ومن خلال بيان نوفمبر استخلصنا بعض ملامح المجتمع الذي تسعى الثورة التحريرية إلى تأسيسه ضمن مشروع FLN في المستقبل وهي كالتالي:

(1) - أحمد بن نعمان، الجهاد وثورة الاستقلال، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1982، ص58.

(2) - مالك بن نبي، بين الرّشاد والنتيه، مرجع سابق، ص51.

أ. مجتمع متكافئ، واحد ولا وجود للطبقة فيه

جاءت العبارات الخاصة بمشروع المجتمع ضمنية نوعا ما، بالكاد تكون لصيقة بالقيم الإنسانية التي عجز بها البيان، وب نظرة دقيقة إلى مضمونه اتضح لنا مدى قوّة مشروع المجتمع في خطاب جبهة التحرير الوطني، واعتباره الكفة الثانية لمرامي الثورة بعد كفة الدولة، ولهذا جاء البيان مخاطبا "الشعب الجزائري" في دلالة واضحة منه أن الكلمة موجهة له لقيادة الثورة حتى النصر، وأنه يشكلّ لحمة شعبيّة واحدة ومتكافئة، تُكَمّل بعضها بعضا، فعهد الأحزاب والتخندق في إطارات سياسية قد انتهت، وحن الوقت لتجميع تلك العناصر وجميع الفئات المجتمعية تحت جبهة واحدة لتؤدي الدور المنوط بها، والانتقال من مرحلة شعب مضطهد، مفكك الأوصار والعلاقات إلى مرحلة مجتمع واع، قائم بذاته ومتشعب بقيم التحرر إن البيان أراد من الشعب الجزائري أن يثق في جبهته وثورته ومستقبله دون الخوف من تبعات ذلك عليه لاحقا، ولهذا دعا الجميع دون استثناء إلى مباركة الثورة، ولم يستثن أحدا، وهذا دليل كاف لإثبات انصهار ضلال الطبقيّة، واعتماد مبدأ الديمقراطية لتشييد مجتمع الاستقلال.

كما فهمنا أيضا من البيان بأن الثورة لم ولن تفرق بين عربي وأمازيغي¹، فهي تعتبر هذا الشعب كتلة واحدة محورها الإسلام والعروبة بالإضافة إلى أن الثورة قد قلّدت مسؤوليات التحرير للجميع، الأمر الذي سينبئ لاحقا بتماس الشعب مع خط ثورته، موقنا بأن (عزاؤه في جهده الشاق أنه سوف يحظى بالعاقبة الجيدة، لقد كان يعيش في جو من الحماس يتيح له أن يصنع المعجزات

¹ إنّ الوحدة الوطنيّة التي أكّد عليها بيان أول نوفمبر، وناضلت جبهة التحرير على ترسيخها وتطبيقها خلال الثورة كاد أن يُعصَفَ بها بعد الاستقلال الوطني مباشرة، حيث "من بين الأطروحات المُستحدثة غداة حصول البلاد على الاستقلال السياسي سنة 1962، نجد تلك الأطروحة الهادفة . أساسا . إلى تدمير الوحدة الوطنيّة للشعب الجزائري (أو إعادة صيرورتها على الأقل) هو أنّ هذا الشعب ليس متجانس الأصل العرقي وإنّه خليط من البشر، من بينهم عنصران غالبان هما العنصر البربري والعنصر العربي وهي نفس الأطروحة التي احتجّ بها الجنرال ديغول ضدّ رجال الثورة المباركة لرفض استقلال الجزائر بعد إرجاعه لترأس الجمهورية الفرنسية الخامسة سنة 1958، ويعتبر أحمد بن نعمان أنّ عامل العرق في الهوية الوطنيّة أو القوميّة هو خرافة لا أساس لها من الواقع، وقد أبطلها العلم بطلانا دامغا (أنظر: أحمد بن نعمان، الرّدود العلميّة على الأطروحات العرقية وتعدّد الهوية في الجزائر، ط01، دار الأمتة، الجزائر، 2005، ص 09.

الفصل الثاني : منهج الثورة التحريرية الجزائرية في التنظير لمشروع الدولة والمجتمع من خلال بيان نوفمبر 1954م

الاجتماعية، من تغيير العوائد والأفكار والاتجاهات والأشياء، وكانت الاستجابة لهذه التحولات بادية⁽¹⁾.

بذلك حوّلت فلسفة نوفمبر مشروع الكفاح الوطني التحرري الحاملة له، من مشروع طبقي إلى مشروع شعبي، مؤكّدة بذلك انعدام أيّ تناقض بين مختلف فئات الشعب، الذي لم يعرف بالتالي، وبسبب رفض المستعمر لأيّ عملية تصنيع حقيقي للجزائر، لا فقط البرجوازية بالمفهوم الذي قصده "ماركس"، بل ولم يعرف كذلك أيّ تناقض بين المدينة وبين الريف، كما حدث ذلك في الثورة الصينية مثلا، وبذلك أيضا، أكّدت أنّ الثورة في الجزائر إذا كانت قد بدأت في المدينة وتطوّرت، نتيجة لمطاردة الاستعمار لها في الريف، فإنّها قد عادت من جديد وفي النهاية للتغذي منه²

مجتمع قائم على الاحترام الديني:

أكد بيان الفاتح من نوفمبر 1954 اعتدال FLN، بإقرارها حرية الاعتقاد الديني داخل المجتمع الجزائري كما هو الشأن في كل البلاد الإسلامية⁽³⁾ فللجزائريين دينهم وللفرنسيين (الأوروبيين عامة) دينهم إن ارتضوا بالجزائر وطنا، وبالتالي سيكونون جميعهم تحت طائلة الحكم الجزائري دون الإخلال بشروط البقاء.

من جهة أخرى يميلنا البيان إلى جملة من المبادئ الإنسانية التي عكفت الثورة التحريرية على تجديدها في نفوس المناضلين، ومن تلكم المبادئ نذكر: احترام إنسانية الأسرى وعدم إيذائهم، ولئن نجحت الثورة في تطبيق هذا الفعل، وبشهادة الأعداء أنفسهم فكيف لا تسمح بحرية المعتقد في جزائر الاستقلال وهي التي بلغت شوطا كبيرا في صناعة القيم وممارستها.

(1) - مالك بن نبي، شروط النهضة، مرجع سابق، ص 62.

² البخاري حمّانة، مرجع سابق، ص 207.

(3) - فتح الدين، مرجع سابق، ص 147.

الفصل الثاني : منهج الثورة التحريرية الجزائرية في التنظير لمشروع الدولة والمجتمع من خلال بيان نوفمبر 1954م

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنّ الثورة لم تطلق الصيغة السالفة الذكر إلا عندما أيقنت يقينا تاما بأنها ستغير المفاهيم في ذهنيات المجتمع الجزائري، قبل أن يقبل على مرحلة بناء نفسه، "فالمجتمع الناضج أخلاقيا ومفاهيميا وذهنيا، مجتمع يليق بكل مرحلة" كما نعتقد.

ب. مجتمع متضامن ومتفاعل مع المجريات الخارجية:

أشار بيان نوفمبر إلى أن عملية إعادة البناء الداخلي للمجتمع لا تكف ما لم تُتَّوَجَّ بعمل فعّال، يدفع بذاك المجتمع إلى مواكبة المعطيات الخارجية سيما في إطار الشمال الإفريقي الذي يستلزم مد جسور التضامن والتفاعل وتحقيق الوحدة بين شعوبها.

وحتى وإن تبنت الثورة أسلوب العنف في نشاطها التحريري، إلا أنها تدعو إلى السلم والتعايش في أمان، ليس في الجزائر المستقلة فحسب بل في سائر أقطار العالم، والحقيقة أن المجتمع المؤسّس على قواعد رصينة كتلك، مجتمع سينفتح على قضايا غيره من تلقاء نفسه، ولو كان الأمر لا يمت إليه بصلة، ثم إن مشروع المجتمع الذي تصوره البيان لا يخرج عن نطاق المبادئ العامة للسياسات الدولية، وهذا ما يثبت قوة النص من خلال شموليته، وتعاطيه مع القضايا المحلية والإقليمية والدولية بمنهج مرن، لكن برؤية حادة، مما سيجعل فعالية النشاط الدبلوماسي تثقل في المحيط العالمي لاحقا.

ما دامت الثورة التحريرية ومن خلال بيانها قد أسست لمشروع مجتمع جديد يُنتظر بناؤه بعد الاستقلال، فإنه على FLN أن (تكون قادرة على توجيه الموجات الهائلة التي تثير الحماس الوطني للأمة، أو بمعنى تحويل السيل إلى طاقة خلاقية)⁽¹⁾ خاصة بعد ما رمت إلى جعل الإنسان الجزائري يدرك أنه يعيش وضعاً مختلفاً كلياً عن وضع الأوربي وأن من الواجب عليه العمل على إحداث التغيير⁽²⁾

(1) - انظر: عبد السلام فيلالي، مرجع سابق، ص 252 وماتلاها.

(2) - انظر: أندري ما ندوز، الثورة الجزائرية عبر النصوص، دط، منشورات ANEP، 2007، ص 33.

ويبرز دور FLN في الميدان الاجتماعي، وعلى مستوى القاعدة الشعبية من خلال المهام الموكلة إلى المحافظين السياسيين، كالعامل على تشكيل وتنظيم الخلايا الشعبية في كل قرية وتوثيق الروابط بينها وبين القيادة باعتبارها جماعية هي الأخرى وليست فردية⁽¹⁾، ومن هنا بدأ عمل الجبهة يبرز من أجل تطبيق بنود بيان نوفمبر، وتشكيل صيغة لائقة باسم المجتمع الجزائري.

هذا وقد نظمت FLN المجتمع الجزائري الجديد على مختلف الأصعدة بتوجيهه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا بما يتكيف ومخططها التغييري الموجه نحو هيكلته⁽²⁾ ووضعه على المسار الصحيح.

ولكي ينجح الشعب الجزائري في تحقيق طموحاته ويستعيد تركيزه من جديد، لا بدّ له من تحويل الأفكار الواردة في البيان إلى ممارسات وتجميع الطاقات الوطنية وتوحيدها في عصبه نضالية واحدة من أجل الوصول إلى الأهداف وترسيم الغايات الكبرى للثورة، ولعلّ رؤية مالك بن نبي التالية لمناسبة لكلّ تغيير، حيث يقول³: "...والمجتمع الإسلامي يستطيع أن يستعيد فعاليته بأن يضع دفعة واحدة في أساس تخطيطه مُسلّمة مُزدوجة:

أ. كلّ الأفواه يجب أن تجد قُوَّتها.

ب. جميع الأيدي يجب أن تعمل.

وانطلاقاً ممّا سبق، يمكن القول بأنّ اندلاع الثورة التحريرية لم يكن فقط من أجل إعلان الكفاح المسلّح ضدّ الامبريالية الاستعمارية المهيمنة والمسيطرة على كافة مناحي الحياة في البلاد، وإمّا كان أيضاً بداية إعلان حرب عقائدية صريحة لاستعادة المقومات الشخصية والحضارية للمجتمع

(1) - محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التعبير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت، ص 08.

(2) - أنظر المزيد في: محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 11 وما تلاها.

³ مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص 118.

الفصل الثاني : منهج الثورة التحريرية الجزائرية في التنظير لمشروع الدولة والمجتمع من خلال بيان نوفمبر 1954م

الجزائري، وإعادة بعث دولته المغمورة حيناً من الدهر وفقاً لأسس قانونية ودولية لا تخرج من إطار المبادئ الإسلامية كما نصّ على ذلك البيان النوفمبري الخالد في نصوصه، وفي هذا الصدد نجد تشخيصاً بيننا للأشرف حيث يقول بأنّ: " الجبهة استطاعت أن تُنقذ العقائدية القومية الطلائعية من الفساد والحزازات، وأن تُعطي نفساً جديداً لنضال القاعدة الشعبية"¹

وهكذا يتمشى البيان جنباً إلى جنب مع روح الثورة ومبادئها إلى أن يجد الثوريون الوطنيون فرصة أخرى لتدعيم الجهاز الفكري للثورة ودفعه رأساً إلى الغاية المبتوخاة، لكن يبقى بيان نوفمبر هو الأرضية الصلبة التي انطلقت منها جبهة التحرير الوطني لتجسيد مشروع الدولة والمجتمع، والمنهاج الروحي والحضاري للشعب الذي استطاع من خلاله أن يجد ضالته إلى التغيير ومنطلقه نحو التجديد الروحي والفكري.

فهل ستصمّد أفكار البيان أمداً بعيداً؟.

¹ Lachraf, OP CIT, P132.

خاتمة الفصل:

إنّ ممارسات الاحتلال الفرنسي في حقّ الشعب الجزائري وحرمانه من الحقوق المشروعة التي يتمتّع بها غيره من الأوربيين، وكذا تعطلُّ نشاط الحركة الوطنية ووصولها إلى حدّ الاختناق، أمرٌ حتمّ على المناضلين ضرورة إيجاد مخرج آخر غير سياسي لتلين قوّة الاحتلال الضاغطة ودفعه إلى الاعتراف بالوجود التاريخي لهذا الشعب.

إنّ حدث اندلاع ثورة التحرير في فاتح شهر نوفمبر من عام 1954 ليس مجرد عمليّة عارضة لإسكات/ وتجاوز أبنوق اللّغظ داخل البيت السياسي الوطني وإنما جاء كنتيجة بلوغ الشعب الجزائري أوجّ بُؤسه واحتقانه من تردّي أوضاعه الاجتماعية ورفضه لكلّ سلطة خارجة عن ملّته، وبالتالي قامت بادرة نوفمبر لتنفخ روح التجديد في أوصاله وتدفعه إلى احتضان ثورته من أجل استئصال الفساد الإداري والسياسي والاقتصادي المغروس من قبل المحتل، واستبداله بالنظام المحلّي الخالص الذي من المفترض أن يتولّى هو تسيير شؤون البلاد والعباد.

وحتى تتكشف هوية الثورة المبدلعة أرفق النوفمبريون هذا الحدث ببيان سياسي . تاريخي . عُدد كجنسية أصلية لثورة نوفمبر، وكشهادة ميلاد لها على حدّ تعبير الباحثين، وبالتالي فهو عُدة الشعب في جهاده ومرجع الأمين في قراراته ونصّه العُضوي في توجّهاته، وذلك نظرا لما يحتويه مخزونه الفكري من قيم وأسس متينة تدعو إلى إخلال العدالة والديمقراطية في العالم دون إحداث ميّز أو تفضيل بين الأمم والشعوب.

وتزداد قيمة بيان أول نوفمبر باستشرافه مستقبل الدولة والمجتمع في الجزائر، حيث ومن منطلقات القيم الحضارية للشعب تصوّر البيان نموذج الدّولة التي سيتمّ إعادة بعثها بعد الاستقلال على شكل جمهورية ديمقراطية قائمة في إطار المبادئ الإسلامية؛ مُستلهمة مبادئها من قيم الإسلام الأصيلة التي لا تدعو إلّا إلى إقامة العدل والحرية والمساواة والحكم الديمقراطي المنصف بين الرّعية.

الفصل الثاني : منهج الثورة التحريرية الجزائرية في التنظير لمشروع الدولة والمجتمع من خلال بيان نوفمبر 1954م

نظرا لأهمية الإسلام في حياة الفرد الجزائري، وتزوّد المقاومين الأوائل منذ بداية الاحتلال الفرنسي بنفسيه وقيمه، واستمرار نبضه في أوصال بعض تيارات الحركة الوطنية فقد شكّل للشعب هوية حقيقية لا يمكنه استبدالها بأخرى، وبالتالي لا يمكن تصوّر دولته المستقلة دون هوية إسلامية توّطد انتمائه الحضاري وترسخ وجوده العربي التاريخي، لهذا جاء بيان نوفمبر حاملا بين طياته المبادئ الإسلامية للتأسيس لنواة دولة الاستقلال التي ستصنعها الثورة ويقودها المجتمع.

وعليه فإنّ مشروع الدولة والمجتمع الذي تمّ تسطيره في بيان نوفمبر وسيتحقّق بواسطة النضال الجمعي المشترك سوف لن يكون طنبحة جاهزة بمجرد القيام بحركة توجيه بندقية، وإنّما سيتحقّق عندما يفهم الفرد الجزائري المعنى الفلسفي لثورته، ولماذا يحارب؟، ومن سيحارب؟ وماذا سيجني نظير نضاله؟... إنّ الثورة في نهاية المطاف نصفها تعلّم كيفية استخدام السلاح، ونصفها الآخر كيف يُفكّر من يقوم بها؟.

الفصل الثالث

الدولة والمجتمع في مفهوم ميثاق الصومام 1956م

أولاً: ظروف انعقاد المؤتمر وأصداء الحدث

ثانياً: مستقبل الدولة والمجتمع في تصوّرات ميثاق الصومام

مقدمة الفصل:

نتوقّف في هذا الفصل عند وثيقة الصومام التي تحوّلت فيما بعد إلى ميثاق أيديولوجي للثورة؛ وقد أنبثقت هذه الوثيقة عن لقاء تاريخي هام بعد عامين تقريبا من اندلاع ثورة التحرير وتناولت نصوصها عرضا إجماليا عن وضعية البلاد في ظلّ الاحتلال الفرنسي، وما تخلّل الفترة من مُستجدّات ومعطيات تكتيكية وعملية تدعو إلى قراءة فاحصة وتناول جديّ.

ويُشكّل ميثاق الصومام إحدى الوثائق الهامة للثورة التحريرية بعد بيانها الأوّل، وتكمن أهميته وجدارته في تحسّسه الدقيق لتفاصيل راهن النضال الشعبي، ومحاولته تقييم الحالة القائمة على ضوء تحليلات مُقدّمة عن كلّ شبر من التراب الوطني، فضلا عن بُعد نظر منظّره في تفصيل الوقائع على مقاسها.

وفيما يأتي سنميط اللثام عن أيديولوجية هؤلاء المنظرين بشأن طبيعة الدولة والمجتمع المزمع إعادة بعثهما عقب الاستقلال، حيث سنربط أفكار هذا الميثاق بالمناخ الذي وُلدت فيه مع تقديم ملاحظتنا بشأن اللباس المفصّل للمشروع المنتظر لتلمّس وتيرة التطوّر الأيديولوجي للثورة بخصوص قضايا مصيرية وفكرية، ومن ثمّة بإمكاننا أن نحكم على النتائج!

إنّ التنبؤ بمستقبل الجزائر من منظور ميثاق الصومام، أو التحدّث بلسان نوفمبر عن فلسفته ونظرياته أمرٌ يدفعنا إلى المزيد من التطلّع والقراءة من أجل تقديم مقبول لإطار دراستنا.

وعليه فرضت علينا جزئيات هذا الفصل أن نتساءل: إذا كان هدف الثورة واحد هل يُعدّ شرطا أن تتعدّد الأفكار بخصوص مصير الدولة والمجتمع؟.

1: قراءة في مرحليات ما قبل انعقاد مؤتمر الصومام 1956م:

بعد اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية، وتعزيز جانبها المسلح ببيان سياسي، رأت جبهة التحرير الوطني ضرورة استمرار التّهيّج؛ التنظيري والتنظيمي لما تبقى من مسار التحرير.

والمتأمل في الأحداث التاريخية التي سبقت انعقاد مؤتمر الصّومام، سيدرك حتماً بأن حركة الثورة التحريرية عبارة عن مسار حلقي مترابط، لا يمكن الفصل بين إحدائياته مهما حاولنا قراءة حيثيّاتها على مراحل منفصلة ومحددة في أبعاده الزّمانية والمكانية.

لذلك كانت الحاجة إلى استعراض بعض المرحليات التاريخية المتصلة بحدث انعقاد المؤتمر من الأهمية بمكان في هذا البحث. وعليه أمكننا إجمال ذلك فيما يلي:

-تصاعد المد الاستعماري، وتصميمه على إجهاض الثورة بكل ما أوتي من قوة وتكتيك¹، ما أدى إلى حصر مستوى الكفاح، والكشف عن وجود ثغرات إستراتيجية وأيدولوجية تتطلب تصور شامل للأمر وإعطاء دليل سياسي ملموس يوطر سير جهاد المناضلين² ويوضح لهم وسائل العمل من أجل إنجاح مشاريع الثورة وأهدافها المستقبلية.

-الحاجة الملحة إلى السلاح والأموال³ وهما أمران لا يمكن مناقشتها مع أفراد أو جماعات منعزلة وإنما يتطلبان ضرورة التنسيق والتفاهم. ورصد أوضاع كل ولاية، حتى يتم تدارك الأمر، ومن ثمة إيجاد حلول كفيلة، ولتفعيل هذا الأمر، كان لزاماً على الثورة أن تأخذ مكانها تحت شمس التقييم، لتقوم المنعرجات الإستراتيجية التي تهدد وتنخر جسمها باستمرار.

¹ أنظر: محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني 1956 - 1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 131.

² أنظر: خالفة معمري، عبان رمضان، تقريب: زينب زخروف، منشورات ثالة، الجزائر، 2007، ص 317.

-ضعف التنسيق في الأعمال، ونقص التكوين السياسي للفرق المسلحة¹، يُعدّ أيضا من بين الأسباب الهامة التي عجلت بضرورة النظر في هذه المسائل ووجوب طرحها في لقاء تشاوري -ظرفي من أجل وضع النقاط على الحروف واستكمال ما بدأه الرّيعيل الأول ل FLN.

-هجمات 20 أوت 1955م التي شكلت مرحلة جديدة للثورة وسمحت لها بالزحف والتقدم إلى الأمام²، كما أنها اتسعت وشملت معظم التراب الجزائري، مما أدى إلى تطور العمليات في العديد من الجهات، خاصة في المنطقة الخامسة، إضافة إلى سيطرة الفدائيين على الموقف في العاصمة من خلال العمليات التي كانوا يقومون بها. وهذا أعطى مفعولا كبيرا للوصول إلى عقد المؤتمر³.

-المساعدة العامة لكثير من طبقات السكان لجهة التحرير حملت المسؤولين على تشييد إطار أيديولوجي قصد إثراء نداء أول نوفمبر لتبرهن على وحدة المقاومة ولتسطير خط أهداف تصفية الاستعمار في البلد بعد نيل الاستقلال⁴.

-تقوّي الجهاز السياسي لجهة التحرير الوطني "بانضمام التشكيلات الوطنية لصفوفها والعمل على مسيرتها، حيث طلبت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في منتصف شهر جانفي (كانون الثاني) 1956 بضرورة الاعتراف باستقلال الجزائر وإعادة السيادة الشرعية الوطنية للشعب الجزائري، وأعلن فرحات عباس بأنه وحزبه يؤكّدون بصورة واضحة عزمهم على مساندة القضية التي تدافع عنها الجبهة"⁵، فالوضعية تتطلب تجنيد كل الطاقات، وإذا كانت لامركزية المقاومة في الجبال ضرورية في أول نوفمبر 1954 ولو لأسباب جيو استراتيجية، فإن توحيد المقاومة أصبح لازما؛ من جهة لترمي إلى

¹ لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام...، المرجع السابق، ص 131.

² يحيى بوعزيز، ثورات القرن العشرين، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 137.

³ لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 131.

⁴ أن ماري لوانشي، صالح لوانشي، مسيرة مناضل جزائري، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص 97.

⁵ لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام...، المرجع السابق، ص 114.

توزيعٍ منصفٍ للسّلاح، ومن جهةٍ أخرى لإنشاء مجدداً معالمٍ سياسيةٍ قادرةٍ على منح قيمةٍ للعمليات الحربية.¹

- ظهور المنظمات الجماهيرية، وتفعيلها لمسار الكفاح التحرري بواسطة برامج أيديولوجية وآفاقٍ تصوريةٍ للمستقبل، ومن هذه المنظمات نجد:

أ-الاتحاد العام للعمال الجزائريين U.G.T.A

بات من الضروري على النقابة الجزائرية أن تنتقل إلى الميدان العملي لتتخلص من التنظير والانتظار من جهة، والتحلي بالشجاعة والعزم على أخذ زمام المبادرة من أجل تأسيس إطار تنظيمي يحقق حلم الحركة العمالية الجزائرية من جهةٍ أخرى، وفي عز أيام الثورة تم الإعلان من قبل النقابيين الجزائريين عن ولادة الحلم العمالي² من رحم جبهة التحرير الوطني يوم 24 فيفري 1956³ برئاسة "عيسات إيدر".

وبشأن توجهات هذا الاتحاد، فقد لخصها أحد مناضليه النقابيين وهو الشهيد "أحمد دراربي" في حوار له في جريدة "العامل الجزائري" بتاريخ 02 مارس 1955 قائلاً: (إن حركتنا تتسع لجميع العمال الجزائريين في القطاعات العمومية والخاصة، وتمتد يدها لعمال الصناعة والتجارة والمناجم والزراعة، إنا جهدنا منصب بالخصوص على العمّال الزراعيين والفلاحين الجزائريين الذين أهملت شؤونهم النقابات الفرنسية، وهم اليوم يكونون أغلبية الفئات النشيطة، كما نركز اهتمامنا على تحرير الاقتصاد الوطني

¹ ماري لوانشي، المرجع السابق، ص 78-79.

² محمد قنانش، النقابيون الجزائريون والمسألة الوطنية 1946-1956، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ

الحديث والمعاصر، إشراف: إبراهيم مهديد، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص 277.

³ محمد تقيّة، المرجع السابق، ص 216.

من قبضة الاقتصاد الكولونيالي، ولذا فإن العمال الجزائريون أثبتوا تضامنهم المطلق إلى جانب فئات الشعب من أجل دعم معركة تحرير الوطن ودحض المستعمر الجاحد¹

ومن خلال عبارات هذا البيان المقتضبة والتي تُشدد على ضرورة العناية بالعمال على اختلاف أنماط شغلهم وتخصصهم، فإن أيديولوجية U.G.T.A ستجاوز نطاق المطالبة بحقوق العمال إلى النضال من أجل إقامة دولة جزائرية متحررة²، وسيتحلى لنا ذلك من خلال تنظيمه للإضراب الذي دعت إليه قيادة الجبهة، وتكريسه لوحدة الصف والهدف.

2-الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين U-G-E-m-a

تحقق المشروع الطالبي الجزائري، بإنشاء اتحاد وطني مستقل عن باقي المنظمات عام 1955م، وخرج إلى العلن بعد ((مناقشات حادة في إحدى قاعات مونيالتي بباريس التي احتضنت المؤتمر التأسيسي أيام 4، 5، 6، 7 أبريل 1955))³

وعن برنامج U-G-E-m-a المسطر من طرف الفاعلين فيه، فقد تم تحويله في ثلاث نقاط رئيسية، هي: جمع شمل الطلاب، وإعلاء مكانة اللغة العربية، بالإضافة إلى المشاركة في الحياة السياسية للبلاد باعتبار أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال التزام الحياد أو البقاء على هامش ما يجري من أحداث في الوطن⁴. وقد ركّز الاتحاد على هذه النقطة الأخيرة، وترجموا آمالهم الوطنية في إضراب

¹ محمد قنانش، مرجع سابق، ص 284.

² أنظر: تقرير الاتحاد العام للعمال الجزائريين في:

Mohammed Herbi, Les archives de la révolution algérienne, post face de charles, Robert Ageron, les Editions jeuns Afrique, Paris, 1981, p150.

³ أنظر: علي هارون، الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962، تذييل: محمد بوضياف، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص92.

⁴ أنظر: عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، دار هومة، الجزائر، 2008، ص24.

شهير يوم 19 مايو 1956¹، توضح أسبابه ودواعيه في نص بيان الإضراب التاريخي المشهور عنهم.²

فضلا عن الاتحادين السابقين (U.G.T.A ، U.G.m.a)، تميزت الساحة السياسية في الجزائر بوجود منظمات جماهيرية أخرى على غرار: الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاد العام للنساء الجزائريات وكل هذه المنظمات الاجتماعية سيتطرق إليها المؤتمرون في مؤتمر الصومام، باعتبارها شريكا اجتماعيا فاعلا في تنشيط الحياة العامة للبلاد من جهة، وكذا تدعيمها للثورة التحريرية بتوجهاتها وتصوراتها للمستقبل من جهة أخرى.

كما ساهمت ظروف دولية أخرى في تعبيد الطريق نحو لقاء وطني، والتعجيل في وضع قطار الثورة الزاحف على سكة الأحداث العالمية، ولم يكن مؤتمر باندونغ 1955 صوتا للشعوب المستضعفة فحسب، وإنما كان بمثابة القالب المأمول الذي أفرغت فيه طموحاتها في التحرر والانعقاد، و"مقدمة لتنفيذ أيديولوجية عدم الانحياز"³ وبالنسبة للثورة التحريرية فقد ((مكّن البعثة الجزائرية التي دُعيت كملاحظة من أن تطرح للرأي الدولي المشكلة الحقيقية لمكانة الجزائر، ولتطلعائها إلى الاستقلال))⁴، كما أسفر عن تزكية مشروعية النضال الجزائري وحقه في تقرير المصير، بالإضافة إلى إعطاء فرصة لجهة التحرير للولوج إلى الواجهة الأفروآسيوية ونيل دعم هذه المجموعة من الدول حديثة

¹ في 18 ماي 1956، حدث إضراب الطلبة الثانويين، الذين آثروا ترك مقاعد الدراسة والالتحاق بالجيش والجهة الوطنيين، بتاريخ 19 ماي 1956، وكانت أعمارهم إذ ذاك لا تتجاوز تسع عشرة سنة، وتكونوا في صفوف جيش التحرير الوطني تدريجيا، حتى صاروا من الذين يسيرون الثورة بكل أجهزتها (أنظر: محمد صايكي، شهادة تائر من قلب الجزائر، تحرير: محفوظ اليزيدي، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص34).

² أنظر: نص بيان إضراب 19 ماي 1956 على سبيل المثال في جودي الأخضر بوطمين، لمحات من ثورة الجزائر كما شاهدتها وقرأت عنها، ط1، دار البحث للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 1981، ص24.

³ لوانشي، مرجع سابق، ص78.

⁴ نفسه، ص78.

الاستقلال¹، وكذا استعراض النشاط الدبلوماسي الهادف أمامه (المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة لإثبات وجود الثورة الشاملة)²

كما كان هذا المؤتمر فرصة للمناضلين الجزائريين في الخارج، سيما بالقاهرة، حيث تمكن الشاذلي المكي من استغلال هذه الساحة الدولية لتمرير مذكرته³ باسم "جبهة تحرير الجزائر"⁴، والمطالبة بدولة مستقلة وشعب متحرر، وعليه فقد كان «مؤتمر باندونغ أول انتصار دولي تحزرت عليه جبهة التحرير الوطني التي استطاع ممثلوها أن يتحركوا بحرية مطلقة ضمن وفد المغرب العربي الكبير»⁵ وطرح المسألة الجزائرية

¹ أنظر: عمر بوضربة، المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955م حيثياتها وانعكاساتها على مسار تدويل المسألة الجزائرية، مجلة البحوث التاريخية، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص 20.

² محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 39.

³ أنظر هذه المذكرة وما تحمله من تصور وقراءة لواقع الجزائر ومستقبلها في: محمد الأمين بلغيث، الجزائر في باندونغ - مذكرة الشاذلي المكي إلى المؤتمر - ط1، دار كتاب الغد، جيجل، الجزائر، 2017.

⁴ في أول مارس 1955 تكونت في القاهرة (جبهة تحرير الجزائر)، حضرها ممثلون عن كل الاتجاهات الوطنية، بما فيها وفد FLN، ويبدو أن الشيخ البشير الإبراهيمي قد لعب دورا أساسيا في تكوين هذه الجبهة، بعد أن تمكن من لملمة أطراف كانت متباعدة مثل ممثلي مصالي الحاج، وممثلي المكتب العربي، وممثلي جمعية العلماء، وحزب البيان، وبالرغم من أن هذه الجبهة قد قامت فعلا إلا أنها سرعان ما انطفت (ينظر: محمد الهادي حمدادو، أضواء على يخت دينا ومركب أتوس، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 51)، وقد تسال الإبراهيمي عن تغييب ميثاق "جبهة تحرير الجزائر" عن أدبيات ووثائق الثورة قائلا: "لم يمض إلا ثلاثة أشهر منذ إعلان الجهاد حتى تداعى أبناء الجزائر المقيمون في القاهرة، وفي مقدمتهم الإمام الإبراهيمي، وحرروا ميثاقا، وأسسوا تنظيما سمي جبهة تحرير الجزائر... وإن حقيقة الجزائر لتبرز فيه بروزا قويا، حيث وصفت ب"العربية المسلمة"، ونص البند الرابع على أن "الجزائر عربية الجنس، مسلمة العقيدة، فهي بالإسلام والعروبة كانت، وعلى الإسلام والعروبة تعيش" وإن المرء ليتساءل عن تغييب هذا الميثاق عن أدبيات الثورة الجزائرية ووثائقها ونصوصها" ينظر: أحمد طالب الإبراهيمي، آثار الإمام محمد الإبراهيمي، ج5 (1954-1964)، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 24.

⁵ الزبيري، مرجع سابق، ص 39.

في الأمم المتحدة إلى جانب القضيتين المغاربتين -التونسية والمغربية- بقصد تسجيلها ومناقشتها في الجمعية العامة.¹

2-الانعقاد، القرارات والأصداء:

أ -الانعقاد:

بعد مرور ما يقرب السنتين على اندلاع الثورة التحريرية، وبداية تجسيد المشروع الأيديولوجي كانت الضرورة ملحة لتقييم هذه التجربة، وإعطائها نفسا جديدا وقويا، وكان ذلك في نظر القادة الوطنيين لا يتم إلا بوضع منهج سياسي وأيديولوجي يكرس أطروحات الثورة ويثريها بأفكار ومفاهيم تتلاءم ومتطلبات الظروف الجديدة²، فالتفكير في عقد مؤتمر وطني بدأ منذ هجمات 20 أوت 1955، لكن الصعوبات التي كانت تعيشها الثورة حالت دون ذلك، مما أدى إلى تأخير الموعد³ إلى غاية العشرين من شهر أوت ست وخمسين وتسعمائة وألفا حيث اغتتمت FLN أول فرصة أتاحت لها لضبط جدول أعمالها، والسعي الجاد إلى إثراء بيان الفاتح من نوفمبر وتعيين القيادة العليا التي تناط بها مسؤولية مواصلة الكفاح من أجل استرجاع السيادة الوطنية⁴، وحتى تتحقق هذه المرامي الثورية كانت منطقة الصومام "صمام أمان المشروع الوطني". حيث شهدت "أول لقاء في تاريخ الجزائر، حضره مواطنون متساوون جاؤوا من الجهات الأربع للبلاد لمناقشة مصير الأمة وتقرير "سياسة" وإنشاء "أجهزة سلطة"، وبكلمة واحدة إرساء قواعد دولة، وكان ذلك بمثابة صدى للقسم الشهير الذي

¹ بوضرية، مقال سابق، ص18.

² بن أزواو، مرجع سابق، ص 164.

³ عبدالكامل جويبة، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954 - 1958، ط01، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2012، ص125.

⁴ الزبيري، المرجع السابق، ص48.

الذي أقسمه نواب الهيئة الثالثة خلال الثورة الفرنسية (باريس 1789) عندما أعلنوا: نحن هنا بإرادة الشعب ولن نخرج إلا على أسنة الرماح"¹.

إذن حاجة الثورة إلى هيكلية سياسية وعسكرية واجتماعية، استدعت ضرورة عقد هذا الاجتماع²، وقد حضرته العديد من الوفود المشاركة التي مثلت مناطقها باستثناء المنطقة الأولى وممثلي جماعة الخارج³ لظروف أتى على ذكرها العديد من الباحثين، وفيما يلي استعراض لأسماء المشاركين عن كل منطقة⁴.

المنطقة الثانية: (زيغود يوسف، علي كافي، الأخصر بن طوبال، إبراهيم مزهودي، حسين رويح، مصطفى بن عودة).

المنطقة الثالثة: (كريم بلقاسم، عميروش، محمدي السعيد).

المنطقة الرابعة: (سي محمد بوقرة، عمر أوعمران، سي الصادق).

¹ مبروك بلحوسين، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر - القاهرة) 1954 - 1956، تر: الصادق عماري، الجزائر، 2004، ص 76.

² اقترح زيغود يوسف على القيادة الجديدة ل FLN عقد مؤتمر وطني تتبثق منه قيادة موحدة للثورة، وبعد عدة مشاورات واتصالات، وفي رسالة بتاريخ 01 ديسمبر 1955 إلى الوفد الخارجي كتب عبان: «نحن على اتصال بمنطقة قسنطينة لقد التقينا مع المسؤولين، وبنوي أن نعقد، في مكان ما بالجزائر، اجتماعا هاما لكبار مسؤولي نواحي قسنطينة والجزائر ووهران، وبمجرد ما تنتهي من إعداد كل شيء سوف نطلب منكم إرسال ممثل أو اثنين لأن قرارات هامة سوف تتخذ»، وتم الاتفاق بين قادة مناطق الشمال القسنطيني والقبائل والجزائر ووهران على عقد مؤتمر تقرر في البداية في الشمال القسنطيني أو الأوراس، ولكن الرأي استقر في نهاية الأمر على وادي الصومام بمنطقة بجاية يوم 20 أوت 1956 (أنظر: عبدالسلام فيلالي، مرجع سابق، ص 283 - 284).

³ أنظر: علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 - 1962، دار القصبية للنشر، الجزائر، 1999، 102.

⁴ وزارة الثقافة، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2009، ص 19-20.

المنطقة الخامسة: (العربي بن مهيدي)

منطقة الجزائر المنطقة المستقلة: (عبان رمضان، سي الشريف).

وعن افتتاح أشغال المؤتمر وسير أعماله يقول أحد الأعضاء المشاركين: «شرعنا في العمل يوم الثلاثاء 14 أوت 1956، وانتهينا من الاجتماعات الموسعة في 20 منه، فكانت اجتماعات مضيقية لم يحضرها سوى كبار المسؤولين للاتفاق على الصيغ الأخيرة لمقررات المؤتمر، وكان يوم 23 أوت، عقد الاجتماع الأخير الموسع، تليت فيه المقررات فنالت مصادقة الجميع... وكم كانت دهشة الجميع بالغة للغاية، لما تقدم كل وفد بجدول أعمال فوجدنا أنها لا تختلف في كثير أو قليل في جوهرها عن بعضها، وأن النقط الجديدة بالدرس والمناقشة تعرض له الكل، وكذا كانت المناقشات فالمقررات»¹، وبذلك يكون المؤتمر قد استعرضوا في عدة جلسات طوال عشرة أيام نتائج وتجارب اثنين وعشرين شهرا من عمر الثورة، وما حصل خلالها من أحداث وتطورات²، وعليه ستكون قرارات هذا المؤتمر بمثابة زبدة اللقاء التاريخي المركزة بين النشطاء الوطنيين المرافعين عن القضية الوطنية العالقة.

فهل سيكون وزنها من وزن ذلك المؤتمر؟ وسمعتها كسمعة مهندسيها الفاعلين يا ترى؟.

¹ أزغيدى، مؤتمر الصومام...، المرجع السابق، ص135.

² بوعزيز، ثورات القرن العشرين...، المرجع السابق، ص152.

ب/ محضر الاجتماع المتضمن لقرارات المؤتمر¹:

تمخضت عن اجتماعات المؤتمرين عدة قرارات تاريخية هامة، غيرت بنائية الثورة التحريرية، وسلكت بها دروبا جديدة نحو الشرعية والبروز.

وقد ارتبط مؤتمر الصومام باسم عبان رمضان²، بالنظر إلى دوره في تنظيمه وتسيير جلساته وتوجيه الثورة نحو التخطيط وتأثيرها بالمؤسسات السياسية التي كانت جبهة/ جيش التحرير الوطني في أمس الحاجة إليها³، بالإضافة إلى بن مهدي، أو عمران، كريم زيغود، بن طوبال، وهؤلاء هم الأعضاء الرئيسيون الحاضرون⁴.

وقد تضمن جدول أعمال المؤتمر تسع نقاط دارت حول المسائل التالية:

1- استعراض موضوع الاجتماع وأسبابه، من تقديم العربي بن مهدي وعبان رمضان⁵.

-إلقاء الضوء على المجالات النظامية والعسكرية والسياسية والإدارية وما يتفرد به كل مجال من أسس وأنظمة، بالإضافة إلى موضوع جبهة التحرير الوطني، وما يلزمها من نصوص أيديولوجية -توجيهية، واثرائية، لضمان سيرها الحسن. وتأكيد فعاليات هيئاتها المسؤولة، وكذا علاقتها مع الجيش الذي يُعدُّ هو الآخر حلقة مهمة في حلقات محاور الاجتماع، فضلا عن تباحث طبيعة العلاقة بين الداخل

¹ أنظر نص المحضر في: عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص - ص 125-145.

² عضو لجنة CCE (1956-1957)، ومنظر جبهة التحرير الوطني، ولد في 20 جوان 1920 بعزوزة (الأربعاء نايت إيراث) تيزي وزو، امتهن العمل السياسي مبكرا، وذاع صيته في مؤتمر الصومام 1956م، «اقتحم ميدان الثورة التحريرية بإرادته، وغادره دون إرادته» إثر اغتياله .

للمزيد حول ذلك أنظر:

Achour Cherfi, OPCIT, 2001, p13-14.

³ عبدالسلام فيلاي، مرجع سابق، ص 279.

⁴ أنظر: عبدالله مقلاتي، المرجع السابق، ص 125.

⁵ فيلاي، مرجع سابق، ص 284.

والخارج، وبين دول أخرى كتونس والمغرب وفرنسا والأمم المتحدة، وكذا استحضار إشكالية العتاد والسلاح، وشؤون أخرى مختلفة¹ كبلاد القبائل، الأوراس، وغير ذلك.²

وعليه، فقد درس المؤتمرون في جلساتهم جميع المسائل المتعلقة بسير العمل الثوري في جميع الفروع والميادين، وقاموا بتقييم ونقد الكثير من الأعمال التي أنجزها كل مسؤول في منطقته، خاصة في إطار العروض التي تقدم بها كل مسؤول في دائرة اختصاصه، وذلك بقصد استخلاص النتائج والعبر وتصحيح مسيرة الثورة.³

وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات هامة في جميع الميادين السياسية والعسكرية والإدارية⁴، وحسب متطلبات بحثنا سنكتفي بذكر بعض منها كما يلي:

- تأليف عدد من الهيئات التابعة لجهة التحرير الوطني⁵ في بادرة هي الأولى بالنسبة لتاريخ المغرب الأوسط²، تتمثل في المجلس الوطني للثورة الجزائرية C.N.R.A، ولجنة التنسيق والتنفيذ C.C.E⁶.

أما الهيئة السياسية الأولى، فتعتبر "جهازا يجري المداولات ويتكون من 17 عضوا كامل العضوية و17 عضوا إضافيا ويضم كافة الحساسيات السياسية الوطنية"⁷، كما أنه يمثل التنظيم الأعلى للثورة،

¹ أنظر: وزارة الثقافة المصدر السابق، ص 21-22.

² عبدالله مقلاتي، المرجع السابق، ص 127.

³ وزارة الثقافة، المصدر نفسه، ص 23.

⁴ وزارة الثقافة، المصدر نفسه، ص 23.

⁵ الهاشمي جبار، مؤتمر الصومام العقل المؤسس بلوه ومره، تر: حضرية يوسف، منشورات ANEP، الجزائر، 2014، ص 128.

⁶ Sylvie Thénault, Histoire de la guerre l'indépendance algérienne, Editions el maarifa, Alger, 2010, p76.

⁷ مبروك بلحوسين، المصدر السابق، ص 66.

وبصفته يضطلع بقيادة حرب التحرير الوطني، فإنه يُعدُّ في نفس الوقت حام لسيادة الشعب الجزائري بصفة مؤقتة.¹

وأما الهيئة الثانية، فهي "على نحو ما هيئة أركان الجزائر المكافحة تتكون من خمسة أعضاء يختارون من بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذين يوجدون داخل الجزائر"² وتعتبر جهازا تنفيذيا³ يقوم بالتنسيق والتنفيذ.

- العمل على تحرير الوطن، وتحقيق الاستقلال التام، وإقامة دولة ديمقراطية اجتماعية تقوم سياستها الخارجية على عدم التدخل في شؤون الغير، والتعامل في إطار المصالح المتبادلة.⁴

- العمل على استغلال كل الوسائل المتاحة لدى الفئات الشعبية ووضعها في خدمة القضية الوطنية المتمثلة في الحرية والاستقلال.⁵

- إحداث تقسيم جديد لبلاد الجزائر⁶، بالإضافة إلى قرارات عسكرية وتكتيكية أخرى.⁷

- أولوية السياسي على العسكري⁸، تم إقرار هذا النص قصد تحديد العلاقة بين الجيش وجبهة التحرير الوطني، وإعطاء الأولوية للهيئة السياسية لتشرف على الهيئة العسكرية، وبالتالي ترجيح الحكم

¹ محمد تقيّة، المرجع السابق، ص 205.

² مبروك بلحوسين، المصدر السابق، ص 56.

³ الهاشمي جيار، المرجع السابق، ص 128.

⁴ وزارة المجاهدين، المصدر السابق، ص 23، تعتبر هذه النقطة بالذات محور وديين بحثنا، وسنفصل فيها لاحقا في معرض "ميثاق الصومام" المعنون ب: "لضمان انتصار الثورة الجزائرية في الكفاح من أجل الاستقلال الوطني".

⁵ وزارة المجاهدين، المصدر السابق، ص 25، يفيدنا هذا القرار في تحليل تصور "ميثاق الصومام" للمجتمع الجزائري عادة الاستقلال وهو ما سنأتي على ذكره ومناقشته لاحقا.

⁶ أنظر هذا التقسيم في: يحيى بوعزيز، ثورات القرن العشرين، مرجع سابق، ص، ص 153-156.

⁷ راجع بقية قرارات الصومام في: وزارة المجاهدين، مصدر سابق، ص 23 وما تلاها.

⁸ أثبت التاريخ أن قرار «أولوية السياسي على العسكري» تسبب في شرخ كبير وأليم في صفوف الثورة، وهو الذي لم يرد ذكره في بيان أول نوفمبر، فأصبح هناك من يقول «أنا من جيش التحرير» وآخر يقول: «أنا من جبهة التحرير» أنظر: علي كافي، المصدر السابق، ص 104.

السياسي على الحكم العسكري، ولكن على كل المسؤولين السياسيين والعسكريين في مراكز القيادات أن يحرصوا على حفظ التوازن بين جميع فروع الثورة وليتذكروا دائما أنهم ينتمون كلهم إلى منظمة واحدة تعمل لتحرير البلاد وتحقيق السعادة للشعب الجزائري، وعلى هذا الأساس على كل واحد أن يؤدي عمله كما يجب في حدود اختصاصه وبكل تجرد وإخلاص¹، فهكذا هي رؤية واضعي هذا النص، تصبُّ في الصالح العام، وتندر بآفاق مشرقة تنهض بالشعب الجزائري، لكن هل تم تطبيقه والعمل به؟ أم تم الخروج عنه ورفضه قطعاً؟

يبدو أن هذا المبدأ قد أسيء فهمه من خلال التأويلات العديدة والمعرضة حسب خالفة معمري الذي اعتبره "بغير الجديد" وجذوره مستمدة من عهد المنظمة الخاصة حيث تم التسليم بلا جدل على ما يبدو، أن الاعتبارات السياسية كانت تطغى على الاعتبارات العسكرية² وهكذا، لكن ما جعل هذا المبدأ أكثر تداولاً ونقاشاً من طرف الباحثين، هو تأثيراته وتداعياته اللاحقة.

-أولوية الداخل على الخارج، ويعني هذا النص أن الأولوية تعطى للهيئة الداخلية أن يكون رائدها في الحكم والعمل والإخلاص والتجرد التام، لأن الإخوان في الخارج يؤدون عملاً نبيلاً كذلك، والجميع ينتمون إلى الثورة وجبهة التحرير الوطني التي ظهرت في فاتح نوفمبر 1954، ويعملون في سبيل مجد الجزائر وعزتها وكرامتها.³

¹ بوعزيز، ثورات القرن العشرين، المرجع السابق، ص 160 - 161.

² خالفة معمري، المرجع السابق، ص 347.

³ بوعزيز، ثورات القرن العشرين، المرجع السابق، ص 161.

لم يخل هذا القرار أيضا من الانتقادات والتصويبات، كونه كرس لأولوية الداخل على الخارج، بداعي أن "الداخل يصطلي بنار المواجهة مع المستعمر ويتجشم الصعاب والويلات في حين أن الخارج يضل يستعرض أبوته بعيدا عن معطيات الميدان..."¹

وبهذه المعطيات الملتبسة، تكرر الخلاف أكثر وازداد شرحًا، بين الداخل والخارج²، إلى درجة أن الكثير من الناس انتقدوا خطر أو عدم جدوى تأكيد مؤتمر الصومام في لائحته على مبدأي الأولوية للداخل على الخارج، والسياسي على العسكري، بل وذهب بعض المسؤولين إلى حمد الصدف التي مكنت اعتقال بن بلة، خيضر، آيت أحمد، محمد بوضياف والأشرف والتي وفرت هكذا على جبهة التحرير الوطني أزمة حادة بين الداخل والخارج، وبين السياسي والعسكري.³

-إحلال الإدارة المحلية محل الإدارة الاستعمارية، فرغم تركيز مؤتمر الصومام في قراراته على الشؤون السياسية والعسكرية إلا أنه لم يغفل الشؤون الاجتماعية والتنظيمية ذات العلاقة المباشرة بحياة السكان وشؤون معيشتهم⁴ وعليه فقد تم تشكيل حلقات شعبية ذات خصائص متفردة لتأدية المهام، وخدمة الشعب، ومن ذلك نجد:

¹ فيلاي، مرجع سابق، ص 300.

² غالبا ما يفسر التطاحن بين زعماء «الداخل» و«الخارج» على أنه انعكاس للتطاحن بين العرب والبربر، وهذا التفسير - على أساس عرقي- ذو قيمة محدودة، فقد كان هناك بربر في كلتا المجموعتين. والحقيقة أن العرقية في الجزائر ليست مسألة قاطعة إذا أخذ المرء في اعتباره تاريخ المنطقة الذي تميز بسلسلة من الغزوات امتزجت في أثنائها أجناس مختلفة ولم تتعايش فقط، ولهذا فليس مما يثير الدهشة أن العرقية قد توحدت مع الخلافات الشخصية التي لم يكن لها مع ذلك «إلا تأثير ضئيل في الخطوط العريضة لسياسات جبهة التحرير، ولهذا ينبغي عدم المبالغة في قيمتها كما هو الحال في بعض المقالات» (أنظر: مغنية الأزرق، مرجع سابق، ص 81).

³ سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 30.

⁴ النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (وزارة المجاهدين)، مصدر سابق، ص 36.

أ-المسؤولون (الموظفون) السياسيون: يُدعى المسؤول السياسي محافظا سياسيا¹، وقد تم إقراره في مؤتمر الصومام تماشيا ومهمة تنظيم الثورة، ودعوة الشعب إلى تسيير نفسه بنفسه بعيدا عن قوانين الإدارة الفرنسية المتعسفة، "ويعتبر الدور الذي يؤديه المحافظون السياسيون هام للغاية، وهذا كونهم يضمنون صلة جيش التحرير الوطني بالشعب في الريف وفي المدن (عن طريق منظمة جبهة التحرير الوطني)"²، ويقومون بتنظيم الشعب وتهذيبه إلى جانب الدعاية والأخبار، المالية والتموين)³.

ب-المجالس الشعبية: في هذا الإطار جاءت قرارات الصومام بإنشاء "المجالس الشعبية لتقوم بتأطير المدنيين سياسيا، وتكون بمثابة إدارات شعبية مواجهة للإدارة الاستعمارية، وفي مرحلة تالية صارت بلديات قائمة موازية للبلديات الاستعمارية"⁴، وحسب "بوعلام بن حمودة" فإن جبهة التحرير الوطني تسعى إلى ملاءمة الفراغ الإداري عن طريق هذه المجالس التي ستنتخب في المناطق الريفية⁵، وبالتالي يعتبر ذلك "الخطوة الأولى في استرجاع السيادة الجزائرية وكذا من باب تدريب الشعب، على إدارة نفسه بنفسه تمهيدا ليوم الاستقلال الأكبر"⁶.

ج-مصلحة الأوقاف: تعد هذه المصلحة من بين الهياكل التي انبثقت عن مؤتمر الصومام، تتكون من مجلس يضم خمسة أفراد على مستوى القسم والولاية، أما مهمتها فتتضمن بُعدا تربويا واجتماعيا

¹ بوعلام بن حمودة، دروس الحياة، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2017، ص84.

² أنظر: المرجع نفسه، ص 84.

³ أنظر المزيد في: يحيى بوعزيز، ثورات القرن العشرين، مرجع سابق، ص، ص 161-164.

⁴ محمد عبدالحليم بيوشي، التعبئة الروحية في أعمال المجالس الشعبية للثورة -الولاية السادسة نموذجا- (ورقة مقدمة في أعمال الملتقى الوطني الثاني حول البعد الروحي في ثورة التحرير المباركة)، منشورات الشؤون الدينية والأوقاف، سطيف، الجزائر، 28-29 أكتوبر 2002، ص 289.

⁵ بوعلام بن حمودة، المرجع سابق، ص 80.

⁶ عبدالحليم بيوشي، المرجع سابق، ص 290.

عميقا، ورغم أهميتها في تنوير الشعب إلا أنها توقفت عن العمل إثر قدوم «قوة شال» وإنشاء المحتشدات التي ابتلعت الشعب.¹

-إقرار مجموعة من الشروط السياسية الخاصة بوقف العمليات القتالي، ترمي إلى فك الاعتراف بالأمة الجزائرية كوحدة لا تتجزأ، واستقلال الجزائر وسيادتها في جميع الميادين.²

تلکم إذن أهم القرارات المتمخضة عن مؤتمر الصومام، وبغض النظر عن الصدى الذي خلفته بعض نصوصها، إلا أنها تبقى اجتهادا أيديولوجيا، ومسعى جادا في سبيل تنظيم الثورة، وتأطيرها بمؤسسات إدارية وسياسية.

ثانيا: مستقبل الدولة والمجتمع في تصورات ميثاق الصومام:

بعد الانتهاء من أشغال مؤتمر الصومام، والإدلاء بقراراته التاريخية "توصل المجتمعون إلى حوصلة عامة صيغت في شكل وثيقة أطلق عليها اسم وثيقة مؤتمر الصومام"³، وقد نُشرت (كميثاق مرجعي) في عهد الاستقلال على نطاق واسع في كتاب "النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني"⁴ بعنوان: "الضمان انتصار الثورة الجزائرية في الكفاح من أجل الاستقلال"⁵

هذه الوثيقة كانت نتاج "تسعة أشهر من العمل وخمس مراحل قبل أن تنشر بصحيفة المجاهد الصادرة بتاريخ الفاتح من نوفمبر 1956".⁶

¹ أنظر: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (وزارة الثقافة)، المصدر سابق، ص 38.

² بوعزيز، ثورات القرن العشرين، المرجع السابق، ص 165.

³ عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 286.

⁴ أنظر: عبدالله مقلاتي، المرجع السابق، ص 149.

⁵ أنظر نص هذا الميثاق في: مقلاتي، المرجع نفسه، ص 158. 216؛ وانظر كذلك الملحق رقم: 03.

⁶ أنظر: الهاشمي جيار، المرجع السابق، ص 110.

وبالنسبة لمراحل تحوير الوثيقة وإعلانها فهي كما يلي¹:

1-مراسلة "عبان رمضان" لوفد القاهرة، وإعلامه بمباشرة العمل على مشروع، بتاريخ 06 يناير 1956.

2-إعلام "عبان رمضان" وفد القاهرة بإنشاء لجنة لإعداد المشروع بتاريخ 20 يناير 1956.

3-إعلام "عبان رمضان" وفد القاهرة بأن مشروع الوثيقة الأساسية أصبح جاهزا بتاريخ 14 مايو 1956.

4-مصادقة مؤتمر الصومام على التوجهات الكبرى للثورة بتاريخ 20-27 أوت 1956.

5-إشراف لجنة التنسيق والتنفيذ (بن مهدي، وعبان، وكريم، وبن خدة ودحلب) على الصياغة النهائية للنص.

بهذه المراحل التي اختط معالمها "عبان رمضان" استغرق إعداد وثيقة الصومام تسعة أشهر (من جانفي إلى سبتمبر 1956)، وكان الأمر يتعلق بوثيقة ظرفية تعكس الوضع في تلك المرحلة، وترسم الآفاق على المدى القصير والمتوسط، وتحدد وسائل العمل².

ويعد ميثاق الصومام الوثيقة المرجعية الثانية للثورة بعد بيان فاتح نوفمبر، وبمُحْكَم إمامه وتوسعه في استعراض وضعية الثورة وأهدافها ووسائل عملها، فقد عُدَّ ميثاقا متكاملا استفادت منه موثيق الثورة الأخرى³، وأصبح بعد الاستقلال سندا مرجعيا لاستيفاء بعض المبادئ والأحكام الأيديولوجية.

¹ جِبَار، المرجع السابق، ص 110.

² المرجع نفسه، ص 110.

³ مقالاتي، المرجع السابق، ص 148.

ومما يذكر، أن "ميثاق المؤتمر مستقل عن محضر المؤتمر وهو في ثلاث كراسات خاصة"¹، وإذا تمعنا في مضمون الميثاق، سنجد قائما على تحليل ثلاث وضعيات مفهومة لواقع الثورة التحريرية، أخذت شكل محاور رئيسية، وزعتها جبهة التحرير الوطني على أقسام ثلاث:²

1-الحالة السياسية الحاضرة.

2-البوادر العامة.

3-وسائل العمل والدعاية من أجل الاستقلال الوطني.

وبهذه المعالم العريضة الشاملة سيكرس ميثاق الصومام معالم جزائر اليوم والغد، وكل ما يتعلق بطابعها الشعبي أو الاجتماعي أو التقدمي، أو بسياستها الخارجية المستقلة وغير المنحازة.³ لكن هل سيتجسد هذا التكريس وفق رؤية وأيديولوجية أشخاص معينين؟ أم وفق ظروف الثورة وتطورات المرحلة؟

إذن، لقد شارك في إعداد وثيقة الصومام كل من عبان رمضان ومحمد بجاوي⁴، وقام بتحرير برنامجها السياسي عمار أوزقان الذي لم يكن من المندوبين، ولكنه كان الكاتب العام السابق للحزب الشيوعي الجزائري⁵، بالإضافة إلى عبدالرزاق شنتوف (وهو عضو بارز في حزب الشعب الجزائري) وعبدالمالك تمام (من الأعضاء البارزين في حزب الشعب الجزائري)، وكما هو وارد فيها، فإنها تهدف إلى توضيح وضعية جبهة التحرير الوطني في مرحلة حاسمة من مراحل الثورة الجزائرية.

¹ مقالاتي، المرجع السابق، ص 149.

² أنظر: مجلة أول نوفمبر، عدد خاص، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، أوت 1973.

³ أنظر: خالفة معمري، المرجع السابق، ص 361.

⁴ فيلالي، المرجع السابق، ص 288.

⁵ أبو القاسم سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي 1954-1962، ج09، عالم المعرفة، الجزائر، 2015، ص 89.

1/ طبيعة الدولة المستقبلية المقترحة في ميثاق الصومام:

أ: مبادئ الدولة الوطنية وتوجهاتها حسب الميثاق:

انتفض الشعب الجزائري في مقاومات شعبية من أجل التمسك بالأرض ورفض الخضوع لسيادة الاحتلال الأجنبي، وناضلت الحركة الوطنية الجزائرية بكل مقوماتها وتوجهاتها وأيديولوجياتها بغرض تصليح الاعوجاج في الممارسات الاستعمارية، والسعي إلى تبني قضية الشعب والوطن والذود عنهما بأساليب ومفاهيم خاصة، وأعقب ذلك الغليان السياسي، عصف عسكري أعلن عن اندلاع الثورة التحريرية وبداية تحرير الدولة والمجتمع، وهذه الجهود الوطنية كلها ترمي إلى إزالة شوائب الاحتلال الفرنسي عن هوية الشعب الجزائري وشخصيته المعتمدة.

لهذا لم تهمل الثورة التحريرية هذا الجانب، وجعلت من نصوصها وأدبياتها منظارا حقيقيا لتقدم مفهوم تصوري ل: «الدولة المشروع»¹.

وقد رأينا بأنها بادرت إلى ذلك في بيان نوفمبر 1954، ثم نظرا لتسارع الأحداث ولزوم تأطير الثورة بأيديولوجية جديدة تتسائر وظرفيات المرحلة، كانت محطة وادي الصومام فرصة ل طرح الأفكار، وإعطاء أنموذج الدولة المأمول في صيغته الوطنية.

فما شاكلة تلك الدولة المتبنية في معرض الميثاق يا ترى؟

جاء ميثاق الصومام ليكتشف عن هوية الثورة القائمة بين الجزائريين والاحتلال الفرنسي، ويؤكد بالبند العريض أنها: (ثورة منظمة وليست بحركة ثورية فوضوية)²، وتأتي هذه القراءة بعد تشريع

¹ فكرة «الدولة المشروع» عنوان استعرناه من الكاتب الصحافي مصطفى هميسي (أنظر ذلك في: مصطفى هميسي، من بربروس إلى بوتفليقة كيف تحكم الجزائر، ط02، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 201).

² ميثاق الصومام المُعنون ب«الضمان انتصار الثورة الجزائرية في الكفاح من أجل الاستقلال الوطني، عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 165.

عميق لوضعية هذه الثورة وأهدافها الشرعية التي عرقل الاحتلال كل مسيرة تقدمية إليها، ما يعني أن الثورة ليست فوضوية، وإنما حكم الاستعمار هو الفوضوي في أساليبه وقوانينه وتعاملاته وأحكامه، وبالتالي فإنها -أي الثورة- «كفاح وطني يهدف إلى تدمير حكم الاستعمار الفوضوي وليست بحرب دينية، إنها سير إلى الأمام في الاتجاه التاريخي للإنسانية، وليست بالرجوع إلى النظام الإقطاعي»¹.

إن أية ثورة ما، تنطلق من دوافع وتتجه إلى أهداف، و"ثورة نوفمبر 1954 حركة داخلية لتغيير نظام سياسي داخلي أجنبي فرض نفسه وشرعيته عن طريق قوة السلاح"².

وهي "ليست حركة تعصب، أو تقود حربا مثل الحروب الصليبية، وإنما تكافح من أجل التحرر السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي بما في ذلك تحرير الدين الإسلامي، فالاستعمار الفرنسي -كما هو معروف- تعمّد الخلط بين الوطنية الجزائرية والإسلام، بيد أن الجزائريين يميزون بوضوح بين الوعي الوطني والوعي الديني"³.

كما أنه "لم يكن الجزائريون الثائرون يقاتلون الكفار الأوروبيين، كما يجري في الاعتقاد السائد عن الإسلام، ولكنهم كانوا يقاتلون باسم الوطن والإسلام، المحتلين والمستعبدين الأوروبيين، فلم تكن ما نسميه بالحرب المقدسة «ضد الكفار» وإنما كانت حربا للتحرير وبالنسبة للجزائريين فقد كان الأمر يتعلق أيضا بتحرير الدين الإسلامي في ذاته لكونه جزءا من الوطن المغتصب، ولكون الاستعمار ذاته قد أراد استغلاله لصالح من قبل أئمة ودعاته"⁴.

¹ ميثاق الصومام...، عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 165. 166.

² فاضلي إدريس، حزب جبهة التحرير الوطني ثوابت ومرجعيات، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص 32.

³ بن أزوار، المرجع السابق، ص 173-174.

⁴ سعد دحلب، المصدر السابق، ص 13.

إذن فالثورة ليست كما يعتقد فقهاء الاحتلال بأنها: تمرد، عصيان، فوضى وإرهاب¹؛ إنها مشروع أصيل من أجل بناء الدولة الوطنية وإعادة بعثها وبنائها وفق استراتيجيات وديناميكيات فاعلة، وحسب البيان فإن الثورة هي: (كفاح في سبيل نهضة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية وليست في سبيل إعادة حكم ملكي أو حكم قائم على ما يعبر عنه باللاهوتية وتلك نظم قد اضمحلت ودالت دولتها²).

بهذا المفهوم أفصح محررو الميثاق عن لون الدولة الوطنية التي أرادوا لها أن تكون مستقبلا، واضطلعوا بعد «القضاء على النظام الاستعماري البغيض والمنحط والذي يحول دون الرقي والسلام»³ إلى تشييد هذه الدولة وفق مبادئ وأسس متينة، ذات دلالات واعتبارات مكرسة في ممارسات وأخلاقيات الشعوب والأمم كالجُمهورية، والديمقراطية والمساواة وما إلى ذلك، وبالتالي «فدولة الصّومام المستقبلية» ستكون حسب ما ورد في نص المقررات والميثاق:

✓ جمهورية

✓ ديمقراطية واجتماعية تضمن المساواة بين جميع السكان دون تفریق.

✓ ليست في سبيل إعادة حكم ملكي أو حكم قائم على ما يعبر عنه باللاهوتية.

✓ تقوم سياستها الخارجية على عدم التدخل في شؤون الغير.

✓ تقوم على أساس التعامل في إطار المصالح المتبادلة.

¹ ما يزال أغلب السياسيين والكتّاب الفرنسيين يسمون الثورة الجزائرية إلى اليوم بالحوادث (Les évènements) أو حرب الجزائر (La guerre d'Algérie) بينما هم يعتبرون بالإجماع الحوادث التي جرت في فرنسا أثناء الاحتلال النازي مقاومة (Résistance) مع وجود حكومة «شرعية» برأسها واحد من أكبر شخصيات فرنسا في التاريخ الحديث (من أبطال حرب 1914) هو المارشال بيتان تتعامل بصفة رسمية وشبه اختيارية مع الاحتلال الألماني لفرنسا (أنظر: ولد خليفة، الثورة الجزائرية معطيات وتحديات، ط01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991، ص 83).

² ميثاق الصومام...، عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 166.

³ أنظر الميثاق في المرجع نفسه، ص 179.

✓ تقوم على أساس التعاون والتعايش.

يرى الصّوماميون في تصوّرهم لمستقبل الدّولة أنّها لن تسفّط عن مبادئ (الجمهورية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية)، وهي مبادئ تردّدت كثيرا في أدبيّات الحركة الوطنية¹ - كما رأينا سابقا-.

لكن يبدو أن بعض التصورات والمفاهيم المعلن عنها والمذكورة في الميثاق قد تضعنا أمام أكثر من تساؤل؟ كما وضعت من سبقنا من الباحثين في متاهة إشكالية هذه المسألة الفكرية.

فمن جهة يروق لدولة المستقبل أن يتأسس بنائها على مبادئ مستساغة وأصيلة كالديمقراطية، الجمهورية، العدالة الاجتماعية وما شابه ذلك، ومن جهة أخرى لا ينبغي إصاق نظرية اعتباطية، ليس لها أصلا جذور في قاموس التاريخ الوطني كاللاهوتية، أو كما ورد في بعض المصادر "بالنظام الثيوقراطي"، ثم إن الشعب الجزائري لم يعرف في تاريخه أي حكم ملكي، فمن أين استقى محررو الوثيقة هذه المفاهيم؟ ومن أي مصدر استعاروها؟ وما هدف إيرادها في هذا التوقيت بالذات، والثورة التحريرية لا تزال في عنفوانها؟.

إن محررو البيان أرادوا من خلال جهدهم الأيديولوجي إزالة أي التباس يمكن أن يشوب مستقبل الجزائر وثورتها، وفي ظروف شديدة المراس (وضعوا تصورا سياسيا للدولة المستقبلية التي ترفض

¹ بالنسبة لمصطلح الجمهورية فقد كان pca هو السباق إليه نتيجة تأثره بالجمهوريات السوفياتية، ثم استعمله بكثرة U.D.M.A، حيث أطلقه على لسان حاله "الجمهورية الجزائرية"، أما الاتجاه الاستقلالي فلم يشر بتاتا -حسب رايح لونسى- في موثيقه وبرامجه إلى هذا المصطلح إلا بعد المؤتمر الثاني (M.T.L.D) عام 1953 أين قال أن دولة الاستقلال تكون "دولة جمهورية" لأن "عهد الملكية مضى وانقضى" حسب مزغنة آنذاك، أما بالنسبة لمصطلح ديمقراطية واجتماعية فقد تكررت ووردت أيضا في بعض أدبيات الحركة الوطنية، ونخص بالذكر: موثيق U.D.M.A و M.T.L.D . (أنظر: رايح لونسى، بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية -الجذور الفكرية والمضمون- المصادر، العدد 07، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2002، ص، ص 25، 30.

الإصلاحية (Reformisme) والشعوذة السياسية وعبادة الأفراد واللاهوتية والإقطاعية وتختار عن وعي بحركة التاريخ المنهج الثوري الشعبي الديمقراطي الذي جاء في الوثيقة.¹

لكن هذا التصور اهتز في عمقه الأيديولوجي بسبب عدم إيراد نص المبادئ الإسلامية التي أكد عليها بيان ثورة نوفمبر سلفاً، وراح الميثاق يُصوّر شكل الدولة على مقاس جديد آخر يتمشى وطروحات واضعيه، ناسياً بأنه ليس كل قادة الثورة يحملون نفس فكر عبان رمضان أو عمار أوزقان أو غيرهم ممن ساهموا في إعداد الوثيقة، وبالتالي تراوحت ردود الفعل حول الأمر ما بين منتقد لاذع بالحجة التاريخية، وما بين مبرر محنك، مقارع بذهنية استقرائية، ومن هذا المنطلق «سيتحول الاختلاف إلى خلاف عميق داخل الثورة»² أو بالأحرى ستشهد ساحة الثورة التحريرية الجزائرية معركة المفاهيم والقيم، والنزاع إلى السلطة: "الشكل الآخر من تراجيديا صراع رفقاء درب الكفاح الواحد".

ب/ مشروع دولة الصومام وقضية المبادئ الإسلامية:

رأينا فيما سبق، بأن المناخ الذي تبلورت فيه معالم وثيقة الصومام لم يكن بتاتا بالمعتدل، وذلك نتيجة تداخل وتشابك بعض المعطيات والسياقات التي أثرت على نصوصها تأثيرا خلخل بمبنى المفاهيم وأصاب معناها.

ويبدو أن قرارات مؤتمر الصومام لم تكن عصية عن الانتقادات، حيث انفلقت عقدة السجال فور وصول (نسخة من وثيقة الصومام إلى أعضاء الوفد الخارجي المقيمين في مصر وردّهم عليها - إجماعاً - بالرفض)³، وسوف يأتي الرد من طرف أحمد بن بلة عند استيلائه الأرضية ومحضر اجتماع

¹ ولد خليفة، المرجع سابق، ص 84.

² مصطفى هميسي، المرجع سابق، ص 202.

³ أنظر: فيلالي: المرجع سابق، ص 297.

20 أوت بطلب يتمثل في تأجيل نشر القرارات إلى غاية حصول مواجهة بين وجهات نظر جميع الإخوة.¹

إن ديدن الصراع وأصله سيكون حول نقطة إغفال أو تحاشي أو نفي مبدأ الإسلام عن عقيدة وهوية الدولة المستقبلية، وهو الوضع الذي سيجعل الهوة تتسع، والنزاعات الفردية المضمرة تستفحل وتطفو وتبرز، بدليل تجلي نبرات الغلظة والشدة في مضامين المراسلات بين قادة الثورة.

وعليه فإن الحجج التي رفعها المعارضون لمؤتمر الصومام لتبرير رفضهم للقرارات التي خرج بها، تتعلق بجانب مبدأ الإسلام الذي تم إسقاطه عن هوية الدولة المستقبلية، واعتبروا ذلك انحرافاً أيديولوجياً من شأنه أن يفتح الباب لإقامة دولة لائكية تقلل من شأن الإسلام²، ثم إن بيان أول نوفمبر قد دعا إلى إرساء دعائم دولة قائمة في إطار المبادئ الإسلامية³ فكيف سيتقبل المجتمع الجزائري تصوراً يخلو من هذا الأمر؟.

إذن فالمسألة تتطلب منا رصد بعض حجج المعارضين، حتى نستطيع تحليل الأمور في سياقاتها المنهجية والتاريخية، وإلا فإن مجرد سرد الأقوال والأفكار سيبقى فعلاً لا جهد فيه، ولا يقودنا إلى بيت القصيد.

بدايةً، جاء في وثيقة "جبهة التحرير الوطني والإسلام"⁴ Le FLN et L'islam المنشورة في أطروحة دكتوراه بعنوان: "البعد العربي والإسلامي في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول

¹ أنظر: ميروك بلحوسين، المصدر السابق، ص 67.

² أنظر: الهاشمي جيار، المرجع السابق، ص 116.

³ أنظر: وزارة المجاهدين، المصدر السابق، ص 11.

⁴ تناول فهرس هذه الوثيقة مجموعة من القضايا، تم تقسيمها إلى أجزاء؛ بعد المقدمة جاء الجزء الأول بعنوان "التمرد والدولة الإسلامية"، وتلاه الجزء الثاني موسوماً بـ: "الالتزامات الأساسية الخمسة لجبهة التحرير الوطني"، أما الجزء الثالث فقد خصص لإلقاء نظرة على: "التنظيم الداخلي للمجتمع الإسلامي"، والجزء الرابع تناول جانبا مهماً من الثورة وهو "جبهة التحرير الوطني والحرب المقدسة"، وختمت الوثيقة بملحق خاص برسالة فرحات عباس بمناسبة العيد الصغير (09 أبريل 1959) (أنظر هذه الوثيقة الأرشيفية في: فتح الدين بن أزواو، البعد العربي والإسلامي للحركة الوطنية الجزائرية وثورة نوفمبر 1954 (1927-1962)، أطروحة مقدّمة لنيل دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر والثورة الجزائرية، إشراف: بوضرساية بوعزة، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2013؛ وأنظرها كذلك في الملحق رقم: 04).

نوفمبر 1954 (1927. 1962)، " للباحث فتح الدين بن أزواو أنه دائما ما "يجري الخلط عند التعرّض للمفهوم الإسلامي التقليدي للدولة بين الروحي والزميني والديني والسياسي في الممارسة العملية، يجب على المسلمين الاختيار بين الدولة الإسلامية والشكل الحديث للدولة، يجب عليهم حلّ مشكلة المؤسسات وتحديد حقوق غير المسلمين"، وتضيف الوثيقة أنّ "قادة الثورة الوطنيين ناقشوا هذه الأسئلة من السنوات الأولى للثورة، خاصة خلال مؤتمر الصومام الذي حدّدوا خلاله برنامج الثورة، وكان بن بلة يودّ أن يحتفظ بشكل الجزائر دولة إسلامية، بينما كان معظم (باقي القادة)¹ الآخرين يميلون لصالح قيام دولة علمانية ويؤيّدونها".

ولكي تتضح لنا الأمور أكثر نتعرّض لموقف الوفد الخارجي عموما وموقف أحمد بن بلة على وجه الخصوص.

-موقف الوفد الخارجي من المسألة:

كان الوفد الخارجي المتكون من: بن بلة وبوضياف وآيت أحمد وخيضر يمثل الثورة التحريرية في الخارج، تحديدا في مصر، ونتيجة لأسباب غامضة لم يتمكن من حضور المؤتمر، لكنه اعترض على قراراته، واعتبر الجماعة التي حررت البيان ليست أهلا لحمل المبادئ الثورية².

هذا الأمر استنكره أحمد بن بلة في مذكراته بالقول: "أن مؤتمر الصومام كانت غلطته، بالأخص، هي أنه أدخل في تنظيمات القيادة شخصيات سياسية، كانت على طول الزمن، تعارض

¹ ذكرتهم الوثيقة "بالمتمردين" ونحن أسقطنا هذه الكلمة من النص المترجم عمدا حتى لا نقف مع أي طرف ونحاول تناول الأمور بموضوعية.
² حسب رؤية الوفد، فإن تلك الجماعة قد رفض توجيهها أثناء الصراع القائم بين المركزيين والمصاليين، ثم أصبحت على مستوى القيادة التنفيذية C.C.E التي تتكون من بن خدة الذي لم يعد بإمكانه التجرد من صفة «المركزي» وساعد دحلب الذي ينتمي إلى نفس التوجه، أما عبان رمضان وإن كان عضوا سابقا في IOS وأدخل السجن إلى سنة 1955 بسبب هذا الانتماء، فلم يكن اسمه مسجلا مع التسعة الذين يعرف عنهم أنهم مسببو ميلاد الحركة الثورية.
(أنظر: محمد تقية، المرجع سابق، ص 237).

بضراوة الانتقال إلى النضال المسلح، والتي لم تخش غداة نوفمبر أن تشجب علانية عملنا، بيد أنها، مع نجاح أسلحتنا ودعوة جبهة التحرير المؤثرة «تطور هؤلاء الانتهازيون إلى الأبد وقفزوا الآن في القطار السائر لينتفعوا بهذه الثورة التي احتقروها في البداية»¹.

حسب هذا النص، يبدو أن أحمد بن بلة كان يعتقد إلى حد الإيمان "بأن الثورة ملك لمفجريها"، وأنه من غير اللائق استبعاد من كانت لهم اليد الطولى في تدعيمها -إشارة منه إلى شخصه- وهذا إن دل على شيء إنما يدل على نزوع شخصي إلى احتلال مكان معين في الثورة، وإلا كيف نفسر قوله: (بأن مؤتمر الصومام كان هدفه سحب البساط من تحت أقدامنا)².

إذن، لقد اعتبر أحمد بن بلة مؤتمر الصومام طعنة، وضربة خنجر في خاصرة الثورة الجزائرية³، وبمعنى أدق، شكل بداية حقيقية لانحرافها⁴.

هذا وقد صعد بن بلة من لهجته بسبب "فكرة التوجه الماركسي وعلمانية الدولة"⁵ وعدم القول بالمبادئ الإسلامية كإطار مرجعي لها، حيث اعتبر بأن مؤتمر الصومام كان فارغا من مفاهيم العروبة والإسلام، وهذا ما يؤكد قوله التالي: "...هناك أناس لا يؤمنون بالعروبة والانتماء لها أو للإسلام - مثل عبان رمضان- إن مؤتمر الصومام وبرنامجه حينما تطلع عليه لا تجد فيه كلمة واحدة عن العروبة

¹ أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبرير ميرل، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، دت، ص 115-116.

² أنظر شهادته في: أحمد منصور، الرئيس احمد بن بيل...يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، كتاب الجزيرة شاهد على العصر، ط01، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2007، ص 129.

³ أحمد منصور، مرجع نفسه، ص 127.

⁴ أشار بن بلة في حوار له مع التلفزيون الفرنسي عام 1982، أن الثورة الجزائرية بدأت تتحرف عن مسارها في العام 1956، ويعني بذلك مؤتمر الصومام، وقد اعتبره أول ردة ضد الثورة الجزائرية، (أنظر شهادته في: أحمد منصور، مرجع نفسه، ص 129).

⁵ مقالاتي، المرجع سابق، ص 156.

أو الإسلام في الوقت الذي لم تكن تصدر فيه قرارا ولا بيانا من قبل الثورة إلا¹ ونركز فيه على الانتماءات العربية والإسلامية، البيان الأول للثورة كان يركز على أن بنية الحكم في الجزائر تكون على المقاييس الإسلامية².

لقد شكلت العروبة والإسلام "الكلّ المتكامل" في الحياة وفي تفكير بن بلة والشعب الجزائري برمته، وهذا واقع روحي لا مناص منه ولا يحتاج منا إلى برهان، وإذا استقرنا فكر أحمد بن بلة العروبي، فإننا سنجد شديداً غيراً على الإسلام، عدو لدود لكل من تسول له نفسه بتشويه العروبة، أو الإنقاص من قيمتها التاريخية، وهذا ما تلمسناه في عديد حواراته التي اعتبر فيها الإسلام مخزونا تاريخيا فينا لا يمكن التملص منه.

ولما تم تحاشيه في مؤتمر الصومام، اعتبر ذلك خيانة للثورة الجزائرية وللانتماءات الأساسية العروبية الإسلامية³، وهنا جاء رد حسين آيت أحمد على تصريحات بن بلة الذي اتهم المؤتمر بالخيانة، قائلاً: (لا يمكن إعطاء أية قراءة أيديولوجية أو حزبية لمؤتمر الصومام، بل أؤكد وأعيد بأنه أول اتفاق سياسي تعاقدي بني على احترام التعددية وليس على اجتماع جماهيري).⁴

¹ أحمد منصور، المرجع السابق، ص 130.

² يرى بن بلة أن "التجربة التاريخية للعرب مع الإسلام جعلته بالنسبة إليهم ثورة إنقاذ حقيقية، لم تستبدل آلهة بله واحد فحسب، وإنما أعطتهم مضامين اجتماعية وأخلاقية وروحية وأيضاً سياسية ووحودية، كانت مجتمعاتهم القبلية خارج صورتها بشكل كامل تقريبا، بالنتيجة الإسلام هو الذي بلور الشخصية العربية مع الزمن وبطريقة لم يفعلها أي دين مع أي قوم آخر ينفي التاريخ، وفي المجتمع العربي نسج الإسلام بالتالي عقداً فريداً من النظم والنظريات والفلسفات القانونية والأخلاقية والسياسية حتى أصبحت المدينة العربية هي ذاتها القسم والنظم الإسلامية، وإلى درجة أصبح الإسلام معها في النهاية هو المرجعية الحقيقية للفرد وللمجتمع العربي أياً كان موقعه الفكري أو انتماءه الطبقي" (أنظر: ساسي لطيف، أحمد بن بلة استرداد المستقبل، تقديم، طارق البشري، دار المستقبل العربي، بيروت، 1995، ص، ص 107، 117).

³ أحمد منصور، المرجع السابق، ص 130.

⁴ أنظر شهادة "حسين آيت أحمد" حول "عبان رمضان ومؤتمر الصومام" المنشورة بجريدة «لوكو تيديان دوران» في: أحمد منصور، المرجع نفسه، ص 393.

موقف أحمد محساس:

اعتبر الزعيم التاريخي أحمد محساس أن تيار مؤتمر الصومام كان موجهاً ضد التيار العربي الإسلامي (أو البعد العربي الإسلامي) وينطلق من أن عبان رمضان هو مهندس، وهو لا يؤمن بالبعد العربي الإسلامي، وتمخض هذا المؤتمر عن تبوأ أناس مراكز القيادة مثل فرحات عباس، لا يؤمنون بجزائر إسلامية، بل بجزائر متفرنسة.¹

كما يرى محساس أن أقلية هي التي شاركت في هذا المؤتمر مشكلة من ولاية القبائل، وتمثيل مزيف من الولاية الرابعة وغابت الولاية الخامسة والأولى وفيدرالية فرنسا وقيادة الثورة في الخارج، وإضافة لهذا فإنه سيطر على المؤتمر خمسة أو ستة أشخاص فقط هم الذين كان بيدهم القرار²، ويقول محساس بأنه "لديه شريط يتكلم فيه بن طوبال عن مجريات المؤتمر، ويقول كان عبان يأتي بوثائق لم نشارك في تحريرها ويطلب منا التوقيع ويضيف محساس أن وسائل الإعلام هي التي ضخمت المؤتمر وزعمت أن عبان هو مهندس الثورة، كيف يكون مهندسها وهو الذي خرج من السجن عام 1955 ولم يكن على علم باندلاعها"³.

¹ سعيد عليوان، ميثاق الصومام (1956) بين قيم الإسلام والتوجه العلماني، المعيار، العدد الرابع، قسنطينة، الجزائر، جوان 2003، ص 130؛ أنهم فرحات عباس بأنه من البورجوازية اللاوطنية "التائبة"، التي ظلت طوال سنين تطالب بالإدماج، وفجأة تعلن بين عشية وضحاها إفلاسها وتوبتها فتصبح «وطنية» وتتضم للثورة (أنظر تعقيب مترجم مذكرات أحمد بن بلة (العفيف الأخضر)، المصدر السابق، ص 113.

² سعيد عليوان، مقال سابق، ص 130.

³ نفسه، ص 130.

لقد بدت نظرية التوجه الماركسي وعلمانية الدولة أفكارا غريبة وغير مستقبلة ومثار جدل، وهو ما استغله بن بلة ومحساس وآخرون في انتقاد ومعارضة قرارات الصومام¹، وانتقاد فكر وتوجه عبان رمضان نفسه.

فبن بلة الذي أظهر ميولات إسلامية، وقال بأن الثورة أصبحت لائكية قد فند عبد الحفيظ أمقران (وزير الشؤون الدينية الأسبق، وأحد الذين حضروا المؤتمر) طرحه، حينما صرح مؤخرا أن عبان أخذ بعين الاعتبار كثيرا من المبادئ الروحية التي تشكل إحدى ركائز المجتمع الجزائري، وفي كثير من المناشير التي كانت توزع في القصبة خلال معركة الجزائر كان عبان يستعمل كلمة «الجهاد» في أكثر من مرة²، وليس هذا فحسب، فعندما وقع الاختيار على عنوان للسان حال جبهة التحرير الوطني، وتم اقتراح ثلاث عناوين "المكافح" و"الجزائري" و"المجاهد"، اختار عبان رمضان العنوان الأخير، كونه الأقرب إلى الشعب حسب قوله لزملائه، ثم أضاف أما الغرب فيكفي إقناعه بافتتاحية كي لا تستغل فرنسا ذلك واتهامنا بالتعصب الديني، فقام عبان بذلك فعلا في افتتاحية العدد الأول الصادر في جوان 1956 وشرح مصطلح المجاهد ب" كل جهد يقوم به الفرد ضد النظام الاستعماري في أي وقت كان"³.

علاوة على ذلك، كان عبان رمضان يعتبر جبهة التحرير الوطني منظمة سياسية وطنية تعكس تنوع المجتمع الجزائري مفتوحة لجميع الحساسيات دون استثناء بشرط الالتزام، بشكل فردي، بالعمل على «تدمير النظام الاستعماري بواسطة الثورة» ومن أجل تحقيق هدف "الاستقلال"، نتيجة لذلك لم تكن جبهة التحرير الوطني «تجمعا أيديولوجيا» (حسب التصور الليبرالي) ولا «تجمعا طبقيًا» (حسب التصور الماركسي)، لذلك لم يكن من الممكن وضعه في خانة معينة لا حسب الأيديولوجيا

¹ مقالاتي، المرجع السابق، ص 156.

² أحمد منصور، المرجع السابق، ص 34.

³ رابح لونيبي، مقال سابق، ص 34.

ولا حسب التركيبة الاجتماعية لأعضائه مثلما هو الحال لأي حزب كلاسيكي وإنما حسب قدرته على الجمع، وطبيعة تنظيمه وممارساته، وهدفه الأساسي المتمثل في الاستقلال وإقامة دولة ذات سيادة تطالب بها الأغلبية وتعكس طموحات هذه الأغلبية.¹

لكن إذا حصرنا قضية مؤتمر الصومام في شخصية عبان رمضان، وأولنا نتائجه ومسارته حسب الذهنية الأيديولوجية لهذا الأخير، فإننا لن نبلغ مدانا التاريخي المرجو، والمتمثل في فهم مسالك التصور الخاص بمشروع الدولة والمجتمع.

إن تباين المواقف حول مقررات الصومام بين مؤيد ومعارض، يندرج ضمن مشكل شرعية السلطة داخل الثورة حسب مبروك بلحوسين²، وهو أمر قد بانت معاملة من خلال لهجات الخطاب والتصريحات المتبادلة، بيد أن مسألة الخلاف قد تجاوزت مشكل السلطة و"التمثيل إلى خلاف حول التوجهات العامة التي سلكها حينما اتهم المشرفين على إعداد الوثيقة بالخروج بالثورة من إطارها العربي الإسلامي"³.

وعلى الرغم من كل ذلك حاول ابن خدة في معرض تقييمه لوثيقة الصومام التأكيد على عدم ذكر الهوية الدينية للدولة جاء لأسباب تكتيكية ولم يكن موقفا مبدئيا، حيث يعتبر أن وثيقة الصومام المنبثقة عن المؤتمر تمثل "ميثاقا" تضمن بكثير من الدقة، الجوانب المختلفة من واقع الثورة وتطورها، وآفاق المجتمع الجزائري بعد استرجاع السيادة الوطنية⁴.

¹ جيار، المرجع السابق، ص 127.

² فيلاي، المرجع السابق، ص 307.

³ المرجع نفسه، ص 307.

⁴ مقالاتي، المرجع السابق، ص 156-157.

وعليه، فقد سطرت وثيقة الصومام معالم الدولة المستقبلية كما رأينا، وما (ورد فيها، وفي العديد من مقالات المجاهد من تجاهل لمبدأ الإسلام ليس معناه التخلي عنه، بل يعود إلى الخوف من استغلال فرنسا لذلك وتأليب الرأي العام الغربي على الثورة الجزائرية وإثبات تهمتها للمجاهدين بأنهم "متعصبين دينيين"، وكانت هذه الفكرة توضع دائما في ذهن قيادة الثورة بل لدى الاتجاه الاستقلالي)¹.

فهذا المبدأ - حسب بن أزوار فتح الدين - لم يتم إهماله في ميثاق الصومام حتى وإن لم يعلن عنها، وحقته في ذلك أنه "لا يوجد ما يؤكد رفضه لتلك المبادئ أو استبداله لها بمبادئ أخرى، بل وجدنا من النصوص ما يثبت دفاع ميثاق الصومام عن الهوية العربية الإسلامية وعن الإسلام وقد استه: «وقد حنق الاستعمار أنفاس اللغة العربية هي لغة القومية لغة الأغلبية الساحقة من السكان»²، ثم إن مؤتمر الصومام قد تحدث عن مقومات الأمة من تاريخ ولغة واحدة ودين وعادات، وتحدث عن انتماء الشعب الجزائري الحضاري، كما استعرض ذلك أبو القاسم سعد الله عند حديثه عن الثقافة في مؤتمر الصومام.³

ومهما كثرت استخدامات المفاهيم الأيديولوجية في عديد نصوص الثورة وأدبياتها، وتأثيرها نوعا ما على فهم وإدراك بعض المسائل، فإن ذلك لا يعني أن نُهتم بالمخرجات قبل المدخلات، مثلما فعلنا في قضية المبادئ الإسلامية في مؤتمر الصومام، أين تحرينا النتائج قبل المسألة عن منهجها، وأعطينا تأويلات عدة دون تحليل ضمني لماهيتها، وهنا تعقدت المسألة وتأشكلت، لكن ثمة تأكيد

¹ رابح لونسى، مقال سابق، ص 33.

² بن أزوار، أيديولوجية الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 171.

³ سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 09، المرجع السابق، ص 84.

بتبني قيم الإسلام في المؤتمر¹، ثم إن الشعب الجزائري لا يؤمن بغير الإسلام مرجعية وأرضية، فكيف سيقبل أن تتلبس دولته المستقلة لباسا غير المبادئ الإسلامية؟

نعتقد في هذا المنحى أن ما أوردته وثيقة الصومام من مفاهيم ملتبسة لن يؤثر في طابع الدولة المستقبلية، وذلك بسبب ما تلا هذا الميثاق من أدبيات أخرى نصت على أن الدولة التي ستقام ستكون ضمن أو في إطار المبادئ الإسلامية.

علاوة على ذلك، فإن: (دساتير الجزائر كلها تنصّ على أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية هي اللغة الرسمية)²، وعلى سبيل المثال، أوردت الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 08 ديسمبر 1956 بنود دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقد استهل الدستور الباب المعنون ب: المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري بأن الإسلام دين الدولة.³

2: مستقبل المجتمع الجزائري في تصورات ميثاق الصومام:

لم تكن الثورة التحريرية الجزائرية نضالا من أجل الحصول على الاستقلال وإعادة بعث الدولة الوطنية السلبية وحسب، وإنما كانت أيضا كفاحا شرسا ضد الأيديولوجية التغريبية الاستعمارية، في سبيل إعادة بناء المجتمع الجزائري، وإفلات قيوده من قبضة الاحتلال.

لهذا توجب على المجتمعين في مؤتمر الصومام أن يضعوا تصوّرا وهيكلية جادة لمستقبل الفرد والمجتمع، كما اجتهدوا واستشرفوا معالم الدولة المستقبلية، حينما أكدوا بأن الثورة ستكون من أجل إقامة دولة جمهورية، ديمقراطية واجتماعية، ثم إن مجرد التفكير بمستقبل الدولة، ينجز عنه بصفة تلقائية التفكير في مصلحة الأفراد التي سيهبونها القوة، الفاعلية والاستمرارية بعدئذ.

¹ أنظر: السعيد عليوان، مقال سابق، ص 148.

² عليوان، مقال نفسه، ص 147.

³ الجريدة الرسمية، 08 ديسمبر 1996.

من هذا المنطلق، سعت جبهة التحرير الوطني من خلال مؤتمر الصومام إلى أخلقة حقيقية للشعب الجزائري عن طريق تنظيمه وهيكلته أثناء الثورة، ليكون لاحقا على استعداد تام لاستكمال البناء الوطني بعد الاستقلال، ومن خلال هذا المؤتمر "أعلنت بأن الشعب الجزائري يُريد أن يقوم بثورة أي إعادة بناء المجتمع على أسس مواتية للفئات الأكثر اضطهادا من الشعب"¹، ولكي يتأتى لها ذلك؛ سَطَّرت المعالم واقترحت الوسائل، وآمنت بالهدف الذي تبنته في برنامجها، فكانت مهمة تنظيم الشعب الجزائري كما يلي:²

1- كيفية تنظيم وقيادة ملايين الرجال للكفاح العظيم:

انبثت الثورة التحريرية الجزائرية على أساس شعبي، تنطلق من الشعب، وتنتهي إليه، في حدث تفاعلي فريد، أفصح عن وجود رابط علائقي متين يئنه وبين ثورته التي أكد مؤتمر الصومام بأنها: "ستؤازره مؤازرة ثابتة، ودائمة أمام الجهود التي يبذلها الفرنسيون لإبادته"³، باعتباره "القاعدة الأساسية للقوة السياسية والعسكرية للمقاومة"⁴.

وبما أن "المستقبل لا يتطلب فقط التحليل والنظرية بل التطبيق التدريجي وهذا أمر طبيعي في العالم في إطار حركة ثورية"⁵، فإنّ جبهة التحرير الوطني التي تغلغت في وجدان الشعب، قد تصوّرت مذهبها خاصا بالمجتمع وبدأت بتطبيقه عن طريق:⁶

¹ Mohammed Herbi , Une Vie de bout Mémoires Politiques Tom 01 1945-1962, Edition la découverte , paris , 2001, p266.

² أنظر ذلك في: ميثاق الصومام، عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 186

³ نفسه، ص 180.

⁴ نفسه، ص 186.

⁵ فيليب لوكا وجان كلود فاتان، جزائر الأنثروبولوجيين نقد السوسولوجيا الكولونيالية، تر: محمد يحياتن وآخرون، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، د-ت، ص 314-315.

⁶ ميثاق الصومام، عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 187.

-تنظيم نفسها تنظيما شاملا في كل أنحاء البلاد: في كل مدينة وقرية، في كل عرش وحرارة، في كل معمل وجامعة ومدرسة.. إلخ.

-نشر الوعي السياسي في مراكز الثورة.

-انتهاج سياسة تقوم على إطارات مدربة تدريبا سياسيا، ومحتكة، تحرص على احترام هيكل المنظمة ومتيقظة وقادرة على الإبداع-الابتكار-.

-الرد بسرعة وبوضوح على جميع الأكاذيب واستنكار أعمال الاستفزاز، وتعريف أوامر جبهة التحرير الوطني، بنشر مكاتب كثيرة ومتنوعة تبلغ جميع الدوائر حتى المحصورة منها.

-إكثار مراكز الدعاية (مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الكلام الموجه إلى الشعب الذي أصبح ناضجا وأكثر وعيا).

2-تصفية الجو السياسي: وذلك بإبعاد العناصر المشوشة والمؤثرة على صفاء واستمرارية المهمة الوطنية النبيلة، وقد جاء في الميثاق: "يجب علينا للمحافظة على اتجاه المقاومة القائمة كلها لتدمير العدوان أن نزيل جميع الحواجز والعراقيل التي أقامتها في طريقنا كل العناصر الشاعرة أو غير الشاعرة بعملها المفسد الذي أبدت التجربة سوءه ومضراته"¹، ومن هذا المنطلق تعمل جبهة التحرير الوطني بجميع الوسائل المتوفرة لديها على محاربة الآفاق الاجتماعية مثل الرشوة والجهوية والقبلية والعشائرية والانتهازية التي تشكل مصادر ضعف قاتل وحواجز تعرقل عملية التجنيد من جهة ومساعي بناء المجتمع الثوري من جهة ثانية.²

¹ ميثاق الصومام...، مقالاتي، ص 187. 188.

² الزبيري، مرجع سابق، ص 60.

3-تحويل السيل إلى طاقة خلاقية: لزم على جبهة التحرير الوطني رسم مجموعة من الضوابط، إن أرادت النجاح والارتقاء إلى ما تطلبه مستواها كحركة تحررية شاملة¹، ولكي يتحقق لها ذلك، وجب عليها أن تنهض بمستوى طاقة وهبة الجماهير الشعبية، وتزودها بغطاء تنظيمي -فعالي محكم حتى تزداد نشاطا وارتكازا، وبالفعل كانت النتيجة توزيع "وتنظيم كل فروع النشاط البشري في أشكال عديدة"² هي:

-الحركة الفلاحية:

أقرت جبهة التحرير الوطني تنظيم الحركة الفلاحية لإيمانها العميق بأن: (الفئات العريضة من الفلاحين هي التي تقوم بتزويد صفوف جيش التحرير الوطني بالشباب المقاتلين الأكثر صلابة، وتتحمل الثقل الأكبر لهذه الحرب)³، وباعتبارها أحد أبرز ركائز المجتمع الجزائري، وأكثرها تشبثا بالأرض⁴ عمدت حكومة الاحتلال الفرنسي إلى عزل هذه الفئة عن ثورتها، وذلك عن طريق القيام: "بإصلاح زراعي يستهدف تحسين أوضاع الفلاحين الجزائريين عن طريق إعادة توزيع بعض المساحات التي قد تقتطع من المزارع الكبرى أو من أراضي الشركات الخاصة ومؤسسات الدولة، كما أنها قررت في ذات الوقت تعديل نظام الحماسة الذي كان سائدا في أرياف الجزائر خاصة.⁵

¹ نفسه، ص 60.

² عبدالكامل جويبة، المرجع السابق، ص 182.

³ محمد تقيّة، المرجع السابق، ص 244.

⁴ ما هو معروف عن الفرد الجزائري أنه كثير التمسك بأرضه، كما يذود عن عرضه تماما، حيث الأرض والعرض عنده سواء، ومهما كانت الظروف التي يعيش فيها، فهو باق على عهده مع أرضه، وقد صور لنا كل من "هسنار" و"بورو" ذلك في كتابيهما "الطب النفسي للحرب" بالقول: (إن الأهالي مهما كانت الأرض التي أنبتتهم كئيبة، وفي الغالب شحيحة، ومهما كانت ظروف معيشتهم المادية بانسة، فإنهم شديدي التشبث بأرضهم) (نقلا عن: فرحات عباس، المرجع السابق، ص 58).

⁵ العربي الزبييري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 62.

هذه السياسة الاستصلاحية (الاستتصالية) ليست لسواد عيون الفلاحين الجزائريين، بقدر ماهي بتر،
جزائرٌ ومغالطة.

فكما جاء في قول الشاعر:

وللمستعمرين وإن ألانوا قلوب كالحجارة لا ترق

وعليه فقد فقه الفلاحون أبجديات الخطاب الاستعماري جيدا، وأيقنوا بان الإصلاح الزراعي
الحقيقي لن يتأتى إلا بهدم النظام الاستعماري هدمًا تامًا شاملًا¹، وبالتالي يجب على جبهة التحرير
الوطني أن تخوض في هذه السياسة العادلة الاجتماعية المشروعة، وستكون نتائجها كما يلي:²

-الحقد الشديد على الاستعمار الفرنسي، وكل ملحقاته من إدارة، وشرطة، وجيش وخونة.

-تكوين قوات احتياطية لا تنفذ لجيش التحرير والمقاومة.

-تخطيط الاقتصاد الاستعماري وكل ما يرمز إلى وجوده، وذلك بإحراق المزارع وتخطيط محلات
الجمعيات التعاونية للتبغ والخمر.

-إحداث الشروط لتنظيم ودعم المناطق المحررة الجديدة وتعزيزها.

وبذلك تكون الحركة الفلاحية الوطنية قائمة بذاتها، قادرة على تقوية الثورة التحريرية أثناء الاحتلال
وبعدها.

¹ أنظر: ميثاق الصومام...، مقالاتي، مرجع سابق، ص 190.

² نفسه، ص 191.

-الحركة العمالية:

أدركت جبهة التحرير الوطني أن الثورة ستمضي قدما إذا ما فعلت النشاط العمالي، وفسحت له المجال لتجسيد رؤيته النقابية في الميدان، وقد "بادرت إلى مباركة ميلاد U.G.T.A الذي رأى فيه المؤتمرون تعبيرا صادقا عن رد فعل سليم قام به العمال الجزائريون ضد التأثير الشامل الذي يصدر عن مسيري الكنفدرالية العامة للشغل والقوات الشغيلة والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين"¹

لقد تحول تاريخ الرابع والعشرين من فيفري سنة 1956 إلى حدث عظيم للحركة الوطنية العمالية والثورة التحريرية، استطاع أن يربط الصلة الوثقى بين الثورة المظفرة بجميع أبنائها من أجل نصره الكفاح المسلح واسترجاع السيادة الوطنية، ابتداء من هذا التاريخ تجسدت مساندة العمال الجزائريين في دعمهم الكامل والدائم للكفاح من أجل الاستقلال الوطني مما أعطى ديناميكية وفعالية أكثر للمسيرة الثورية²، وعليه ستعمل FLN على مساعدة U.G.T.A لتكميل عمله النقابي الحر في سبيل تعزيز هيئة النقابية وتقويمها بالعمل على³:

-تقوية روح الكفاح بتنظيم حركة المطالب مثل وقف الشغل وقفا محدودا وتنظيم إضرابات محلية للتضامن.

-إشراك العمال الأوروبيين في الحركة.

-تحويل المقاومة إلى تأييد عملي عن طريق تجهيز المجاهدين والقيام بأعمال الإلتلاف والإضرابات التضامنية، والإضرابات السياسية.

¹ جويبة، المرجع السابق، ص 184.

² محمد قنانش، مرجع سابق، ص 284.

³ ازغدي، مرجع سابق، ص 147.

-الروح الثورية ستعمل على تطهير العنصرية وخلق روح الأخوة بين العمال.

تشير المعطيات الواردة في الميثاق أن جبهة التحرير تريد من شريكها العمالي أن يكون ذراعها الأيمن في تسيير الثورة وتنظيم مجاهديها، كما نصّت على مبادئ هامة كالإخاء والعدالة الاجتماعية، وعدم التمييز أثناء العمل والنضال، فضلا عن تكريس التعاون النقابي مع بلدان شمال إفريقيا، وإثبات الجدارة والحنكة في جميع المجالات وعلى مختلف الأصعدة.

-حركة الشباب:

أوردت FLN في مؤتمرها أيضا دور الشباب وأهميته بالنسبة للثورة ومستقبل الوطن، وقد وصفته بالناضج قبل الأوان نتيجة ظروف البؤس التي حنكته وصقلت شخصيته¹، والحق أن الثورة من حيث هي انبثاق للكيان الوطني، ومن حيث هي انطلاقة تجديد، إنما يُنظر إليها في كتابات جبهة التحرير على أنها شابة²، باعتبار "أن أغلبية مفجري الثورة لم يكونوا قد خرجوا بعد عن طور الشباب"³، وهكذا فإن الشبيبة تبدو وكأنها واحدة من القوى الأساسية للثورة وهي في حالة الفعل، لأنها تؤلّف أكثرية هذا الشعب الجُنْد، وبشكل خاص، لأنها تُجسّد تدفق القوة والحماسة في معركة التحرير، ولأنها تحمل في ذاتها، كل سمات وآمال المشروع الثوري: كقلب البنى القديمة، والانفتاح على التقدم والتجديد، والميل إلى المعاركة... وباختصار فإنها بالنسبة لجبهة التحرير الوطني، رافعة لا تلتوي، ولها قوة ومقاومة هائلتان⁴، وكما يقول سليمان الشيخ "إن الثورة -المحمولة على أكتاف الشباب- تحمل الشبيبة في ذاتها، ولما كانت الثورة شعبية، فإنها تلقي في المعركة شعبا فتيا"⁵.

¹ أنظر ميثاق الصومام...، مقالاتي، المرجع السابق، ص 196.

² سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 445.

³ عبدالكامل جويبة، المرجع السابق، ص 186.

⁴ سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 445.

⁵ المرجع نفسه، ص 445.

-المثقفون وأصحاب المهن الحرة:

إقراراً منه على تأليف عقد بشري، اجتماعي متراصّ لخدمة القضية الوطنية، أشار المؤتمر إلى ضرورة إشراك المثقفين وأصحاب المهن الحرة في مسيرة التشييد، وذلك باعتبارهم حلقة مهمة من حلقات المجتمع الجزائري التي يجب أن تتلاحم لإنجاح المشروع، وعليه فقد "وجب على FLN أن تسند إليهم بطريقة حكيمة صائبة مهمّات معينة محدودة في الميادين التي يمكن لهم أن يقوموا فيها بعمل مفيد كالأعمال السياسية والإدارية والثقافية والصحية والاقتصادية وما إلى ذلك".¹

-التجار والصناع:

رأى المؤتمر أن الاتحاد العام للتجار الجزائريين الذي ظهر في شهر سبتمبر 1956² "سيحتل مكانة هامة إلى جانب المنظمة الشقيقة، وهي الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ومن واجب جبهة التحرير أن تساعد هذه المنظمة النقابية على التطور والتوسع"³، وذلك "بالتكوين والمتابعة من أجل مكافحة الضرائب، إذ أن الوطنيين المشرفين على الاتحاد العام للتجار الجزائريين مكلفون بإيجاد أفضل السبل لكسر الاحتكارات الأوروبية التي تخنق التاجر الجزائري الصغير، وتوجهه وفق ما يخدم مصالحها"⁴، وبالاتحاد واليقظة والحرص الشديد، سيستعيد التجار والصناع مكانتهم.

-الحركة النسائية:

أولى مؤتمر الصومام عناية فائقة للعنصر النسوي، باعتباره جزء لا يتجزأ من كيان المجتمع، وقد ورد في الميثاق: "توجد في الحركة النسائية إمكانيات واسعة تزداد وتكثر باطراد، وإنا لنحیی بإعجاب

¹ ميثاق الصومام...، مقالاتي، المرجع السابق، ص 197.

² محمد قنانش، المرجع السابق، ص 315.

³ ميثاق الصومام...، مقالاتي، المرجع السابق، ص 198.

⁴ جويبة، مرجع سابق، ص 188.

وتقدير ذلك المثل الباهر الذي تضربه في الشجاعة الثورية الفتيات والنساء والزوجات والأمهات، ذلك المثل الذي تضربه جميع أخواتنا المجاهدات اللائي يشاركن بنشاط كبير وبالسلاح أحيانا في الكفاح المقدس من أجل تحرير الوطن"¹، ويُعدّ هذا النص "اعترافا بدور المرأة الجزائرية في معركة التحرير الوطنية، وبعد ذلك أول محاولة -في أيديولوجية الثورة الجزائرية- لإعادة الاعتبار لمكانتها المرموقة"².

إن المرأة الجزائرية استفادت كثيرا من العمل السياسي للحركة الوطنية الجزائرية على مدى نصف قرن بكامله، فارتفع مستواها الفكري، ووعيها السياسي -بقضايا المرأة- والمجتمع ككل³، وقد برهنت منذ اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر على أنها أهل لحمل مشعل "لالة فاطمة نسومر"⁴، وبالفعل كانت مهياًة لخوض الثورة في المدن والقرى والأرياف إلى جانب أخيها الرجل، فامتھنت التطبيب والتمريض، والإيواء، والاستعلام ونقل الأخبار، والأسلحة، وصناعة القنابل والدعاية والأعمال الفدائية⁵.

-فئات أخرى من المجتمع الجزائري (المواطنون الأوروبيون، اليهود)

إن مرحلة تنظيم وتأطير الثورة التي انتهى إليها المؤتمر رسخت الطابع الإنساني والحضاري للثورة ونزعت عنها صورة الإرهاب والمجحية التي حاول الاستعمار الفرنسي إلصاقها بها⁶، وعلى إثر ذلك جدّد المؤتمر دعوته إلى "علاج مشكل الأقليات وخاصة اليهود الجزائريين"⁷، وبمعنى آخر: "الاهتمام

¹ ميثاق الصومام...، مقالاتي، المرجع السابق، ص 198. 199.

² بن أزوار، أيديولوجية الثورة...، المرجع سابق، ص 185.

³ يحيى بوعزيز، المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 144.

⁴ جويبة، المرجع السابق، ص 190.

⁵ يحيى بوعزيز، المرأة الجزائرية، المرجع السابق، ص 144.

⁶ زيدان زبيحة، المرجع السابق، ص 124.

⁷ نفسه، ص 124.

بالأقليات الأوروبية سواء التي جاءت غازية في ركاب الاستعمار، أو التي قدمت إلى الجزائر تطلب العيش بوسائل مختلفة¹، ففي نهاية المطاف «ليس من هدف الثورة الجزائرية رمي الجزائريين ذوي الأصل الأوروبي» في البحر «وإنما هدم النير الاستعماري»².

وبالنسبة لليهود، فإن FLN ووجهت بيانا خطابيا³ إلى هذه الفئة جاء فيه: (حان الوقت ليقوم كل جزائري إسرائيلي ويعرض على نفسه... تحديد موقفه دون غموض... في هذه المعركة المنظمة)⁴، فالثورة الجزائرية برهنت بالفعل على أنها جديرة بأن تكفل لليهود حظهم من السعادة في الجزائر المستقلة⁵، وما على هؤلاء اليهود إلا أن "يشاركوا في تشييد الجزائر الحرة ذات الإخاء الحقيقي وما هذا الرجاء منها إلا لأنها تعتبر الإسرائيليين الجزائريين من أبناء وطنها"⁶.

¹ جويبة، مرجع سابق، ص 191.

² ازغدي، مرجع سابق، ص 149.

صدر هذا البيان عن جبهة التحرير الوطني بعنوان: "رسالة إلى الإسرائيليين" يوم أول أكتوبر 1956، كانت تهدف من ³ (أنظر: ماري لوانشي، مرجع سابق، ص 100)، ولنظر الرسالة Grémieux ورائه إلى إلغاء الآثار الوخيمة لمرسوم (كاملة في: زيدان زبيحة، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص، ص 126-129.

⁴ زيدان زبيحة، مرجع سابق، ص 125.

⁵ ميثاق الصومام...، مقالاتي، مرجع سابق، ص 207.

⁶ أنظر رسالة FLN إلى الإسرائيليين في: زيدان زبيحة، مرجع سابق، ص 129، حسب ما ورد في مذكرات صالح لوانشي فإنه "لم ينجح عن المسعى شيء. وحرضت السلطة الاستعمارية طائفة ضد الأخرى، واستدل المناضل "بالحادث الذي وقع يوم 12 ماي 1956 غداة يوم العيد بقسنطينة"، وبغض النظر عن نتائجه التي كانت حقا أليمة، اعتبرت لوانشي أنه "لا يستطيع أحد الكشف عن النوايا لمحو ما من حديث، مشحون بالعنف ما عدا العلاقات بين الناس في الأحياء ضمن الصداقة الحقيقية" (أنظر المزيد في: ماري لوانشي، مرجع سابق، ص 101).

-فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا:

حلّ المؤتمرون الحالة السياسية التي يعيشها الديمقراطيون الأحرار في الجزائر، وخرجوا باستنتاج مفاده أن معالم الخلاف تلقي بضلالها على الرأي العام الفرنسي، وبالتالي لا بد من تدارك الوضع، ومساعدة الحركة الديمقراطية الحرة التي تهدف من ورائها إلى فرض الحلول السياسية، وحقن الدماء¹، وهذه المهمة ستكون على عاتق فيدرالية جبهة التحرير الوطني في فرنسا، من خلال قيامها بمجموعة من النشاطات الهادفة مثل: (القيام باتصالات سياسية مع المنظمات والحركات واللجان المناهضة للاستعمار، وتعزيز ذلك بنشاط دعائي متنوع، غرضه التنديد بنقل الجنود والعتاد الحربي للجزائر، علاوة على مساندة المقاومين والمجاهدين عن طريق التضامن معهم).²

كما أشارت FLN على ضرورة تنظيم الهجرة الجزائرية في فرنسا، والاهتمام بالمهاجرين الجزائريين الذين يعتبرون رأس مال ثمين بالنسبة إلى عددهم وطابعهم الذي يمتازون به من الفتوة وحب الكفاح وقوتهم السياسية³، وتبصيرهم إلى حجم الخطورة التي تشكلها "الحركة المصالية"⁴ على جبهة التحرير الوطني.

¹ أنظر: جويبة، مرجع سابق، ص 193.

² أنظر: أزغيدي، مرجع سابق، ص 150.

³ ميثاق الصومام...، مقالاتي، مرجع سابق، ص 209.

⁴ تم تسجيل خلافات عديدة بين الباحثين حول تاريخ تأسيس "الحركة الوطنية الجزائرية" M.N.A، فمثلا سليمان الشيخ يرى في كتابه "L'Algérie en armes"، أن ميلاد هذه الحركة يرجع إلى مؤتمر هورنو ببلجيكا من 13 إلى 15 جويلية 1954، في حين أن محمد حربي وبنيامين ستورا وإيف كوربار، فيرجعون تاريخ تأسيسها إلى بداية شهر ديسمبر 1954، وحسب الباحثة "جمعة بن زروال"، فإن الوثائق الفرنسية كوئائق الاستخبارات ووثائق الحركة الوطنية في فرنسا، تؤكد أن تاريخ تأسيس M.N.A كان في شهر ديسمبر 1954، حيث قرر مصالي الحاج بعد اندلاع الثورة التحريرية، وما سبقها في أزمات أن يؤسس حركة سياسية منافسة لـFLN، أسند مهمتها إلى عناصر موالية له كمولاي مباح، العربي أو لبصير، عبدالله فيلالي (أنظر: جمعة بن زروال، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 54-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: علي أجقو، جامعة باتنة، الجزائر، 2012، ص 123).

وبهذا الأسلوب، أرادت الجبهة من خلال المؤتمر بتمرير سياسة اجتماعية جامعة لمختلف الشرائح إن لم نقل الطبقات التي تمثل في عمومها سكان الجزائر.

وبالنسبة لتصورها المطروح حول مستقبل ومشروع المجتمع فإنها أرادت أن يكون مؤحدا ومتّحدا لا تمييز فيه ولا عنصرية، يقوم على أساس العدالة والمساواة، والتضامن الاجتماعي.

أما على المستوى الإفريقي، فأرادت الجبهة لمجتمعها أن يثمر في إطار الوحدة الشمال إفريقية التي يعززها الإخاء، وتحكمها الروابط التاريخية والجغرافية والحضارية.

إن FLN تؤمن إيمانا شديدا بقدرة الثورة التي تقودها على "إحداث الصياغة الديناميكية للفرد والمجتمع"¹، وإدراج ثورة اجتماعية في جزائر الغد ضمن برنامجها²، ولهذا سلّطت أضواء المؤتمر على الحركات الاجتماعية المختلفة، وأكدت أنّ الفلاح والعامل والمثقف، والمرأة والشاب بالإضافة إلى الأقلية اليهودية، سيشكلون جميعهم مجتمعا واحدا، وأن الثورة عازمة على "إقامة العدالة الاجتماعية بين الجزائريين في دولة ديمقراطية لا تعرف التمييز بجميع أشكاله العرقية والدينية"³ وفي ذلك إعلان عن برنامج اجتماعي وتقدمي.⁴

في هذا المقام يحق لنا أن نتساءل: هل ستكون وسائل العمل التي تعول عليها جبهة التحرير كافية لإنجاح كل هذا؟

هل سنرى انسجاما بين نموذج المجتمع المصاغ وهوية الدولة المتبناة؟

¹ عبدالمالك حمروش، التربية والشخصية الجزائرية العربية الإسلامية بين عبقرية ثورة التحرير وظلال الثورة المضادة، مطبعة عمار قرفي، باتنة، الجزائر، دت، ص 14.

² خالفة معمر، المرجع السابق، ص 365.

³ عبدالمالك حمروش، المرجع السابق، ص 16.

⁴ خالفة معمر، المرجع السابق، ص 365.

قد تكون الإجابة مرهونة بآفاق الاستقلال وما بعده، لكننا سنحاول تقديم قراءات تقييمية حول ذلك على ضوء مؤتمر الصومام.

ثالثا: قراءة تقييمية لمشروع الدولة والمجتمع على ضوء ما أفرزه المؤتمر:

سعى منظرو مؤتمر الصومام إلى وضع إطار أيديولوجي لمشروع الدولة والمجتمع، ورأينا فيما سبق كيف حاولوا استدراج بعض المفاهيم الجديدة إلى سياق التصوّر، ليسوغوا وجهات نظرهم ونظرياتهم على أسس مثالية صرفة، وحتى لا نحكم على الأفكار من منظور ضيق، سنحاول إلقاء الضوء على الجوانب المشرقة للمؤتمر ووثيقته، لتلمس من ذلك جهود منظّريه في تكريس وغرس ثقافة الدولة والمجتمع في عصر الثورة التحريرية.

أ- ملامح الدولة والمجتمع في مؤتمر الصومام:

لقد فرض الاحتلال الفرنسي وجوده الكامل على الشعب الجزائري، حيث حكم واستحكم في شؤونه الشخصية والوطنية، فإرضاء عليه إجبارية الانصياع والخضوع لسيادة أسياده، دون الأخذ بعين الاعتبار أن لذاك الشعب وطن وتاريخ ووجود، ومن أجل أن يحق الحق ويبتل الباطل، بادرت FLN بعد مرور عامين تقريبا على اندلاع الثورة إلى قلب الطاولة وإحداث التغيير الكلياني فقررت من خلال مؤتمر الصومام:

-أخلقة مؤسسات جديدة للثورة، بعد أن كانت هذه الأخيرة مجرد معارك كر وفر في الميدان، والانتقال بفكرة الرؤية الاستشرافية إلى الواقع العملي، وهو ما تجسد من خلال انبثاق هيئتنا وCCE و CNRA كمؤسسات شرعية للثورة¹، وضعتها FLN على محمل الجد، وهي مدركة

¹ يقتضي بناء دولة حديثة متمكنة وسيدة، إقامة مؤسسات شرعية دائمة لها قدرات تكيفية مع التحديات الهيكلية الداخلية، والضغط النسقية الخارجية، وتتميز بالفاعلية لأداء المهمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والعسكرية، ملبية الاحتياجات الضرورية التي يتطلع إليها المواطنون وتحظى بثقتهم.=

تمام الإدراك بأن: مستقبل الدولة يُبنى على مؤسساتها، و"ثقافة الإنسان وأرضه وطبيعته هي التي تصوغ وتُشكل مؤسسات الدولة"¹

-ترخيص هيكل جيش التحرير الوطني وتطويره، والتأكيد بأنه الحاضن والحامي للثورة والشعب²، وتنور هذا الفعل من منطلق أن "قوة الثورة من قوة الجيش، وهيبة الدولة المستقبلية من هيبة مؤسسة الجيش أيضا".

-الإيمان بعنصر الشعب، وأهميته في تقوية عضد الدولة، لذلك ربط منظرو مؤتمر الصومام الثورة بالشعب³، ووعده بالعدالة الاجتماعية⁴ في المستقبل، وقبل حدوث هذا التصور، حققوا له الاستقلال الإداري - كما رأينا-، وكذا القضائي⁵ خلال الثورة.

=(أنظر: عبدالرزاق صغور، بناء الدولة الحديثة في الجزائر دراسة تقييمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، إشراف: منصور بن لرنب، جامعة الجزائر، 2008، ص 34، وعليه فإن تدعيم الثورة بأجهزة قانونية سيبطل زعم المحتلين القاضي بجمود إرادة الجزائريين وفتورها.

¹ Ferhat Abbas, Autopsie D'une Guerre, Présentation : Abderrahmane Rebaï, Livres Editions, Alger, 2011, p 27.
² أولى مؤتمر الصومام عناية فائقة للجيش، وذلك من خلال تحديث رتبته، تنظيمه وتصنيفه (أنظر القرارات المتخذة على المستوى العسكري في: النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، مصدر سابق، ص، ص 25، 31، وانظر كذلك:

Alistair Horne, OP.CIT, p150.

³ وفي المستقبل القريب سيرتبط الشعب بدولته الجديدة.

⁴ الحقيقة أن المسألة أكثر من تحقيق عدالة اجتماعية بين أفراد المجتمع، المسألة حسب مال بن نبي تتوضح في مقولته التالية: (إن ثورة تقوم، لا تكون ثورة حقيقية لمجرد ما تجتهد في نشر العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب، إذا هي لم تعلمه كيف يستعيد شخصيته وتلقنه معنى كرامته) أنظر: مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، مرجع سابق، ص 25.

⁵ أرست قرارات الصومام نظاما شعبيا ينفى النظام الاستعماري، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر إنشاء سلك القضاء ليتولى نظام الأحوال الشخصية والفتوى والتوثيق وتعليم القرآن للنائشة وتربيتها، وقيام المجالس الشعبية بنظام الحالة المدنية، وتدوين كل القضايا الإدارية وتأسيس الهلال الأحمر الجزائري ليعنى بعدة جوانب اجتماعية ويساعد المحتاجين (أنظر: محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، دار الفجر، الجزائر، 2005، ص 27.

-الالتفاف حول حزب جبهة التحرير الوطني¹ كأداة وطنية فاعلة وحاوية لآمال الجماهير الجزائرية، وهنا يمكننا القول بأنّ الشعب قد وجد حزبه (فهل سيجد الحزب شعبه بعد الاستقلال؟).

وعليه أمكننا وضع تصميم -لما هو كائن- لدولة الصّومام المصغرة على النحو التالي:

¹ يرى العديد من الباحثين من بينهم الأمين شريط أن حزب FLN كانت طبيعته بين 1954-1956 حزب الثوار، وأصبحت طبيعته بعد 1956 الجبهة الأمة (أو حزب الأمة) أنظر: الأمين شريط، مرجع سابق، ص، ص 94، 96.

حزب وطني ثوري

(جبهة التحرير الوطني)



الجيش

جيش التحرير الوطني



أجهزة سياسية قانونية

CCE , CNRA



إدارة محلية

(قضاء محلي، مجالس شعبية...)



الشعب والوطن

وهذا يعتبر انتصارا للثورة ومؤتمرها، رغم وجود نقائص مذهبية عديدة من جهة، وكذا تصاعد حدة الخلاف بين الداخل والخارج من جهة أخرى.

ب: المآخذات المسجلة حول مسألة الدولة والمجتمع في مؤتمر الصومام:

حقيقة رغم تطرق المؤتمرين لمسألة الدولة والمجتمع، وتناولهم لمواضيع شتى ذات صلة بهذه المسألة، إلا أنهم افتقدوا إلى ميكانيزمات خطابية عارفة بما وراء الشعب وثورته، اللهم إذا استثنينا بعض العناصر المشاركة والتي كان لها ما يكفي من الاطلاع على أحوال وأوضاع الوطن آنذاك.

فمنظرو مؤتمر الصومام قد وضعوا تصورات شبه طوباوية، لا تناسب البتة أحداث المرحلة، خاصة وأن الثورة التحريرية لا تزال في بداياتها، ونهايتها لن تكون إلا بعد مسار طويل وشاق¹، فكيف تحدّث هؤلاء عن استقلال وشيك؟ وما الذي جعلهم يؤمنون بذلك؟

هل بسبب ظهور زعامات وطنية نافذة في جهاز FLN، وبالتالي فإن الحكومة الفرنسية ستنقاد لأوامرهم، وسيحسم الأمر بمسألة المفاوضات؟

هل قوة الثورة التحريرية التي فاجأت الكل، هي التي ساقَت إلى هذا التفكير؟ أم أن ثمة قصور في التصور؟ ومحاولة لتجاوز الأحداث قبل بداية مفاعيلها؟

الواقع لقد بدا ملمح التنظير باهتا في الأفق، وما زاد من تعقيده هو عدم وضوح المذهب السياسي والعقائدي الذي يجب على المنظرين ترسيم خطة وإفهامه، وكذا استخدام بعض المفاهيم البعيدة² عن سياق المرحلة الثورية، وبالتالي حدث اهتزاز في الوثيقة المتمخضة عن المؤتمر.

¹ يرى الشيخ البشير الإبراهيمي أن الثورة القائمة في الجزائر، يتوقف نجاحها على تحقيق ثلاثة أشياء: الإطالة، والتعميم والسلاح، وبهذه الثلاثة -حسبه- نجحت كل الثورات التي وقعت في العصور القريبة على الاستعمار، كثورة ليبيا على الاستعمار الإيطالي والتي دامت عشرات السنين، وثورة الهند الصينية على الفرنسيين والتي دامت ثماني سنوات (أنظر التفاصيل في: أحمد طالب الإبراهيمي، مرجع سابق، ص 64).

² ما لوحظ عن المؤتمر هو استخدام بعض المفاهيم "الغير ناضجة بعد مما أدى على انقلابها، وطغيان (تغلب) مفاهيم على أخرى، بقصد أو عن غير قصد، وهذا كله تسبب في إفراز مأخذ شديدة.

إن الإعلان عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية، والقاضية بضمان المساواة للجميع (الإشارة هنا للأوروبيين بما فيهم اليهود) قد يحيلنا -حسب أبو القاسم سعد الله- إلى تلمس غياب الخطاب العربي والهوية الثقافية في برنامج مؤتمر الصومام، كما تلمسنا ذي قبل غياب كلمة "الإسلام" عن فقرات النص الخاصة بالدولة واستحضار مبادئ أخرى: كالديمقراطية والعدالة الاجتماعية التي تتضمن المساواة وما إلى ذلك¹، وهذا ما جعل العديد من الباحثين يرون بأن: "التحيز من البعد الإسلامي من طرف محرري الصومام، قد أثر على قيمة الوثيقة، حيث كانت للأبعاد القيمة للإسلام مكانتها في مشروع الكفاح الوطني التحرري، باعتبارها عقيدة وهوية للشعب الجزائري يستحضرها لإنجاح المشروع الجهادي"².

وبالتالي فإن مشروع الدولة المستقبلية كان مُضَيَّبًا، والوسائل المقترحة لتحقيق مآل التحرر بدت أغلبها سياسية ودبلوماسية وإعلامية³، وهذا لا يكفي لتحقيق غايات أمة بكاملها. وبالنسبة لمشروع المجتمع، فإننا لم نتلمس مفهومًا دقيقًا يفصل آفاقه وتطلعاته، باستثناء بعض النصوص المتعلقة بفرض المساواة التامة بين سكان الجزائر، أو اقتراح إعادة النظر في مستقبل الحركات الاجتماعية التي أتى على ذكرها المؤتمرون.

¹ الإسلام في أصله وجوهره، إنما هو ديمقراطية، عدالة ومساواة، وفيما يخص مسألة "تضميره" أو "إسقاطه"، فتلك عملية تكتيكية ترجع إلى ذهنية منظرية، ومدى حُجْم إحساسهم بشعور الأمة المشترك.

² مقالاتي، مرجع سابق، ص 155.

³ يرى الباحث "عبدالله مقالاتي" أن "الميثاق أكد على أهداف الثورة الواردة في بيان فاتح نوفمبر، وهي تحقيق الاستقلال الوطني التام، ولكنه اهتم بتفاصيل الحل السياسي، معتمداً أن المفاوضات وشبكة وهو تصور أثبتت الأيام قصوره، ومثلما ركز الميثاق على المقاومة المسلحة كوسيلة لتحقيق أهداف الثورة، فإنه اهتم أكثر بوسائل العمل السياسية والدبلوماسية والإعلامية، معتقداً أنها أكثر نجاعة، وكل ذلك يدخل في إطار أولوية السياسي على العسكري، أي أولوية الجبهة على الجيش" (أنظر: مقالاتي، مرجع سابق، ص 155، 156).

صحيح أنه تم إفراد مساحة خاصة لطبقات المجتمع، من حيث التطرق إلى ثقل كل واحدة منها، وأهميتها في الثورة، وكذا حاجة البلاد إليها عقب الاستقلال، لكن ما غاب عن رؤية المنظرين هو عدم وضع تخطيط اقتصادي يكفل نماء أفراد ذاك المجتمع مستقبلاً، واكتفى فقط باستعراض حالة الفلاحين ووضعية أراضيهم الزراعية التي استولى عليها الاحتلال¹، وهذه الحالة جعلت خالفة معمرى يقول: (... كما أنه وارد للغاية أن مؤتمري الصومام لم يتمكنوا من الذهاب بعيداً في استشرافهم للمستقبل للكشف عن الوجه الآخر للجزائر المستقلة، فلنفترض أنّ الطابع الغالب لهذه الأخيرة سيكون الطابع الفلاحي".²

وعليه فإن ميثاق وادي الصومام لم يخصص فصلاً مستقلاً لمعالجة الواقع الاقتصادي والثقافي في الجزائر، أو لضبط آفاق المستقبل بالنسبة للمجالين المذكورين، لكننا -يقول العربي الزبيري- عندما نقرأ مختلف فقرات الوثيقة التي صادق عليها المؤتمرون، وكلفوا هيئات الثورة بالعمل على متابعة تطبيقها، فإننا نستطيع جمع ما يلزم من معلومات للتعرف على حقيقة الوضع الذي آلت إليه الجزائر بفعل الاستعمار الاستيطاني، ولتصور النهج الذي لا بد من إتباعه للقضاء على آثار السيطرة الأجنبية ولبناء المجتمع الذي يكون في مستوى ثورة نوفمبر.³

¹ يرى العربي الزبيري أن المتفحص للوثيقة أن المؤتمرين يؤكدون على أن السياسة الزراعية في الجزائر ظلت منذ الاحتلال قائمة على اغتصاب الأراضي الخصبة من أصحابها الخواص أو من المؤسسات الدينية والإدارية وتمليكها للكولون ولشركات الاستقلال الأوروبية بصفة عامة لأجل ذلك فإن الهدف الأول بعد التخلص من السيطرة الأجنبية يكون متمثلاً في إيجاد طريقة مثلى لإعادة المياه إلى مجاريها، وجعل المغتصبة حقوقهم يسترجعون بعض ما أخذ منهم بالقوة (أنظر: الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 77).

² خالفة معمرى، المرجع السابق، ص 368.

³ الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 76-77.

إن هذه المحاولات التفسيرية المتذبذبة والمقدمة لتصور مستقبل المجتمع الجزائري، لا تكفي لبناء نسيج مجتمعاتي متماسك، ما لم تتدعم بنظريات وأدبيات جريئة أخرى، تُحتم على منظري الثورة التحريرية إفرازها وتدعيم نظرية المستقبل بها.

خاتمة الفصل:

استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تتحدّى ظروف الثورة القائمة في أعوامها الأولى وتدعو إلى عقد أول مؤتمر جامع لندائس الأوضاع من مختلف الجوانب، وقد تحقّق لها ذلك بفضل اتّساع نطاق الثورة من جهة، وكذا ضرورة تأطيرها وتكيفها مؤسّساتيًا وإداريًا من جهة أخرى.

بغض النظر عن أصداء المؤتمر ومخلفاته، فقد نجحت جبهة التحرير بالخروج ببرنامج وطني - ثوري ينمّ عن رغبة شديدة في تأصيل العمل النضالي ودفعه إلى تحقيق الاستقلال الذي كان مطلبًا لا جدال فيه في كلّ برامج ونصوص الثورة.

لقد خصّص البرنامج مساحة معتبرة للجانب الأيديولوجي للثورة، حيث أفرد لمشروع الدولة والمجتمع إطاراً خاصاً، غايته إعطاء صيغة لائقة تكون في المستقبل المستند والقوام، وهذه الصيغة لا تكادُ تخرج عباراتها عن مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجميع.

رغم تمسّك منظّر مؤتمر الصومام ببعض أسس الإسلام ومبادئه وإدراجها ضمن النصّ النهائي في الميثاق إلاّ أنّهم تجاوزوا أدبيات بيان أول نوفمبر بإسقاط عبارة "في إطار المبادئ الإسلامية" وجعل هويّة الدولة المستقبلية مفتوحة على جنسيات عالمية، الأمر الذي أنتج نوعاً من النرجسية في تقريره مثل هكذا مصير وطني، وإعلانه دون اكتراث للمستقبل في أهمّ ميثاق ثوري.

إنّ إغفال إدراج نصّ المبادئ الإسلامية من الميثاق لم يُسكت عنه من طرف الكثيرين من صنّاع القرار الثوري في الجزائر؛ حيث عارض الوفد الخارجي وعلى رأسه أحمد بن بلّة قرارات مؤتمر الصومام، ووقع فأس الاتّهام على رأس عبّان رمضان الذي كان مهندساً ومُنظراً للمؤتمر ومعروفٌ عنه ميوله الماركسي، ولم تهدأ العاصفة نوعاً ما إلاّ بإجراء أوّل دورة وطنية للمجلس الوطني للثورة بالقاهرة التي أدرجتها جبهة التحرير ضمن برامجها من أجل النّظر في القرارات وإعادة القطر الأيديولوجي للثورة إلى سكّته النوفمبرية الحقيقية.

الفصل الرابع

تطوّر مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني
بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسّسات الثورة في تفعيله (1957.
1961).

أولاً: الدولة والمجتمع في برنامج دورة المجلس الوطني للثورة بالقاهرة
1957 ومحاولة تطبيق تصوّرات الثورة.

ثانياً: الدولة والمجتمع في برنامج دورة المجلس الوطني للثورة الأولى
بترابلس 1959/1962م

ثالثاً: الدولة والمجتمع في برنامج دورة طرابلس الثانية 27/09 أوت 1961:
التطوّرات والأبعاد

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

مقدمة الفصل:

تتسع صفحات هذا الفصل لعرض مجمل النشاطات السياسية والأيدولوجية لجبهة التحرير من خلال دورات المجلس الوطني للثورة التي بادرت إلى تفعيلها وتكييفها منذ الانتهاء من أشغال مؤتمر الصومام.

وتندرج هذه العملية البحثية ضمن تساؤلنا العميق حول مشروع الدولة والمجتمع الذي تناضل من أجله الثورة وتسعى إلى تحقيقه واقعا بعدما رسمته مطلبا ثوريا في برامجها، وهذه المرة سنتوقف عند دورات المجلس الوطني للثورة التي انطلقت من القاهرة نحو طرابلس للبحث في قضايا الثورة الشائكة ومحاولة ترخيص المسار الأيدولوجي ببرامج أكثر فاعلية، والاستجابة للطموح الشعبي وطمأنته بشأن مستقبله ومصيره.

وقد استهلّ المجلس الوطني دورته الأولى بالقاهرة، حيث سعى إلى إعادة تصحيح بعض المفاهيم التي أجزت عن مؤتمر الجبهة في الدّخل (مؤتمر الصومام)، و إيجاد الصيغة الأليق لهوية الدولة المستقبلية التي أكدّ النوفمبريون على إطارها الإسلامي، وأصرّ الصوماميون على علمنتها؛ وواصل المجلس عرض تصوّراته بشأن المسألة في مدينة طرابلس الليبية أين أعاد كلمة " المبادئ الإسلامية" إلى مجراها (النوفمبري) مع طرح عميق لم يُدرِك جدّواه بعد.

وعليه عُدت البرامج التي صادق عليها المجلس الوطني في دورات: القاهرة (1957)، وطرابلس (1959.1960) و(1961) من أهمّ أدبيّات ثورة التحرير التي تبنت النضال الأيدولوجي ، وفي مباحث هذا الفصل سنتوقف عند كلّ دورة للتفصيل في حيثياتها، دون نسيان أوّل جهدي حقيقيّ وملموس للثورة في إحداث استقلالية في الممارسات الدبلوماسية؛ ونعني بذلك تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

فكيف تصوّر المجلس الوطني للثورة الجزائرية طبيعة الدولة والمجتمع المستقبليين في مختلف دوراته؟، وهل أخذت كلّ دورة مجراها التاريخي في تقصي حقيقة الثورة التحريرية ومستقبلها النضالي؟.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

أولاً: الدولة والمجتمع في دورة المجلس الوطني للثورة بالقاهرة 1957 ومحاولة تطبيق تصوّرات الثورة

1: من الصومام إلى القاهرة: مسيرة توبة؟ أم تقويم اعوجاج؟.

صحيحٌ أنّ سنة 1956 انتهت بمحاولة تطبيق نتائج مؤتمر الصومام وتأكيد النيّة على تحرير الوطن والحصول على الاستقلال بأيّة طريقة، لكن ما أبدته سلطات الاحتلال الفرنسي من غلظة في التعامل وسوء في الممارسة الإدارية والعسكرية تجاه الجزائريين، جعل الثورة تتصلّب أكثر في الميدان وتزحف شيئاً فشيئاً إلى المراد المنشود وذلك عن طريق فرض أنماط نوعية في التفكير على قادتها ودفعهم إلى لعب جميع أوراقهم السياسية والدبلوماسية على المستويين الداخلي والخارجي.

لقد كان وضع الثورة يفرض من تلقاء نفسه ضغطاً كبيراً على قادتها؛ فهي بحاجة إلى ترخيص مسارها أيديولوجياً، وتقويته عسكرياً وعملياً، وما معركة الجزائر¹ التي خاضها الفدائيون عام 1957م وبايعها الشعب الجزائري على حدّ تعبير "محمد بجاوي" عن طريق الإضراب العام الذي شمل الجزائر ثمانية أيام من 28 كانون الثاني 1957م إلى 04 فيفري 1957م² سوى عمليّة تأطيرية . تنظيميّة لجعل لهيب الثورة ينتشر في قاطبة التراب الوطني سيّما التركيز على المدن، والإثبات لسلطات الاحتلال الفرنسي أنّ الثورة التحريرية منظمة ومتكافئة وتتجه نحو المنحى الصائب الذي تنحوه أي ثورة تحريرية، في العالم وهذا دليل آخر على ما أقرّه مؤتمر الصومام السالف بأنّ حركتنا التحريرية ليست بحرب تمردية أبداً.

¹ استخدمت فرنسا في هذه المعركة قوات كبيرة من المظليين العائدين من حرب فيتنام بقيادة الجنرال ماسو Massu بوسائل ضخمة، كما لجأت إلى التعذيب الممنهج لأجل انتزاع المعلومات، كما أنّها استطاعت أن توجّه ضربات قاصمة للمقاومين المتخندقين في أزقة وأحياء القصبة الضيقة، الذين كان يقودهم علي لابوانت ويأسف سعدي، عندما اكتشفت طرائق تنظيم ونشاط المجموعات الفدائية وهرميّة تنظيمها (أنظر: فيلالي، المرجع السابق، ص 324).

² أنظر: محمد بجاوي، المرجع السابق، ص 94.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

إنّ شمولية الثورة بعد تسرّبها إلى المدن، وكذا تصاعد مكانتها على المستوى الدولي واتّساع نطاق حلفائها من العرب والأفارقة والآسيويين، أثار بلا شكّ حفيظة الاحتلال الفرنسي، حيث بدأ يترتّب الدوائر بهذا التطوّر الإيجابي للمشروع الأيديولوجي، وسعى بكل ما أوتي من قوّة إلى عرقلة ديناميكية ذلك عن طريق تعزيز أكبر للقوات والعمليات العسكرية في الميدان¹، وبالتالي سيكون الاصطدام بين جيش التحرير الوطني وغريمه الفرنسي أمرًا لا مفرّ منه وربّما سيأخذ أشكالًا وأبعادًا أخرى.

إنّ هذا التضيق والحصار النّاتجان عن هذه المواجهة الحربية غير المتكافئة قد دفع قيادة جبهة التحرير أي أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخروج من المدن والالتجاء إلى الأرياف "أصل انطلاق الثورة" من أجل إعادة التنظيم والدّفْع بالمقاومة إلى حيث الأهداف التي سطرّت لها، وهذا الوضع الجديد أدّى إلى تعقيد موقف القيادة المتباعدة عن مجال المقاومة الأثير بالنسبة للسياسيين، أي المدينة².

في خضمّ هذه الأحداث، عرفت لجنة التنسيق والتنفيذ فقدان "العربي بن مهيدي" أحد أعضائها الذي أوقف من طرف الاحتلال، وتمّ تعذيبه إلى غاية استشهاده على يد ضباط فرنسيين³، وبذلك وجد عبّان رمضان نفسه رهين ظرف جديد صعب يكاد يجعل إشرافه على الثورة حرجاً وضعيفاً، نظراً لصعوبة الاتّصال وصعوبة تطوير عمله التنظيمي عبر كامل التراب الوطني⁴، وفي هذه الحالة المستعصية عن الاحتواء "قرّرت لجنة التنسيق والتنفيذ الانتقال إلى الخارج لإعادة تنظيم وتعزيز

¹ أنظر: بن أزواو، أيديولوجية الثورة...، المرجع السابق، ص 189.188.

² أنظر: فيلالي، المرجع السابق، ص 324.

³³ أنظر: مبروك بلحوسين، المصدر السابق، ص 67.

⁴ فيلالي، المرجع السابق، ص 325.324.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

جبهة التحرير الوطني، وتطهير العلاقات مع البلدان الشقيقة والصديقة وخصوصا تونس ومصر والمغرب"¹.

لبلوغ هذه الغاية، استدعت لجنة التنسيق والتنفيذ² أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى القاهرة للاجتماع والبث في "إقرار برنامج عمل على المستوى الداخلي والخارجي ورسم الآفاق النظرية الإستراتيجية للدولة الجزائرية المستقبلية"³، و هنا ستأخذ بعض مقررات الصومام "المغضوب عنها" الحيز الأكبر من المناقشات ومن ثمّة ستُحال على محكّ التصحيح والتقويم لتفادي المشاحنات والصراعات "السلطوية المسبّقة، والشيء الذي يهّمنا في هذا المقام هو أيديولوجية المجتمعين، ونظرهم إلى مستقبل الدولة والمجتمع خاصة بعد أن أحاط مؤتمر الصومام هوية الدولة الوطنية بهالة من الضبابية واللاوضوح، وقبل ذلك سنعرّج أولا إلى المحاور التي تناولها المؤتمر في برنامجه وأشر عليها في محضره الختامي لنفهم حينئذ تجلّيات الأمر وأبعاده.

أ : دورة القاهرة 1957 : مجرياتها وقراراتها

جرت أشغال الدورة العادية للمجلس الوطني للثورة لسنة 1957 في القاهرة بين 20 و 27 أوت من نفس الشهر، وقد حضره كلّ من: عبان . عباس . بن عودة بن خدّة . بن يحيى . بومنجل . بومدين . بوصوف . دحلب . دهيليس . بن طوبال . فرانسيس . كريم . لعموري . مزهودي . أوعمران . الثعالبي . توفيق المدني . يزيد . لمين . مهري . الشريف . محمود، وعيّن فرحات عباس رئيسا للجلسة ومحمد بن يحيى كاتباً⁴.

¹ مبروك بلحوسين، المصدر السابق، ص 67.

² وصلت هذه اللّجنة إلى تونس في نهاية جوان 1957م (أنظر المرجع نفسه، ص 67).

³ بن أزواو، أيديولوجية الثورة، المرجع السابق، ص 190.

⁴ Mohammed harbi, Les Archives, OP CIT, p 175

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

والمتمثل في تشكيلة الأعضاء الحاضرين في هذا الاجتماع سيلاحظ أنّ عدد العسكريين كان عشرة وأما السياسيين فكان عددهم اثنتا عشر¹، وهو الأمر الذي سنرى بصمته على القرارات المقبلة، وحسب "فتححي الذيب" فإنّ "الاجتماع استغرق أربعة أيام مشحونة بالمناقشات والدراسة المستفيضة لوضع الثورة الجزائرية وكافة أوجّ نشاطها"²، ما أدّى إلى عودة "إرهاصات مؤتمر الصومام" إلى الواجهة سيّما ما يتعلّق بمبدأ الأولويات؛ الداخل على الخارج والسياسي على العسكري.

ويصف لنا "العربي الزبيري" الأجواء التي دارت في المؤتمر بقوله: "...ولقد كانت الدورة بالفعل منعرجاً خطيراً في تاريخ ثورة نوفمبر، وكان من الممكن أن يتحوّل اللقاء إلى مأساة دموية، لكن الروح الوطنية تغلّبت في النهاية، وتوصّل المشاركون إلى مجموعة من الحلول الوسطى التي ساعدت على تجاوز الحساسيات الشخصية وأوجدت السبيل لتواصل الكفاح المسلّح مع الحفاظ على مظهر القيادة ووحدة التوجّه رغم كلّ ما وقع من مشادّات ونزاعات واختلافات تجاوزت حدّ اللياقة في بعض الأحيان"³، هذا الحكم أرجعه "عبد السلام فيلاي" إلى "درجة التباين الحادّة بين مواقف كلّ من جماعة لجنة التنسيق والتنفيذ ومن سيُعرفون من الآن فصاعداً ب"الباءات الثلاث"، وهم كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال، ولعلّ أهمّ درجة في هذا التباين ما تعلّق بالنقطة المتعلقة بجدارة القادة التاريخيين في تولّي المسؤوليات العليا في الثورة الجزائرية، كتصحيح للحيف الذي يعتقدون أنّه حلّ بهم جرّاء قرارات مؤتمر الصومام و بروز المركزيين من جديد"⁴، وهذا ما سنعرفه من خلال استعراض تاريخي لأهمّ القرارات المتمخضة عن لقاء القاهرة.

¹ فيلاي، المرجع السابق، ص 333.

² فتححي الذيب، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، ط01، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1984، ص 355.

³ الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 99.

⁴ فيلاي، مرجع سابق، ص 333.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

استهلّ المؤتمر اجتماعهم بقراءة عبان رمضان لحصيلة نشاطات لجنة التنسيق والتنفيذ التي صادقوا عليها بالإجماع، وبعدها صوّتوا على مجموعة من المبادئ¹ تمحورت حسب ما تبين لنا من خلال المحضر الختامي² حول أمرين مهمين؛ يتعلق أولهما بالجانب التنظيمي الذي تحتاجه الثورة المتصاعدة، والثاني تلمس الشق الأيديولوجي الخاص بسيادة ومستقبل الدولة الوطنية، وبالتالي أثمرت جهود المؤتمرين مجموعة من القرارات التالية:

القرارات التنظيمية:

. توسعة الهياكل القيادية للثورة: تقرّر في اجتماع القاهرة رفع عدد أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى 54 عضواً، ولجنة التنسيق والتنفيذ إلى 09 أعضاء رئيسيين³ يُضاف إليهم سجناء الثورة الخمس⁴، وجاء هذا القرار نتيجة تطوّر الثورة وحاجتها للتنظيم والتسيير⁵ من جهة، وكذا الرغبة في إشراك كلّ الفاعلين الوطنيين في مهمّة تسيير وضبط حرب الجزائر مع الاحتلال الفرنسي من جهة أخرى، ولا ندلّ على ذلك إلاّ بوجود عناصر كثيرة من مختلف أحزاب الحركة الوطنيّة السابقة في أجهزة المجلس الوطني ولجنة التنسيق والتنفيذ.

إلغاء الأولويات وتأكيد مبدأ المساواة والوحدة في العمل: بعد الجدل الكبير الذي ساد حول مبدأ العمل بالأولويات المنبثق عن مؤتمر الصومام بثّ المؤتمر أخيراً في هذه القضية وقرّروا إلغاء أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، مؤكّدين أنّ "الأولوية لا تكون إلاّ حيث

¹ Voir : mohammed harbi , Les Archives, OP CITE , p175

² أنظر الملحق رقم 05.

³ هم: عبان رمضان مشرفاً على جريدة المجاهد، فرحات عباس مكلفاً بالصحافة والإعلام، لخضر بن طويال مكلفاً بالداخلية والتنظيم الإداري، كريم بلقاسم وزير حرب، الأمين دباغين مكلفاً بالعلاقات الخارجية، محمود الشريف مكلفاً بالمالية، عبد الحميد مهري مكلفاً بالشؤون الاجتماعية والثقافية، عمر أوامران مكلفاً بالتسليح والتموين، عبد الحفيظ بوصوف مكلفاً بالاتصالات العامّة (أنظر، فيلالي، المرجع السابق، ص334).

⁴ Mohammed Harbi, Les Archives, OP CITE , p 175

⁵ عبد الكامل جويبة، المرجع السابق، ص 212.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

الفعالية وحيث مصلحة الثورة¹، وحسب العربي الزبيري فإنّ هذا التأكيد لم يكن إلا شكليًا باعتبار أنّ الواقع يثبت ذلك؛ فمن جانب يبدو أنّ السلطة قد آلت إلى الباءات الثلاث (بوصوف، بن طوبال، بلقاسم) في ظلّ رفض صارخ من طرف عبان رمضان الذي بدا شبه وحيد في "معركة القفر نحو السلطة"، ومن جانب آخر فإنّ الداخل كان مستقلا إلى غاية وقف إطلاق النار²، وبالتالي أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج ترجع حسب شهادة "عبد الحميد مهري" أساسا إلى "الاختلاف الفكري والصراع بين القادة، مبيّنا بأنّ هذه القضية منذ ظهورها سنة 1956 وإغائها سنة 1957 تعود جذورها إلى فترة قبيل الثورة عندما احتدم الجدل بين أنصار العمل المسلّح وأنصار العمل السياسي وأكد أنّ ما أقرّه مؤتمر الصومام بخصوص هذه المسألة راجع إلى هذه الخلفية، وكذلك إلى خلفية أخرى تتعلّق بالصّراع بين الأشخاص مجسّدا على الخصوص بين عبان رمضان في الداخل وبن بلّة في الخارج"³.

وعليه فإنّ قرار إلغاء الأولويات جاء لينزل التفاوت بين مناضلي الواجب المقدّس، ويستعيد قوّة العبارات الواردة في بيان نوفمبر الدّاعية إلى الوحدة في العمل وتحاشي التأويلات الغامضة التي قد تؤدّي إلى أمور غير مُتحكّم فيها، وهذا الإجراء اعتبره "عبد الحميد مهري" (حلّ للمشكلات السابقة، ومحاولة للعودة إلى ما كان عليه الوضع قبل مؤتمر الصومام للقضاء على الخلافات والصراعات، أي العودة إلى بيان أول نوفمبر ومنع الثورة الوقوع في انحرافات وانزلاقات)⁴.

¹ العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 101

² الزبيري، المرجع السابق، ص 101 . 102.

³ بن أزواو، أيديولوجية الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 192 . 193.

⁴ أنظر: المرجع نفسه، ص193.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

ب: القرارات الأيديولوجية المتعلقة بمستقبل الدولة والمجتمع:

ناقش المؤتمرون في اجتماع القاهرة مسألة النظام المستقبلي للدولة الوطنيّة، وخرجوا بقرار أيديولوجي نصّ على أنّ " هدف الثورة التحريرية يظلّ هو تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية لن تكون متناقضة مع المبادئ الأساسية للإسلام"¹.

والملاحظ من خلال هذا النصّ أنّ الثورة الجزائرية يبقى هدفها الأول والأخير هو بناء الدولة المستقبلية كما أكّدت على ذلك جبهة التحرير الوطني في نصوصها ومواثيقها السابقة، ومن خلال مؤتمر القاهرة أرادت الجبهة أنّ تعيد صياغة الرؤية الفكرية لمشروع الدولة انطلاقاً من استعادة مفهوم "الإسلام" المنصوص عليه في بيان أول نوفمبر² إلى قاموس التداول التاريخي بعد أن أسقط بصورة غير مشروحة في مؤتمر الصومام، لكن شتّان بين "دولة تكون في إطار المبادئ الإسلامية" و"دولة لا تكون متناقضة مع المبادئ الإسلامية"³.

صحيح أنّ قرارات مؤتمر القاهرة لم يسقط منها مصطلح الإسلام وهذا "وضع مطمئن" بالنسبة لمجتمع منغرس في أساسيات هذا المبدأ، لكن حسب ما نرى أنّ كلمة "الإسلام" وردت كمجرد لفظ أُستعمل من أجل احتواء الوضعية الناتجة عن مؤتمر الصومام (خاصة القسم متعلّق بهوية الدولة) حتى لا تأخذ الأمور مجرى آخر في انتظار تهدئة أشمل لحالة الثورة وفهم جيّد لمخططات الاحتلال وإرجاء مسألة ضبط نظام الدولة المستقبلية إلى مناسبة أخرى تكون أكثر ملائمة ونجاعة.

وتأصيلاً لوضعية نظام الدولة في مؤتمر القاهرة نستدلّ بما أشار إليه الباحث "فتح الدين بن أزواو" حول شأن إدراج جملة "لا تتناقض مع المبادئ الإسلامية" إذ يرى بأنّ هذه الأخيرة تحمل عدّة

¹ Harbi , Les ARCHIVES, OP CITE, p176 .

² رأينا سابقاً أنّ هدف الثورة من خلال بيان أول نوفمبر هو "إقامة جمهورية جزائرية في إطار المبادئ الإسلامية".

³ ورد في وثيقة "جبهة التحرير الوطني والإسلام" بخصوص طبيعة الدولة المستقبلية في دورة القاهرة ما يلي: "بيان المجلس الوطني للثورة الجزائرية الأول في 28 أوت 1957 يؤكد على: الجمهورية الجزائرية والديمقراطية والاجتماعية (دون الرجوع إلى الدين)" وهذا يثبت لنا بأنّه ثمة فرق كبير بين ما قصده بيان نوفمبر وبين ما قصده بيان اجتماع القاهرة (راجع العبارة المقتبسة من الوثيقة في: بن أزواو، البعد الإسلامي والعربي في...، ص 351).

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

تفسيرات وتأويلات ، وتترك المجال مفتوحا لمزيد من الجدل حول النظام المستقبلي للدولة الجزائرية، ما يوحي . حسب رأيه . إلى التوجهات العلمانية التي بدت ملاحظها تتضح منذ انعقاد مؤتمر الصومام بسبب تباين الرؤى الأيديولوجية بين مختلف قيادات الثورة، خاصة بعد انضمام تيارات فكرية وسياسية أخرى لجبهة التحرير الوطني"¹.

ومهما يكن من أمر فإنّ مؤتمر القاهرة قد انطلق من المبادئ النوفمبرية من أجل ترسيم أيديولوجية حقيقية معبّرة عن مستوى قادة الجبهة وثورتهم التحريرية، وبالتالي حاولوا تغليف نظام الدولة بغلاف الإسلام الذي لا يمكن التأقلم إلا في روحه، ومن ثمة يمكن للدولة المأمولة أن تنفتح على المستجدات وتستلهم من مختلف النظريات ما يساعدها على الانبناء الصحيح دون التأثير على أساسياتها الحضارية.

كما جاء ورود مبدأ "الإسلام" بالصيغة التي رأيناها في نص قرار المؤتمر محاولةً استدراكية للوضع المتضخم الناتج عن مؤتمر الصومام²، وكذا عودة صريحة إلى مناخ أول نوفمبر من أجل تبيان أنّ حركة الأيديولوجية الثورية سليمة في أفكارها وليست أبدا "أيديولوجية أشخاص محددين" أو "أيديولوجية متذبذبة لا ثوابت لها"، وبالتالي فالمؤتمر أعاد التأكيد على أصالة الثورة الجزائرية وانتمائها الحضاري وكرس في الوقت نفسه أحد الأهداف الرئيسية للحركة الوطنية التي كثيرا ما تناولت أدبياتها الجوانب الحضارية للمجتمع الجزائري والدولة الجزائرية، تكريسُ جاء بعد تسجيل الحضور القوي لعناصر جمعية العلماء في أجهزة الثورة سواء على مستوى تمثيل فيدراليات جبهة التحرير المتواجدة بالخارج أو في

¹ بن أزواو، أيديولوجية الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 194. 195.

² اعتبر عبان رمضان في تقريره الموجه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية المجتمعين بالقاهرة أنّ ما بدر من الوفد الخارجي من تهم ومشاحنات بخصوص تجريد الجمهورية الجزائرية من الطابع الإسلامي حجة ديمآغوجية لا يؤمن بها حتى أصحابها (أنظر: التقرير كاملا في: عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 235، 278).

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

السلطة التشريعية للثورة حيث التحق محمد خير الدين وأحمد توفيق المدني للمجلس الوطني للثورة كأعضاء دائمين بداية من أوت 1957¹.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مؤتمر القاهرة لم يُعفل برنامجه التمسك بالسيادة الوطنية وهذا دليل على أنّ جبهة التحرير الوطني لن تساوم بشأن هذه المسألة وتعتبرها إلى جانب الأهداف الأخرى بيت القصيد ومقصد المرمى الذي من أجلها تمّ تفجير الثورة وقبلها تفعيل ديناميكية المقاومات المختلفة الراضة لسيادة الأجنبي.

إنّ تأكيد البرنامج على سيادة الدولة الجزائرية كما أكّده بيان أول نوفمبر وميثاق الصومام، يُبرز - حسب الباحثين - التحديّ الذي رفعته أيديولوجية جبهة التحرير الوطني ضدّ النظام الاستعماري، الذي حاول بكلّ الوسائل إزالة هذه الدولة والقضاء على سيادتها وطمس تاريخها وحضارتها، وهو ما يجعل منها أيديولوجية وطنية ثورية، كونها تهدف إلى التغيير الشامل لأوضاع البلاد والعباد².

وبالنسبة لمشروع المجتمع فقد قرّر المؤتمرون أنّ يكون قائما على أركان المساواة والعدالة والتكافل، ويأتي هذا المنظور من منطلق أنّ الجمهورية الجزائرية التي ينتظر الجميع اكتمالها لن تكون إلاّ ديمقراطية واجتماعية، نامية من وجدان الشعب وقائمة من أجله أو بمعنى آخر: " من الشعب وإلى الشعب"؛ وهذا التصوّر كثيرا ما تلمّسناه في شعارات الثورة التحريرية وأدبياتها على غرار برنامج القاهرة الذي نجد فيه إشارات قوية تدعو إلى تحقيق مبادئ المساواة والديمقراطية في مختلف المعاملات الثورية، وكذا إشراك الشعب في معركة التحرير وتقديم شروحات له حول مستجدّات التطوّرات الحاصلة بالمليادين

¹ أحمد مسعود سيد علي، بصمات تيارات الحركة الوطنية الجزائرية في مختلف الاثراءات التي عرفت أيديولوجية جبهة التحرير الوطني إبان الثورة التحريرية 1954 . 1962، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، جويلية 2012، ص 52.51.

² أنظر المقال نفسه، ص 52، وكذلك: بن أزواو، أيديولوجية الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 196.195.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

السياسية والعسكرية والدبلوماسية لأنه في نهاية الأمر "يجب قيادة الثورة الجزائرية في الوضوح وهو الشرط الأساسي للمحافظة على وحدة الشعب الجزائري"¹.

تأكيدا لما سبق "توخى مؤتمر القاهرة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أن يُعطي الاستقلال الوطني محتواه الحقيقي، بالتأكيد على النظام الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي؛ وذلك بإرجاع السيادة للجماهير الشعبية صاحبة الحق الشرعي فيها، وهي السيادة التي لا تستمر إلا بالاعتماد على مبدأ الديمقراطية التي تضمن وتجسد اختيار الشعب، وتحقق الحريات، وتضمن كرامة المواطن في ظلّ نظام اجتماعي يسوده التكافل والعدالة الاجتماعية لا وجود فيه لطبقة مسيطرة أو تمييز فئة على حساب فئة أخرى"².

علاوة على ذلك، سطر المجتمعون برنامجا للعمل يقوم على ضبط التوجّهات الخارجية للثورة وهذا من أجل إيجاد حركة وفاعلية أكبر على المستوى الدولي³، ولن يتأتى ذلك إلا بوجود جهاز "ضامن، ومعتز به يحقق الغاية الدبلوماسية للثورة، وعليه سيكون من نتائج مؤتمر القاهرة "إنشاء أول حكومة جزائرية" كما سنرى.

2. تطبيق نتائج الثورة بتأسيس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية

أ: انبثاق الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من كواليس لجنة التنسيق والتنفيذ وتبلور الفكرة

أنهى المجتمعون في القاهرة مؤتمرهم بمجموعة من القرارات التاريخية الهامة، وأجملوها "مختصرةً معبّرةً" في محضر موجز تناول الوضع المتطور للثورة ومستقبلها على ضوء مؤسّساتها وأجهزتها القائمة،

¹ Herbi , Les Archives, OPCIT , P176

² أحمد مسعود، مقال سابق، ص 52.

³ أنظر: بن أزواو، أيديولوجية الثورة، المرجع السابق، ص 198.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

وقد تم تحويل لجنة التنسيق والتنفيذ بتطبيق دقيق لمختلف نصوص المؤتمر حتى لا تكون الدورة مجرد تنظير وتأمل.

ومن ذاك المنطلق، شرعت لجنة التنسيق والتنفيذ في تطبيق قرارات المؤتمر «فقامت بتحديد يوم 30 مارس يوما للتضامن مع الجزائر في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا»¹، ثم استكملت مسيرتها من أجل تأسيس حكومة وطنية بعد أن فوضها المجلس الوطني لصلاحيات ذلك، ومن تونس باشرت مهامها بعقد اجتماع تم فيه استدعاء جميع قادة الولايات لكنّه لم يحقق توازنا بين قادة الداخل والخارج ما أفضى إلى نتائج وخيمة كانت أقساها لاحقا على الثورة الجزائرية "اغتيال عبان رمضان"².

بعد التخلّص من عبّان رمضان ظهرت إلى الوجود في شهر أبريل سنة ثمان وخمسين وتسعمائة وألف لجنة التنظيم العسكري مقسّمة إلى فرعين لكن بدون رأس موحد في الظاهر على الأقل³، وفي خضمّ هذه الأحداث ستتعاظم شخصية "كريم بلقاسم" كأحد قادة الثورة الأوائل الذي يبحث عن القيادة⁴ ومن ثمة ستتفاقم أزمة الحدود الشرقية التي ستدفع بلجنة التنسيق والتنفيذ إلى عقد اجتماعها في 09 سبتمبر 1958، وفيه إلى جانب مسائل أخرى سيتمّ البث في إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية⁵.

¹ جويبة، المرجع السابق، ص 214.

² يكاد يتفق الجميع على حقيقة اغتيال عبّان رمضان بسبب الأوضاع المتأزّمة بينه وبين رُفقاءه بعد الانتهاء من عقد مؤتمر الصومام؛ لكننا نجد عكس ذلك في جريدة المجاهد لسان جبهة التحرير الوطني حيث عُنوت في أحد أعدادها الخبر بما يلي: "عبّان رمضان يستشهد في ميدان الشرف" وتقول: "إنّ جبهة التحرير الوطني تُعلن بكلّ ألم أنّ الأخ عبّان = رمضان أسُتُشهد فوق التراب الوطني من جراء جراح خطيرة أصيب بها على أثر اشتباك حدث بين كتيبة من جيش التحرير الوطني كانت مكلفة بحراسته وبين فرقة من الجيش الفرنسي" (أنظر: المجاهد، العدد 29، 24/05/1958).

³ العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 103.104.

⁴ أنظر: تفاصيل ذلك في فيلالي، المرجع السابق، ص 359.

⁵ أنظر المزيد في: العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 104.105.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

ب/ 19 سبتمبر 1958: ميلاد دولة الثورة للجمهورية الجزائرية وتنوّر الفكرة

أصبح لزاماً، أمام ألعيب الساسة الفرنسيين، ومناورات ديغول المتعدّدة، على لجنة التنسيق والتنفيذ أن تعلن عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورة في اجتماعه الذي عُقد بالقاهرة من 22 آب (أوت) 1957¹، وفي هذا الصّدّد أوصى المجتمعون في مؤتمر طنجة المغاربي² بضرورة تجسيد "مشروع الثورة"، وقد جاء في النصّ الرسمي لمقرّراته: "...ونظراً لما تحمله جبهة التحرير الوطنية الجزائرية والهيئة المسيّرة لمعركة تحرير الشعب الجزائري من مسؤوليات في جميع أنواعها فإنّ المؤتمر يُوصي بتكوين حكومة جزائرية بعد استشارة حكومتي مراكش وتونس"³، وبعد هذا النصّ المشجّع والواضح لم يبق أمام جبهة التحرير الوطني إلا أن تجسّد الفكرة وتعلنها للعالم، وتوضّح غاياتها من وراء تأسيس هذا الجهاز وطبيعته، وفي هذا الصّدّد صرّح "كريم بلقاسم" لإحدى شركات التلفزة الأمريكية قائلاً: "إنّ الجزائر . بعد مؤتمر طنجة . لا بصفتها ولاية فرنسية لها دور سياسي ودبلوماسي هام عليها أن تقوم به في الميدان الأممي وستقوم بجميع مسؤولياتها... إنّ جبهة التحرير الوطني ستؤسس فعلاً حكومة جزائرية مؤقتة، لكن يجب عليها أن تنصّ على أنّها ليست حكومة في المهجر، ولكنّها حكومة تحريرية"⁴.

¹ لحسن أزغدي، المرجع السابق، ص 190.

² انعقد هذا المؤتمر في مدينة طنجة المغربية بحضور ممثلين عن حركات التحرير في كلّ من الجزائر وتونس والمغرب، ويغض النظر عن مشكلة الاستعمار المشترك الذي يتوجّب محاربه تطلّع الجميع إلى بناء مغرب عربي موحد، وبهذا الشأن عوّنت المجاهد بأسلوب استفهامي: "هل تتحقّق وحدتنا في مؤتمر طنجة؟" (أنظر: المجاهد، العدد 22، 15/04/1958)، ولعلّ هذا المأمّل ظلّ يُراود جبهة التحرير الوطني ويتجلّى هذا من خلال تنصيبها في مختلف نصوصها وأدبياتها على الدّعوة الصريحة إلى إقامة مغرب عربي موحد وكذا الاستقلال ضمن إطار الشّمال الأفريقي.

³ المجاهد، 02/07/1958.

⁴ أنظر ردّ كريم بلقاسم على أسئلة الصحفيين في: المجاهد، العدد 24، 09/05/1958.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

وتأسيساً على ما جاء في مؤتمر طنجة الذي اعتبره "مولود قايد" فرصة مواتية لجبهة التحرير الوطني من أجل استشارة الأشقاء وسبر مدى استعدادهم للترحيب بالوليد الجديد والاعتراف به¹، وكذا تهيؤ الظروف الداخلية والخارجية بادرت لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 18 سبتمبر 1958 إلى تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والإعلان الرسمي عنها من القاهرة² على الساعة الواحدة زوالاً (بتوقيت الجزائر حسب البيان)³، وكان يوم تأسيسها يصادف اليوم الـ "1416" من أيام الثورة⁴، وتجدر الإشارة إلى أنّ قرار إنشاء الحكومة كان قراراً جزائرياً محضاً، حيث لم يتم استشارة أيّ صديق أو حكومة أجنبية وتمّ إعلام الحكومة التونسية والمغربية ساعة قبل الإعلان الرسمي⁵، وبخصوص هذا الشأن أكدّ "عبد الحفيظ بوصوف" لصحيفة لوبسرفاتور ما مفاده: "أمّا تشكيل حكومة جزائرية، فهو مبدأ اعترفت به ندوة طنجة، وإعلانها ليس إلاّ مسألة ظروف مناسبة ومهما يكن من شيء فإنّ الحكومتين التونسية والمغربية لهما دور استشاري فقط، إذ أنّ قرار إعلان الحكومة من حق لجنة التنسيق والتنفيذ وحدها"⁶

وتُعتبر الحكومة الوليدة امتداداً طبيعياً ومباشراً للجنة التنسيق والتنفيذ التي أنشأها المجلس الوطني للثورة الجزائرية في مؤتمر الصومام⁷، وقد أنشئت من أجل رفع معنويات الشعب، الذي كان يأمل في دعم خارجي جاد⁸، وحسب ما صرّح به كلّ من "كريم بلقاسم" و"محمود الشريف"

¹ أحمد سعيود، لعمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني 1954.1958، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 178.

² محفوظ قداش، وتحرّرت الجزائر، المرجع السابق، ص 190.

³ جاك دوشمان، تاريخ جبهة التحرير الوطني، تر: شراز موجد، منشورات ميموني، الجزائر، 2013، ص 305.

⁴ لحسن أرغيدي، المرجع السابق، ص 191.

⁵ محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 190.

⁶ أنظر الحوار الذي خصّ به عبد الحفيظ بوصوف صحيفة لوبسرفاتور في: المجاهد: العدد 28 / 08 / 1958، ص 06.

⁷ الأمين شريط، المرجع السابق، ص 105.

⁸ هذا ما أشار إليه تقرير حول الوضعية العسكرية (أنظر: عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1859. 1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص 30).

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

لصحيفة المجاهد "فإنّ الأسباب التي تدعو إلى إنشاء حكومة جزائرية عديدة؛ ففيها تلبية لرغبة الشعب الجزائري الذي عبّر عنها عدّة مرّات، وهي أيضا تجسّم . بعد كفاح . أربع سنوات وجود الأمة الجزائرية والنهائية الرسمية للسيادة الفرنسية في الجزائر"¹ ولهذا كان لنبا تأسيسها صدا كبيرا لدى الشعب الجزائري الذي استقبله بفرح بالغ²، خاصة وأنّ حكومته تؤمن به كأمة كائنة وبمستقبل حرّيته وانفصاله عن فرنسا كحقيقة ثابتة.

وحتى نربط أمر تأسيس هذه الحكومة بموضوعنا العام المتعلّق بمشروع الدولة والمجتمع في نصوص وأدبيات الثورة، ينبغي أن نشير إلى أبعديات الخطاب الفكري الذي يتّسم به أعضائها، وكذا المضمون الأيديولوجي لبيائها التأسيسيّ الأوّل، وماذا تريده هذه الحكومة بالذات من سلطات الاحتلال الفرنسي؟.

ج: آفاق الدول والمجتمع في بيان الحكومة المؤقتة الأوّل.

تمّ الإعلان عن تشكيلة الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية³ GPR في 19 سبتمبر 1958، وهي الحكومة الأولى التي ستستمرّ في العمل إلى غاية 1960⁴، برئاسة "فرحات عباس" المناضل السابق في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وقبله "الزعيم الروحي" للاتجاه الليبرالي، هذه الحكومة الناشئة استهلّت بداية تأسيسها بالإفصاح عن "منهاجها السياسي"⁵ الذي عُدّ أوّل تصريح أذيع على العالم، وتذكّرنا هذه التجربة باندلاع الثورة التحريرية وتعريف نفسها بالبيان التاريخي الخالد، لكنّ ثمة بون واسع بين المرحلتين التاريخيتين من عمر الثورة الجزائرية.

¹ المجاهد، العدد 23، 07 ماي 1958، ص 07.

² لحسن زغيدوي، المرجع السابق، ص 191.

³ أنظر تشكيلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وسيرة أعضائها في: المجاهد، 19 سبتمبر 1958 (طبعة خاصة).

⁴ فيلالي، مرجع سابق، ص 367.

⁵ أنظره في : المجاهد، 10/10/1958.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

جاء في مستهلّ التصريح: " إنّ هذا الإعلان الذي وقع باسم شعب يكافح منذ أربعة أعوام في سبيل استقلاله قد بعث الدولة الجزائرية التي ابتلعها الاحتلال الحربي سنة 1830 ومحاها بصفة قاسية ظالمة من الخارطة السياسية للشمال الإفريقي"¹.

نلاحظ من خلال هذه الفكرة أنّ البيان انطلق من أساس "الشعب" ليؤكّد بأنّ الثورة التي قامت من أجل الشعب الجزائري، وناضلت في سبيل رُقيّه ونهضته سوف يكون هو المحور الأساس للعملية النضالية خلال مرحلة الاحتلال وبعده، وبالتالي فإنّ كل نصوص الثورة تبدأ بتوجيه نداء إلى الشعب قصد إشعاره بأنّه عماد الدولة المستقبلية وأنّ إلى سيادته مردّ كلّ قرار.

كما نسجّل من خلال البيان ذلك الإيمان القوي بوجود الدولة الجزائرية قبل 1830، وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدلّ على أنّ الشعب الجزائري وكلّ ممثليه لن يسمحوا بأيّ قرار ينافي صدق ويقين هذا الأمر من منطلق أنّ التاريخ أثبت حضارة الأمة الجزائرية قبل العدوان الفرنسي عليها، وقد تطرّقنا إلى هذه المسألة من الفصول السابقة، وعليه فإنّ البيان أكّد بأنّ الدولة التي تمّ ابتلاعها بتاريخ 1830 قد بُعثت من جديد بتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية؛ أي سنة 19 سبتمبر 1958، وهذا الحدث آمنت بميلاده لجنة التنسيق والتنفيذ إلى درجة اليقين، حيث صرّحت بعد مؤتمر طنجة بما يلي: "لقد قُبرت فكرة <<الجزائر الفرنسية>> إلى الأبد، وانهار الجهاز الاستعماري بأكمله، ومن خلال الانقراض الاستعمارية تقوم دولة جزائرية تتمتع بجميع خصائص السيادة... والأمة الجزائرية في نفس الوقت تستعيد مكانتها داخل مجموعة المغرب العربي"².

ويدعم "الأمين شريط" فكرة إعادة بعث الدولة الجزائرية سنة 1958³، ويشرح استنادا إلى فقه "السداتير" أنّ "كوّن الدولة في حالة حرب لا يغيّر . من وجهة نظر القانون الدولي . شيئا من

¹ المجاهد، مصدر نفسه.

² المجاهد، العدد 23، ماي 1958، ص 07.

³ أنظر: الأمين شريط، المرجع السابق، ص 101.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

وجودها الرسمي كدولة، إلى جانب ذلك فإنّ المستعمرات تتمتع طبقاً لميثاق الأمم المتحدة بمركز خاص وليست كجزء من الميتروبول، وقد أُعْتُبرت حروب تصفية الاستعمار حروباً دولية، ولذا فإنّه طبقاً لذلك تعتبر الجزائر قد أُعيدت إلى الوجود بموجب التصريح الذي أصدرته لجنة التنسيق والتنفيذ بتفويض للسلطات من المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 والذي يتضمّن الإعلان عن الجمهورية الجزائرية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية¹.

وفي رأي مدعم آخر يرى الباحث "أحمد سعيود" أنّ تأسيس الحكومة المؤقتة يقابله إعادة بعث جديدة للدولة حيث يقول: "إذا كان أول نوفمبر بمثابة ميلاد جديد للشعب الجزائري، فإنّ الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة، هو بعث جديد للدولة الجزائرية"² واستند في ذلك إلى الفقرة الأولى من بيان الحكومة والذي ذكرناه أعلاه.

أما "مصطفى هميسي" فيرى أنّ تأسيس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 يشكّل مع باقي مؤسسات الثورة أوّل سلطة مركزية للجزائريين التي غابت منذ سقوط الدولة الزبانية، بغض النظر عن محاولة الأمير عبد القادر، أو عمّا يمكن أن يفجّره اعتبار السلطة العثمانية دولة جزائرية من جدل³، وبالنظر إلى شرعية تأسيسها⁴ ومنهجها في الممارسة السياسية الذي سيّضح فيما بعد ولو كان متذبذباً، فإنّنا نعتبرها لبنة تأسيسية أخرى تضاف إلى جهود الوطنيين الجزائريين

¹ المرجع نفسه، ص 102.

² أحمد سعيود، المرجع السابق، ص 182.

³ مصطفى هميسي، المرجع السابق، ص 204.

⁴ ما يثبت شرعية تأسيسها أنّها خُضعت للبيعة من طرف الشعب الجزائري، وأجهزة الثورة العاملة على أرض الوطن؛ فقد بايعتها لجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت تنهض بالأعباء التنفيذية، والمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي اتخذ قراراً في السابع والعشرين من شهر أغسطس أوت 1957 فوّض فيه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ تنفيذ تلك الحكومة، ومن جبهة التحرير التي كانت تمارس نشاطها في الجزائر باعتبارها حركة شعبية (أنظر: عمر سعد الله، الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي الإنساني، مجلّة المصادر، العدد 14 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2006، ص 69.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

الذين يسعون بمختلف الطرق إلى إعادة إحياء الدولة الجزائرية وتنظيم نبضها القانوني والسيادي، بل الأكثر من هذا نعتبرها . استنادا إلى المفاهيم الواردة في البيان . بمثابة دولة الأمة.

وعلى العموم اعتبر الباحث " فيلاي عبد السلام " تأسيس الحكومة حدثا فاصلا في حياة نضال الجزائريين ضد الاستعمار، فهو من الناحية النفسية يلغي التبعية السياسية لفرنسا ويجعل مشروع تحقيق السيادة أمرا واقعا، لذلك فهو انجاز، ولو أنه انتظر قرابة الأربع سنوات ليصير مجسدا، وأما ما كان بين عناصرها من خلافات فذلك من مقتضيات العلاقة بين رفقاء النضال وقيم الثقافة السياسية لديهم"¹

وفيما يخص آفاق "دولة الاستقلال" التي يناضل الجميع من أجلها، فإن التصريح أشار إلى الجانب الأيديولوجي المتعلق بذلك وأكد : " أن الشعب الجزائري يريد إقامة جمهورية ديمقراطية واجتماعية تأسيسا على ما جاء في بيان أول نوفمبر"²، ونقرأ في نص البيان كما ورد في جريدة المجاهد: "... فالشعب والشعب وحده هو صاحب الحق المطلق في بناء أسس الدولة الجزائرية، وبما أن الشعب قد تبني مبادئ الثورة فقد اختار من الآن، وأمام العالم أجمع جمهورية ديمقراطية واجتماعية"³.

يبدو واضحا من التصريح أن الدولة الجزائرية المستقبلية ستكتسي طابع "الجمهورية" لا محالة، وسوف لن تخرج في انبائها الفكرية والتأسيسية عن مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وهي أسس نادى بها مختلف نصوص واثراءات الحركة الوطنية والثورة الجزائرية السابقة لميلاد الحكومة المؤقتة،

¹ عبد السلام فيلاي، مرجع سابق، ص 369 370؛ في رأي نقيض للفكرة نجد مصطفى الأشرف يرى بأن الحكومة المؤقتة لم تبذل جهدا معتبرا بسبب وجودها في الخارج لكي تصبح لها سلطة ثورية، وذلك بسبب أولوية السياسي على العسكري (Voir :Mostefa lachreraf, OP CITE, p 292).

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج09، المرجع السابق، ص 93.

³ المجاهد، 1958/10/10، المصدر السابق.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

وفي إشاراتنا السابقة لطبيعة النظام المستقبلي لتلك الدولة ناقشنا كثيرا طابع الإسلام¹ الذي بالكاد نراه "المثل الأعلى" والغلاف الأصلب لها وحسب نظرنا "أن طابع الإسلام بالنسبة للدولة الوطنية يماثل في أهميته الروحية والمادية الجندي بالنسبة للثورة"، لكن يكفي أن البيان أشار إلى الانتماء الإسلامي والعربي بما فيه المغاربي للشعب الجزائري وناد بضرورة التضامن الفعّال فيما بينهم، وتجدر الإشارة إلى أن المؤرخ الراحل "أبو القاسم سعد الله" قد أعاب على البيان عدم التطرق إلى الهوية الحقيقية للجزائر مستغريا من ذلك كون أن الثورة تكافح من أجل استعادة الاستقلال الذي يعني استعادة الأصالة والهوية الوطنية².

كما وعدت الحكومة المؤقتة بأن دولة الجزائر المستقلة سوف تقوم على مبادئ التضامن الفعّال مع احترام كّلّي لميثاق الأمم المتحدة، وتبرّ كامل للإعلان العالمي الخاص بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى فتح آفاق التعاون المثمر مع دولة فرنسا عندما يتحقق الاستقلال؛ ما يعني أن فرنسا والجزائر ستنتقلان من معركة العداوة والاحتلال إلى معركة التعاون والعلاقات الذي سيميّز دولتين مختلفتين؛ الأولى خرجت من فوهة البندقية معلنة انتصارها وسيادتها (الجزائر) والثانية (فرنسا) تبحث عن بدائل أخرى من أجل الإبقاء على "فردوسها المفقود" بأيّ ثمن.

وعليه ما قيل بشأن دولة الشعب الجزائري المنتظرة لا تكاد تُخرج من تخمينات منظري جبهة التحرير الوطني السابقة، في انتظار ما ستجود به . ربما . نصوص الثورة المقبلة من صياغات مفهومة حول "الإشكال الأيديولوجي الذي جمع جبهة التحرير الوطني على طاولات النقاش عديد المرّات، وفشل في إيجاد قناة أيديولوجية موحّدة، تعطي السّؤال جوابه"، فيا ترى هل كان للمجتمع حصّة الأسد . كما يقال . من بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية؟.

¹ أكد أحمد توفيق المدني (السكرتير العام لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ووزير الثقافة للحكومة الجزائرية) بأن "الجزائر ستكون أمة إسلامية، وجزء لا يتجزأ من الأمة العربية" (أنظر وثيقة "جبهة التحرير الوطني والإسلام" في بن أزواو، البعد العربي والإسلامي...، ص 351).

² سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج09، المرجع السابق، ص 92.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

لما دققنا النظر والقراءة الفاحصة في البيان تلمسنا تكرارا كبيرا لكلمة "الشعب" "الحلقة المتينة لعقد المجتمع"، لكن ذلك ليس تصوّرا لمستقبل المجتمع الجزائري وإنما هو سرد تاريخي واستعراض لبطولات الشعب المناضل أمام جحافل القوّات الفرنسية، اللهم إذا استثنينا حيوية البيان المفعممة بمبادئ الحرية والعدالة وغيرها، وكذا تطوّقه إلى قضية الأقلية الأوربية التي تمثّل جزءا من المجتمع الجزائري ومصيرها المستقبلي في ظلّ دولة الجزائر المستقلّة، وحول هذا جاء البيان مبسّطا فكرة "مصير الغير جزائريين" في العبارات التالية: "إنّ وجود فرنسيين وأوربيين بالبلاد الجزائرية لا يكون مشكلا عسير الحلّ، وعلى كلّ حال فإنّ الجزائر بعد تخلصها من الاستعماريين لا تُفترّ وجود مواطنين ممتازين ومواطنين ذوي حقّ منقوص وإنّ الجمهورية الجزائرية لن تميّز أبدا . استنادا على العنصر أو المعتقد . بين الذين يرغبون أن يكونوا من أبنائها، وستُعطي الضمانات الأساسية لكي يتممّ الجميع في جميع الدّرجات بحق المشاركة في حياة البلاد وإنّ كلّ المصالح المشروعة ستكون محترمة"¹.

في سياق متّصل و"بعد أشهر من تكوين الحكومة المؤقتة، اعتبر البعض ذلك الحدث بمثابة تحقيق الأمة وإيدانها بحلول عهد المجتمع، أي الانتقال من القومي إلى الاجتماعي: >>إنّ أكثر ما يهمّ الجزائريين بالفعل ويبلور تطلّعات أوسع للجماهير، ليس الاستقلال الوطني، الذي أصبح من قبيل تحصيل حاصل، بقدر ما يهمّهم بناء هذا الاستقلال وتحقيق محتواه الاجتماعي">>²، وأمر "تحقيق النصر المبين" كان مهضوما ومفهوما لدى الجميع وآت لا بلا شك مع انتصارات الثورة ونضج مفاهيمها، لكن إشكالية تكييف مختلف التصرّوات المطروحة مع الأطر البنائية لجسم المجتمع بقيت

¹ المجاهد، 10/10/1958، مصدر سابق؛ بشأن هذه الوضعية كتب فرحات عباس مقالا في المجلة الاقتصادية والسياسية المصرية في شهر جويلية 1958 جاء فيه: "الجزائر للجزائريين، دون تمييز بين الأعراق أو المعتقدات، الذين سينتمون جميعا بنفس الحقوق أمام القانون الجزائري، دون امتيازات مباشرة أو غير مباشرة" (أنظر وثيقة "جبهة التحرير الوطني والإسلام" في: بن أزواو، البعد العربي والإسلامي في...، ص352).

² أحمد رضوان شرف الدين، مشروع الدولة . الأمة والعروبة عند النّخب الجزائرية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 146.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

مجرد رهان يتطلّب حسن التدبير والتوظيف من طرف جبهة التحرير الوطني التي ذابت بشكل تدريجي في أجهزة الثورة التحريرية.

وعليه لا يمكننا أن نحكم على توقع الحكومة المؤقتة في مفاصل الثورة من خلال بيانها الأول فقط، وإّما علينا أن نتقصّى مسلكها الثوري في سبيل افتكاك رهان النصر؛ فهذه الحكومة سيكون لأعضائها صولات وجولات دبلوماسية عبر العالم، وستُصدر بعد عام تقريبا بيانا تردّ فيه على خطاب ديغول الموجه من أجل تقرير المصير (16 سبتمبر 1959) وتضع فيه شرط "عدم إغفال العناصر الموضوعية المتمثلة في الكيان القومي الذي تشكّله الجزائر ووحدة شعبها الاجتماعية"¹ أساسا لتطبيق هذا المبدأ، كما أنّها ستجلس مع المفاوضين الفرنسيين على طاولة المفاوضات وستحقّق للجزائريين مطلبهم السياسي المتمثل في الاستقلال والانفصال عن فرنسا، وهذا كلّه يدخل ضمن نطاق إستراتيجياتها وأهدافها المسطرة، أمّا مشروع الدولة والمجتمع فلا يزال يحتاج إلى "حضانة وتحصين" باعتبار أنّ أدبيات الثورة التحريرية السابقة قد اختلفت نوعا ما حول نموذج سليم يمثل على وجه الخصوص جسم الدولة المستقبل، وفي المبحث الموالي سنرى مفهوم هذا المشروع يُلقى بظلاله من جديد على دورة المجلس الوطني في طرابلس الغرب (1959.1960)، على أمل أن ينجح مهندسو الثورة في تحقيق مبدأ الاتفاق على نظام معقول.

فهل سنرى "عودة أمينة" إلى روح بيان أول نوفمبر؟ أم أنّ الأيديولوجيات ستتغلّب على القرارات كما يحدث في كلّ مرّة؟.

¹ أنظر نص بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ردّا على خطاب تقرير المصير 16 سبتمبر 1959 في: عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص، ص394، 398.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

ثانيا: الدولة والمجتمع في دورة المجلس الوطني للثورة بطرابلس 1959.1960م

1: ما قبل وأثناء انعقاد دورة المجلس الوطني للثورة بطرابلس

أ: اجتماع العقداء العشر وتسريح أرضية المؤتمرين بطرابلس

انتهى موسم 1958 بتأسيس حكومة جامعة للجزائريين وتغيّر بعض المفاهيم التكتيكية، وأطلّ عام 1959 بمستجدّات جديدة أثّرت بشكل أو بآخر على تطوّر المسار السياسي والعسكري للثورة التحريرية الجزائرية، فمن جهة انزلت الحكومة المؤقتة نحو خلافات معقّدة شائكة، ومن جهة أخرى انفصل الداخل عن الخارج في صورة شبيهة بانفصال الرأس عن جسده؛ فالمسألة أصبحت واضحة بين الفرقاء: إمّا السلطة وإمّا التسلّط.

فالأجواء العامة التي تطبع المرحلة السببّية ما قبل اجتماع العقداء تطرّق إليها "علي كافي" في العبارات التالية: "... كانت الخلافات داخل الحكومة المؤقتة قد انفجرت بسنة أشهر فقط بعد تكوينها، كانت وضعية الجزائريين في تونس . وخاصة اللاجئيين . مأساوية، وكانت الدعاية الفرنسية . النشيطة جدّا . قد انطلقت من قاعدة بنزرت . لتترك آثارها السلبية، حتى أنّ بعض مسؤولينا في الإعلام أدركوا سُمّ دعاية العدو"¹، وفي موضع ذي صلة يقول الباحث "رابح لونيبي": "تزايد الضغط على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عبّاس بسبب عجزها عن إيجاد الحلول للمشاكل التي خلّفها ديغول للثورة وعلى رأسها صعوبة إدخال السّلاح إلى الجزائر بسبب خطّي موريس، وتعقّدت مشاكل الحكومة المؤقتة باحتدام الصّراع بين الباءات الثلاث ممّا جعل عبد الحميد مهري يقول أنّ عدم فعالية الحكومة المؤقتة يعود إلى انشغالها بحلّ الصّراع بين بن طوبال وكريم وبوصوف الذين كانوا يضعون مسدّساتهم فوق الملقات"²، وعليه يبدو أنّ أزمت الحكومة المؤقتة

¹ علي كافي، المصدر السابق، ص 250.

² رابح لونيبي، الجزائر في دوامة الصّراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 38.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

المتتالية¹هي التي استدفع برئيسها "فرحات عباس" إلى تطبيب الداء الذي ينخر هذا الجهاز، و"...اشترط أن تُسند مسؤولية إمعان النظر في الأزمة الحكومية وإيجاد الحلّ المناسب لها إل 10 عقود²".

وفي صيف 1959 أُنعقد ما عُرف فيما بعد بـ"اجتماع العشرة" في "مؤتمر استثنائي" جرت الدّعوة إليه في الفترة الزّمنية الفاصلة ما بين تأليف الحكومة الأولى للثورة الجزائرية برئاسة فرحات عباس، وبين تأليف الحكومة الثانية برئاسة بن يوسف بن خدة، وقد اشتمل هذا الاجتماع على ثلاثة وزراء في الحكومة المؤقتة هم كرين بلقاسم، (وزير القوّات المسلّحة)، وبن طوبال (الداخلية)، وبوصوف (الاتّصالات والعلاقات)، بالإضافة إلى قائدي الأركان، بومدين عن المنطقة الغربية وسي ناصر عن المنطقة الشرقيّة، وقادة الولايات الخمس³ وهم: عبّيد الحاج لخضر (الولاية الأولى)، علي كافي (الولاية الثانية)، السّعيد يازوران (الولاية الثالثة)، دهيليس سليمان المدعو الصّادق (الولاية الرّابعة)، ديغن بودغن المدعو لظفي (الولاية الخامسة)، أمّا الولاية السادسة فلم تكن تمثّل⁴.

جرى اجتماع العقداء في جوّ وصفه علي كافي بالمنعرج الخطير والحاسم نتيجة رواسب المخلفات القبلية التي طفت على السّطح⁵، وشبّهه محمد حربي بـ:"مجلبة ملاكمة حقيقية حيث ساد السّبّ والاتّهام"⁶، وبغض النظر عمّا ميّز هذا الاجتماع من مشاحنات وملاسنات، فإنّه يظلّ ذا قيمة

¹ تعرّضت الحكومة المؤقتة إلى عدّة خلافات أصبحت مع مرور الوقت أزمت، نذكر من بينها: أزمة الأمين دباغين المستقيل من منصبه كوزير للخارجية في 15 مارس 1959 بسبب اتّهامه من طرف الباءات الثلاث بالعناد والشّوفيّة والرّغبة في خلافة فرحات عباس، كذلك الخلافات التي ظلّت ماثلة وعاملة بين أعضاء الحكومة منذ حادثة مقتل (انتحار) علاوة عميرة (أنظر: عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 386).

² عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 443442.

³ جورج الرّاسي، الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر (بوتقليقة) دار القصبية للنشر، الجزائر، 2008.

⁴ علي كافي، المصدر السابق، ص 254.

⁵ أنظر المصدر نفسه، ص 255.

⁶ نقلا عن عبد السلام فيلالي: المرجع السابق، ص 393.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

تاريخية نظرا لما ستفرزه نقاشاته من قرارات ونصوص مهمة، وفي ذلك يقول عبد السلام فيلالي: "...يُحسب لهذا الاجتماع الإرادة الواضحة في وضع برنامج سياسي، كان يريد به أن يتجاوز وبصورة جوهرية الأدبيات العامة التي استغرقت بيان أول نوفمبر وأرضية مؤتمر الصومام، من خلال اقتراح نظام أساسي لجبهة التحرير الوطني"¹.

وبالفعل تمّ دراسة الأوضاع السياسية والعسكرية² وحتى الأيديولوجية، وتحلّل معرض الاجتماع إقرار جملة من القرارات الهامة³، "حتى أصبح اجتماع العقداء لجنة تحضيرية لاجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس وتمّ تشكيل لجنّتين من أجل وضع المشروع؛ اللّجنة الأولى: اشغلت لمدة أسبوعين وتمثّلت مهمّتها في تحضير مشروع برنامج، كان أعضائها عمر أوصديق وفرانس فانون وعبد الرزاق شنتوف ومحمد الصديق بن يحيى، واللّجنة الثانية كانت مهمّتها إعداد القانون الأساسي لجبهة التحرير، وكانت تتشكّل من بن يوسف بن خدّة ومبروك بلحسين وولين خان"⁴.

ما نلاحظه على أعضاء اللّجنتين خاصة اللّجنة الأولى هو إقحام "فرانس فانون" في صياغة المشروع الأيديولوجي للثورة، ما يُنبئ بانفلاق جديد للمفاهيم خاصة ما يتعلّق بمشروع الدولة والمجتمع، وإذا حلّلنا "فكر" و "مواقف" كلّ عضو أمكننا فهم النظام المقترح للمشروع في دورة طرابلس المقبلة، فهل سنشهد "قرارات" بخصوص هذا الشأن . نابعة من وعي مدرك لطبيعة الجزائريين وسلوكياتهم الذهنية والنفسية؟ أم سنشهد قرارات نابعة من تأثير مواقف واحتكام ظروف؟.

¹ فيلالي، المرجع نفسه، ص 393

² جورج الراسي، المرجع السابق، ص 248.

³ سيناقتش المجلس الوطني للثورة جملة القرارات المتمخّضة عن لقاء العقداء العشرة وستتمّ المصادقة عليها، وبالتالي سنرجئ أمر ذكرها عند التطرّق إلى مجريات الدورة وبرنامجها النهائي.

⁴ عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 389.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

ب/ تقديم الدورة ونسقيّاتها التنظيمية والفكرية

عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية دورته الثالثة بالعاصمة الليبية طرابلس خلال الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 في إطار من السرية والتكتم الشديد¹، وأسندت التحضيرات المادية لهذا المؤتمر إلى "المالق"، وتكفل بها "أحمد بودة" ممثل جبهة التحرير في ليبيا، وحسب ما ذكره "مصطفى بن أعرم" في كتابه "الطريق الشاق إلى الحرية" أنّ الحكومة الليبية وجميع المسؤولين أبدوا استعدادهم الكامل لاحتضان ذلك اللقاء الهام الذي جمع كامل الهيئات بما فيها اتّحادية الجزائريين بالخارج².

دام هذا المؤتمر نحو شهر، بحث فيه القيادة عن أجدى الطرق والوسائل التي تدعم مسار الثورة في جميع الميادين والمجالات الداخلية والخارجية³، وبعد استماعه إلى عرض عن نشاطات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قام المجلس الوطني للثورة بدراسة معمّقة للوضع العسكري واتّخذ إجراءات هامة تتعلق بالإستراتيجية العسكرية وتنظيم وتدعيم إمكانيات جيش التحرير الوطني⁴، وهو الأمر الذي تمّ تجسيده عندما تبّى المجلس قرار إلغاء وزارة القوات المسلّحة وتعويضها ب"اللجنة الوزارية المشتركة للحرب CIG تكون تحت إشراف الثلاثي: كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال، وتمّ قرار هذه اللّجنة بإنشاء هيئة الأركان العامة⁵ EMG تحت قيادة هواري بومدين وعضوية قائد أحمد وعلي منجلي وعز الدين زراري، وكُلّفت بمتابعة وتنظيم جيش التحرير وتسليحه وتطويره ميدانيا وعلى الخصوص جيش الحدود الشرقية والغربية⁶، خاصة وأنّ "الجيش" سيكون عماد الدولة في

¹ عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص 443.

² مصطفى بن أعرم، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 247.

³ مدني بجاوي، مذكرات مدني بجاوي مجاهد وشاهد مسار، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 320.

⁴ المجاهد، العدد 1960/02/05/59.

⁵ عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 412.

⁶ مدني بجاوي، المصدر السابق، ص 320.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

المستقبل وحامي قرارات الشعب ومصيره، كما تحدّد في الدورة التشكيلية النهائية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية¹ برئاسة ثانية لفرحات عباس، وهذا التطور يدخل ضمن استراتيجيات المجلس الوطني للثورة في أبعاده الآنية والمستقبلية.

وبالنسبة للأنساق الفكرية المصمّمة لنموذج الدولة والمجتمع، فقد خصّصت الدورة رؤية خاصة لتأطير منهاجها الأيديولوجي انطلاقاً من تدعيم خطّ الثورة ببرنامجين مؤسّسين لقوام الحياة الفكرية والسياسية والعسكرية، "فصادقت على وثيقتين أساسيتين تتعلّق الأولى بمؤسّسات الدولة الجزائرية أثناء الثورة وبعد الاستقلال، وتتعلّق الثانية بالقانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني، وقد كانت الوثائق والقرارات الصّادرة تهدف إلى تهيئة الأجهزة النظامية للثورة وجعلها تتلاءم مع الأوضاع الجديدة"²، ونظراً لأهمية هاتين الوثيقتين في تجسيد نظرة جبهة التحرير الوطني لمستقبل الدولة والمجتمع، فإننا سنحاول ضبط الإيقاعات الأيديولوجية في برنامج الدورة حتى نصل إلى ما هو مطلوب منّا من تحليل ومقاربات وتوظيف صحيح للمفاهيم.

2: مناقشة مسألة الدولة والمجتمع في دورة طرابلس الثانية من خلال "وثيقة المؤسّسات المؤقتة للدولة" و"القانون الأساسي لجبهة التحرير"

أ/ هوية الدولة ونظامها المستقبلي:

أعلنت جبهة التحرير الوطني في دورة طرابلس عن برنامج خاص بالنظام المستقبلي للدولة، وقد ورد تصوّرها لذلك المشروع كما يلي: "إنّ هدف جبهة التحرير الوطني هو إعادة بناء جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية تكون مؤسّساتها غير متناقضة مع المبادئ الإسلامية"³، وبذلك يكون

¹ أنظر هذه التشكيلة في: سعد دحلب، المصدر السابق، ص 78. 79.

² الطاهر سعود، مقال سابق، ص 187. 188.

³ العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 137.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

برنامج طرابلس (1959.1960)¹ قد نحي هو الآخر منحي ميثاق الصومام(1956) وبرنامج القاهرة (1957) في عدم التأكيد على الإطار الإسلامي للدولة الجزائرية²، وهو الوضع الذي اعتبره العربي الزبيري بمثابة "تجسيد واحد من الانحرافات الخطيرة التي ستكون أساسا للانزلاقات التي ستقود بالتدرج إلى الخروج نهائيا عن الخطّ الأيديولوجي الذي سطرته جبهة التحرير الوطني ليلة الفتح من نوفمبر"³.

ورغم بعض المحاولات المسجّلة للعودة إلى بيان أول نوفمبر في هذا المجال، فإنّ فشلت، إذ تفيد النقاشات الواردة في محاضر اجتماع العقدة العشر . يقول بن أزواو . بأنّ الأمين خان قدّم للعقده عرضا يتضمّن العودة إلى استلهام مبادئ بيان أول نوفمبر فيما يخصّ جعل مبادئ الإسلام كإطار للدولة الجزائرية المستقلة، لكن العقيد بوخروبة (هوارى بومدين) والعقيد بوصوف والعقيد بن طوبال رفضوا هذا العرض، وبرّر بعضهم هذا الموقف بكون القضية حُسمت في مؤتمر الصومام ومؤتمر القاهرة⁴، ويقول جورج الراسي أنّ هوارى بومدين قد دافع كثيرا عن مبدأ الإسلام عندما لم تتم الإشارة إليه من طرف لجنة الصياغة، وفي هذا الخصوص يذكر: "وكم كانت دهشة بومدين كبيرة عندما لاحظ أنّ لجنة الصياغة لم تُشر لا من قريب ولا من بعيد إلى الإسلام، فانتفض ثائرا ومقاطعاً المناقشات بقوله >>إذا كان الجزائريون قد بقوا جزائريين، بعد 130 سنة من الاستعمار فالفضل في ذلك يعود إلى الإسلام، الإسلام لا يتعارض مع الإصلاح الزراعي كالذي يجري تطبيقه في مصر، وفي أماكن أخرى، لقد سبق وناقشنا هذا الأمر مرتين: الأولى في أول نوفمبر /تشرين الثاني، والثانية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية عام 1957، فلماذا التراجع اليوم"⁵.

¹ أنظر البيان النهائي لهذه الدورة (18 جانفي 1960) في: عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 406-411.

² بن أزواو، أيديولوجية الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 207.

³ العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 138.

⁴ بن أزواو، أيديولوجية الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 207.

⁵ جورج الراسي، المرجع السابق، ص 249.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

هذا النص الذي أورده جورج الراسي، يجعلنا نفهم لماذا نظرت جبهة التحرير الوطني . من خلال الدورة لمستقبل الدولة . بالصيغة التالية: "إنّ هدف جبهة التحرير الوطني هو إعادة بناء جمهورية جزائرية حرّة ديمقراطية واجتماعية غير متناقضة مع المبادئ الإسلامية¹، كما يجعلنا نفهم أيضا مشروع الدولة والمجتمع عند هواري بومدين، والذي سيطبّقه لاحقا في مسيرته الثورية وبعد الاستقلال بعدد السنوات .

لقد رأينا في الفصل الثاني الأصدقاء التي خلفها أحمد بن بلّة وبعض رفقائه بعد إسقاط مبدأ الإسلام من أدبيات مؤتمر الصومام، ولاحظنا كيف حاول مؤتمر القاهرة إيجاد تصحيح مقبول للمسألة مع ما أثاره الأمر من استفهام ولّبس، ونفس الشيء تقريبا تكرّر مع دورة طرابلس من خلال الصيغة المقدّمة، لكننا إذا رجعنا إلى المادة الثانية من الفصل الأول² الخاص بالقوانين الأساسية للجبهة نجد أنّ "هدف جبهة التحرير جاء أكثر شمولا وثراء"³، ولتوضيح ذلك سنعرض ما جاء في نص هذه القوانين من مواد لصالح مستقبل ونظام الدولة.

بداية استهلّت وثيقة "القوانين الأساسية للجبهة" بمدخل تأصيلي عام، أكّدت فيه على أنّ الهدف الرئيسي الذي تتوخاه جبهة التحرير التي تقود الثورة هو: "محو النظام الاستعماري وبعث الدولة الجزائرية ذات السيادة وبناء جمهورية ديمقراطية واجتماعية"⁴، وجاءت هذه القناعة لتأكّد على أنّ جبهة التحرير الوطني لا تحارب من أجل خلق وضع مستجدّ لدولة لم تكن يوما، وإمّا . هذه الجبهة . تحارب من أجل إحياء وإرجاع واستعادة هيبة الدولة التي أبطنها الاحتلال عنوة ليبي

¹ Mohammed Harbi et Gilbert Meynier, op cit, p372.

² تقول المادة أنّ الجمهورية الجزائرية ستكون حرّة، ديمقراطية واجتماعية وغير متناقضة مع المبادئ الإسلامية، وقد تطرّقنا إلى ذلك، ولتفاصيل أوفى حول "القوانين الأساسية لجبهة التحرير التي أصدرها المجلس الوطني للثورة في جانفي 1960 أنظر المُلحق رقم: 06.

³ أحمد مسعود سيد علي، مقال سابق، ص 52.

⁴ أنظر: وثيقة القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني في: عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، ص، ص 434، 444.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

فوقها جمهورية فرنسية أخرى، والحقيقة أنّ دولة الجزائر إذ ذاك "دفنت بأنفاسها الحية"، وبعد قرن ونيف من الزمن عادت إلى الوجود بفضل تضحيات جسام لا تقدر بثمن، وبعد بلورة المدخل في قيمة توضيحية لبعض مسائل الجبهة والحرب، تمّ تبويب الوثيقة إلى ثمانية فصول، يحتوي كلّ فصل مواد، وفيما يخصّ موضوعنا فقد ارتكزنا على الفصل الأول الذي يتضمّن مبادئ عامة، ومنه استقينا المواد التالية:

. **المادة الأولى:** "إنّ جبهة التحرير الوطني هي منظّمة الشعب الجزائري المحارب الذي يكافح في سبيل تحرير الجزائر من النظام الاستعماري وإقامة دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة.

المادة الثانية: أشرنا إليها سابقا، وتبدوا بالنسبة إلينا أكثر وضوحا وفهما للبرنامج.

المادة الرابعة: إنّ جبهة التحرير الوطني ستواصل بعد استقلال الوطن مهمتها التاريخية كقاعدة ومنظّم للشعب الجزائري من أجل بناء الديمقراطية الحقيقية والرّخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

وأیضا قبل أن نناقش هذه النقاط الأيديولوجية، سنذكر ما تضمّنته "وثيقة مؤسّسات الدولة الجزائرية"¹ من تصوّرات استشرافية تتعلّق بالدولة، حتى يتسنى لنا فهم بنيتها المستقبلية التي صمّمها المجتمعون في لقاء طرابلس بشكل عام وشامل، وعليه جاء في المادة الأولى من الوثيقة ما يلي:²

. الدولة الجزائرية ستكون جمهورية.

¹ يعتبرها "طالب طاهر" في كتابه الموسوم ب: "المفهوم الجزائري للدستور" أول دستور مكتوب للجزائري، وفي الأمر يقول الأمين شريط: "وبالفعل يجب اعتبار هذه الوثيقة أول دستور للدولة الجزائرية، ولا يغيّر طابعها المؤقت شيئا من قيمتها الدستورية، حيث استمرت الجزائر بعد الاستقلال تعيش في ظلّ نصوص دستورية مؤقتة إلى غاية صدور دستور 1963" (أنظر: الأمين شريط، مرجع سابق، ص 103-104).

² إلى جانب وثيقة القوانين التي تمّ إصدارها في نفس مؤتمر طرابلس، وضع المجتمعون أسساً دستورية وقانونية في وثيقة مناصفة للوثيقة الأولى عُرفت ب: "مؤسّسات الدولة الجزائرية"؛ وقد تضمّنت عدّة قراءات استشرافية لمستقبل الدولة والمجتمع في الجزائر المستقلة، بالإضافة إلى رصد عميق لمؤسّسات الثورة الفاعلة ودورها، وللاطلاع على هذه الوثيقة الهامة في تاريخ الثورة التحريرية أنظر الملحق رقم: 08.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

. الجمهورية الجزائرية المستقلة، الديمقراطية والاجتماعية لن تكون مؤسّساتها متناقضة مع المبادئ الإسلامية.

انطلاقا من هذه المواد الواردة في الوثيقتين الواردتين أنّ دورة طرابلس (1959.1960) أرادت للدولة الجزائرية (الجمهورية) أن تكون حرة ذات سيادة ، تقوم على مبادئ: الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وكلّ هذا المعطيات المتبنية في تلوين نموذجها، سوف لن تكون متناقضة مع المبادئ الإسلامية؛ فالنص قد ركّز على مبدأ الحرية "كونها تضمن تحقيق إرادة الجماهير الشعبية المبنية على التعددية السياسية والعدالة الاجتماعية"¹، والواقع أنّ "التضال من أجل استقلال الجزائر هو في الحقيقة إرادة تحقيق الحرية لكلّ من الجزائر والجزائريّ معا، فالاستقلال والحرية لا ينفصلان، يُفضي كلّ منهما إلى الآخر، وحيث أنّ فكهما عن بعض . أي رفض استقلال الجزائر ومنح بعض الحريات للجزائري . ليس له أدنى معنى، فلا حرية ممكنة للمواطن الجزائري خارج الاستقلال الحقيقي للوطن الجزائري، والاستقلال هو الصيغة الوطنية للحرية، أي هو تحقيق وتجسيد الحرية على الصعيد الوطني"².

كما أعطى برنامج الدورة نظام "الدولة ذات السيادة" محتواه الحقيقي عندما سطر هدفا استراتيجيا يتعلّق باسترجاع الاقتصاد الوطني، ومؤكّدا في الوقت نفسه على تحقيق الرّخاء الاقتصادي نُشدانا لمطلب التقدّم³، لكن ما هو محلّ رصّد في أدبيات المؤتمر أنّ المجتمعين لم يوضّحوا أيّ وسيلة تحقّق غاية ذلك، وعليه فإنّ ما جاء في المادة الرابعة بخصوص هذا المطلب يميلنا إلى وضع أكثر من فرضية!

¹ أنظر: أحمد مسعود سيد علي، مقال سابق، ص 53؛ وين أزواو، أيديولوجية الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 208.

² أندري مندوز، المرجع السابق، ص 51.

³ بن أزواو، أيديولوجية الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 208.209.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

أولاً: إنّ جبهة التحرير الوطني تتعهد بمواصلة مسيرتها الثورية بعد الاستقلال ما يعني أنّها سوف لن تناضل في ميدان الاقتصاد من أجل أن تفي بوعدها الاقتصادي وحسب، بل ستستيد الميدان السياسي والحزبي أيضاً¹.

ثانياً: إنّ بناء الديمقراطية الحقيقية، وتحقيق الرخاء الاقتصادي وتطوير الاقتصاد والعدالة الاجتماعية، يعني أنّ كلّ شيء سيكون في يد الجميع دون تمييز أو طبقة، وسيُراعى مبدأ الديمقراطية في تجسيد كلّ ما هو جماعي بعيداً عن الانفرادية وحبّ التملك، تماماً مثلما فعله أئمة جماعة ملتحفة بغطاء الاشتراكية².

ولعلّ الملاحظة التي يمكن أن نسجّلها من خلال ذلك، هي محاولة ضخ مفاهيم جديدة وفقاً لتصورات الأيديولوجيين الذين صاغوا الوثيقتين ونظروا لمستقبل الدولة الجزائرية، وما يعاب على الجهود الأيديولوجية المنصبة حول مشروع ما هو قيام المنظرين بتقديم نظريات استشرافية وفق أيديولوجياتهم وتأثيراتهم هم وليس وفق مقاس وواقع من يؤدلجون من أجلهم ومن أجل مستقبلهم، وهذا للأسف ما وقع لمستقبل الأيديولوجية الثورية التحريرية الموجهة لبناء المستقبل المنتظر في الجزائر؛ فالأفكار الاشتراكية بدأت ترسم معالمها في أجنداث المسؤولين الوطنيّين، والمتأثرين بها لم يجدوا بُدّاً من تطبيقها

¹ إنّ دورة طرابلس (1959.1960) شكّلت في الحقيقة مساراً نوعياً في تاريخ الجزائر النضالي؛ فمن جهة بدأت ملامح الاشتراكية في الأفق، ومن جهة أخرى وكما يقول "إبراهيم لونيسي" أنّ هذه الدورة "تعدّ الإرهاصات الأولى لإقرار مبدأ الحزب الواحد" (أنظر قوله في: إبراهيم لونيسي، الخلفية التاريخية لانبعاث الدولة الجزائرية المعاصرة وركائز نظامها السياسي إلى غاية 1992، الحوار الفكري، العدد السابع، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ديسمبر 2005، ص 102).

² حول هذه الفكرة بالذات يقول العربي الزبيري: "إنّ هذا التصييص الذي جاء ضمن المبادئ العامة يُعتبر بداية القواعد الثابتة لما يسمّى فيما بعد بالمجتمع الاشتراكي، وسوف نرى أنّ المؤدلجين سوف لن يستقرّوا على صفة واحدة للديمقراطية نظراً لتعدّد الديمقراطيات في الجزائر المستقلة) وذلك نظراً لعجزهم عن تبليغ مفهومها الصحيح للجماهير الشعبية الواسعة" (أنظر: العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 140).

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

والعمل على منوالها، وهذه الامتدادات المجهولة الأطراف ستؤدي لاحقا إلى انكشاف عيوب التنظير الخارجة عن نطاق أصحابها.

وتشير بعض الدراسات إلى أنّ الأفكار الاشتراكية كانت وليدة مؤتمر طرابلس (1959.1960)، ومن ذلك نجد ما ذهب إليه عبد السلام فيلالي عندما حصر الجوانب الأيديولوجية لهذا المؤتمر في "الأيديولوجية الاشتراكية المتأثرة بأفكار فرانس فانون، وفي النزعة الشعبية الملائمة للتيار الراديكالي في الحركة الوطنية"¹، وأشار في هذا المجال أنّ الأيديولوجية الاشتراكية في الحركة الوطنية ارتبط تأثيرها عموما بالحزب الشيوعي الفرنسي، وبالنسبة لجذور التيار الوطني الراديكالي فقد نما وتطوّر باحتكاك روادها بالحركة الشيوعية والاشتراكية مع حاج علي عبد القادر ومصالي الحاج عند تأسيس النجم، بيد أنّ مصالي الحاج بتجسيده للنضال السياسي للتيار الوطني الراديكالي قد ابتعد عن الأفكار الاشتراكية في بُعدها العلمي، لكي يستقرّ عند برنامج سياسي يقوم على الوطنية - الشعبوية؛ أي الارتباط بالقيم الاجتماعية والإسلامية والتي تتحدّد في الشخصية الجزائرية، وهو نفس الاستقرار الذي دأبت عليه جبهة التحرير الوطني منذ تأسيسها، وهذه المعطيات هي التي جعلت الباحث يؤكّد على خُلُوّ بيان أول نوفمبر من أية إشارة للأيديولوجية الاشتراكية، وكذا رفض أرضية الصومام لتلك الأفكار وبقي الأمر على حاله إلى غاية انعقاد هذا المؤتمر، وبداية تأثير أفكار عمر أوزقان وفرانس فانون، والمصادقة على دولة جزائرية ديمقراطية واجتماعية، تكون فيها طبقة الفلاحين هي القوة المحركة للثورة².

ب/ المجتمع ومكانة المرأة في البرنامج:

يمكننا فهم نسقيّات المشروع الوطني المتعلّق بمستقبل المجتمع في برنامج طرابلس، من خلال ما تمحورت حوله الأدبيات الخاصة بنظام الدولة المستقبلي؛ فالتنظير للدولة هو بالأساس تنظير

¹ عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 418.

² فيلالي، المرجع السابق، ص 418.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

للمجتمع، والتفكير في تأطير المجتمع هو في أصله تصميم وهندسة لدولته، وبالتالي كانت متلازمة تكيف الدولة والمجتمع مع بعضهما حتمية لا تملص منها.

وفي دورة المجلس الوطني بطرابلس رأى المجتمعون ضرورة إنماء المجتمع الجزائري ضمن صيرورة تنظيمية محكمة، حيث سيتحرك في إطار الحرية والعدالة الاجتماعية التي ستكفل له كافة حقوقه المشروعة في الحياة وهذا ما بيّنه نصّها: "إنّ جبهة التحرير الوطني تكافح لإقامة مجتمع حر في الجزائر قائم على أساس الديمقراطية السياسية والاجتماعية، وهي تناضل لتضمن للشعب الجزائري استغلال خيرات بلاده وإدارتها والتمتع بها".

من خلال ذلك، نادت جبهة التحرير الوطني بحرية شعبها وفهمت مطلبه التالي بعمق إحساس: "إنّ مطالب الشعب الجزائري هي أن يحيا حُرّاً ويُشيد مستقبله بنفسه، ويستغلّ ثرواته لفائدة جميع أبناء الوطن"¹، وجعلت من ذلك المطلب هدفا قائما على أساس الديمقراطية السياسية والاجتماعية، حيث لا يقرّر أحد في مكانه، ولا يصدر أيّا كان قرارا دون استشارته، ينتخب ويختار من يشاء، ويساهم في إدارة موارده وثورات بلاده دون أن يُنقَصَ من حقّه شيئا.

كما نبذت جبهة التحرير الوطني من خلال دورة طرابلس أيّ شكل من أشكال التمييز اللوني أو الجنسي أو العرقي، وقد جاء في ذلك: "تضمن الجمهورية الجزائرية لجميع المواطنين أن لا تفرّق بينهم أمام القانون على اختلاف مذاهبهم وأعرافهم"².

علاوة على ذلك، سطرّت جبهة التحرير من خلال هذه الدورة برنامجا خاصا بالمرأة، وأعطت لها مكانة كما منحها إياها ميثاق الصومام ضمن وسائل العمل التي تسعى الجبهة إلى تحقيقها والتي

¹ هذا ما جاء في مقال فرحات عباس والذي تحدّث فيه عن سياسة ديغول، ونشرته المجاهد كاملا (أنظر: المجاهد: العدد 29/ الأربعة 17 سبتمبر/1958).

² أنظر النقطة الثالثة من الفصل الأول في وثيقة المؤسسات المؤقتة للدولة في الملحق رقم: 07.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

من بينها: "ضمان تموين دائم وضع إستراتيجية سياسية في سبيل بقاء الشعب المحرّك الرّئيس للثورة، ضمان عمل سياسي فعّال، محاربة المحاولات الهادفة خلف قوّة ثالثة، إدخال الشباب في الكفاح، إعطاء المرأة المكانة التي اكتسبتها خلال الثورة"¹، وهذا الجزء الأخير من النص يدعو إلى القول بأنّ المرأة ستكون الشريك الاجتماعي الهام غداة الاستقلال، وستساهم مساهمة كبيرة إلى جانب الرّجل في بناء وتشديد جزائر قويّة، ولعلّ الدور الجبّار الذي اضطلعت به خلال الثورة هو الذي أهّلها في أن تكون محور اهتمام وعناية من طرف جبهة التحرير، وقد قال عنها مالك بن نبي في توصيف نظيريّ دقيق: "المرأة الجزائرية تنسجم منذ الخطوة الأولى مع وظيفة الدولة، لأنّها لا تعاني في ذاتها عقدة (الاستقلال) الفردي..."²، وهنا مالك بن نبي لم ينطلق من فراغ عندما أطلق هذه الأفكار، وإثما انطلق من واقع عمليّ وعلميّ مبرهن أثبت من خلاله . بعد أن شاهد الأثر. صفة ووظيفته المرأة في الميدان.

بعد هذه القراءات الأيديولوجية المقدّمة يمكن القول أنّ برنامج طرابلس كان حلقة مكملّة لسلسلة اللّقاءات الوطنية خلال الثورة التحريرية، وقد اجتهد منظّروه في بلورة محاور الثورة الكبرى في نصوص تنظيمية وترتيبيّة تهدف إلى وضع أحسن للمؤسّسات والجيش والشعب وما إلى ذلك.

أمّا "النصان الأساسيان اللذان تمّت المصادقة عليهما بالإجماع فيعتبران مكسبا أيديولوجيا جديدا"³، وكلاهما وضعا تصوّرا للدولة المستقبلية كما رأينا، وعليه فقد أدرجناهما في دراستنا من أجل تتبّع أيديولوجية جبهة التحرير الوطني خلال الثورة فيما يخصّ مشروع الدولة والمجتمع، ويمكننا أن نساند محمد تقيّة في طرحه الذي يقول فيه: "وإن كان لا يمكن أن نضيف القوانين التي تحكم جبهة التحرير الوطني والمؤسّسات المؤقتة للدولة الجزائرية إلى الوثائق الأساسية لجبهة التحرير الوطني طالما هي

¹ بن أزواو، أيديولوجية الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 218.

² مالك بن نبي، بين الرّشاد والنتية، المرجع السابق، ص 47.

³ محمد العربي الزبييري، المرجع السابق، ص 137.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

تصدر عنها إلا أنّها تسمح مع ذلك بإعطاء توضيح أكثر للتفسيرات المتناقضة التي تسجّل على النصوص القاعدية، لم تقم في الحقيقة القوانين والمؤسسات التي تهدف إلى توضيح دورى التنظيم السياسي وجهاز الدولة إلا بإضافة الغموض وتقنيته، ولا شكّ أنّه يكون من التّعسف لو اقتصرنا على ذكر جوانبها السلبية فقط ذلك أنّ هذه القوانين تحمل من جانب آخر معنى ضرورة التمييز ما بين جبهة التحرير الوطني والجهاز التنفيذي"¹.

ثالثا: الدولة والمجتمع في دورة طرابلس الثانية 27/09 أوت 1961م: التطوّرات والأبعاد

1: ملابسات وحيثيات انعقاد دورة المجلس الوطني للثورة بطرابلس 1961م

أفضى مؤتمر طرابلس الأول (1960/1959) إلى مجموعة من النتائج التي بدأت تأخذ طريقها إلى التجسيد في الميدان العملي، وذلك تحسّبا لمستجدّات جديدة ستعرفها الثورة التحريرية في فترات لاحقة، سيّما فترة 1961م، أين ستلعب جبهة التحرير الوطني دورها الدبلوماسي بكلّ حذاقة مع فرنسا، وستكشف عن أوراقها بخصوص مستقبل الجزائر، هذا بالإضافة إلى ما ستؤول إليه المرحلة من تقلّبات في مزاج قادة الثورة بخصوص التهافت على الميراث المشعوم؛ أي السّلطة، وهو ما ستعرض تفاصيله في دورة المجلس الوطني للثورة الثانية بطرابلس الغرب.

قبل هذا نوّد أن نشير إلى أنّ حلقات الصّراع بين قادة الثورة بقيت مستمرّة دون انقطاع، وهذه المرّة كان مسرحها هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة اللّتين تتبادلان في كلّ مرّة أسلحة التشهير والنّديّة نتيجة اختلاف وجهات نظرهما حول التسيير والتنظيم والقيادة، ويرجى "مصطفى بن أعمار" أصل هذه المواجهة إلى صراع السلطة لا غير، ويستبعد أن يكون الصراع حول الأفكار، أو

¹ محمد تقيّة، المرجع السابق، ص 239.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

اختلاف حول مشروع سياسي أو مشروع مجتمع¹، وبالتالي كان هذا العامل بالإضافة إلى عوامل أخرى² سببا في التعجيل بعقد الاجتماع.

وفي ظلّ هذه الظروف "انعقد المجلس الوطني الرابع للثورة الجزائرية في الفترة الممتدة بين 06 و26 أوت بطرابلس دون تمكّن الصحافة من الاقتراب من هذا الاجتماع فائق السّرية"³، ويقول "علي كافي" في مذكراته أنّ "الاجتماع دام من 05 إلى 22 أوت"، وجاء في البيان الختامي لمجلس الثورة أنّ الاجتماع دام من "09 إلى 27 أوت"⁴، وهو الأرجح والأصحّ باعتباره نصّ لا تحريف فيه على الأقل من جانب بعض الأمور الثانوية كالاختلاف في تحديد تواريخ حدث معيّن، وما مائل ذلك، وعليه "انطلقت أشغال هذا المؤتمر في 09 أوت 1961، في ظلّ صراع شديد لم تظهر ملامحه إلاّ عند أصحاب القرار الثوري آنذاك بمختلف أطرافهم واتجاهاتهم، وعلى وجه الخصوص بين الحكومة المؤقتة التي جُرّدت تقريبا من كلّ صلاحياتها وهيئة الأركان العامّة وهذا يعني بالدرجة الأولى ظهور الصراع بين المدنيّين والعسكريين"⁵.

وقد دار النقاش حول نقطتين؛ أولاها: تتعلّق بمسألة المفاوضات مع فرنسا، وثانيهما: تناولت مسألة القيادة⁶، وإجمالا "درس المجلس الوطني للثورة الجزائرية مختلف التطوّرات التي حدثت في المجال العسكري والسياسي والدبلوماسي للكفاح الوطني للشعب الجزائري، بالإضافة إلى آفاق مستقبل

¹ أنظر: مصطفى بن أعر، المصدر السابق، ص 262.

² من بينها: حادثة الطائفة الفرنسية التي تمّ إسقاطها على الحدود التونسية وأسر طيّرها، استقالة هيئة الأركان العامة، بالإضافة إلى النتائج السّلبية التي أسفرت عنها مفاوضات إيفيان الأولى ومفاوضات لوقران (أنظر التفاصيل في عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص، ص425، 449).

³ جاك دوشمان، المرجع السابق، ص 314.

⁴ أنظر ذلك في الملحق رقم: 08.

⁵ مريم صغير، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954-1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص 107.

⁶ راجع المزيد في: عبد السلام فيلاي، المرجع السابق، ص 434 435.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

الحرب التحريرية، وصادق على النصوص المحددة للتوجيه، والأهداف المرجوة من الثورة الجزائرية¹، وفي الأخير تقلص وجود المعتدلين والمحترفين السياسيين² بتمكّن المركزيين في المجلس الوطني من إبعاد فرحات عباس، واستبداله برئيس كتلتهم ابن يوسف بن خدة، وعادت حقبة الشؤون الخارجية إلى سعد دحلب، وبالمقابل حصل أعضاء قيادة الأركان على إلغاء اللجنة الوزارية المختلطة للحرب CIG وألغي كذلك منصب وزير الدفاع في التشكيلة الجديدة للحكومة المؤقتة³.

أما فيما يخصّ الجانب الأيديولوجي، فقد تطرّق المجتمعون إلى أفق المستقبل فيما يخصّ "الدولة والمجتمع"، وفي هذا الصدد "حدّد المجلس الوطني للثورة الجزائرية المحتوى الديمقراطي والاجتماعي لمعركة الشعب الجزائري"⁴، وأعطى في نفس الاتجاه البنيات الفكرية والتأسيسية التي سيعتمد عليها الشعب بعد نيّله للاستقلال وتبدو في نظرهم الأليق والأنسب لكلّ تحديث، وهذه النقاط مجتمعة سنحلّلها في المطلب التالي.

2: مستقبل الدولة ونموذج المجتمع من خلال برنامج الدورة وما كرّسه من أبعاد حداثة واقتصادية وثقافية.

انبرى المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى وضع برنامج خاص بنظام الدولة والمجتمع، مؤكّدا فيه على أنّ المحتوى الديمقراطي والاجتماعي الذي خصّ به معركة الشعب الجزائري سيكون "مستوحى

¹ أنظر نص البيان النهائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثالثة 27 أوت 1961 في: الملحق رقم: 09.

² إشارة إلى فرحات عباس الذي ستنتهي عهده على رأس الحكومة المؤقتة في هذا المؤتمر، لتؤول في نهاية المطاف إلى بن يوسف بن خدة (أنظر: علي كافي، المصدر السابق، ص 273).

³ مصطفى بن عمر، المصدر السابق، ص 264.263.

⁴ نص البيان النهائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثالثة 27 أوت 1961، عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، مرجع سابق، ص 460.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

من خط جبهة التحرير الوطني التي تمثل دليل الأمة، وهي قيم تهدف إلى تشييد مجتمع، وخلق اقتصاد يعمل لصالح الشعب وإنشاء نهضة ثقافية"¹.

انطلاقاً من هذه الرؤية المؤدجلة، يتبين لنا أنّ الخطّ الأيديولوجي الذي رسمته الثورة التحريرية إنّما ينطلق من قاعدة ثابتة ويستمرّ ضمن ديناميكية متقدّمة تحركها جملة العوامل التاريخية التي تجعل من ذلك الخط منهاجاً أصيلاً لكلّ اجتهاد فكري، وهنا شكّلت جبهة التحرير الوطني الغطاء الأمين لطموحات الأمة الجزائرية، وقد ناضلت بكل الوسائل من أجل أن تحفظ الوحدتين الترابية والشعبية من التجزئة الاستعمارية، وتبرهن للاحتلال الفرنسي أنّها **جبهة تقاوم ولا تساوم** وتفكر في المستقبل، وتسعى إلى نمذجة كلّ الصيغ القيمية والتاريخية والأصالية في تصوّراتها واستشرافاتها، حتى تستكمل بذلك رسالة بيان أول نوفمبر وتجسّد ما فيه من استحقاق وجدارة وتبصّر، وعليه فهي ساعية إلى تحقيق هدفها الأوّل والمتمثّل في "إلغاء النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي من أجل استبداله بنظام جديد في خدمة الشعب، والاستقلال بالنسبة إليها المرحلة التي تفتح الطريق نحو الرّقي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للبلاد"²، وهذا هو هدف الثورة التحريرية الرّامي إلى إجهاض منظومة القيم السلبية المتمخضة عن ركاب الاحتلال واستبدالها بالقيم الوطنية الأصيلة، وبمعنى آخر إقامة الثورة على الوضع الكائن من أجل ابتداع ظروف جديدة تسمح بتحقيق فرص الرّقي في جميع المجالات، وهذه الفرص تأتي بعد الحصول على السيادة والاستقلال.

وبالنسبة لنظام الدولة المستقبلية، فقد أرادته جبهة التحرير الوطني أن لا يحد عن السياق النوفمبري، ومن أجل أن تشرح طبيعته من خلال برنامج الدورة أكّدت أنّ "الأشكال النظامية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ستكون مبنية على قاعدة الحداثة، عن طريق تأطير المجتمع سياسياً وتوحيده، وإلحاق به تغييراً عميقاً، والاهتمام بالمرأة وتطويرها وكلّ ذلك يكون في إطار المبادئ

¹ أنظر : البيان النهائي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثالثة 27 أوت 1961 في الملحق رقم: 09.

² أحمد مسعود سيد علي، مقال سابق، ص 54.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

الإسلامية"¹، هذا النص يوحي إلى إستراتيجية عميقة في التفكير، ويكشف في أبعاده وتمثلاته حقيقة الماضي المتراط مع الحاضر والذي بدونه . أي الماضي . سيكون المستقبل رهين تخمينات جوفاء ومتلاشية.

فالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية سيندرج نظامها ضمن سياق حدثي . تجديدي مؤكب لحضارات العصر، ومُتسق مع خط التفاعلات المستجدة شريطة عدم الانزياح عن أطر المبادئ الإسلامية التي تعتبر هوية المجتمع وجنسيته الحضارية، وبالتالي فإنّ أي انزلاق عن ذلك يعني بالضرورة خروج عن المألوف، ثم إنّ المجتمع الجزائري لن يقبل بأيّ تحديث لا يتكيّف ومنظومته الاجتماعية.

وفي ذات السياق يشير الباحثون إلى أنّ نظرة جبهة التحرير الوطني من خلال هذه الدورة "تدلّ على تطوّر كبير في الفكر الوطني كونه يبحث عن السبيل المثلى لإلحاق الدولة الجزائرية بركب الأمم المتحضّرة والأهمّ من ذلك فإنّ هذا الفكر عرف كيف يؤقلم هذه السبيل لتستجيب والشروط الضرورية والموضوعية لتطبيقها في المجتمع الجزائري، لإدراكه بأنّ أية محاولة تحديثية تخرج عن الإطار الحضاري للمجتمع هي محاولة يائسة"²، وهذه الحداثة التي عبّر عنها النص تتضمّن في إحداثياتها حركية المجتمع، حيث ركّز المؤتمرون على نقطة مهمّة تتمثّل في تغيير وتوحيد المجتمع وتأطيره سياسيا، وهنا نستشفّ الدور الريادي الذي اضطلعت به الثورة التحريرية في سبيل تغيير الإنسان الجزائري والنهوض بإنسانيته من خلال الدفاع عن مقوماته والعمل على تحريره من ربة الاحتلال الفرنسي بأيّ ثمن، والأهمّ من ذلك هو إعادته إلى سكة الأحداث وصكّه في "قالب مجتمع" يعي ويدرك ماذا يفعل، وإلى أين يريد أن يصل بثورته.

¹ سيد علي، المرجع نفسه، ص 54.

² أنظر على التوالي: أحمد مسعود سيد علي، مرجع نفسه، ص 54؛ فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص 229؛ محمد العربي الزبيرى وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1962/1954، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 215 216.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

وفي خضمّ حديثه عن المجتمع، أشار المؤتمرون إلى وجوب العناية بالمرأة وضرورة تطهيرها، ويُعدّ هذا الفعل من آثار الثورة التحريرية الجزائرية التي "غيّرت المجتمع النسائي"¹، وجعلته يتفاعل ضمن حلقات المجتمع دون الشعور بأيّ دونيّة أو قيد، وبصورة مجملّة يمكن القول أنّ هذه الثورة "أعطت للإنسان الجزائري حجمه الحقيقي في الحياة فأصبح مؤمن بأنّ عظّمته وقيّمته تتحقّقان مع قيمة وعظمة مجتمعه ككلّ... فنحن أمام مواطن جديد واعٍ بدوره في الحياة مستعدّ لبناء مجتمع جديد ومدرك لما يجري خارج وطنه"².

كما تجنّب المؤتمرون التأويل الغامض بخصوص "النظام الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي الذي يقود الدولة الحديثة، وراحوا يحددون معالمه الرئسيّة المتمثّلة في حرّية الشعب في تسيير البلاد واستغلال خيراتها، الحرّية الفردية والجماعية، حرّية التعبير والتفكير والرّأي، حرّية ممارسة كلّ الديانات دون تمييز عنصري أو ديني، والعدالة الاجتماعية"³، وبهذا القرار تكون أيديولوجية الثورة التحريرية قد بلغت شوطا بعيدا في التفكير والاستقراء والتحليل للمعطيات الماثلة، حيث أكّدت على نقطة مهمّة وهي " أنّ الثورة التي باركها واحتضنها وغدّتها الشعب، سيجني قطفها ويتمتع بآثارها ومآثرها واستحقاقاتها وحده الشعب الذي كان سيّدها في الميدان التحريري، وسيكون سيّدها في ميدان التشييد والإعمار"، بالإضافة إلى منحه كلّ الأولويات والسّماح له بالحرّية الاجتماعية وممارسة شعائره بعيدا عن خطابات الإكراه والتفرقة، ناهيك عن تمتّع المجتمع بمزايا العدالة الاجتماعية التي لولا أهميتها في تسيير المجتمعات لما تطرّقت إليها النصوص السابقة وتداولتها الأدبيات فيما بعد.

¹ فرانس فانون، العام الخامس للثورة الجزائرية، تر: ذوقان قرقوط، ط01، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2004، ص 122.

² خليفة الجنيدي، حوار حول الثورة، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986، ص 62.

³ أحمد مسعود سيد علي، مقال سابق، ص 54.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

وفي تجربة استشرافية أخرى، كرّست دورة طرابلس أبعادا جديدة بخصوص المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحثّتها في ذلك: لا قوّة للدولة دون تدعيم لهذه القطاعات الحيوية، وانطلاقا من هذا وضع المؤتمر أهدافا لكلّ قطاع على النحو التالي:

البعد الاقتصادي: تناول فيه المؤتمر مجموعة من النقاط تتعلّق ب: "القيام بإصلاحات زراعية، بتوزيع الأراضي على الفلاحين وتنظيم استغلال هذه الأراضي ضمن إطار التعاونيات، وكذا إحداث تجمّعات اقتصادية على الصّعيد المغربي والعربي والإفريقي"¹، ويدخل هذا التّصور ضمن إستراتيجية منهجية معبّرة عن الحسّ الاقتصادي العميق الذي يتفرّد به منظرو الثورة في هذه الدّورة، وقد تمّ التركيز على ضرورة الإصلاح الزراعي باعتباره أحد المقوّمات الرّئيسة لجزائر المستقبل، وينبغي أن نشير إلى أنّ قادة الثورة قد نوّهوا بذلك، وعلى سبيل المثال نذكر "العربي بن مهيدي" الذي كتب مقالا في جريدة المجاهد بعنوان "ثورتنا وأهدافها الأساسية" جاء فيه: "...والشعب الجزائري يحمل السلاح مرّة أخرى لطرد المحتمل (المحتل)، وليتخذ حكومة لنفسه على شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية، ويُقيم نظاما يحتوي بوجه خاص على إصلاحات فلاحية عميقة ويضمن السّلام في المغرب العربي"²، كما نورد أيضا ما صرّح به "عبد الحفيظ بوصوف" للمجاهد بالقول: "لا قيام للجزائر الحديثة بلا إصلاح زراعي"³.

وبهذا التحديث ستحرّر جبهة التحرير الاقتصاد الوطني من قبضة الاحتلال الفرنسي، وعليه ستكون دولة المستقبل هي الأمانة على اقتصاد شعبها الذي لن يقاسمه في ذلك أيّ دخيل، وستعمل على توجيهه مغاربا، عربيا وإفريقيا من أجل تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وترسيخ لمبادئ التعاون والتكامل الخارجي.

¹ محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 217.

² المجاهد، 1956/07/01، ص 27.

³ المجاهد، العدد 28، مصدر سابق، ص 07.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

البعد الاجتماعي: جاء في هذا المجال: "إقامة نظام الصحة العمومي المجاني، القضاء على البطالة والجوع والمرض والجهل"¹، والهدف منه هو النهوض بالمجتمع الجزائري وتعويضه عما لقيه من بؤس وعذاب وحرمان تحت مظلة الاحتلال الفرنسي، وبذلك تكون جبهة التحرير الوطني قد خطت خطوة جبارة نحو تشييد المجتمع وأخلقة مفاعيل الحياة الكريمة في أوصاله الساكنة؛ فدعت إلى مجانية الصحة العمومية حفاظا على الأفراد، وسطّرت من أجلهم خطاطة نفعية بُغية إدخالهم عالم العلم والمعرفة وذلك بالتخلّص من قيود الجهل والامية من جهة، ولإدراكها مدى أهمية العلم في تمتين عرى المجتمع وعضد الدولة من جهة أخرى.

هذه الرؤية إذن، مهّدت لميلاد مجتمع جديد وكشفت عن إرادة التحرير والتعمير التي غرستها الثورة التحريرية في وجدان أبنائها المنتقدين، وهذا دليل على نجاحها. أي الثورة. في إخراج الإنسان الجزائري الحقيقي من داخل الإنسان الضائع المقهور، ولنا أن نقول أيضا مع "فرانس فانون": "نودّ أن نبرهن على أنّ مجتمعا جديدا قد وُلد على الأرض الجزائرية، إنّ نساء ورجال الجزائر اليوم لا يشبهون، أولئك اللذين كانوا في عام 1930 ولا اللذين كانوا عام 1954 بل إنهم صاروا لا يشبهون حتى الذين كانوا عام 1957، إنّ الجزائر القديمة قد ماتت، إنّ كلّ هذا الدّم البريء الذي تدفق غزيرا من الشرايين على أرض الوطن قد عمل على إنحاض إنسانية جديدة، ويجب ألاّ يجهل هذه الحقيقة إنسان"²، وبهذه الطريقة نجح المفكر والمتكّف والقائد والإنسان العادي في صناعة نموذج أيديولوجي خاصّ بإطار مجتمعه المستقبلي.

البعد الثقافي: تلمّس هذا الجانب صميم شخصية المجتمع الجزائري بصفته مجموعة من الأفراد المتآلفة، حيث تطرّق المؤتمرون إلى مجموعة من الأهداف المرتبطة عضويا بذلك والمتمثلة في: "تطوير الثقافة لأهميتها الوطنية والحضارية، رفع مستوى الثقافة للشعب الجزائري، التمدّرس العام

¹ محمد العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 218.

² فرانس فانون، العام الخامس للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 15.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

المجاني، رفع مستوى المثقفين"¹، وجاء التركيز على الثقافة في برنامج هذه الدورة باعتبارها أحد أهمّ مكوّنات الشخصية الوطنية في الحاضر والمستقبل وبدونها "فالجزائر مهدّدة ببراكين انشطارية، لأنّ الثقافة هي روح الأمة"² على حدّ تعبير فرحات عباس، ثمّ إنّ الشعب الجزائري قد صمد أمام موجات الانسلاخ الحضاري الذي قذفته بها أساطين الاحتلال الفرنسي، وتمسّك بالنواجذ على دينه وقيمه وعروبه وأصالته لإدراكه أنّ الثقافة إنّ ماتت مات معنا المجتمع برّمته، فالجزائر مثلا . كما يقول "أحمد بن نعمان". "ضيّعت أثناء الاحتلال جنسيّتها الورقية لتصبح <<فرنسية مسلمة>> ولكنها لم تضيّع شخصيّتها وهويّتها الثقافية ولسانها العربي الميراث وعاداتها الأصيلة، ومن ثمة ظلّة ممسكة بحجّة المطالبة بالاستقلال السياسي، ولو فرضنا أنّ فرنسا قضت على الإسلام والعربية في الجزائر وسوّت سكّان الجزائر بسكّان فرنسا في الثقافة عموما (والدين واللّغة على وجه الخصوص) لما كان لأحد الحق أو حتى التّفكير في المطالبة بالاستقلال عن فرنسا"³.

بذلك يريد برنامج طرابلس 1961 أن يُطوّر الثقافة عن طريق فتح التعليم العام المجاني، ورفع مستوى الثقافة سواء بالنسبة للشعب عامة أو للمثقف خاصة⁴، ودفعه إلى تحقيق مردود ثقافي كبير بتوفير الوسائل والإمكانيات اللازمة، وهذه الخطوات نحتسبها ايجابية وذات فعالية نظرا للجهود النظرية المبذولة في سبيل الخروج ببرنامج واضح ومتكامل يعطي للدولة والمجتمع المُقبلين نضجا وكفاءة أقوى.

¹ العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 219.

² علي تابليت، المرجع السابق، ص 42.

³ أحمد بن نعمان، المرجع السابق، ص 13.

⁴ العربي الزبيري وآخرون، المرجع السابق، ص 219.

الفصل الرابع : تطور مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسسات الثورة في تفعيله (1957-1961)

خاتمة الفصل:

شهدت دورات المجلس الوطني للثورة بكلّ من القاهرة وطرابلس تفعيلًا قويًا من طرف جبهة التحرير التي سعت إلى تقوية برامجها من خلال تكريس البعد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي فيها، واستظهار قدرة المجلس في تسيير بعض المهام وعلى رأسها صياغة برامج أيديولوجية تتعلّق بمستقبل الدولة والمجتمع.

وقد أكّدت المحاضر الختامية لهذه البرامج على إعطاء الأولوية لبناء وتحديث المجتمع، وإقامة دولة الاستقلال في كنفٍ من الإخاء والعدالة ضمن المبادئ الإسلامية، وبذلك تكون دورات المجلس قد أعادت كلمة "الإسلام" إلى الصياغة العامة لكنّها في نفس الوقت تركت المجال مفتوحًا أمام الخيارات التي تفرض نفسها مع تقدّم كلّ مرحلة.

إنّ التسليم بجدارة المشروع الوطني دفع بجبهة التحرير إلى تجسّد العديد من المنظورات المسطّرة في النصوص، وذلك من خلال تفعيل القوى الذهنية والعملية التي انسجمت لتخلّق نموذجًا مؤسّساتيًا فريدًا تمثّل في تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتثبيت شرعيّتها، وجعلها شبه دولة لرعاية آمال الجزائريين في الانعتاق.

لقد أدركت الثورة التحريرية مرحلتها الأخيرة بتحقيقها لنصف أهدافها، وبفضل مؤسّساتها الثورية والمؤقتة زادت تصميمًا على أن تكون دولة ومجتمع الغد من ضمن استراتيجياتها وأولوياتها الرئسية، وبالتالي سيكون الطريق إلى تشييد هذين المشروعين مخفوفًا بصعوبات جسام لا تُنقذ منه إلا فكر سليم ورؤية موحّدة نحو الهدف.

الفصل الخامس

مفهوم الدولة والمجتمع في ميثاق طرابلس 1962م

أولاً: مستقبل الدولة والمجتمع من منظورات نص اتفاقيات ايفيان
وبرنامج المجلس الوطني للثورة بطرابلس 1962: المنعرجات والخفايا
ثانياً: الدولة والمجتمع في تصوّرات مشروع الحمامات / ميثاق طرابلس
ماي - جوان 1962

ثالثاً: استعادة السيادة الوطنية على الدولة والمجتمع بين نجاح المشروع
الثوري واخفاق القرار القيادي

مقدمة الفصل:

خصّصنا هذا الفصل لدراسة ميثاق طرابلس كأحد أهم وأغنى محاورنا، ونظرا لقيمته الأيديولوجية والتاريخية في مرحلتي الثورة وما بعد الثورة، فقد أُعْتُبر في مرحلة لاحقة أرضية صلبة لجيل الاستقلال، خاصة وأنه كرس بعده في رسم معالم المجتمع الجزائري وإزاحة الستار عن حقيقة الدولة التي تداولتها أدبيات الثورة انطلاقا من بيان نوفمبر مرورا بميثاق الصومام ودورات المجلس الوطني للثورة فضلا عن اجتهاد بعض مثقفي الثورة في التنظير لها عن طريق كتابات مُتَنَوِّرة في جريدتي المجاهد والمقاومة.

إننا بهذه الإطلالة التاريخية على مُدخلات ومخرجات هذا الفصل، تتجاوزنا قوّة الإيمان بالاستقلال المحقّق بعد طول انتظار وجهد جهيد، ورؤيتنا لمشروع الثورة يتحقّق عبر سلسلة من العمل والتنظير والتخطيط، وفي نهاية مرحلة ثورة السلاح سيدخل الشعب الجزائري إلى مرحلة التشييد والبناء عبر بوابة اتفاقيات أيفيان وما تضمّنتها من رُبط لمستقبل الجزائر ببنود لم يهضمها التاريخ بعد.

وبالتالي فمرورنا بتفاصيل الدورة الأخيرة للمجلس الوطني للثورة بطرابلس (1962)، ووُوقوفنا عند ما أفرزتها من معطيات مستقبلية خاصة بالمجتمع والدولة، سيجعلنا نكتشف وجه الدولة العائدة من التاريخ بمقاس من أرادوها أن تكون كما سيكون وليها فيما بعد، وهنا سنتساءل ما إذا كان برنامج طرابلس 1962 الذي تحوّل إلى ميثاق بمثابة امتداد حقيقي لمفاهيم نوفمبر والصومام؟ أم أنّ منظريه اختاروا طابع الاستقلالية في تحرّي النموذج الأليق للدولة والمجتمع؟.

أولاً: مستقبل الدولة والمجتمع بين منظورات نصوص اتفاقيات ايفيان وبرنامج المجلس الوطني للثورة بطرابلس، المُنعرجات والخفايا

1: اتفاقيات ايفيان: الحدث والتّصوّر

شكّل عام 1962م مرحلة فريدة من عمر الثورة التحريرية الجزائرية وذلك بسُلوكها آخر طريق تحريري لها في حربها المضادّة مع الاحتلال الفرنسي من جهة، وكذا دخولها مرحلة استكمال الجهاد الأكبر بإعادة بناء سلطتها السيادية باستقلالية وإرادة من جهة أخرى، وطبعاً لم يتحرّر الشعب الجزائري من عنف المستعمر إلاّ بعدما انتهج كافة السبل الفكرية والأدبية التي قادته إلى العودة بقوة حيث وجوده وكيونته في مقام التاريخ وشرعيّة الجغرافيا، وقد لاحظنا من خلال الفصول السابقة مدى تجاوب هذا الشعب مع حاضره وتشبّته بمستقبله عن طريق ما ألهمته إياه أديبات الثورة التحريرية من وجودٍ وحضارة ومُدركات حقّقتها في نهاية المطاف "ملحمة الانتصار في ايفيان" التي فرملت مكابح التسلّط الكولونيالي في الجزائر، ومنحت القول الفصل للجزائريين.

في هذا "الاستثناء التاريخي" لنا الحق أن نتساءل: هل كانت نصوص اتفاقيات ايفيان "العتبة المنجّية" و"الخلاص الأبدي" من سيطرة فرنسا على الدولة والمجتمع في الجزائر؟.

لقد تحقّق أخيراً ما تمّ الإعلان عنه في بيان أول نوفمبر ب: "فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ"¹، وتجنّد هذا القرار بعد مفاوضات تمهيدية مسبّقة، انتهت بمفاوضات ايفيان الرسمية التي جمعت ممثلي جبهة التحرير الوطني بنظرائهم الفرنسيين قصد وضع حدّ للمشكلة الاستعمارية العالقة

¹ بيان أول نوفمبر، وزارة المجاهدين، المصدر السابق، ص 12.

بين البلدين، وانتهت بعد مشاورات حثيثة بالتوقيع على "اتفاقيات ايفيان" يوم 18 مارس 1962¹ والتي تقع في 93 صفحة².

ويتضمن النص الكامل لوقف إطلاق النار 11 مادة تقرّر فيها توقيف العمليات العسكرية وكل عمل مسلّح في القطر الجزائري يوم 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر، بالإضافة إلى قرارات أخرى تتعلّق بعملية سير وقف إطلاق النار بما فيها تحرير جميع أسرى المعارك لكلا الفريقين³، وقد تمّ تحديد الفاتح من شهر جويلية 1962 موعداً لإجراء الاستفتاء، بالإجابة على السؤال التالي: "هل تريد أن تصير الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا في ظلّ الشروط المحددة في تصريح 19 مارس 1962؟"⁴.

وبالنسبة لمستقبل الدولة الجزائرية من منظور نصّ اتفاقيات، فقد تمّ التصريح بأنّ هذه الدولة "ستمارس سيادتها التامة والكاملة في الداخل والخارج، وستمارس هذه السيادة في الدفاع القومي والشؤون الخارجية، وللدولة الجزائرية أن تعدّ بجزية هيئاتها الخاصة وتختار النظام السياسي والاجتماعي الذي تراه أكثر ملائمة لمصالحها، للدولة السيادة في تحديد وتطبيق السياسة التي تختارها في المجال الدولي، وتوافق الدولة الجزائرية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتقيم مؤسّساتها على مبادئ

¹ يُذكر أنّ اجتماعاً للمجلس الوطني للثورة الجزائرية كان قد انعقد بطرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962 لدراسة نصّ اتفاقيات ايفيان بكل جزئياتها، حيث كان سعد دحلب هو المقرّر، وتمّ التصويت على مشروع النصّ من طرف المجلس بالإجماع عدا ثلاثي القيادة العمة للجيش وهم: بومدين، قايد ومنجلي، بالإضافة إلى الرائد مختار بوزم (ناصر) من الولاية الخامسة (وهران)، أما سجناء الثورة الخمسة المتواجدون بأولنوي فقد صوتوا بتأييد الاتفاقيات، واستؤنفت المفاوضات من جديد يوم السابع من مارس لتنتهي بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار من طرف كريم بلقاسم عشية 18 مارس (أنظر التفاصيل مجملّة في: بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، تر: لحسن زغدار ووحلّ العين جبانلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت، ص 37،38).

² فيلالي، المرجع السابق، ص 445.

³ Ben Youcef Ben KHedaa, L'ALGÈRIE A L'ALINDE'PENDANCE la crise De 1962, imprimerie Dahlab, p 145.

⁴ فيلالي، المرجع السابق، ص 445.

ديمقراطية، بين جميع المواطنين بدون تمييز في الجنس والعنصر والدين، وستقوم بتطبيق ضمانات خاصة بالمواطنين الخاضعين للقانون المدني الفرنسي¹.

إلى حدّ هذه السّطور يبدو أنّ الجزائر تتجه رأساً إلى تحقيق سيادتها وانفصالها أخيراً عن فرنسا، لكن المتأمل بعين التحليل إلى بنود اتفاقيات إيفيان سيجد بأنّ هذه السيادة وهذا الاستقلال (المنقوصين) سيكونان ضمن إطار التعاون <<الجزائري . الفرنسي >>، وبالتالي سوف تخرج الجزائر من عنق زجاجة الاحتلال لتعود إليها من نفس المنفذ لكن بأسلوب ناعم آخر.

يشير الباحثون إلى أنّ هذه الاتفاقيات تهدف فقط إلى وضع حدّ للحرب الجزائرية الفرنسية وإيجاد حلول ملائمة للمشاكل المترتبة عن انتهاء 130 سنة من الاحتلال، بل كان الهدف الرئيسي والأساسي من ورائها بالنسبة للجانب الفرنسي، هو إبقاء الجزائر أرضاً فرنسية اقتصادياً وثقافياً رغم زوال الوجود السياسي الفرنسي منها، ولذا عملت على رسم صورة للدولة الجزائرية "المنتظرة" مثلما تريدها فرنسا وتمنّاها²، والدليل ما حازت عليه أغلب نصوص اتفاقية إيفيان من دعوة إلى ضمان الحقوق الكاملة للأقلية الأوربية دون استثناء وإلاّ فلعبة فرنسا لن تنتهي إلى حدّ توقيع هذه الاتفاقيات، والواقع أنّ هذه الاتفاقيات "بُنيت على مقارنة الذي يريد أن يُملّي شروطه من حيث أنّه الذي لم يزل بيده مصير الدولة الناشئة، فكان الأمر بمثابة تسليم للحُكم فقط، كما أنّها أكّدت على بدهاءة بقاء الأقدام السوداء في الجزائر، وبالتالي يجب أن تكون هذه الدولة متوافقة مع هذا الوجود على أساس التعايش بين الطائفتين"³، ما يعني أنّ "الاستقلال سيكون مشروطاً بالتعاون"⁴.

إنّ اتفاقيات إيفيان المنجزة في مارس 1962 قد دقّت القارة للأوروبيين الذين لم يُغادروا بعد القطر الجزائري، والذي يستوجب أن يفعلوه في ظروف مأسوية، فهذا الضياع (اللامنتظر والمؤلم) هو

¹ أنظر نص اتفاقيات إيفيان كاملاً في سعد دحلب، المصدر السابق، ص، ص 292، 337.

² الأمين شريط، المرجع السابق، ص 111.

³ عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 494.

⁴ أنظر: المرجع نفسه، ص 494.

كمترادف أحيانا لضياح كامل بالنسبة للمعمّرين والتّجار المضطّرين لترك ممتلكاتهم بأيدي الجزائريين¹، والتنازل عن « L'Algérie De Papa »، جزائر الشمس والحين المتوسّطي بتعبير أنصار "مدرسة الجزائر" الأدبية²، لكن في المقابل وضعت فرنسا شروطا قاسية في المفاوضات ترمي إلى تغليب العنصر الأجنبي وإعطائه ضمانات عديدة بما فيها السياسية³.

لقد اتضح كل شيء وتبيّنت صورة الدولة الجزائرية المقبلة "الطيّعة والوديعة" التي قال عنها أحد الباحثين بأنّها تتوفّر على كامل خصائص الدولة الليبرالية الويلسونية الأوربية، وبصفة عامة فإنّ "دولة إيفيان" على مستوى المؤسّسات السياسية ككل لن تُخرّج عن الحدود التي ترسمها جمهورية مونتيسكيو⁴، وقد أوّعز الأمين الشريط هذا التّصوّر القابل للتحقيق إلى الهيئة التنفيذية المؤقتة التي تمّ إنشاؤها كإجراء لمسايرة الأوضاع بعد وقف إطلاق النار⁵، والرّامية إلى "تسيير الشؤون العامة في الجزائر فيما بين وقف إطلاق النار والاستقلال، وهي تعمل بالتنسيق مع المحافظ السامي الفرنسي في

¹ مقال دلاز، أحد الاستقلايين والاستقلال الآخر 1954 . 1962، تر: محمد سالم وعبد الرحمن كابويا، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2013، ص 14.

² عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 383.

³ أنظر على سبيل المثال الفصل الرابع المتعلّق ب"محكمة الضمانات" من نص اتفاقيات إيفيان؛ وفي هذا الصّدّد علت صيحات الكُتّاب الفرنسيين بشأن خصوصية هذه الاتفاقيات، ودعوا إلى توضيح البنود الخاصة بالأوروبيين الذين سيقفون في الجزائر، لدرجة أنّهم نادوا بالتقسيم في حالة ما تمّ خرق تلك الضمانات الخاصة بهم، ففي كتاب موريس ألّي المعنون ب"الجزائر واتفاقيات إيفيان" نجد ما مفاده: "...لا يمكن أن يكون لاتفاقيات إيفيان معنى؛ فلا يمكن أن تكون مطابقة للتقديم الذي أعطي عنها للناخبين الفرنسيين من طرف السلطة؛ ولا يمكن أن تستجيب للأهداف المحدّدة لها والمتمثّلة في الوصول بجماعتين إلى التعايش والتعاون، إن لم يتمّ تحديد محتوياتها وطرق تطبيقها منذ الآن، بكل وضوح، وإن لم يتمّ التنصيص على تدابير عقابية فعالة تكون إلزامية بالفعل، في حالة اختراق تلك الاتفاقيات، وفي هذا المنظور من الضروري توفّر شروط أربعة تُعتبر فعلا أساسية: تمثيل سياسي خاص بالمجموعة الفرنسية؛ إمكانية استظهار حق الفيتو ضدّ كل تدبير مضاد لاتفاقيات إيفيان؛ إمكانية الانفصال في صورة ما إذا تبيّن بأنّ الفيتو لم يكن مُجديا؛ وأخيرا ضمان دولي للضمانات، فهذه الشروط الأربعة لا تتناقض أبدا مع اتفاقيات إيفيان، بل متوافقة مع حرفية هذه الاتفاقيات، يمكن أن يتمّ تبنيها في شكل بروتوكول إضافي لتطبيق اتفاقيات إيفيان، فهي متوافقة مع مصالح كافة الأطراف، ومع المُثل الديمقراطية" (أنظر: موريس ألّي، الجزائر واتفاقيات إيفيان، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبّة للنشر، الجزائر، 2008، ص 277، 278).

⁴ الأمين شريط، المرجع السابق، ص 112.111.

⁵ أنظر: المرجع نفسه، ص 112.

الجزائر، تتولّى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والحكومة الفرنسية باتّفاق بينهما تعيين أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة¹، ولعلّ أهمّ ما أثار الجدل بين الباحثين بخصوص هذه الهيئة التنفيذية هو طبيعتها القانونية، لقد أرادت الحكومة الفرنسية من خلالها أن تكرّس النشأة الفرنسية للدولة الجزائرية، أي أنّ الجزائر (بعد حصول الاستفتاء وتأكيد الرغبة في الانفصال) ستنشأ بموجب استفتاء أول جويلية 1962، ما يعني أنّها لم تكن موجودة من قبل²، وهذا سحق لتاريخ وحضارة الدولة الجزائرية القائمة قبلا، وكذا غلّو بعدم الاعتراف بجهة التحرير الوطني وكذا بالحكومة المؤقتة التي استطاعت أن تفتك اعترافات العالم بشرعيّتها، وهذا ما جعل الأمين شريط يقول بأنّ كل هذا السيناريو (عدم الاعتراف بجهة التحرير والحكومة المؤقتة شكليا، تشكيلة الهيئة التنفيذية ممثلة للفرنسيين من سكان الجزائر وأعوانها من الجزائريين) هدف أيضا إلى عدم تسليم السلطة إلى جهة التحرير الوطني مع إجبارها أن تتقمّص اللباس الذي فُصل لها في إيفيان، وعليه فالتصوّر الذي وضعته فرنسا في اتفاقيات إيفيان للجزائر المستقلّة، قد لعب دورا ملموسا في اشتداد حدّة الصّراع بين قيادة الأركان لجيش التحرير الوطني والمكتب السياسي فيما بعد من جهة، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من جهة أخرى نظرا لارتباط هذه الأخيرة بتلك الاتفاقيات³.

ومن جهتنا يمكننا القول أنّ الصّوت الفرنسي هو الذي تغلّب في اتفاقيات إيفيان لدرجة أنّها جاءت لتصوّر مستقبل الأقلّيّة الأوربية بالجزائر ومصالح فرنسا الاقتصادية والعالمية، وليس أبدا لتصوّر غد الدولة الجزائرية والمجتمع المقبلين على تحدّ تعميميّ خلاق، ومن هنا جاز لنا أن نجزم بأنّ حال المجتمع الجزائري لن يكون أفضل من حال دولته اللهم إذا استثنينا سجيّة أفراد المطبوعة على نبد الالتصاق بالآخر والعيش في رحاب قيوده المفروضة، وطبعا لن تغرينا صيحات التحرّر والتعليم

¹ حيث تمّ تعيين "عبد الرحمن فارس" من الجانب الجزائري رئيسا لها، وروجي روت (من الجانب الفرنسي) نائبا له (أنظر أسماء بقية الأعضاء في: سعد دحلب، المصدر السابق، ص 338).

² أنظر: الأمين شريط، المرجع السابق، ص 112.

³ أنظر المرجع نفسه، ص، ص 113، 115.

وتصدير فرنسا لأطقمها المتعلّمة ولأجهزتها العلميّة لمساعدة الجزائر في النهوض على قدميها، وهذا لأنّ المشكلة ليس في التحرّر والانفصال على الورق، ولكن في كيفية ممارسة طقوس الاستقلال في ظلّ وجود ارتباطات جنينيّة وقهرية بين فرنسا وفردوسها المفقود (الجزائر).

بعد هذه الأشواط المرهقة من المفاوضات تمكّنت حكومة المنفى . حسب وسّم الباحثين لها . من التوقيع على وثيقة الاغتراب، على أمل أن ترمّم آمال المجتمع الجزائري في التّمام دورة المجلس الوطني الأخيرة في طرابلس وما سُسُفِر عنه من أدبيات جديدة حول مستقبل ومشروع الدولة والمجتمع في الجزائر المستقلّة للتوّ.

هذا هو بيت القصيد في المطلب التالي.

2: مؤتمر طرابلس ماي . جوان 1962 ومهمّة تفصيل برنامج الجزائر المستقلّة

تمّ الشّروع في التحضير لاجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذي تقرّر عقده في العاصمة الليبية طرابلس ابتداء من السّابع والعشرين من شهر ماي 1962 منذ بداية سنة 1962، وأُرسلت الاستدعاءات، وشُكّلت لهذا الغرض لجنة مختلطة من ممثلي مختلف الوزارات تداعت إلى مدينة الحمامات بتونس من أجل التحضير للاجتماع الهام، وتقديم عملها في مُهلة أقصاها عشرة أيّام¹.

¹ ترّس اجتماع الحمامات أحمد بن بلّة عضو الحكومة المؤقتة إلى جانب محمد يزيد العضو الآخر في نفس الجهاز، وتمّ توزيع المهام على الأعضاء الحاضرين كما يلي:

. رضا مالك (رئيس تحرير صحيفة المجاهد) ومصطفى الأشرف (عضو في CNRA) أُسندت لهما مهمّة تحديد طبيعة الثورة الجزائرية.=

= محمد الصديق بن يحيى (عضو في CNRA) ومحمد حربي (موظّف في وزارة الشؤون الخارجية) أوكلا بمهمّة الإشراف على رسم المعالم الكبرى للسياسة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك السياحة الخارجية.

. عبد المالك تمام، أُسندت إليه مهمّة بناء الحزب.

(أنظر: عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 46462).

والملاحظ على هذه اللجنة أنّها ذات أيديولوجيا متباينة، ما سيؤثر بشكل أو بآخر على برنامج الجزائر المستقلة الذي سيكون حسبنا عبارة عن كوكتال ضخم من التوجهات والمفاهيم المؤخلة داخليا والمستوردة من الخارج، وحسب صالح بلحاج فإنّ "العناصر الأكثر ديناميكية وإسهاما في اللجنة هي لشرف ورضا مالك وحريري، وبحكم ما اشتهر به الثلاثة من توجهات تحديشية ويسارية، كان متوقعا أن تضع اللجنة برنامجا يساريا معارضا للحكومة لأنّ أعضاؤها لم يكونوا من الدائرين في فلك الرئيس بن خدة،... ولأنّ رئيس اللجنة كان بن بلة المعارض للحكومة"¹.

واستنادا إلى المهام الموزعة على أعضاء اللجنة التحضيرية بالحمامات، يبدو لنا أنّ البرنامج العام لهذا الاجتماع سيتمحور . بصيغة تقريبية . على: تقديم قراءات مجملة حول الثورة التحريرية وبنياتها وهويتها، هيكله مسار الجزائر المستقلة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، كذلك البحث حول إمكانية توظيف مفهوم الحزب غداة تسليم مقاليد الحكم، بالإضافة إلى اقتراحات أخرى سنفصل فيها لاحقا، وعليه سيكون البرنامج المحرّر في تونس هو المادة الخام الذي ستنبئ حوله مقرّرات أشغال الاجتماع النهائي لمجلس الثورة بطرابلس، وسيحوّل . حسب علي هارون . إلى "مشروع ميثاق طرابلس بعد المصادقة عليه"².

¹ صالح بلحاج، جذور السلطة في الجزائر الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956 إلى 1965، مطبعة بن مرابط، الجزائر، 2014، ص 133.134.

² علي هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري وآمال فلاح، دار القصب للناشر، الجزائر، 2012، ص 14؛ كان هناك في الواقع مشروعان أعدا للمؤتمر، أحدهما عُرف ببرنامج الحمامات ثم ببرنامج طرابلس فيما بعد، قدّم للمؤتمر على أنّه مشروع برنامج حزب جبهة التحرير الوطني لتحقيق <ثورة ديمقراطية شعبية> قام بتحريره خلال شهر ماي 1962 وتحت إشراف أحمد بن بلة فريق من شباب الجبهة المثقفين المذكورين أعلاه، أمّا ثانيهما فهو المشروع الذي اقترحه فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وهو حصيلة عمل مجموعة من التنظيمات التابعة لهذه= الفيدرالية مثل الودادية العامة للعمال الجزائريين والفرع الجامعي للطلبة، ويُعتبر المشروعان في الحقيقة متكاملان باعتبار أنّ منطلقهما الأيديولوجي واحد، ووقوع أصحاب هذا وذاك تحت مؤثرات غريبة ومعتقدات شيوعية ونظريات يسارية، سواء كانت قديمة أو جديدة (أنظر: عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 4342).

وبتاريخ 25 ماي 1962 توجه أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى العاصمة الليبية طرابلس لعقد مؤتمرهم الرابع¹ بهدف إعداد ميثاق وطني يصبح مرجعا للدولة التي سيتم إقامتها في الجزائر بعد الاستقلال²، وقد حضره كل الأعضاء من الداخل والخارج، بما فيهم السّجناء الخمسة، وللحفاظ على السّريّة التامة لأشغاله تمّ غلق مطار طرابلس، ومنعت السلطات الليبية الصحفيين من دخول المدينة³، وقد اجتمع أعضاؤه في مقرّ مجلس شيوخ الملك الليبي بطرابلس، وترأس هذا الاجتماع محمد الصديق بن يحيى ونائبه العقيد علي كافي وعمر بوداود رئيس فيدرالية فرنسا⁴، وفيما يخص الأعضاء الآخرين فقد تمّ توزيعهم على الطاولة المستديرة⁵.

تمحورت أشغال هذه الدورة في نقطتين؛ حيث تتعلّق الأولى ب"المصادقة على مهام السلطة السياسية بعد الاستقلال"⁶، بمعنى دراسة برنامج جبهة التحرير الوطني المتمثل أساسا في الوثيقة الأساسية المحرّرة بالحمامات التونسية، والتي حدّدت طبيعة الثورة الجزائرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للجزائر بعد استرجاعها لسيادتها الوطنية⁷، أو ما اصطلح عليه إجمالا من قبل المحرّرين ب"مشروع الثورة الديمقراطية الشعبية"⁸ وتتعلّق النقطة الثانية ب"تعيين قيادة سياسية طبقا لتوجيهات البرنامج"⁹ باسم "المكتب السياسي" لتحلّ محلّ الحكومة المؤقتة، وتتسلّم بدلا منها مقاليد

¹ الطاهر الزبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1962/1929، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص 277.

² مصطفى مرادة، المصدر السابق، ص 204.

³ إبراهيم لونيبي، الجزائر في دوامة الصراع...، المرجع السابق، ص 14.

⁴ الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 278.

⁵ أنظر تشكيلة المجلس الوطني للثورة الجزائرية في: على هارون، المصدر السابق، ص 17 . 19؛ وأنظر كذلك ترتيب المؤتمرين في قاعة مجلس الشيوخ بطرابلس في: المصدر نفسه، ص 20.

⁶ الأمين شريط، المرجع السابق، ص 116.

⁷ إبراهيم لونيبي، الجزائر في دوامة الصراع..، المرجع السابق، ص 14.

⁸ وردت هذه النقطة في محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 07 جوان 1962 (أنظر المحضر في: عمار ملاح، وثائق وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 231.229).

⁹ الأمين شريط، المرجع السابق، ص 116.

الأمر وتكون مسؤولة على إنجاز وتنفيذ القرارات التي سيتخذها المجلس خلال الاجتماع ويكون أيضا مكلفا تكوين الحزب وتشكيله وتحضير الاستفتاء وتنظيم الانتخابات للمجلس الوطني التأسيسي¹، فوَقْتذاك كانت فكرة تأسيس هذا المكتب هي المستحوذة على العقول².

بالنسبة للنقطة الأولى، وبما أنّها دُرست من طرف اللّجنة وفي دورة موسّعة فقد تمّ تبنيها بالإجماع³ على الرّغم ما احتواه المشروع من طروحات لم يتعوّد عليها لا الشعب الجزائري ولا قادة ثورته⁴، وجرت الأمور على هذا الشكل من التوافق إلى غاية الإعلان عن العمل لتشكيل المكتب السياسي الذي سيسهر على تنفيذ وثيقة الميثاق، وعلى تبليغها إلى قادة الولايات في الداخل وبقية الإطارات في الخارج لإبداء آرائهم حولها، وكذا على التحضير للمؤتمر الذي سيعقد داخل الجزائر ويجمع كلّ الإطارات⁵، وفي هذه النقطة الثانية "تعرّثت أشغال الدورة، التي أدّت إلى توتّر الجو وتحويل المداولات في بعض الأحيان إلى خصامات، وكانت بعض التدخّلات عبارة عن استفزازات صريحة، فقَد أصحابها كلّ إحساس بالكرامة واحترام القانون"⁶، وتحوّ المؤتمر إلى "لقاء المغامرة والانتقام"⁷، بدلا أن يكون لقاء الإخاء الثوري والانتصار بعد إيصال الثورة التحريرية إلى مرادها المنشود والمحقّق.

¹ إبراهيم لونيبي، الجزائر في دوامة الصراع...، المرجع السابق، ص 15.14.

² علي كافي، المصدر السابق، ص 289.

³ أنظر المحضر في الملحق رقم 09.

⁴ إبراهيم لونيبي، الجزائر في دوامة الصراع...، المرجع السابق، ص 15؛ سنفضّل في حيثيات الموضوع عند تطرّقنا إلى الشق الأيديولوجي الخاص بدراستنا.

⁵ مصطفى مرادة، المصدر السابق، ص 205.

⁶ تقدّم مكتب الدورة باقتراح يتضمّن التركيبة التالية للمكتب السياسي : السّجناء الخمسة وهم: حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، محمد بوضياف، رابح بيطاط، محمد خيضر، بالإضافة إلى زايد محمدي السعيد والحاج بن علا، غير أنّ آيت أحمد وبوضياف رفضا المشاركة في التشكيلة المقترحة التي لم تُحرز على أغلبية الثلثين كما ينصّ على ذلك القانون الأساسي فيما يتعلّق بانتخاب المكتب السياسي (أنظر: شهادة بن يوسف بن خدة في: محمد عباس، رواد الوطنية (شهادات 28 شخصية وطنية)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص 113.112)؛ وللمزيد حول الأزمة المثارة حول محور اختيار تشكيلة المكتب السياسي طالع: مصطفى مرادة، مصدر سابق، ص 207.205؛ وكذلك: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 278 وما تلاها.

⁷ جاك دوشمان، مرجع سابق، ص 317.

استأنف المجتمعون جلسات المؤتمر في 04 حزيران/ يونيو بعد انقطاع قصير¹، وبتاريخ 07 جوان 1962 تمّ المصادقة على محضر الاجتماع طبقاً لتوصية جبهة التحرير الوطني في نص "قوانينها الأساسية" التي أصدرها المجلس الوطني للثورة في جانفي 1960م، والذي ينصّ على أنّ "اجتماعات جبهة التحرير الوطني يجب حتماً أن تسجّل في محاضر جلسات"²، وانتهى الاجتماع بخاتمة مَرّة قال عنها علي هارون: "لا... ما كان المجلس الوطني للثورة يستحقّ أن يغادر خشبة التاريخ بمثل هذه المهانة... إنّها بداية الفتنة الكبرى!"³.

إذا كانت نهاية المؤتمر تبدو بهذه الصورة الكالحة، فكيف لمصير الدولة والمجتمع أن يكون في ظلّ تنافر من اجتمعوا لتحديده؟.

إنّ المسألة ستّضح بلا ريب عندما نفصّل في الجانب الأيديولوجي للبرنامج الذي سيتحوّل إلى ميثاق بعنوان: "الثورة الديمقراطية الشعبية".

¹ أنظر: محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 280.

² أنظر هذا النصّ المُدرج ضمن القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني في: عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 431.

³ علي هارون، مصدر سابق، ص 34؛ ويعتبر مصطفى بن أحمد أنّ "مناسبة هذا الاجتماع كانت آخر فرصة للوصول إلى تسوية تُرضي الطرفين في ظلّ شرعية المجلس الوطني، لكن الأمل في انبثاق فريق متلاحم عن هذه الجلسة، وقادر على التكلّف بمصير الوطن لم يُعمّر طويلاً إذ أنّ الاجتماع قد انتهى إلى غموض كَرَس القطيعة بين أغلب الوزراء، وعلى رأسهم ابن خدّة، وبين قيادة الأركان المتمثلة في بومدين وقايد أحمد ومنجلي" (أنظر: مصطفى بن أحمد، المصدر السابق، ص 265).

ثانيا: الدولة والمجتمع في تصوّرات مشروع الحمامات/ ميثاق طرابلس 1962

1: مستقبل الدولة الوطنية في آفاق الثورة الديمقراطية الشعبية

شكّل برنامج طرابلس 1962 حسب الباحثين "أول إعلان أيديولوجي لجبهة التحرير الوطني بقصد تزويد البلد المستقل حديثا بتوجيه سياسي"¹، وبالتالي وضع جرد دقيق لإيجابيات وسلبيات الماضي وتحاكم المسؤولين من خلال أفعالهم، وإعطاء نقد شامل للحاضر بمعطياته الموضوعية ورسم المعالم الرئيسية لمرحلة البناء الثوري في الجزائر المستقلة انطلاقا من نفس الثوابت أو المبادئ التي لازمت الحركة الوطنية ومرحلة الكفاح المسلح² ولهذا صيّر على شكل ميثاق يحاكي واقع وتطور الثورة التحريرية، ويضعها ضمن نطاق أيديولوجي عريض يُفترض أن يكون مرجعية وهوية الدولة والمجتمع الجديدين، ومكمّلا لشريط الثورة الفكري المتمثّل في أديباتها وكتاباتّها.

جاء هذا الميثاق إذن ليضع تصوّرا لأكثر من مسألة!، وفي المقابل ليثير نقاطاً في قمة الاستفهام تحتمل أكثر من فرضية وتخمين من أجل فهم مساره ومآره!.

فبخصوص نظام الدولة المستقبلي، فإن الاجتماع ناقش الاختيارات الأساسية للدولة الجزائرية، وذلك بوضع محور كبير، غايته تجسيد "مشروع برنامج من أجل ثورة ديمقراطية شعبية" *Projet De Programme Pour La Révolution Démocratique Populaire*³، يُفضي بأفكاره وأدواته إلى "تشبيد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية وسلطة في أيدي الشعب"⁴؛

¹ مغنية الأزرق، المرجع السابق، ص 139.

² محمد العربي ولد خليفة، المرجع السابق، ص 85.

³ أنظر الملحق رقم 10.

⁴ Voir : *Projet De Programme pour la réalisation de la Révolution Démocratique Populaire* (adopté a l'unanimité par le CNRA à Tripoli en juin 1962), *Les Textes Fondamentaux De La Révolution*, Ministère De La Culture, Op.cit, p 100. أنظر النسخة العربية، ص 61.

فالوقت قد حان "للكفاح المسلح أن يترك المكان للمعركة العقائدية"¹؛ لأنّ البرنامج يريد لمستقبل الدولة التي ستنهض بالمجتمع أن تكون:

. دولة حديثة، يتمّ تشييدها على أسس ديمقراطية مُضادة للإمبريالية ومعادية للإقطاعية، وذلك بمبادرة الشعب ويقظته ومُراقبته المباشرة.

. دولة ذات سيادة واستقلال كامل وثقافة وطنية.

. دولة ذات تنمية اقتصادية قوية.

. دولة تتمتع بسيادة خارجيّة مستقلة.

. دولة ذات حزب جماهيري فاعل وجيش وطني قوي².

وكلّ هذه الميكانيزمات التي وظّفها البرنامج من أفكار مضادة للاستغلال الفردي، وحب التملك والشخصانية في الحكم والتسيير يجب أن تتكيّف . أي هذه الميكانيزمات . وتُصاغ وفق منظور اشتراكي، لتحقيق آفاق هذه الثورة التي يُنتظر منها أن تكون معركة جديدة لهضبة فريدة ومتقدّمة.

ما يلاحظ على أدبيات الميثاق؛ أنّ رصيد القاموس الأيديولوجي للثورة التحريرية قد تعزّز في آخر مواعيقه خلال فترة التحرير بمصطلح "الاشتراكية"³، والذي يبدو اختياراً جريئاً نوعاً ما وتحدياً

¹ Ibid. p99-100.

² في هذا الصدد تمّ إفراد القسم الأخير من الميثاق للتفصيل بشأن الحزب الذي يُقصد به "حزب جبهة التحرير الوطني"، وقد وُصف بأنّه منظّمة لجميع الجزائريين وليس تجمّعا، وبالنسبة لدوره فهو مُخوّل لوضع الخطوط الكبرى لسياسة الوطن ويقترح نشاطات الدولة، وهذا نظرا لدوره الطلائعي إبان الثورة، كما تمّت الإشارة في ملحق الحزب إلى جيش التحرير الوطني وهذا من أجل إحداث تكامل بنيوي بين الحزب والجيش أين بين جبهة التحرير الوطني وجيشها الثوري، وهذا ما بيّنه النص التالي: "وحصول الجزائر على الاستقلال أوجب ثانية عودة بعض أعضاء جيش التحرير الوطني إلى الحياة المدنية، وإمداد الحزب ببعض الإطارات"، كما أجمل الميثاق مهمّة الجيش في: "الحفاظ على الاستقلال الوطني ووحدته الترابية وتعبئة الجماهير لإعادة بناء الوطن" (أنظر الميثاق).

³ ما يُلاحظ على مفردة الاشتراكية أنّها لم يكن لها وجود في أدبيات جبهة التحرير الوطني من قبل، فلم تكن محلّ استعمال قطّ في جريدة المجاهد لا باللّغة العربية ولا باللّغة الفرنسية، وهذا التطوّر النوعي لأيديولوجية جبهة التحرير الوطني انطلقت من ميراث الحركة الوطنية مع تيّارها الوطني الزايدكالي، بتوجّهات أيديولوجية مرتبطة بالنزعة القومية واللين=

قويا في الوقت نفسه نظرا إلى استقطاب هذا المفهوم نحو الذهنيات وفرضه كمصطلح مفتوح على جسم الدولة والمجتمع دون التفصيل في نوعيته وإعطاء قراءات مهضومة حول الاشتراكية الأليق بجزائر المستقبل التي يريدونها المنظرون في برنامج طرابلس 1962م.

فهل إلباس دولة الدولة المستقلة ثوب الاشتراكية مجرد تصوّر فرضته المرحلة في انتظار ما سيحدثه الميدان بعد توظيف الآليات المقترحة لتحقيق الثورة المعلنة؟ أم أنه محاولة لإرضاء أطراف وإغاضة أخرى؟.

تفاوتت آراء الباحثين حول مسألة إفهام الثورة الديمقراطية الشعبية التي تنتظر الجزائر المستقلة ضمن أطر الاشتراكية، وتراوحت ما بين رافض للفكرة، وما بين مؤيد لها وآخر متحفّظ عنها، وفي هذا الجرى الطبيعي الذي تفرضه أي إشكالية تاريخية متعدّدة التفسيرات يذهب بن يوسف بن خدة في كتابه "أزمة صائفة 1962" إلى القول بأنّ برنامج طرابلس استلهم قيما أجنبية دخيلة على حضارتنا وبالتالي فقد خرج عن الهدف الذي سطره بيان أول نوفمبر 1954 المتمثل في إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية¹.

من جهة أخرى نجد فرحات عباس الذي اعتبر "ما دار في نقاش البرنامج نوعا من الشيوعيّة الغير مطحونة"²، يقول بأنّ الخيار الاشتراكي كان أحد مقترحات أحمد بن بلّة "كان هذا إذن خيار بن بلّة بقصر أولنوى، اشتراكية كاشتراكية فيدال كاسترو، ومع إرادة قويّة لوضع نفسه على الجزائر عن طريق

=الإسلامي، ثم ما تشكّلت به في أثناء المراس الأول لرعيها الأول مع العمل النقابي بدعم من اليسار الفرنسي، بالإضافة إلى الأوضاع المزرية للمناضلين التي دفعتهم إلى الانعتاق، كلّ هذا دفع بعناصر التحليل التي قام عليها التيار الوطني الراديكالي إلى الالتقاء بصورة شبه بديهية مع عناصر التحليل الاشتراكي (أنظر: عبد السلام فيلاي، مرجع سابق، ص 485.

¹ Ben Youcef Been KHedda, OP.CiT , P 87.

² محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 278.

فكرة الحزب الواحد"¹، ويصف البرنامج بالماركسي في قوله " في طرابلس تحصلنا على نصّ لم يتمّ تنظيفه من المحتوى الماركسي، كان المحتوى ماركسيا متطرّفا"²، ومن هذا المنطلق وسم المشروع الذي حُرّر بالحمامات التونسية ب"الميثاق البن بلي" باعتبار أنّ أحمد بن بلّة الذي كان ضمن الهيئة المحرّرة قد تمّ وتحت إشارته إلى اتخاذ قرارات من بينها: ستكون الاشتراكية منصّة لعمل الحكومة الجزائرية مع احترام المبادئ الإسلامية³.

ضمن هذه الإشارات، أفرج أحمد بن بلّة عن سبب انتهاج الخيار الاشتراكي في اجتماع طرابلس 1962م بالقول: "...وكان التصويت في هذا الاجتماع على البرنامج السياسي الذي كُنّا قد أعدناه ونحن في السجن، وناقشناه فور خروجنا منه، وأطلقنا عليه اسم <<برنامج طرابلس>> وقد اخترنا فيه النهج الاشتراكي غير الماركسي وحددنا فيه البرنامج السياسي والاقتصادي لجمهورية الجزائر الشعبية الديمقراطية، واخترنا نهج الشورى " وأمرهم شورى بينهم"⁴، وقد جاء في مذكراته ما يلي: "لقد أعددنا في ألنوا، منهاجا مرحليًا تفترض كلّ اختياراته بأنّ الجزائر قد اختارت لنفسها أبنية اشتراكية، وللمرة الأولى استطاع ممثلو الدّاخل الالتحاق بممثلي الخارج للدرس والتشاور، وحضور هؤلاء المناضلين كان حاسما لاختيار منهاجها المرحلي، وفي الواقع لم يلق معارضة هامة، لا لأنّ المؤتمرين كانوا جميعا اشتراكين، بل لأنّ الذين لم يكونوا اشتراكين كانوا بدون شك يُفكّرون بالبوّن البعيد بين المصادقة على منهاج وبين تطبيقه"⁵.

وقد فنّد أحمد بن بلّة أنّ يكون البرنامج مصبوغا بالنهج الماركسي المتعارض مع قيم المجتمع الجزائري الحضارية، وهذا ما يبدو من خلال قوله التالي: "أأكد هنا مرّة أخرى أنّنا لم نُقرّ مُطلقا النهج

¹ Ferhat Abbas, L'andépendance Confisquée 1962-1978, Flammarion Paris, 1984, p47.

² Ibid. p 47.

³ Ibid. p 48.

⁴ أنظر شهادة أحمد بن بلّة في: كتاب الجزيرة شاهد على العصر، المرجع السابق، ص 187.186.

⁵ مذكرات أحمد بن بلّة، المصدر السابق، ص 135.

الماركسي، ولكن اخترنا المنهج الاشتراكي وفق الرؤية العربية الإسلامية، لم يكن أيّ منّا شيوعيا ولكن كنا جميعا وطنيين عربيين إسلاميين، كانت هناك مداولات مستمرة لحلّ المشاكل وكانت الاتّصالات قائمة بالليل والنهار من أجل الخروج من المؤتمر بقرارات واضحة من المقرّر أنّها كانت ستحدّد مستقبل الثورة ومستقبل الجزائر بشكل عام¹.

هذه هي "الاشتراكية الجزائرية البن بلية"² التي يريدّها أحمد بن بلة سيعمل وفق منظورها بعد تعيينه على رأس الحكومة الأولى، وسيدفع بفرحات عباس إلى تحليل هذه الخصوصية بالقول أنّ الإسلام محقّ في الميدان الرّوحي لكنه مخطئ في الميدان الاقتصادي وهذا بالنسبة لب ن بلة، أمّا الماركسية فهي مخطئة في الميدان الرّوحي ومحقّة في الميدان الاقتصادي وبالتالي تمّ خيانة الإسلام والماركسية، فالمزج بين أيديولوجيتين مختلفتين، الأيديولوجية الإسلامية والأيديولوجية الماركسية سيقود البلد إلى شلل اقتصادي تام وإلى عمل فوضوي³.

إنّ الطابع اليساري في برنامج طرابلس قد خلق هوة أيديولوجية سحيقة بسبب ملامحه المكشوفة، ويلاحظ عبد الحميد زوزو أنّ التوجّه له امتدادات في مفاصل الحركة الوطنية ومنه إلى الثورة التحريرية وصولا إلى دورة المجلس الوطني الأخيرة لعام 1962، ويشرح ذلك من خلال قوله: "...الترسّبات اليسارية التي علقّت بالنجم في أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي قد انتقلت إلى حزب الشعب الجزائري، ومنه إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ومن هذا الأخير إلى جبهة التحرير الوطني، باعتباره امتدادا لكلّ هذه التنظيمات الحزبية، فاعتماد الحزب الواحد في برنامج طرابلس، والأخذ بالإصلاح الزراعي، وتحييد الإسلام دليل واضح على ما للمرجعيّات التنظيميّة

¹ شهادة أحمد بن بلة، المرجع السابق، ص 187.

² Ferhat Abbas, L'andépendance Confisquée OP.CIT. P 59.

³ Ibid. p 59.

والفكرية القديمة ذات الطابع اليساري من آثار واضحة على برنامج طرابلس المصادق عليه بالإجماع من قبل المجلس الوطني للثورة في دورته المنعقدة بطرابلس في جوان 1962¹.

ويستشعر عبد السلام فيلالي النبض الماركسي في الوثيقة إذ يرى بأنّ قاموس مفرداتها يحيل إلى تبني مقارنة نموذج التحليل الآسيوي الماركسي الذي يُعطي من دور طبقة الفلاحين في هذا المشروع²، ويقول بأنّ الفريق الذي أشرف على تحريرها "قد باشر تحليلا اجتماعيا تمّ حصّره ضمن رؤية صراعية <<طبقيّة أو فئويّة>>"³.

ما يلاحظ أيضا على الوثيقة أنّها قد حدّدت المحتوى الاجتماعي لحركة التحرير الوطني عن طريق توزيعه إلى الفئات التالية: الفلاحون، البروليتاريا، الفئات المتوسّطة، البرجوازية⁴؛ ما يعني أنّ الميثاق أدرج "المفهوم الطبقي" في نصوصه، وهذه إحالة إلى وجود آثار ماركسية عالقة في روح الوثيقة بدليل أنّ "الاشتراكية هي في الواقع فلسفة سياسية واقتصادية تقوم على فكرة التكامل في المجتمع، في محاولة لإلغاء التفاوت بين الناس على المستوى المعيشي في ما بينهم، والقضاء على فكرة الطبقات"⁵، والثورة الجزائرية من خلال مساعيها الأيديولوجية والعملية هي ساعية إلى إقامة مجتمع متساوٍ تسوده العدالة الاجتماعية، خاصّة وأنّ هذه الطبقات حسب عبد العالي دبلّة قد أسهمت جميعها في الثورة على الرّغم من أنّ دوافع بعضها توضع محلّ تساؤل عند الإشارة إلى تأييدها للجزائر الجديدة⁶.

¹ عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية...، المرجع السابق، ص 42.

² عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 485.484.

³ المرجع نفسه، ص 484.

⁴ VOIR : Projet De Programme Pour La réalisation de la Révolution démocratique populaire 1962, OPCIT. P 96-97.

⁵ حسين محمود رمّال، المرجع السابق، ص 78.

⁶ عبد العالي دبلّة، الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، د ت، ص

هنا يجب الإشارة إلى أننا لم نتطرق إلى فكرة الطبقات من أجل إثارة صراعات فكرية لا منتهى لها، وإنما من أجل تقديم صورة واضحة حول طبيعة الدولة المستقبلية التي تمّ التنظير لها في مناخ جدلي غلبت عليه سطوة المفاهيم والمضامين.

إنّ الحديث عن دولة قائمة في ظلّ المبادئ الاشتراكية "كان منتظرا في ظلّ العداء الأكثر صراحة ضدّ الليبرالية البرجوازية"¹، وبالرغم من التلوين الاشتراكي الذي ظهر به الميثاق إلا أنّ الكثيرين لم ينظروا إليه أو يعتبروه آخر الكلام لما كان يعنيه قادة البلاد بالاشتراكية الجزائرية، فقد وقف بين نظرة الماركسيين الذين لم يكونوا ليسمحوا بأيّ نظام إنتاج اجتماعي سوى الاشتراكية العلمية وبين أولئك الذين يرفضون الاشتراكية في شكلها الماركسي. اللينيني على أنّها أيديولوجية أجنبية مستوردة من الخارج، وعليه فميثاق طرابلس ما كان ماركسيا كما كان الماركسيون يريدونه، ولا إسلاميا بالقدر الذي يريده الإسلاميون، فمثله مثل ميثاق الجزائر من بعده، كان ميثاق طرابلس يمثّل الحدّ الأدنى الممكن لإرضاء جماعتين على طرفي نقيض ترى كلّ منهما أنّ لها الحق المطلق فيما تذهب إليه، أمّا على صعيد الصّراع بين اليمين واليسار فقد كان يمثّل انتصاراً ساحقاً للاتجاه الاشتراكي في طرابلس على دعاء النموذج الغربي الحديث لتنمية الجزائر².

إنّ الاختيار الاشتراكي لم يأت من فراغ أو منظور أيديولوجي أو من منطلق صراع الطبقات وسلطة البروليتاريا على نحو ما تقول به النظرية الماركسية، كما لم يكن النموذج الاشتراكي هدفا في حدّ ذاته، بل أُعتمد كوسيلة للتنمية الشاملة وتحقيق العدالة واختزال الحقبات والمسافات للالتحاق

¹ صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 539.

² ميلود سفاري، الصراع بين الدين والأيديولوجيا في الجزائر غداة الاستقلال، مجلة جامعة قسنطينة للعلوم الإنسانية، العدد الثاني، قسنطينة، الجزائر، 1991، ص 03.

بركب الدول المتقدمة وتكريس مفهوم الدولة الذي استعمال مصطلحه الحقيقي لدى الشعوب العربية مازال . حسب إدريس فاضلي . خارج مجال التغطية كما يُقال¹.

ومهما يكن من أمر فإنّ المهام الأساسية للثورة الديمقراطية الشعبية والتي من بينها تشييد البلاد في إطار المبادئ الاشتراكية وسلطة بأيدي الشعب، قد انطلقت . كما يُؤكّد الميثاق . من الواقع الجزائري من خلال معطياته الموضوعية ومطامح الشعب مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات التقدّم العصري واكتشافات العلم وتجارب الحركات الثورية الأخرى ومحاربة الإمبريالية في العالم، وتفادي الاستلهام من الصيغ الجاهزة دون الرجوع إلى واقع الجزائر الملموس وبنفس الطريقة الاحتراز من الانجرار إلى خطأ الذين يزعمون الاستغناء عن تجربة الغير وما تقدّمه الحركات الثورية في عصرنا²، وبهذا يكون الميثاق قد أراد لاشتراكيته أن تكون علمية محضة بالاستناد إلى الواقع العملي الملموس ودون الخروج عن ما ألفه الشعب، حيث ألقى بظلال الأفكار على شكل تصوّرات ونظريات، وأقترح الوسائل التي بإمكانها تحقيق الممارسة الناجحة؛ لأنّ الميدان حسبهم إجابة لكلّ غموض واستفهام.

وفي أتون التنظير لمستقبل الدولة، كان المجتمع الجزائري محلّ دراسة وتحليل حيث سطر البرنامج جملة من التدابير المستقبلية لإقامة مجتمع ديمقراطي وحرّ، وهذا انطلاقاً من تجارب ثورة كبيرة ساهمت أيما مساهمة في صقله وتهذيبه والرفع من مستوى أفراد المتنوّرين بقيم ومبادئ عالمية.

فهل سنشهد دعوة إلى إقامة مجتمع اشتراكي في ظلّ المناداة بدولة اشتراكية؟.

إنّ جواب هذا السؤال مرهون بما سنقدّمه من معطيات كائنة من المطلب التالي.

¹ إدريس فاضلي، المرجع السابق، ص 47.

² Pro jet de Programme pour la réalisation de la Révolution démocratique populaire OPCIT. P 99.

2: تصوّرات ميثاق طرابلس 1962 لمشروع المجتمع الجزائري

كان مشروع طرابلس "مشروع مجتمع"¹ أمّلته ظروف الثورة التحريرية التي أدركت السّاعة الأخيرة من أنفاس التحرير إيذانا بدخول مرحلة حاسمة من مراحل إعادة بناء الذات وترشيد الوعي وإقامة الدليل بأنّ بادرة الفاتح من نوفمبر التي غيّرت التاريخ في الجزائر قد أتت أكّلهما بعد بذّر عصب.

بعد أن أفردت أدبيات الثورة التحريرية مساحة كبيرة للمفردات الشعبية، وتصدّر عبارة "الثورة من الشعب إلى الشعب" الصفحات الأولى من أعداد جريدة المجاهد، نجد في المقابل أنّ ميثاق طرابلس ومن خلال المحتوى الشعبي للثورة الديمقراطية يرى بأنّ الشعب هو القادر على انجاز الثورة الديمقراطية الشعبية وبعثها من التنظير المسبّق إلى الممارسة الحقيقية.

ويقصد الميثاق بالشعب "الفلاحون والعمّال والشباب والمثقفون الثوريون"، ويعتبرهم "طليعة واعية" مهمّتها "وضع فكر سياسي واجتماعي" يعكس بوفاء مطامح الجماهير في إطار الثورة الديمقراطية الشعبية، وهذه الطليعة ستعمل على إنضاج عقيدتها من أجل تحقيق ما في ذمّتها من واجب وطني، وطبعاً قد راع الميثاق الظروف التي خرج بها الشعب الجزائري من حرب ضروس لهذا أكّد على أنّه "لا يوجد عقيدة جاهزة، بل مجهود عقائدي متواصل وخلاق"²، وهذا ما يجعلنا نفهم بأنّ الثورة التحريرية لم تستكمل نصابها التام من الجانب العقائدي، وبالتالي فإنّها ساعية إلى تجذير وتطوير هذا الفعل الخلاق إلى أن يصل إلى استحقاقه الفكري الذي سيتفرّد به الشعب الجزائري في المستقبل.

¹ عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية...، المرجع سابق، ص 41.

² النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص 63.

وبعد استقراءنا لنصوص الميثاق، أمكننا استخلاص السياسة الاجتماعية المسطرة من أجل النهوض بالمجتمع الذي سيناضل إلى جانب دولته لتحقيق آفاق الثورة الديمقراطية الشعبية، وتتجلى هذه السياسة فيما يلي:

. قيام المجتمع على أساس الديمقراطية التي يجب أن تكون تعبيرا جماعيا للمسئولية الشعبية.

. مجتمع اشتراكي يتماشى ونموذج الدولة المصحح به؛ باعتبار أن ما ينطبق على الدولة ينطبق بالأساس على مجتمعها والعكس.

. تحقيق المطامح الاجتماعية للجماهير ب: رفع مستوى المعيشة، محو الأمية وتطوير الثقافة الوطنية، السكن، والصحة العامة.

. تحرير المرأة من رقة الأحكام التقليدية، وإشراكها في تنمية المجتمع.

تدخل هذه الاستراتيجيات ضمن الوسائل المقترحة لتحقيق المهام الاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية، حيث لا نهوض للدولة دون استقامة وقوة من المجتمع، ولا فعالية لتجديد الذهنيات المؤسساتية لتلك الدولة دون تكريس حقيقي لمؤسسات المجتمع وديناميكياته، ويأتي هذا الخيار التكتيكي المنصوص عليه في الميثاق ضمن قراءات ملموسة لحقيقة ومطامح المجتمع الذي يستوجب لنهوضه وارتقائه ترسانة عمليّة من المخططات والتدابير خاصّة مع فترة مؤثّرة خرج فيها الشعب الجزائري مكبداً بخسائر ذهنية ومادية جعلته يفتقر فيها إلى أجدديات التحليل الاجتماعي وسط هرج سياسي كبير، مُفرط ومتأزم، فهل نجح الميثاق في وضع تصوّرات لائقة بشعب أدى ما عليه في ثورة التحرير وأحسن الصياغة لنموذج مجتمع متّزن وفعاليّ واجتماعي كما وعدت به تلك الثورة؟.

إنّ سياسة التخطيط المرسومة في الميثاق أضافت شيئا وتجاهلت أشياء كما يحدث في كلّ مرّة مع أيّة مبادرة تحديثية عميقة؛ فأما الأشياء التي أضافتها فتتجلى في مواصلتها التأكيد على بعض البرامج المسطّرة في النصوص السابقة (دورة طرابلس 1961 تحديدا) كتطوير نظام الصّحة والقضاء على الجهل وإقحام المرأة الجزائرية في ميدان العمل، وهذا كلّ نتاج تطوّر أيديولوجي للجبهة السّاعية إلى استحداث مناهج تكتيكية حديثة في كلّ دورة مناسبة لها.

فالثورة الجزائرية لم تنهض بأعباء شعبها لترميمهم بعد ذلك في المجهول، إنّها فعل تحريريّ خلاق قوامه أسسّين: النضال من أجل تحرير الأرض وفي نفس خطّ الهدف تحرير الأفراد وبنائها ضمن مجتمع، لهذا أقرت في نصوصها الدعوة إلى تشييد مجتمع ديمقراطي وتنويره سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا تكون فيه الديمقراطية عنوان كلّ تقدّم وبناء، وبالنسبة لتحويط هذا المجتمع بسياج الاشتراكية فإنّ هذه الأخيرة ترمي إلى تحقيق أهداف ثلاثة في الجزائر هي:¹

. دعم الاستقلال الوطني.

. إقامة مجتمع متحرّر من استغلال الإنسان للإنسان.

. ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها.

وهذه الأهداف هي "نفسها وسيلة لتحقيق الاشتراكية التي ستبني الإنسان الجزائري الجديد والذي بدوره سيعمل على تحقيقها"²، وتندرج هذه الأهداف دائما في حركيّة واحدة للتطوّر التاريخي ما يجعلها مترابطة ومتكاملة، ذلك أنّ دعم الاستقلال الوطني وتوفير أسباب الازدهار للإنسان كلاهما

¹ انظر: جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي، الجزائر، 1976، ص 27.

² أنظر: حزب جبهة التحرير الوطني، المسيرة، المصدر السابق، ص 193.

يتماشى مع محتوى الثورة الديمقراطية الشعبية، ولن يتحققا كواقع ملموس إلا بقيام المجتمع الاشتراكي¹.

لكن أليس من الأجدر أن يتوفّر الوعي الاشتراكي من أجل قيام المجتمع الجزائري؟.

إنّ الإجابة تكمن في ثنايا نصوص الميثاق الوطني 1976، وهذا نصّها:

"إنّ التحرير الوطني والتحرير الاجتماعي هما شيئان متلازمان في عصرنا هذا، ذلك أنّ الرّفص الباتّ للاستعمار يُفضي حتما إلى رفض الرّسمالية، وعندما تُدرك الجماهير أنّ كلّ من الاستعمار والرّسمالية مرتبطان أشدّ الارتباط وأنّ أحدهما ما هو إلاّ انعكاس للآخر، عندئذ تنشأ الظروف التي تجعل الوعي الوطني يتحوّل إلى وعي اشتراكي"²

ويوضّح الميثاق الوعي الوطني المبكّر للجماهير قائلا: " فمِنذ السنوات الأولى لحرب التحرير أخذت الأفكار المتعلّقة بالتحرّر الاجتماعي تتّضح في الضمير الشعبي بالجزائر، إذ سرعان ما ارتفعت في ميادين القتال شعارات من نوع <<الأرض لمن يخدمها>> و <<الاستقلال ليس مجرد راية>>، وإنّ الجماهير الشعبية من فلاّحين وحرفيين وعمّال وتجار صغار وطلبة... قد فرضت بتحمّلها كافة أعباء الكفاح طابعها على جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، وإذا كان من المؤكّد أنّ التغيرات السياسية والاجتماعية التي تمتّ أثناء سنوات الحرب لم تكن صياغتها العقائدية واضحة كلّ الوضوح، فإنّ حجمها قد بلغ حدّا لم يبق معه مجال لتجاهل أثرها السياسي والأيدولوجي"³.

إذا لقد أفصح محرّرو الميثاق عن نوايا قيام مجتمع اشتراكي في ظلّ سيطرة الرّسمالية، وتبدوا معالم الاشتراكية واضحة بسبب غياب فلسفة أخرى بديلة، والواضح أنّ هذه الفلسفة لم تقتصر فقط

¹ أنظر: جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، المصدر السابق، ص 31.

² جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، المصدر نفسه، ص 31.

³ المصدر نفسه، ص 31.

على المجالين السياسي والاجتماعي وإنما امتدّت أيضا إلى المجال الاقتصادي الذي يُعتبر أداة الشعوب في تنمية دولتها وتعزيز قوّتها وهيبتها.

في هذا المنحى أرسى الميثاق دعائم بناء اقتصاد وطني يقوم على:

. الثورة الزراعية¹.

. تطوير المنشآت.

. تأميم القرض والتجارة الخارجية.

. تأميم الثروات المعدنية والطاقة.

وقد ربط الميثاق هذه الدّعائم بأفاق المجتمع، حيث جاء فيه: "إنّ طموح شعبنا إلى التنمية الاقتصادية وإلى رفع مستوى معيشتة طموح عميق شامل لا يقاوم، وقد علّمتنا تجربة البلدان حديثة الاستقلال العدول عن أساليب الليبرالية التقليدية لإجراء تحوّل حقيقي في المجتمع"².

يتّضح من خلال ذلك عزم جبهة التحرير الوطني في إحلال قطيعة حقيقية بين كلّ ما هو ضيق ومحدود بشأنه أنّ يشلّ طموح الجماعة وبين كل ما قد يؤدّي إلى الانجرار عنوة نحو السياسات الليبرالية الهدّامة التي أجرت العقم في البلاد لأزيد من قرن، إنّ روح التجديد في هذا الميثاق تترأى لنا أيضا من خلال توسيع الاهتمام بالصناعة والتجارة وقبلها الزراعة وكذا الدعوة إلى التأميمات المتعدّدة التي من شأنها أن تحقّق تكاملا اقتصاديا فاعلا، وما يبرز لنا بشأن مستقبل الجزائر الاقتصادي أنّه سيكون زراعيّا بامتياز وذلك من خلال تحقيق ثورة زراعية يكون الفلاحون فيها عصب التنمية والإنتاج.

¹ يذكر محمد حربي وجلبار ميني في كتابيهما المشترك، أنّ: "الهدف من الثورة الزراعية هو أولا وقبل كلّ شيء التحرير الوطني، واستعادة سيادتها كاملة، هذا هو الهدف الأساسي، والشرط لتأسيس جمهورية ديمقراطية واجتماعية لاحقا تكون الوحيدة القادرة على تطوير اقتصاد البلاد، وأشباع الحاجات المادية والمعنوية للشعب الجزائري. Voir : Harbi et Gilbert , OP. CIT, p660.

² النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص 69.

وهذه السياسات المسطّرة والمنتهجة في الميثاق سوف لن تدرك مرحلة نجاحها إلا من "خلال التخطيط الاقتصادي وتحكّم الدولة في توجيه الاقتصاد بمشاركة العمّال"¹، وبدون تخطيط دقيق وواع لا يمكن للتسيير والتوجيه أن يحقق نتائج في المستوى المطلوب، وهنا تدخل فاعليّة أفراد المجتمع في إحداث تلك الموازنات المرغوبة باعتبارها شريكة في الأحداث، "فالمهمّ ليس أن يكون المرء الواحد وراء كلّ الأحداث فذلك من باب المستحيلات بل المهمّ هو أن يكون شريكا في التخطيط للأحداث العظيمة وفي إنجاحها"²، خاصة وأننا كما يقول فرحات عباس "ورثنا جزائر قابلة للحياة الاقتصادية"³

وتأتي الثورة الثقافية أيضا ضمن التخطيطات الممنهجة التي تبناها الميثاق، وذلك نظرا لأهميّة الثقافة في حياة الدولة والمجتمع، وقد شبه مالك بن نبيّ وظيفتها فيه بوظيفة الدم حيث يقول: "فهو يتركب . أي الدم . من الكريات الحمراء والبيضاء، وكلاهما يسبح في سائل واحد من البلازما ليغذيّ الجسد: فالثقافة هي ذلك الدم في جسم المجتمع، يغذيّ حضارته ويحمل أفكار النخبة كما يحمل أفكار العامة، وكلّ من هذه الأفكار منسجم في سائل واحد من الاستعدادات المتشابهة، والاستعدادات الموحدّة، والأذواق المتناسبة"⁴، وبالنسبة للثقافة الجزائرية التي وضعت الوثيقة خطوطها العريضة فقد أن تكون: "وطنية، ثورية وعلمية"⁵.

أمّا الثقافة الوطنية، فتتمثّل في إعطاء اللّغة العربية مكانتها المستحقّة، باعتبارها "المظهر، والثوب الثقافيّ الشامل"⁶ وأحد أهمّ وأعمّ مكّونات الهوية التي ستسمح بإعادة بناء تصوّرات الماضي وتوظيفها بما يخدم مستقبل البلاد، وجاء هذا التكريس من أجل إعادة الاعتبار للغة العربية التي

¹ ميلود سفاري؛ مقال سابق، ص 3.2؛ هذه السياسة تمّ الإشارة إليها أيضا في برنامج جبهة التحرير الوطني خلال دورة المجلس الوطني للثورة بطرابلس 1961م.

² العربيّ الزبيري، المرجع السابق، ص 81.

³ Ferhat Abbas, Autopsie D'une Gerre , OP, CIT, p 23.

⁴ مالك بن نبي، شروط النهضة، تر: عمر كامل مسقاوي وعبد الصّبور شاهين، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، د ت، ص 127.

⁵ النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، المصدر السابق، ص 63.

⁶ عبد المالك حمروش، المرجع السابق، ص 23.

تلاشى بريقها الحضاري بسبب الهيمنة الثقافية والغربية، كما تلاشى عنوانها بأشهر قليلة في نصوص اتفاقيات أفيان، أين تمّت التضحية بها على "مذبح هذه الاتفاقيات"¹.

إنّ وثيقة طرابلس لا تتحدّث عن استعادة ساذجة للغة التي سدّد لها الاستعمار ضربات متلاحقة أراد أن تكون قاتلة، وإمّا تحدّث عن لغة حضارة، ينبغي أن تُبعث، وإذا ما تمّ ذلك، فإنّ المولود الجديد لا بدّ أن يكون برؤيته عصريّاً، إذ لا يمكن الخروج عن الظرف الزماني، أردنا ذلك أم لم نُرد، فكلّ حضارة في التاريخ فاعلة، تكون بحكم نواميس الزّمان معاصرة، أو لا تكون².

فهل ستصمّد هذه اللّغة ردحا آخر من الزّمن؟.

وأما الثقافة الثورية، فالهدف منها إفلات الشعب من أوْصار الإقطاع والعداات الفكرية والتقليدية والخرافات المعادية للمجتمع، وكذا تنوير وتطوير الوعي الشعبي الثوري، وسيحدث هذا - حسب الميثاق - عندما تعكس باستمرار مطامح الشعب وواقعه وانتصاراته الجديدة وكذلك كلّ أشكال تقاليده الفنيّة.

ومن جانب آخر تشكّل الثقافة العلمية ثالثة الأثافي التي تكمّل مفهوم الثقافة الجزائرية ، حيث تعتبر علمية في وسائلها وأبعادها ما يفرض عليها أن تتحدّد حسب طابعها العقلاني وتجهيزها التقني وروح البحث التي تنشّطها، ويدعو الميثاق إلى تعميم هذا الجانب التقنيّ من الثقافة من أجل أن يسود جميع المستويات وفق ما تقتضيه الرّؤية المعاصرة للثورة الثقافية الشاملة (المفتوحة على مصراعها).

وفي إطار الثقافة الجزائرية دائما أشاد الميثاق بالحضارة الإسلامية واعتبرها ذات صيت تاريخيّ كبير، نظير إسهاماتها في التقدّم البشري، وأكّد في نفس الوقت انتماء الجزائر لها باعتبارها جزء من

¹ عبد الحميد براهيم، في أصل الأزمة الجزائرية 1958.1999، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص 24.

² عبد المالك حمروش، مرجع سابق، ص 23. 24.

هذه الحضارة لكن في نفس الوقت أبدا الميثاق بعض الملاحظات بخصوص هذا الشأن مُعتبراً أننا أسأنا خدمتها بسبب بعض الادراكات الضيقة، وهنا دعا إلى ضرورة تجاوز السلوكيات الذاتية من أجل جعل هذه الحضارة محلّ انفتاح عالمي.

وفي حديثه عن الإسلام أحد أهم أسرار نجاح هذه الحضارة، أشار الميثاق إلى أنّ هذا المبدأ الذي فهمه بعض محرّريه على أنه مجرد كتلة روحية لا تكاد تنفصم عن البدع والأوهام التي كانت سببا في خنقه وتحريفه، يجب أن ينعكس . أي الإسلام . علاوة على كونه دينا في عاملين أساسيين هما الثقافة والشخصية.

إنّ هذا التشخيص يجعلنا ندرك أنّ سبب تبني الخيار الاشتراكي للدولة الجزائرية كإطار لها وإبعاد مبدأ الإسلام عن النص المحرّر هو رغبة محرّريه في تجاوز المفاهيم الضيقة الديماغوجية التي علقت بالإسلام كنظام ومرجعية للهوية والثقافة الوطنية، واستجلاب المفاهيم الأكثر انفتاحا وفضاضة إلى عالم أدبيات الثورة التحريرية مع الاكتفاء بتضمين مبدأ الإسلام في عاملي الثقافة والشخصية حتى لا يُعتبر ذلك انحرافا عن الخطّ الأيديولوجي الذي رسمته الثورة مذ بيانها النوفمبري.

ويعلّق عبد الحميد زوزو على الشقّ الخاص بمقومات الشعب الجزائري الذي يشمل جانبه الثقافي والحضاري بالقول: " مشروع طرابلس... لم تُراعَ فيه مقومات الشعب الجزائري الثقافية والحضارية ولا ثوابت الأمة، حيّد الكثير منها مقترحوه الذين أنساقوا وراء شعارات الساعة وأخضعوه لذاتيتهم المتأثرة بالثقافة الأوروبية الشرقية منها والغربية وطبعوه بمفاهيم وقيم غريبة عن المجتمع الجزائري العربي الإسلامي، فوقع فصمّ وحدثت قطيعة بين ما يُمكن تسميته بمقتضيات الحال أو بضرورات الواقع وقيم المجتمع وثوابت الأمة"¹.

¹ عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية...، المرجع السابق، ص 41.

وعليه فإنّ الثقافة المنشودة حسب عبد المالك حمروش هي "تلك التي تقوم على التوازن الديناميكي المبدع بين الثابت والمتغيّر، حيث إنّ الثابت هو منظومة القيم الحضارية العربية الإسلامية الأصيلة، والمتغيّر هو النشاط الإبداعي المعاصر لهذه المنظومة ذاتها، عندما تستوعب التراث الثوري والعلمي المعاصرين وهي الحالة التي اكتسبها المجتمع الجزائري فعلاً في خضمّ الكفاح الضّاري، والتي هي الشرط الضروري لتحوّل أيّ مجتمع من الحالة السّكونية اللاتاريخية إلى الحالة الحركية التاريخية، التي تكون بطبيعة الحال إلاّ معاصرة"¹.

وبآفاق هذه التصوّرات السّياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، يكون ميثاق طرابلس قد أسّس لعهد بنائيّ جديد؛ تتحدّد بُناه في إستراتيجية فكرية . معرفية بأنساق المجتمع وارتكازاته، ولئن تمّ تلمّس بعض الإخفاقات المفاهيمية التي لم تُؤدّ وظيفتها فإنّ الميثاق . رغم خبطاته وعثراته الأيديولوجية . يشكل شرف الثورة التحريرية التي استطاعت الصّمود إلى غاية تحقيق النصر المبين.

وعلى بُعد خُطوات من توقيع وثيقة الاستقلال عن طريق استفتاء تاريخي مشهود، تلوح في قمّة الانتصار بوادر هزيمة سياسية أبطالها هم أنفسهم من اجتمعوا يوماً على قوّة الهدف الوطنيّ الواحد، ما سيؤثّر بشكل أو بآخر على "التاريخ المستزجج"، ويُلقي بظلاله القائمة على الدولة والمجتمع العائدين من التاريخ من أوسع أبواب البطولات والقيم والوحدة.

إنّ مهمّة الانتقال من العهد الكولونيالي إلى العهد الجزائري المحض لم يكن مجرد حادث وقع بكبسة زرّ أو بفرقة أصابع.

إنّ الحقيقة رغم أنّها واحدة فهي في واقع مثل حالة الجزائر متعدّدة المسارب بلا شكّ، وما آل إليه مشروع الثورة التحريرية من نهايات مؤسفة يجعلنا نتحرّى أكثر ممّا نكتب حتى نفهم ربّما ملابسات

¹ عبد المالك حمروش، المرجع السابق، ص 22.

"أزمة صائفة 1962م" التي قلبت الأوضاع رأساً على عقب وجعلت الشعب الجزائري يدفع ثمنًا مضاعفاً نتيجة "العمى الأخلاقي" الذي أُبْتُلي به بعض صنّاع القرار الثوري.

ثالثاً: استعادة السيادة الوطنية على الدولة والمجتمع بين نجاح المشروع الثوري وإخفاق القرار القيادي

1: أزمة صيف 1962م، وتداعيات المرحلة الخائفة على الدولة والمجتمع الجديدين.

أ/ من التصويت على الاستفتاء إلى التوقيع على الاستقلال

كان اليوم الثاني من شهر جويلية من عام اثنين وستين وتسعمائة وألف مرحلة ظافرة للشعب الجزائري، حيث سيقرّر مصيره أخيراً بعدما اجتاز أشواطاً مرعبة في سبيل التمسك بشخصيته وهويته العربية والإسلامية.

في يوم الأحد 02 جويلية، انتخب الجزائريون بأغلبية ساحقة، واختاروا الاستقلال كما كان متوقّعا¹، وانتهت مرحلة أليمة من كفاح شعب استمرت لعقود، لكنّها بالمقابل فتحت جبهة داخلية للصراع على السّلطة²، وفي يوم الثلاثاء وبتاريخ الثالث من نفس الشهر، على الساعة العاشرة صباحاً تمّ نشر النتائج على الملأ ليرافق الإعلان عن حصيلة الاستفتاء خطاب الرئيس الفرنسي الذي أعلن بدوره عن اعتراف فرنسا رسمياً باستقلال الجزائر، لتطوى بذلك صفحة مائة واثنين وثلاثين عاماً من التاريخ، حلّت محلّها صفحة الجزائر المستقلة³، ويصبح جان . مارسيل جينه أول سفير فرنسيّ مُعتمد في الجزائر، بينما تواصل بإيقاع سريع رحيل الأوربيين والأقدام السوداء إلى الوطني الأمّ⁴.

¹ على هارون، المصدر السابق، ص 86.

² الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 281.

³ علي هارون، المصدر السابق، ص 86.

⁴ بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، تر: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2012، ص 10.

وتجدر الإشارة إلى أنّ قبل تاريخ هذا الاستفتاء والحصول على الاستقلال كانت منظمة الجيش السري التي تتألف من أعضاء يعتبرون أنفسهم من أعضاء فكرة الجزائر فرنسية، تنتهج سياسة الأرض المحروقة في كلّ المناطق الجزائرية تعبيراً عن رفضها خيار استقلال الجزائر ودفاعاً عن جزائر فرنسية، حيث تبنت خيار الأعمال الإرهابية ضدّ الجزائريين والتصفية الجسدية للأطر الجزائرية، كما تبنت سلسلة من التفجيرات وأعمال تخريب المنشآت الحيوية كالمكاتب والمدارس والمستشفيات، أبرزها إحراق مكتبة جامعة الجزائر¹، وانتهت بعد التوقيع على مشروع الاتفاق الذي أبرمته جبهة التحرير الوطني مع المنظمة العسكرية السرية OAS².

ورغم الآلام التي تركتها هذه المنظمة التي سعت إلى إبطال إنجاز حق تقرير المصير، إلا أنّ الشعب الجزائري "توصّل إلى الاستقلال من خلال ثورة كهّرت جهده البطولي طوال سبع سنوات (وأزيد)، التحمت خلالها جميع النشاطات الفردية دونما تحفظ ضمن الانطلاقة الثورية"³، وفي الخامس من شهر جويلية تمّ إنزال الأعلام الفرنسية ورفع العلم الجزائري خفاقاً فوق المؤسسات الفرنسية والجزائرية والإدارات الحكومية والشعبية وأقيمت الأفراس في كلّ مكان بعيد الاستقلال للأمة الجزائرية⁴.

حقاً لقد كان يوماً مشهوداً في تاريخ الجزائر والجزائريين، ذلك أنّ دماء الفرنسيين تجمّدت أخيراً على صخرة الكفاح القومي للشعب، وقوّة عملاقة من نموذج بلاد الغال قد اهتزّت في كبريائها لحظة وقوف الجزائري أمامها مسلّحاً بالعقيدة والإيمان ورافضاً لها جنسيّةً ولغةً وديانةً، فكان الرّفص

¹ محمد بنعمو، الجزائر.. أزمة النظام وسراب الدولة، دار نشر المعرفة، الرباط، المغرب، 2017، ص 40.

² انتهت محاولات الهيئة التنفيذية المؤقتة برئاسة عبد الرحمن فارس إلى إيجاد حل لهذه المنظمة الخطيرة، حيث أفضت حواراته ومساءلاته إلى التسليم بـ " البروتوكول المفروض " من قبل سوزيني زعيم هذه المنظمة، والذي يتضمّن مجموعة من المبادئ في السياسات التالية: الداخلية، الخارجية، الاقتصادية والثقافية (أنظر نص هذا الاتفاق في: علي هارون، المصدر السابق، ص . ص 4844).

³ مالك بن نبي، القضايا الكبرى، المرجع السابق، ص 102.

⁴ مذكرات مدني بجاوي، المصدر السابق، ص 322.

منطلقه نحو التغيير، ولولا شعور عميق بالانتماء والوطنية لما أثمرت عقيدته الثورية هذا التغيير في حياته السياسية والاجتماعية.

إنّ الاستقلال الذي كان "أمراً لا مندوحة منه"¹ قد أعاد للجزائر تاريخها الموجود والكائن قبلاً، لكن يجب أن نشير هنا إلى أنّ تاريخ الاستفتاء الذي حصلت بموجبه الجزائر على استقلالها إنّما هو محطة لاستقلال الدولة الجزائرية وليس لتأسيسها كما تدّعي فرنسا!.

لا شكّ أنّ إغفال المرحلة الممتدة من 1958 إلى 1962، واعتبار دستور 1963 كأول دستور بالمعنى الشكلي للجمهورية الجزائرية يُعتبر موقفاً غير سليماً حسب الأمين شريط، فهو ينطوي على مُغالطة تاريخية ناجحة عن رغبة فرنسا في اعتبار استفتاء شهر جويلية حول تقرير المصير، كاستفتاء مُنشئ للدولة الجزائرية نتيجة الانفصال عن الإقليم الفرنسي، بحيث لم يكن للجزائر وجوداً سابقاً، غير أنّ هذا الاستفتاء لم يكن له في الواقع ومن وجهة النظر الجزائرية سوى "طابع تصديقي" إذ يُكرّس حقيقة موجودة في الواقع وفي القانون².

ويذهب نفس الباحث إلى اعتبار أنّ الاستفتاء مُجرّد إرضاء حصلت عليه الحكومة الفرنسية على المستوى الإجرائي رغبةً منها في الاحترام الشكلي للمادة (72) من دستورها، وكذا لم يكن إلاّ شرطاً من شروط تطبيق اتفاقية دولية مُسبّقة أُبرمت بين دولتين، وهو شرط يكتسي أهمية سياسية وليست قانونية، حيث لم يكن من آثاره إنشاء الدولة الجزائرية كما يزعم الكتاب الفرنسيون³.

¹ كان هذا أحد العناوين العريضة على صفحات جريدة المقاومة، حيث كان الجميع يؤمن بدنو ساعة الاستقلال طبقاً لسنة التاريخ "الأيام دُول" يوم على الجزائر وآخر على فرنسا، ثمّ إنّ "الثمار تسقط من نفسها عندما تنضج، ونفس الشيء الذي يحدث للثمار يحدث للمستعمرات" (طالع: المقاومة الجزائرية، العدد 16، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 20 ديسمبر 1956).

² الأمين شريط، المرجع السابق، ص 101.

³ المرجع نفسه، ص 102.

إنَّ أغلب الحروب بين المُستعمرِ والمُستعمرِ إمَّا أنْ تنتهي بتوقيع اتفاقيات أو بإجراء استفتاء أو لا تنتهي أبداً، ذلك أنَّ الدَّول "الغالبية" التي أصبحت بعد الاستقلال في نظر المضطَّهدين المُستعمرين "مغلوبة" لا تستسلم لهفوة ورقة، أو لشكل توقيع؛ لأنها لا تغادرا بلداً احتلته إلاً ونفثت فيه من سمومها وتركت فيه ما سيحعله غير قابل للتطوُّر، فهذا هو منطق المحتل وذاك هو قدر الأبطال.

وفي بلد كالجائز لم يكن الاستقلال كما أُريد له أن يكون، ليس بسبب ما ورثه الاحتلال الفرنسي من رواسب ملوثة فهذا أمرٌ واقع لا محالة، لكن بسبب ما نتج عن الثورة التحريرية من تضخمات زائدة أدت إلى تعكير نشوة الانتصار، وتحويل فجر الاستقلال إلى ليل مأساويٍّ حالك عنوانه "أزمة صائفة 1962".

ب/ السُّلطة والقيادة: فكرة واحدة وغايات متعدّدة

عند الإعلان عن الاستقلال باشرت مختلف شرائح المجتمع الجزائري ونخبه السياسية عملية إعادة بناء الذات، والتأسيس لنواة دولة وطنية جديدة بھاكلھا ومؤسّساتھا السياسية والاقتصادية والثقافية، مُحاولَةً استيحاء أنموذجها الخاص كما نصّت عليه الوثائق والنصوص المرجعية للثورة التحريرية؛ أي بعيداً عن نموذج الدولة التقليدية مثلما تجسّدت في ظلّ الحكم العثماني، أو نموذج الدولة الكولونيالية كما جسّدتھا تجربة الحُكم الاستعماري، إلاً أنَّ تحقيق هذا الطموح لم يمرّ دون صعوبات، فمثل كثير من البلاد الأفروآسيوية الخارجة لتوھا من مرحلة الاستعمار بعدما خاضت ثوراتھا لتصفیته تفجّر أزمة على مستوى قيادتها ونخبها السياسية والعسكرية¹.

¹ الطاهر سعود، الحركة الإسلامية الجزائرية إزهاصات النشأة والتشكّل، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2013، ص 08.

والوضع كان شبيها بالجزائر، حيث استقبل أبنائها غمرة الاستقلال وسط زحمة من الانفلاتات المؤسفة التي شهدتها مؤسّساتها وهيئاتها القيادية، وحدث في صفوفها ما "يُعرف في لسان السياسة بأكل الثورة لأولادها"¹.

ليت الأمر كان تمثيلا دراميا هادفا إلى إسقاط القناع عن ممارسات فرنسا ومخلفاتها المأساوية في حق الإنسان الجزائري وإنسانيته ودولته، وليس أبدا "لعبة مصالح" بين أبناء الوطن الواحد وفي مرحلة لا يُناسِبها تغليب الطموحات الفرديّة على الآمال الجماهيرية الجماعية.

إنّ أزمة الجزائر، وُلدت ولادة قيصريّة مع ميلاد الدولة الوطنية، بعد رحيل الاستعمار مباشرة، بل قبل رحيله ببضعة شهور، إلا أنّ قوّة الثورة وفرحة النصر حجبت عن الجماهير السّحب الدّاكنة التي كانت تُلبّد سماء السياسة الجزائرية؛ فالواقع الجزائريّ في الشارع كان شيئا، لكن الحقيقة الجزائرية في الكواليس السياسية كانت شيئا آخر مُختلفا تماما²، وهذه الحقيقة نجدها نفسها في قول علي هارون: "إذا كانت الجماهير قد احتفلت في جوّ الفرح العارم . وهي بذلك جديدة . خلال ثلاثة أيّام وثلاثة ليال (وهو حدث فريد في التاريخ العريق للبلد)، فإنّ الإطارات، بعد إطلاعهم على مصيبة طرابلس، شاركوا وهم شاعرُونَ بمرارة فشل جائر وفتور في الحماس كمن يتظاهر بفرح ظرفي لكي لا يُفسد سعادة الأبرياء"³.

إذن شهد ميلاد دولة الاستقلال، تنافسا شديدا بين مختلف المحاور والعصبيات ومراكز القوى التي قادت الثورة التحريرية لأجل الاستيلاء على مقاليد الحكم، أو على الأقل للحصول على قدرٍ من الغنائم والامتيازات التي قد يُتيحها الوصول إلى السّلطة، ويبدو أنّ هذا التنافس ليس وليد هذه المرحلة وإنّما له امتداداته السّابقة في التاريخ القريب للثورة، بدءا بما شهدته داخل صفوفها MTLN؛ أي

¹ أبو جرّة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر، دون مكان نشر، الجزائر، 1995، ص 04.

² المرجع نفسه، ص 09.

³ علي هارون، المصدر السابق، ص 86، 87.

بين المركزيين والمصاليين، ثم بين السياسيين والعسكريين بعد اندلاع الثورة، ثم بين هيئة الأركان العامة للجيش والحكومة المؤقتة عشية الاستقلال¹.

صحيح أنّ أزمة صائفة 1962م انفجرت بصورة علنية يوم 04 جوان من ذات التاريخ، بعد فشل المؤتمر في التصويت على قائمة أعضاء المكتب السياسي المقترح عليهم، وأنسحاب رئيس الحكومة المؤقتة من المؤتمر ومُغادرته لطرابلس، رُفِّقَ بعض أعضاء حكومته، وما تبعَ هذا الانسحاب جزءاً من أعضاء المجلس الوطني للثورة، إلا أنّ أسباب انفجار الأزمة حسب إبراهيم لونيبي لا تعود إلى ما حدث في المؤتمر من خلاف حادّ بين أحمد بن بلّة وهيئة الأركان من جهة، وبن خدّة وجماعته من جهة أخرى، وإتّما مرُدُّها إلى القرار الذي تمّ اتّخاذه في اجتماع المجلس الوطني للثورة في ديسمبر 1959 وجانفي 1960، والمتمثّل في إنشاء هيئة القيادة العامة للأركان وإلغاء وزارة القوّات المسلّحة، وتعويضها بلجنة وزارية للحرب CIG².

وعليه يمكن إجمال ملاحظات هذه الأزمة وتداعياتها المختلفة والخانقة في دخول الحكومة المؤقتة إلى التراب الوطني بعد الإعلان عن نتائج الاستفتاء المقرون بالحصول على الاستقلال، ثمّ إصدارها لقرار حلّ هيئة الأركان وتجريد أعضائها من رُتبهم وما تمخّض عن الأمر من ردّ فعل عنيف من قِبل هذه الهيئة، وكذا بروز ملمحين في السياسة الوطنيّة هما: المعارضة والموالاة للمركز الأكثر قوّة وتأثيراً وجيشاً، وهنا برز فريق أحمد بن بلّة المسانّد من طرف هيئة الأركان، والولايات الأولى والخامسة والسادسة وبعض الوجوه السياسية كفرحات عباس، وهو ما سيسمّ لاحقاً بمجموعة تلمسان، أمّا بالنسبة لغريم هذه المجموعة فهي الحكومة المؤقتة التي بدأت مراحل التعقّن السياسي تصل لقمّتها بعد أن وجد رئيسها بن يوسف بن خدّة نفسه عاجزاً أمام تنامي طموحات بن بلّة ومُعاونيه.

¹ الطاهر سعود، الحركة الإسلامية الجزائرية...، المرجع سابق، ص 08.

² أنظر: رابح لونيبي، المرجع السابق، ص 19.

وبالنسبة للجنة "الدفاع والاتصال للجمهورية" التي أنشأها كريم بلقاسم ومحمد بوضياف في 27 جويلية في تيزي وزو¹ (مجموعة تيزي وزو)، فستكون صخرة المعارضة لمجموعة تلمسان التي تريد للمكتب السياسي أن يدخل العاصمة، لكن الأدهى من كلّ هذا هو الانزلاق إلى العمليات العسكرية والعبث بدماء الأبرياء، حيث كانت قسنطينة في فوهة المدفعية²، ثمّ ستليها مدينة الجزائر لفرض سلطة المكتب السياسي فيما بعد.

لم يكن الحل سوى مهادنة الأطراف المتصارعة ودعوتهما إلى حوار بناء يُفضي إلى تفاهم أكبر وإيجاد حلّ مناسب لمسألة المكتب السياسي التي شكّلت شوكة في حلق جميع المشاركين في مؤتمر طرابلس الأخير³، فكانت مبادرة محمد خيضر ورايح بيطاط من جهة، وكذا محمد بوضياف وكريم بلقاسم من جهة أخرى يوم 02 أوت بارقة أمل جديدة في أفق الاستقلال المرير، حيث تمّ الاتفاق على قبول سيادة المكتب السياسي، لكن من سيُرضخ عنّت الولايتين الثالثة والرابعة في ظلّ استنفحال علي لكوامن معارضتهما؟ وما هي السبل الأجدى لإيجاد قنوات الحوار وتغليب مصلحة الوطن على الاعتبارات الشخصية؟.

حسب ما توصلنا إليه، كان الحلّ العسكري هو العامل الحاسم للعب آخر لقطات العبث السياسي في مسيرة البحث عن المكتب الذي سيُزكي الدولة المنتظرة، وفي مقابل هذه الجدلية المثارة في عام الاستقلال تبرز في الأفق ملامح الرئيس الجديد الذي سيتولّى زمام الجمهورية الجزائرية الجديدة.

¹ أنظر، علي هارون، المصدر السابق، ص 174.

² أنظر تفاصيل المواجهة في: محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 295-296.

³ دار الإشكال بين طلب داعٍ إلى توسيع أعضاء المكتب، وآخر بتضييقه.

وحتى لا نطيل عمليّة الالتفاف حول مسببات وحيثيات هذه الأزمة¹ سنتطرق إلى قضية المكتب السياسي الذي أصبح "منذ أواخر جويلية الممثل الحقيقي للدولة والممارس الفعلي للسيادة، واكتسى نشاطه طابعا حكوميا"²، ومن خلاله سنتعرّف عن تماهي أول حكومة للجزائر المستقلّة.

ج/ تأسيس المكتب السياسي ومحاولة تكييف تفاعلات الأزمة مع وضع الجزائر المستقلّة

كانت مبادرة الجمع التي قام بها بوضيف وكريم ومحمد أولحاج عن الولاية الثالثة وخيضر وبيطاط باسم مجموعة تلمسان قد توصلت إلى وضع صياغة لموضوع الاتفاق تدور حول النقاط التالية³:

. المكتب السياسي.

. انتخاب الجمعية الوطنية التأسيسية التي سيكون في شهر أوت واحتمالا في 27 منه.

. اجتماع CNRA في دورة عادية، وسينعقد هذا الاجتماع مبدئيًا في بحر الأسبوع الموالي لانتخاب الجمعية وسيكون موضوعه تقييم الوضع وفحص مشكلة المكتب السياسي.

وبتاريخ 03 أوت دخل مكتب تلمسان إلى مدينة الجزائر أين استقبله الشعب استقبال المُتّصرين، وهو دخول يجب أن يُجسّد نهاية الأزمة، وإذا كانت الولاية الرابعة غائبة عن النقاش ولم توقع على الاتفاق فإنّها . حسب علي هارون . أعربت رغم ذلك عن اغتباطها به (...)، واعترافها بوجوده في حدود صلاحياته التي يُحددها اتفاق 02 أوت⁴.

¹ للاطلاع على كلّ ما يتلقّ بهذه الأزمة راجع: علي هارون، مصدر سابق، ص 167 وما تلاها.

² الأمين شريط، المرجع السابق، ص 126.

³ علي هارون، المصدر السابق، ص 180، 190.

⁴ علي هارون، المصدر نفسه، ص 181.

أمّا في اليوم الموالي، فقد اجتمع المكتب السياسي أخيراً في مدينة الجزائر، حيث أجرى أولاً اتّصالاً بالهيئة التنفيذية المؤقتة لإعلامها بقراره حول تحديد يوم 02 سبتمبر تاريخاً للانتخابات، وهذه الأخيرة نشرت في الحال هذا القرار، وفي نفس اليوم يذكّر على هارون أنّه تمّ توزيع المهام داخل المكتب، فكلف بن علاً بالشؤون العسكرية، وبن بلّة بالتنسيق مع الهيئة التنفيذية المؤقتة، وبيطاط بتنظيم الحزب، وبوضياف بالشؤون الخارجية، وخيضر بالأمانة العامة والمالية والإعلام، ومحمدي سعيد بالترقية الوطنية والصّحة العمومية¹.

وبشأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فقد أصدر المكتب السياسي بتاريخ 30 جويلية 1962 تعليمة نصّت على تكليف هذه الحكومة بتمثيل الجزائر خارجياً إلى غاية تعيين حكومة نهائية من طرف المجلس الوطني التأسيسي، هذا السلوك حسب "زيدان زبيحة" يُفسّر الدور الإيجابي للمكتب ومدى توخّيه العقلانية والمنطق في تسيير دواليب الدولة في حادثة إعادة بعثها، رغم أنّ المكتب السياسي نفسه كان هيئة مزدوجة حزبية وحكومة في آن واحد² بالنظر إلى تشكيلته المذكورة من قبل.

وفي نفس الخط، يرى الأمين شريط أنّ المكتب "قد ورّع المهام بين أعضائه توزيعاً حكومياً، فكان هيئة دولية وحزبية في نفس الوقت، حتى وإن كانت الحكومة المؤقتة لازالت موجودة رسمياً"³، وبالنسبة للمهام الموكّلة إليه؛ فإنّ صلاحياته تقتصر حسب نظرة محمد حربي التحليلية على "الإعداد للانتخابات ولائعقاد المجلس الوطني للثورة، إلّا أنّه كان لدى المكتب السياسي فهم آخر، إذ يُبيّن توزيع المهام داخله أنّه لا يعتبر نفسه كأمانة سرّ إدارية لجهة التحرير الوطني، بل كسلطة

¹ نفسه، ص 186، 189.

² زيدان زبيحة، المرجع السابق، ص 161.

³ الأمين شريط، المرجع السابق، ص 126.

سيّدة... كان للمكتب السياسي صلاحيات الحكومة والحزب في آنٍ معاً، وهو ما يُبعده عن الدور الذي أوكله إليه برنامج طرابلس¹.

إنّ المكتب السياسي لم يتخلّص حقيقة من خصومه النّديين² فموقف الولاية الرّابعة التي لا تزال تسيطر عسكرياً على العاصمة جعلت المكتب السياسي يبدو ضعيفاً ومجرّداً من القوة رغم مساندة بعض العسكريين المناضلين الوطنيين له من أمثال: ياسف سعدي يُضاف إلى ذلك كُله تلك التّصرّفات الخطيرة جداً والتي كانت تميّز يوماً ما يصنّدر عن فرنسيّ الجزائر وبقايا منظمّة الجيش السري³، بالإضافة إلى قيام فرق ياسف سعدي المؤيدة لبن بلة في 29 أوت، بمواجهة وحدات الولاية الرّابعة، فأدى ذلك إلى سقوط قتلى⁴، ورغم منع التّجوّل، نزل السكّان إلى الشوارع، وجابوا الأحياء المجاورة للقصبه السفلى هاتفين بشعار "سبع سنوات بركات"⁵، "الجنود في الشكنات والسلطة للمدنيين!"⁶، وهكذا لم يقفوا إلى جانب أيّ من الأبطال الرّئيسيين، وفي الساعة الحادية عشر ليلاً حاول الملازم الأوّل "علواش"، الناطق بلسان الولاية الرّابعة، أن يُطمئن السكّان: "لن تكون هناك حرب أهلية، لأنّه ما من أحد يرغب فيها"⁷.

إنّه من المؤسف جدّاً أن يسجّل التاريخ أنّ مظاهر "الوحدة - الظاهرية والقشرية - التي جمعت الرّقاء السياسيين أيام الثورة، قد تحوّلت إلى حالة من الصّدام كادت تقذف بالجزائر إلى حرب أهلية

¹ محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 300.

² زيدان زبيحة، المرجع السابق، ص 162.

³ عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 509.

⁴ محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 303.

⁵ وهو المطلب الذي وافق عليه محمد خيضر: "إنّ شعاراتكم هي شعاراتنا"، وبذلك نشر المكتب السياسي بياناً لتهنئة شعب مدينة الجزائر على مظهرته العفوية (أنظر: علي هارون، المصدر السابق، ص 195).

⁶ محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 303.

مدمرة¹، ولولا وعي الشعب الجزائري وصبره على "عناد أوصيائه" لوصلت الأمور إلى ذروة أخطر وأعنف.

ومن أجل كبح تمرد الفكر السلطوي لدى البعض، كانت الدعوة في كل مرة إلى عقد اتفاق يرمي إلى إيجاد ورقة تفاهم!، وفي هذه المرة ورغم محاولات تنويم الحساسيات مؤقتاً "تفاوض العقيد موحد ولد الحاج من أجل وقف إطلاق النار، بناء على طلب العقيد حسن"²، وقد تمّ ذلك بتاريخ 09/05/1962³، وعليه انسحبت وحدات الولاية الرابعة في 09 أيلول/ سبتمبر من الجزائر العاصمة، بدخول قوات الحدود التي أصبحت تسمى <<الجيش الوطني الشعبي>>، وعلى إثر الحدث أعلن بن بلة: "الجيش الوطني الشعبي هو اليوم في الجزائر ويمكن أن أقول لكم أنّ المكتب السياسي قد انتصر بفضل الشعب"⁴.

إذن لقد سطر المكتب السياسي نجاحاً بالنسبة لابن بلة، وسيتعزز مقام هذا المكتب عند إجراء الانتخابات للمجلس الوطني التأسيسي⁵، ومن ثمّة سيفتح كتاب التاريخ مجدداً على الدولة الجمهورية الجديدة التي سيطلق بن بلة صافرة ميلادها في العصر الجديد.

¹ الطاهر سعود، الحركة الإسلامية الجزائرية...، المرجع السابق، ص 08.

² محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 303.

³ زيدان زبيحة، المرجع السابق، ص 163.

⁴ محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص 304؛ ويرى حربي أنّ ذلك لم يكن صحيحاً، فالمكتب السياسي كما يُشير انتصر بفضل قوات هيئة الأركان، ودليله في ذلك: ما سيقع من أحداث يوم 19 حزيران/ يونيو 1965 (ويقصد واقعة الانقلاب على بن بلة) (أنظر: المرجع نفسه، ص 304).

⁵ جرت هذه الانتخابات وهذا الاستفتاء في يوم 20 سبتمبر 1962، وحدد له القانون المُستقنى عليه ثلاث مهام هي: تعيين حكومة.

. التشريع باسم الشعب الجزائري.

. وضع دستور للجزائر والتصويت عليه (أنظر: الأمين شريط، مرجع سابق، ص 127)؛ وللمزيد حول حيثيات ومجرى هذه الانتخابات يُنظر: زبيحة، المرجع السابق، ص، ص 164، 166).

إنَّها حقاً مفارقات عجيبة في سياسة الجزائر المستقلة التي خرجت من حرب كولونيالية مدمرة لتنزلق حيث وضعت أقدامها في أزمة الصائفة، ومن ثمة ستللم شتاها لتجسد ما نظرت وسمّرت له برامج وأدبيات الثورة التحريرية من آفاق وأحكام، ونحن بدورنا لن نختتم بحثنا دون أن نستشرف مشروع الدولة والمجتمع في تصوّر أول رئيس للجمهورية المستقلة.

02: تجسيد المشروع الثوري بتأسيس أول دولة ومجتمع مستقلين . بعد الاحتلال . واقعاً وممارسة.

أ/ تعيين أول حكومة للجزائر المستقلة وتحديد آفاق الدولة والمجتمع في مستهلّ وثائقها.

تمّ تحديد تاريخ 20 سبتمبر 1962 يوماً لإجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، حيث سيقدّم فيها المكتب السياسي قائمة وحيدة بالإضافة إلى قائمة فرنسي الجزائر وفقاً لذلك اتفاقيات أيفيان التي اشترطت في الحقيقة انتخابات تعددية، لكن ذلك لم يعد بالإمكان كون أنّ المكتب السياسي أصبح مُرتبطاً بتوصيات مؤتمر طرابلس المصادق عليها بالإجماع والتي تؤكد أنّ جبهة التحرير هي وحدها الحزب السياسي في الجزائر¹.

وبالفعل تقرّر إجراء الانتخابات التي لم تكن "تنطوي على مفاجأة"² على حدّ تعبير علي هارون، حيث أسفرت عن 5303661 مُصوّتاً من بين 6504033 مسجّلاً، فيما تغيب 1504033 عن التصويت³، وبذلك تمّ انتخاب الجمعية التأسيسية الوطنية.

وبتاريخ 25 سبتمبر من ذات العام أفتتحت أخيراً أول دورة للجمعية المؤسسة التي تسلّمت السلطة من الهيئة التنفيذية المؤقتة، وفي نفس الجلسة أُعلن عن قيام الجمهورية الجزائرية، لكن

¹ أنظر: زبيحة، المرجع نفسه، ص 164.

² على هارون، المصدر السابق، ص 217.

³ محفوظ قداش، وتحرّرت الجزائر، المرجع السابق، ص 299.

دخلت المزايدة اللفظية من الآن إلى مقرّ الجمعية، واقترح أن يُضاف إليها صفة الديمقراطية ثمّ صفة الشعبية، هذا الطابع الثلاثي لنظام الدولة الجزائرية كما يذكر علي هارون كاد أن يُصبح رباعيا عندما اقترح أحد النواب (محمد السعيد) وصفها في المقام الرابع بالإسلامية، وربما كان أصحاب الأغلبية قد فكّروا في أنّ ثلاث صفات كافية لتمييز الاختيارات الأساسية الأيديولوجية لنظام الدولة الجديدة¹.

لقد فرض الفراغ المؤسّساتي وضرورة إمداد البلاد بسلطة تنفيذية على الجمعية الوطنية التأسيسية التصويت في 26 سبتمبر 1962 غداة الإعلان الاحتفالي بالجمهورية الجزائرية على قرار يُوطّن كفاءات تعيين الحكومة، والإسراع في إمداد البلاد بجهاز تنفيذي حكومي، ويتضمّن هذا القرار مادّتين توردان أربعة إجراءات مؤسّساتية مهمّة² هي³:

. تضطلع الجمعية الوطنية التأسيسية بتعيين الحكومة.

. تضطلع الجمعية الوطنية التأسيسية بتعيين رئيس الحكومة.

. عرض الحكومة أمام الجمعية الوطنية التأسيسية.

. عرض برنامج الحكومة على الجمعية الوطنية التأسيسية.

"وبعد مناقشات ليلة 28 و29 سبتمبر عيّنت الجمعية بن بلّة رئيسا للمجلس ورئيسا للحكومة بعد 159 صوتا ضدّ صوت واحد وامتناع 19،...وبما أنّ بن بلّة تقدّم كمرشّح وحيد فإنّ التصويت ضدّه يعني حرمان البلد من أيّ حكومة"⁴، وهكذا يصبح للجزائر حكومة وحصانة قانونية ودولية.

¹ علي هارون، المصدر السابق، ص 215.

² عبد القادر بولسان، المرجع السابق، ص 24. 25.

³ المرجع نفسه، ص 25.

⁴ علي هارون، المصدر السابق، ص 216.

وتبعاً لذلك، تمّ تعيين أعضاء حكومة بن بلة وتوزيع الحقائق الوزارية كما يلي¹:

. خمسة وزراء اقترحتم هيئة الأركان: العقيد بومدين، وزير الدفاع، وأربعة ضباط ، اثنان منهم يمثلون جيش التحرير الوطني الغربي، وهما أحمد مدغري (الداخلية) وعبد العزيز بوتفليقة (الشباب والرياضة والسياحة)، واثنان يمثلان جيش التحرير الوطني الشرقي، وهما موسى حسني (البريد والبرق والهاتف) ومحمد صغير نقاش (الصحة).

وزيران اقترحهما بن بلة: محمد خميسي (الخارجية) وبشير بومعزة (العمل والشؤون الاجتماعية).

. وزيرين كانا سابقا في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: أحمد فرانسيس (المالية) وأحمد بومنجل (إعادة البناء، الأشغال العامة والنقل).

. وزيرا يُدعّمه العقيد شعباني من الولاية السادسة، هو محمد خبزي (التجارة).

. وزيرا من العلماء: توفيق المدني (الشؤون الدينية).

. وزيرين اقترحهما خيضر وبيطاط: عمار بن تومي (العدل) ومحمد حاج حمو (الإعلام).

. وزيرين يُمثّلان فيدرالية الجزائر، هما عمار أوزقان (الزراعة والإصلاح الزراعي) وعبد الرحمن بن حميدة (التربية الوطنية).

. ثلاثة أعضاء من المكتب السياسي: أحمد بن بلة (رئيس المجلس)، ورايح بيطاط (نائب الرئيس)، ومحمدي السعيد (قُدّامى المجاهدين).

كانت هذه أوّل حكومة للجزائر المستقلة، وما يُلاحَظُ على تشكيلتها غياب شخصيات بارزة كبوضياف وآيت أحمد وكريم بلقاسم وبوصوف، وتفسير هذا الغياب حسب عبد السلام فيلاي

¹ محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 307. 308.

هو ميل ميزان القوة إلى التحالف المقام حول أحمد بن بلة¹، تحالف سيكون له وجه آخر في نهايات عام 1962 وما بعده، أين سيُرَكَن المشروع الثوري مؤقتاً على طاولة المناقشات، فيما ستبرز بين فينة وأخرى رؤوس جيدة تُطالب بمقامها تحت الشمس.

وبعيداً عن السّموم التي عكّرت صفو الاستقلال وصفاء المواطنين الخُلص، أفصحت الحكومة الجديدة عن طموحاتها العميقة من خلال أول وثيقة لها، عُدتّ تصريحاً وزارياً خالصاً معبراً عن نشوة الانتصار على جبروت الكولونيين من جهة، وكذا عقد العزم على إنْهاض الجزائر من جديد ودفْعها قُدماً نحو التغيير والرّقي العالميين.

فجاء في التصريح:² "بعد هيمنة استعمارية لمائة واثنين وثلاثين سنة وسبعة سنوات من الثورة التحريرية،

. الشعب الجزائريّ مستقل.

. الأمة الجزائرية حرّة.

. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مُعلنة".

وبالإجمال تعرّض التصريح الصادر بالجزائر يوم 28 سبتمبر 1962م إلى جملة من القضايا السياسية والتخطيطية التي تخصّ واقع المجتمع الجزائري أثناء وبعد الاحتلال الفرنسي؛ حيث بعد أن توجّه رئيس الحكومة "أحمد بن بلة" من خلال تصريحه بتقديم التقدير لكلّ الشعب الجزائري الذي ضحى من أجل استقلاله، استرسل في الحديث عن أزمة صائفة 1962 التي اعتبرها "نتيجة منتظرة

¹ عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 511.

² أنظر وثيقة أول حكومة للجزائر في: عبد القادر بولسان، المرجع السابق، ص ، ص34. 53.

لنقائصَ حتمية لجهة وطنية كان عليها قيادة حرب تحريرية طويلة، إبرام السّلم لمباشرة تغير نشاط عاجل لجهازها العسكري والسياسي"¹.

لقد تمّ تقديم الوثيقة من أجل استعراض برنامج الحكومة ومنهج عملها في سياق مشروع الدولة والمجتمع الذي ينتظر الترميم والترخيص ومن ثمة إعادة البناء والتثبيت، ويبدو أنّ سياقات المشروع المتصلة طبيعيًا بمخطط أية هيئة سامية تتطلّب لزاما وضع المنهاج العام والقانوني لتسيير نظام الحياة فيه.

لهذا توعدت الحكومة بأنّها لن تدّخر جهودها من أجل "إعطاء دستور للوطن".

ومُحاولةً منها تنشيط الفعل البنائي . الوطني خارج المنظومة المورثة من لدن الاحتلال الفرنسي، ترى الحكومة إلزامية "إعادة ترميم الدولة الجزائرية التي سقطت في 05 جويلية 1830 خارج الهياكل الاستعمارية، سننشط . يضيف التصريح . في جمهورية أين يُنظّم كل شيء حول عدالة صارمة لكل المواطنين، فقد عانى شعبنا بما فيه الكفاية من التمييز العنصري لكي يرضخ لتعليمات الحقد والمعاملة بالمثل".

كما عادت الوثيقة بروح عباراتها إلى برنامج طرابلس الأخير، أين تمّ التوقّف عند مضامينه الأيديولوجية، والتذكير بأهمّ الأسس الموضوعية لبناء مستقبل الجزائر، وفي خضمّ هذا أخذ "الاستقلال" محتواه الجادّ من خلال اعتباره سبيل من أجل: "زوال التخلف، الإنهاض الاجتماعي والاقتصادي للشعب الذي لا يريد أن يكون محرومًا من ثورته".

ومن أجل تحقيق إنهاض حقيقي للمجتمع في جميع المجالات، طرقت الوثيقة إلى: وضع مخطّطات تنموية وتطويرية، تمسّ المجال الجوهري الفلاحي كهدف أساسي للثورة، التصنيع، البناء وال عمران، بالإضافة إلى تحسين الوضع الفكري والاجتماعي من خلال الاهتمام بمشاكل التربية،

¹ وثيقة أول حكومة للجزائر، منشورة في: عبد القادر بولسان، مرجع نفسه، ص 36.

التمدرس لكلّ الفئات، التجهيز الصحي، والاهتمام بالشبيبة: الرجالية والنسائية على حدّ سواء، وكذا إعطاء الأهمية للجامعة والاهتمام بشبيبتها.

ولم تغفل الوثيقة الأبعاد المغاربية والإقليمية والعالمية في مخططاتها، حيث وكما وعدت ستنتفتح الجزائر على الخارج، وستساهم في بناء الإتحاد المغاربي والوحدة الإفريقيتين والعالم العربي، وستناشد السلم في كلّ مكان.

وبالنسبة لجهة التحرير وجيشها، فإنّ الحكومة عازمة على "توحيد وتنظيم الجيش الوطني الشعبي في إطار إعادة تحويل الهياكل السياسية العسكرية لجيش التحرير الوطني"، وستدفعه إلى القيام ب"المهام الاجتماعية والاقتصادية"، أمّا بالنسبة لجهة التحرير الوطني فإنّ الحكومة تعتبرها "كمنظمة سياسية شعبية، فإنّها ليست متجاوزة تاريخيا، إذ أنّه سواء تعلّق الأمر بقيادة حرب للاستقلال أو بتشديد دولة في إطار ثورة حقيقية، فإنّ تنسيق القوى الثورية هو ردّ للآمال العميقة لشعبنا".

ومن أجل أن تقوم الحكومة بجعل هذه الرؤى تأتي أكلها المطلوب في الواقع وتُمارس عملياً، دعت إلى "إعادة الثقة للأذهان" كسبيل لمباشرة أية خطوة.

إنّ هذه التصوّرات لهي عبارة عن محاولة "شبه مُرتجلة" من أجل التخفيف من حدّة الانسداد الذي وصلت إليه الجزائر في عنفوان استقلالها، وموقف لا بدّ منه لطمأنة الشعب الجزائري وإعادة الثقة إلى نفسه ليتيقن بأنّ ميراث الاستقلال لن يتقاسمه أحدٌ سواه، وبأنّ ما وعدت به الثورة قد بدأ يتحقّق، والمستهلّ بتكوين حكومة وطنية ذات برنامج وأهداف، وما تلا هذه المرحلة التاريخية الحاسمة من انتخاب أول رئيس للجمهورية الوليدة.

وفي المخطط التالية سنستجلي رؤية أول رئيس للجمهورية الجزائرية بخصوص مشروع الدولة والمجتمع الواجب إنهاضه في مرحلة الاستقلال، ومدى توافق طموحاته وآمال الشعب الخارج من توّه

من احتلال رهيب، ويجري هذا التحليل في سياق ظروف مختلفة طبعت مجرى الأحداث السياسية والتي كان لها تأثير مثير على السّلطة الجديدة.

ب . قيام الجمهورية الجزائرية المستقلة برئاسة أحمد بن بلة بين تحديات المرحلة ورهانات المستقبل.

دخلت الجزائر المستقلة مرحلتها الجديدة بتأسيس أول حكومة وطنية لها، أتبعها انتخاب أحمد بن بلة رئيسا للبلاد، وبذلك تحققت أسس قيام الدولة بتوفّر عناصر البناء القانونية المشاركة إليها في بدايات هذا العمل، وحدث أخيرا أن "تجسّدت الثورة الجزائرية على أرضها في كيان معيّن هو الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية، ذات البيت المحدّد الأبعاد والصّورة والنظام، وذلك بعد مسيرة طويلة اتّسمت بتزاوج العنف الدموي مع العنف السياسي خلال مراحل الصّراع من أجل الاستقلال"¹.

إنّ هذا الاستحقاق الوطني المنجز بفضل ثورة التحرير اعتبره العديد من الباحثين وعلى رأسهم مصطفى هميسي "تجربة جديدة في الدولة وفي الحكم وفي ترتيب العلاقات بين الجزائريين، في كلّ المجالات، وفي إدارتها"²، حيث ولأوّل مرّة . بعد الاستقلال . استقرّت سلطة وطنية مقتدرة للجزائر تمكّنت من أن تمسك بعلمها الوطني بقوة، وهي تقف أمام مُفترق الطرق التاريخي الذي تجد كلّ ثورة وطنية نفسها فيه بعد التحرير³.

وفور تنصيبه رئيسا أولا للجزائر المستقلة، باشر أحمد بن بلة مهامه الوطنية التي لم تكن باليسيرة في ظلّ الأوضاع المزرية التي تكون عليها حال البلدان حديثة الاستقلال، ومن رصيد ما جناه

¹ لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة، منشورات التّجمّع الجزائري البومديني الإسلامي، الجزائر، 1975، ص 11.

² مصطفى هميسي، المرجع السابق، ص 244.

³ الخولي، المرجع السابق، ص 45.

من إرث الحركة الوطنية والثورة التحريرية حاول الحفاظ على بريق برنامج طرابلس 1962 ليُضفي من مسحته على مشروع بناء الدولة والمجتمع الذي ينتظر التجسيد والتطبيق العاجل.

وقبل التطرّق إلى ذلك لا حرج في أن نتساءل عن الأسباب التي دفعت به لتولّي سدة الحكم دون غيره من الوطنيين الثوريين؟.

وبعد استنطاق حقائق المؤرخين الجزائريين المعروضة في مؤلفاتهم تبين لنا أنّ أحمد بن بلّة مدفوع بالشرعية التاريخية لنيل مثل هكذا منصب، ما يعني أنّه الشخص الأنسب للرئاسة بحكم مسببات عدّة، وحتى نتحرّر من بعض المفاهيم التي لا صلة لها بموضوعنا نُعطي تعريفا للشرعية Lègalité كفعل توضيحي لما سيأتي ذكره.

حسب ما أفاد به عبد السلام فيلالي فإنّ "مفهوم الشرعية يتمظهر عندما يصير شخص ما ذا قدرة على التأثير بواسطة فعل مرتبط بحق، وبالتالي: >>أنا أتمتع بشرعية فعل هذا أو ذاك، لأني حصلت على حقّ ما<<، ومن ثمّ يتّصل الحق بالشرعية اتّصال النتيجة بالسبب، ليفرد الولاية، ولذلك فإنّ الشخص الشرعي هو الشخص المؤهل لاتّخاذ قرار ما، والقيام بتحكيم بين أشخاص تجمعهم رهانات مشتركة"¹، وحسب الباحث دائما فإنّ هذه الشرعية قد تكون مرهونة بالقوة ويبدو أنّ ما تناولناه سابقا حول فرض سلطان القوة لتبرير المواقف والوصول إلى الغايات سيجعلنا نقارب بين المفهومين ما دامت الأهداف واحدة وبالتالي سنكون بمنأى عن جوّ التفسّخ الذي غطى أجواء التحضير لإعلان قيام الجمهورية الجزائرية وبناء المجتمع الجديد².

¹ عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 513، 514.

² للمزيد حول الشرعية ينظر: المرجع نفسه، ص 514، 519.

لقد رأينا سابقا مدى ضراوة التنافس على السلطة، وفي نهاية المطاف استقرت العاصفة مؤقتا ب" توحيد السلطة وتركيزها التام في يد شخص واحد ومن ثم شخصتها بدرجة كبيرة"¹، الأمر الذي سيعطي نظرة حول مستقبل الحكم في الجزائر، وما يهمننا في هذا الجزء هو كيفية تعامل أحمد بن بلة وطاقمه الوزاري مع مخلفات الاحتلال الفرنسي التي أضرت بالهيكل البشرية والمادية، وكيف سيجعل مشروع الدولة والمجتمع يُدرك مداه ويبلغ مستوى التحقق؟.

إذ لا يُخفى على القاصي والداني أنّ "بن بلة ورث بلادا خالية حتى من الكوادر الإدارية ومن الإطارات العلمية والكفاءات التقنية التي كانت تُدير عجلة الحياة في مرافق البلاد، والتي رحلت بين ليلة وضحاها مع فلول الاحتلال المهزوم"... لقد كان الوضع يشبه بعض الشيء وضع قناة السويس عندما أعلن جمال عبد الناصر تأميمها عام 1956، فأنسجت منها على الفور الكوادر الغربية، والانكليزية على وجه الخصوص، وهي تراهن أنّ مصر ستكون عاجزة عن تسيير القناة وحدها، وهو الأمر الذي أثبتت بُطلانه تطوّرات الأحداث"².

وبعد قراءة عامة لأوضاع الجزائر المستقلة أمكننا اختزال حالتها. باقتضاب. على المستويات

التالية:

¹ الأمين شريط، المرجع السابق، ص 135؛ كان نظام الحكم في بدايته أحاديا مشحّصا في زعيم سياسي مدعوم عسكريا ومن دون قاعدة حزبية، ونظرا لذلك لجأ بعض الزعماء التاريخيين إلى المعارضة الفردية والجماعية السلمية والمسّلحة: فلجأ محمد بوضياف لاحقا في 20 سبتمبر 1963 إلى تأسيس الحزب الثوري الاشتراكي وتبعه آيت أحمد عام 1964 بإنشاء جبهة القوى الاشتراكية، وذلك بعد أن أخفقا في محاولتهما للعمل معا من خلال واجهة سياسية مشتركة "لجنة الدفاع عن الثورة" التي شكّلاها في 06 جويلية 1962، مُبلورين الصّراع حينها بين ما كان يُدعى بـ "جماعة تيزي وزو" القبائلية و"جماعة تلمسان" في الغرب الجزائري، كما تمرد في إطار مُغاير العقيد محمد شعباني في حزيران/يونيو 1964 في منطقة الأوراس الشرقية (أنظر المزيد في: إسماعيل قيرة وآخرون، المرجع السابق، ص 105، 106).

² جورج الراسي، المرجع السابق، ص 265.

اجتماعياً: إنّ المجتمع الجزائري الخارج لثوّه من فترة استعمارية طويلة قد جرّ خلفه قيود الفقر والحرمان والجهل والأميّة¹؛ فالوضع جدّ مأساوي كما يوضّح محمد حربي: سبعون بالمئة من الجزائريين كانوا عاطلين عن العمل، ومن سخرية القدر أنّ الجزائريين بعد أن طردوا الأوربيين، راحوا يهاجرون بالآلاف إلى فرنسا سعياً وراء العمل وفقاً لعبارة جان فرانسوا ليوتار: "لم يصبح البلد بعد بيت الذين يقطنونه، لا يزال ينتظر أن يكسبوه"².

اقتصادياً: كانت جزائر 1962 تمتلك كلّ الخصائص المميّزة للاقتصاد المتخلف والخاضع الذي تميّز "بالتضعع" Desartculee كغيره من البنى الاقتصادية المتخلفة والتابعة، وحسب عبد العالي دبلّة فإنّ ظاهري التضعع والتفاوت قد تحدّدتا من منطق التبعية الذي ربط الاقتصاد الجزائري بحاجات الرأسمالية الميتروبولية، فكان أن تجسّد هذا الرّبط بتركيب وحجم المبادلات بين البلدين الذي بلغ نسبة 80 بالمئة عام 1954³.

سياسياً: تعرّضت الجزائر عقب حصولها على الاستقلال إلى انفلاقات سياسية عديدة⁴ ما أثر بشكل أو بآخر على بنية الدولة والمجتمع، وفي هذه الحالة كان لزاماً على ولاة الأمور الجّد أن يجدوا علاجاً لكلّ مطبّة فاعرة وإلاّ تحوّل مشروع الثورة التحريرية إلى مجرد تصوّرات في أبراج عاجية؛ فالمرحلة الأولى من إعادة البناء كانت صعبة جداً، وتكمن الصعوبة في هشاشة هيكل الدولة وافتقارها إلى دعائم

¹ ينظر: عبد العالي دبلّة، المرجع السابق، ص 10.

² محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 308.

³ دبلّة، المرجع السابق، ص 26.

⁴ إنّ ثورة التحرير الوطني بقدر ما جمعت كافة الشعب الجزائري حول مشروع واحد هو استقلال الجزائر، فإنّها في المقابل لم تسمح بتبلور طليعة سياسية ذات تكوين عضوي متناسق وذات اتجاه فكري وأيديولوجي واضح، بحيث تتولّى السلطة بعد الاستقلال في سلاسة وتستطيع أن تسيّر بالثورة الجزائرية في مجال الاجتماعي والاقتصادي، وهكذا فإنّ فهم البنية= السياسية لما بعد الاستعمار يجب أن يُربط لما قبله، فأحداث صيف 1962 تجد تفسيرها في الأحداث التي سبقتها ولم تعمل فترة الاستقلال إلاّ بانتقال تلك الصراعات إلى حقل آخر هو حقل الجزائر المستقلّة (أنظر: دبلّة، المرجع نفسه، ص 38).

صحيحة وموارد مركزة، وقد جاء وصف حالتها على لسان محمد حربي بالقول: "دولة ضعيفة ولا دعامة لها غير بيروقراطية معادية لبن بلا وجيش الخارج، وكانت خزائنها فارغة"¹.

وانطلاقاً من مستجدات الوضع الكائن آنذاك حاول الرئيس أحمد بن بلة إحداث معجزة وطنية بتبني سلسلة من الإجراءات والقوانين التي تهدف إلى بناء دولة ومجتمع ما بعد الاستعمار، مُراعياً في ذلك أهمية أن تلي مرحلة التنظير عملية الممارسة والتجسيد²، وبالعودة إلى برنامج طرابلس 1962 وكذا أول مدى وثيقة للحكومة الجزائرية سنجد عازماً على القيام بمشروع تنموي لآفاق الدولة والمجتمع وفقاً لمنظوراته المتفق عليها خلال الإجماع الوطني الذي ميّز المرحلة الانتقالية.

لقد بدأ عهد بن بلة مُرتجلاً³ من خلال قيامه بإجراءات مستعجلة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وفي خضم ذلك لجأ إلى وضع الدستور الأول للجزائر المستقلة⁴ والذي أبان فيه بخصوص الدولة والمجتمع عما يلي⁵:

¹ حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص 308.

² حسب جورج الراسي فإن "الميزة الأولى التي تميّز بها أحمد بن بلة منذ دخوله مُعتزك النضال والسياسة هو حبه للعمل على الأرض، وتفضيله الممارسة الحية المباشرة على التنظير في أبراج عاجية، طالما أنّ الهدف الأساسي واضح، ألا وهو تحرير البلاد عن طريق الكفاح المسلح" (أنظر: جورج الراسي: المرجع السابق، ص 263).

³ في مستهل الأمر ونتيجة عدم وضوح الرؤية السياسية أحاط بن بلة نفسه بعدد من "المستشارين" الذين تقاطروا على الجزائر من كلّ حذب وصوب، إما بسبب كونهم عاطلين عن العمل في بلادهم الأصلية، أو لأنهم كانوا يبحثون عن أرض بكر يجزّبون فيها مفاهيمهم "الثورية" المختلطة، هكذا عملت هذه الظروف وتلك العوامل على دفع بن بلة إلى اتخاذ قرارات متسرّعة، فقد صدرت سلسلة من التأميمات المرتجلة دون أيّ إعداد مسبق، وشكّلت لجان للتسيير لم تكن تتوفّر فيها أية مواصفات ضرورية وبدأت مؤسسات الجمهورية الوليدة تترنّح بين الحكم الفردي وبين الشعبوية، وكلاهما كان دارجا في تلك الأيام في مناطق كثيرة من العالم الثالث (أنظر: الراسي، مرجع نفسه، ص 265. 266).

⁴ عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 583.

⁵ اشتمل دستور 1963 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على: مقدمة، المبادئ والأهداف الأساسية، الحقوق الأساسية، جبهة التحرير الوطني، السلطة التنفيذية، المجلس الدستوري العدالة، المجلس الأعلى، تعديل الدستور، أحكام انتقالية

. تشييد البلاد وفقا للمبادئ الاشتراكية والممارسة الفعلية للسلطة من طرف الشعب الذي يشكل طليعته الفلاحون، والجماهير الكادحة، والمتقفون الثوريون.

. ضمان الحقوق الأساسية لأفراد المجتمع وهو ما تم الإشارة إليه في المادة العاشرة من بند المبادئ والأهداف الأساسية و بند الحقوق الأساسية.

. تحويل حزب جبهة التحرير الوطني من حزب جماعي ثائر خلال ثورة التحرير إلى حزب طلائعي واحد¹.

. اعتماد قوة الجيش في الذود عن حياض الجمهورية، باعتباره سنان الرّمح في نضال التحرير القومي².

. العناية بالأسرة باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع.

. اعتبار الإسلام واللغة العربية عماد الجمهورية ودينها³.

¹ لقد تمّ تحويل جبهة التحرير الوطني، التي لم تكن حزبا سياسيا بالمعنى المُتعارف عليه، بل جبهة ظرفية لجميع القوى الوطنية بهدف تحقيق الاستقلال، إلى حزب جبهة التحرير الوطني ذي اتجاه اشتراكي كرسته نصوص مؤتمر طرابلس عام 1962 وتوجّهات الحكومة (أنظر: إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص 103).

² حرص بن بلة على تقوية وتوسيع جهاز الجيش، وما عُرفَ عنه في عهده أنّه راح يشكّل عبر كامل التراب الوطني ما يشبه ميليشيات، ويفتح القسامات الجديدة في شتى ربوع البلاد ويعزل هذا المسئول أو ذاك، ويقوم بجولات ميدانية، ويستقبل الوفود الأجنبية التي لم تزل منبهرة بالإنجاز الكبير المتمثّل في التخلّص من استعمار عنيد (أنظر: عبد السلام فيلاي، المرجع السابق، ص 589).

³ شكّل عاملا الإسلام واللغة العربية ملمحا بارزا في حياة أحمد بن بلة؛ فهو ابن زاوية وعائلة محافظة ما أنتج شخصية متشبّعة بالمبادئ الإسلامية وبما أنّ الإسلام والعربية قرينان في خط الهوية الوطنية فإنّ عروبة ابن بلة قد تجاوزت صيته. وقد سجّلت الأحداث بعضا من مواقفه العروبية، وفي ذلك يقول جورج الراسي: "بدأ بن بلة عهده ناصريا يحمل لواء الدعوة العربية، ومن ممّا لا يذكر صرخته في مطار يوم 14 نيسان/ أبريل 1962 حيث جاء بورقيبة لاستقباله مع رفاقه الذين أطلق سراحهم بعد التوقيع على وقف إطلاق النار: <نحن عرب، نحن عرب، نحن عرب>>، لكنّه ما لبث أن استنعار القاموس الماركسي من "المستشارين" المحيطين به، وانتهى به الأمر إلى استلهاهم تجربة ماوتسي تونغ" (أنظر: جورج الراسي، المرجع السابق، صفحات 261 و266).

كما حاول بن بلة تفعيل الدولاب السياسي والأيدولوجي في عهده وذلك باتجاهه إلى صياغة ميثاق الجزائر، وقد كان عبارة عن مجموعة من النصوص المتبنّاة من طرف المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني (في الفترة من 16 إلى 21 أبريل 1964)، واعتُبر تعميقاً لبرنامج طرابلس ومرجعاً أيدولوجياً وحيداً للثورة الجزائرية، وتمّ إعطاء إشارة لتكوين اللجنة الوطنية لتحضير المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني مستعينا بعناصر ذات التوجّه الاشتراكي. الماركسي¹، ومن ثم الإعلان عن الميثاق القومي الذي سيدعو إلى المزاوجة بين الإسلام والاشتراكية في بناء المستقبل من منطلق أنّ بناء الاشتراكية يُطابق ازدهار القيم الإسلامية².

لقد حاول أحمد بن بلة من خلال بعض من تجاربه الأيدولوجية والسياسية أن يخطّ منهاجاً اشتراكياً للدولة والمجتمع عن طريق إقرار بعض الأفكار والمشاريع الهادفة إلى إشراك اليد الوطنية في التخطيط، ونعني بذلك عملية التسيير الذاتي التي "طبقت كأسلوب تلقائي بعد مغادرة الآلاف من المستوطنين الفرنسيين تاركين مزارعهم ومصانعهم ومتاجرهم بهدف إحداث فراغ كبير يمكن أن يهتّز البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، ولهذا قام العمّال والفلاحون تلقائياً بتسيير الوحدات الإنتاجية حتى لا تتوقف عملية الإنتاج، ثم أصدرت الحكومة بعد ذلك نصوصاً قانونية لإضفاء الطابع الشرعي والتنظيمي على هذه التجربة"³.

¹ عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 589. 590.

² روجيه غارودي، في سبيل حوار الحضارات، تعريب: عادل العوّا، عويدات للنشر والطباعة، لبنان، 1999، ص 180؛ يتحدّد مضمون ميثاق الجزائر من عنوان كبير هو: من أجل ثورة اشتراكية... من أجل نوفمبر جديد، نوفمبر الاشتراكية، منطلقاً من مسلمة مفادها أنّ الشعب الجزائري هو شعب عربي مسلم، وكما كان الشأن مع "ميثاق طرابلس"، يستمرّ إضفاء الطابع الشعبي والاشتراكي في "ميثاق الجزائر" من خلال تقديس "عمل الشعب ومشاركته في الكفاح بأشكاله المختلفة"، الذي هو العامل الحاسم في الانتصار على العدو"، وذلك بالتركيز على الدور الحاسم ل"الفلاحين الفقراء في الجبال... في توجيه التحرير الوطني... ضمن معنى اشتراكي (أنظر: عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 590).

³ دبلّة، المرجع السابق، ص 29.

وقد وصف أحمد بن بلّة أسلوب التسيير الذاتي بالإبداع الشعبي الذي ولدته الضرورة قائلاً، " إنّ التسيير الذاتي جاء إبداعاً شعبياً ومن وحي الضرورة ففي المرحلة الانتقالية من استقلال الجزائر، كان المستوطنون الفرنسيون قد تركوا كل شيء في الجزائر فجأةً ومضوا فتقدّم الشعب تلقائياً في كلّ المواقع ليدير المصانع والهيكل العامة"¹، غير أنّ هذه التجربة واجهتها العديد من المعوّقات منها: البيروقراطية ونقص الخبرة، وصعوبة الحصول على المواد الأولية ووسائل الإنتاج الضرورية².

فهل بعد هذا . يحقّ لنا أن نتساءل . هل أفلح أحمد بن بلّة في بناء الدولة والمجتمع بعد عمليّة ميلاد عسيرة من ليل الاحتلال؟

يحاول البعض أن يجيب بأنّ ظروف البلاد المستقلّة للتو لم تكن مواتية لتحقيق ذلك³، فيما نجد أحد شركائه يعبر بالقول: " ماذا كان يمكنه أن يفعل سوى التقليد والنقل؟"⁴، إنّ الحكم على هذه المرحلة التي طغت عليها الشخصية والبيروقراطية صعب جدّاً خاصّة إذا قرأنا المرحلة الانتقالية من زاوية أخرى، وأولنا فيها كلّ انحراف في السياسة إلى فرط "حساسيات الحكم المضمرة".

هذا ما نظنّه قد حدث بعد انخيار السيادة البن بليّة، وقيام أركان حكم آخر بزعامه هواري بومدين على أنقاضه.

إنّنا أمام مرحلة تاريخية تفرض على المتداولين على حكم الجزائر المستقلّة "إعادة قراءة جديدة لمشروع الدولة والمجتمع" حتى نتحرّر من المفاهيم المكرّرة ونثبّت على قيم فكرية ناضجة تضمن لنا

¹ المرجع نفسه، ص 29.

² شايب قدارة، مشروع المجتمع الجزائري في تصوّرات أحمد بن بلّة (عمل مقدّم ضمن كتاب جماعي بعنوان: مشروع المجتمع في تصوّرات النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، ج02)، مرجع سابق، ص 157.

³ نجد مثالا على ذلك في القول التالي: " قد لا يكون أحمد بن بلّة مسؤولاً كليّةً عن الأخطاء الكبيرة التي ارتكبت أيام حكمه، فبعضها جاء بسبب الظروف الصعبة التي كانت تعاني منها البلاد، ولكن البعض الآخر يرجع إلى سوء تصرّف البعض (أنظر: جورج الراسي، المرجع السابق، ص 265).

⁴ إشارة إلى فرحات عباس (أنظر: Ferhat Abbas, L'idépendance Confisquée, OP , CIT , P 61).

الانفتاح الواعي دون تسلط لأيديولوجيات الغير أو للمصالح الانتهازية الساعية إلى إثبات جدارة الذات على حساب الأمة والوطن.

ج . تقييم، مُساءلة وتطلُّع:

رسمت أدبيات ثورة التحرير الجزائرية خطأً فكرياً ممنهجاً يهدف إلى التنظير لمشروع الدولة والمجتمع، وكانت النصوص الأيديولوجية بما تحمله من أفكار لا تكاد تخرج عن إطار الإلحاح على استرجاع السيادة الوطنية وتحقيق بناء متكامل على مختلف الأصعدة الحياتية مع الإبقاء على مكتسبات الثورة وبريقها التي وبفضلها تمكن الشعب الجزائري من تغيير نفسه والوقوف مجدداً على منصة النضال للمطالبة بشرعيته في البقاء والعيش ضمن إطار جغرافي وتاريخي مستحق.

لكن بعد تحقيق الاستقلال ونكوص الاحتلال الفرنسي كان من المفترض أن تنضج مفاهيم "الدولة" و"المجتمع" في الضمير الجمعي، وأن تجد البيئة الخصبة لكن تغرس بثبات وعزم في الذهنيات حتى يتضح مسار البناء ويُفهم منهج الإبداع فيه.

صحيح أنّ الثورة الجزائرية كانت مشروعاً كبيراً لبناء الإنسان، وتحقيق مجتمع الاشتراكية والتقدم، وقيادة حركات التحرر عربياً وأفريقياً وعالمياً، إلا أنّ الدولة الوطنية الوريث الشرعي لمشروع الثورة وحسب ما يشير إليه "المنصف وناس" لم تكن تلك المعجزة المنتظرة، ولا حتى النموذج الثوري المرتقب بسبب حدوث فجوة طبيعية بمجرد الانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة¹؛ أي إلى المرحلة الأهم في سلم التدرج والاطراد الثوري، وهي مرحلة بناء الدولة والحفاظ على الخط والنهج الثوريين².

¹ المنصف ونّاس، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، سراس للنشر، تونس، 1995، ص 50، 51.

² الطاهر سعود، الحركة الإسلامية الجزائرية، مرجع سابق، ص 09.

إنّ الإجماع على اعتلال الثورة في أواخرها يكاد يكون واحداً بحكم النتائج والأحداث، ذلك أنّ "نزعة الأسطورة Mytification التي أضفيت على الثورة التحريرية، كواحدة من كبرى الثورات المعاصرة، تبعا للتضحيات الكبرى التي قدّمها الشعب الجزائري، وهزيمتها لأقدم قوّة استعمارية استيطانية لم تكن مُحصّلة هذه الثورة ترقى إلى مستوى جسامة تلك التضحيات، فتمودج الدولة التي تولّدت عنها كان نموذجاً زهيدا ومُحيّياً للآمال بسبب ما صحبه من مسلكيات بالغة الفضاضة كادت تضع وحدة الأمة الجزائرية في مهبّ حرب استنزافية جديدة وتوقف عملية الإطراد الثوري عند منتصف الطريق"¹

فالثورة حسب هذه الأطروحات وأخرى لم تنجب ما تمّنته أو بمعنى قريب اجتهدت في الامتحان كثيرا لكنّها أخفقت فيه أخيراً، ولهذا فإنّ "المسار الطبيعي للانتقال من جزائر الثورة إلى جزائر الدولة، واجهته أزمة ذات أبعاد عديدة أهمّ ملاحظتها تنامي مستويات الصراع السياسي بين المكوّنات السابقة للحركة الوطنية ممّا وضع مشروع بناء الدولة أمام مأزق سياسي امتدّت آثاره إلى فترات زمنية لاحقة"²

لكن هل يمكن فقط إرجاء الصورة الزهيدة للدولة الجديدة إلى بعض اهتزازات الثورة ومآلبها؟ أم أنّ لتبعات الاحتلال وآثاره جانب من ذلك القصور؟.

يرى المفكّر الآسيوي "حمزة علوي" أنّ "الدولة جاءت إلى مجتمعات العالم الثالث عن طريق الاستعمار، ومشكلة هذه المؤسسة السياسية اليوم ليست عائدة كما يذهب المفكرين الغربيين، إلى عدم قدرة مجتمعات العالم الثالث على استيعاب مفاهيم المواطنة واحترام القواعد والقوانين الوضعية، ولكن المشكلة الرئيسية هي أنّ الدولة لم تتأسس في هذه المجتمعات عن طريق برجوازية وطنية محلية

¹ المرجع نفسه، ص 09.

² منال كواش، إشكالية بناء الدولة والمجتمع في الجزائر قراءة نقدية، مجلة تحولات، العدد الثاني، جامعة الجزائر، الجزائر،

2018، ص 176.

(كما حدث في أوروبا)، وإنما عن طريق برجوازية استعمارية أجنبية، فالأجهزة التي خلقتها هذه الأخيرة، كانت أساسا بيروقراطية مدنية. عسكرية متضخمة لخدمة أغراض الاستعمار"¹.

كما يذهب عالم السياسة الأفريقي "علي مزروعي" في حديثه عن طبيعة "الدولة الحديثة" وأزمته في أفريقيا خصوصا، والعالم الثالث عموما إلى اعتبار أنّ الاستعمار الغربي قد فرض مفهوم الدولة القومية على شعوب أفريقيا وقبائلها قبل أن يرحل عسكريا وبعد أن منحها الاستقلال والسيادة، ثم جعلها تتخبط حيث لا يسمح لها النظام الرأسمالي العالمي بأن تمارس حقيقة الاستقلال أو السيادة²، وقد وصف هذا الواقع بقوله: "إنّ أبشع نكته للغرب على حساب أفريقيا، هي أنّه خلق سجنين حقيقيين (على شعوب القارة)، الأوّل قومي صارم، والثاني عبر. قومي لا يقاوم. أحدهما هو السيادة، بكل سلطاتها السياسية والعسكرية، والسجن الثاني هو الرأسمالية العابرة. القوميات، والتي لا تكفّ عن الاستخفاف بمبدأ السيادة الوطنية ذاته"³.

هذا هو حال الجزائر ومثيلاتها من دول العالم الثالث؛ استقلال بمساومة وسيادة بتبعية، ودولة بأمراض، ومجتمع بحساسيات، وهكذا...، لكن ما يهمّ الجزائريين "أنّ البلد صار دولة"⁴ كما أشار إلى ذلك علي هارون، ويملك من المؤهلات ما سيعوّضه عيشة مئة واثنتين وثلاثين عاما من البؤس في ظلّ البسطة الاستعمارية الممتدة.

وباستقلال الجزائر كان من المفروض أن تُحلّ كل المشاكل العالقة وأن تبدأ مرحلة جديدة من تاريخ الجزائر، يُهتمّ فيها ببناء دولة ما بعد الاستعمار ورسم برنامج تنموي ينهض بالمجتمع الجزائري ويحقّق تطلّعات الشعب بعد أن عاش الحرمان بكل أنواعه أيام الاستعمار، ولكن هذا الذي كان يمكن أن يحدث لم يقع أصلا في هذه المرحلة الصعبة من تاريخ الجزائر، فعوضا عن البحث عن بناء

¹ سعد الدين إبراهيم، المرجع السابق، ص 72.

² أنظر: المرجع نفسه، ص 73، 74.

³ المرجع نفسه، ص 74.

⁴ علي هارون، المصدر السابق، ص 217.

الدولة والاقتصاد والمجتمع، دخل الزعماء السياسيون في البحث عن الزعامة والسلطة¹، هذا الواقع دفع البعض إلى القول بأنّ "قضية الدولة كانت غائبة على أفكار السياسيين، ذلك أنّ هذه الصراعات حجبت عليهم تكوين دولة ورسم برنامج تنموي للنهوض بالمجتمع، فالفكر المسيطر في هذه الفترة هو من يحكم ويزيح الآخرين من الطريق"²، وعليه فإنّ مرحلة الاستقلال قد أفرزت عدّة نمطيات معقّدة بخصوص البناء الجديد للدولة والمجتمع ما سمح بحدوث هشاشة على مستوى الأبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية مردّها عديد الأسباب والظروف.

إنّ العهد الجديد حين يتأسس تحت إشراف دولة ينبغي ألاّ يكون مجرد إعلان للسيادة الوطنية، إعلانا مسجّلا في السّطور الأولى من الدستور بل ينبغي أن يكون أداة ضرورية لتنمية هذه السيادة، في كلّ أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية؛ فإعلان السيادة حاصل منذ اللّحظة الأولى، قد كتبتّه الدماء الزكيّة التي أراقها الشهداء على مذبح الوطن، أمّا التنمية، فإنّها تتطلّب عرق الأحياء في عملهم المشترك، إذ هو يتكفّل بها لمواصلة الكفاح من مقتضيات التحرير إلى متطلّبات البناء³، وهذا ما سيحدّد علاقة أفراد المجتمع بدولتهم.

كما أنّه يجب تهيئة الإنسان الجزائري ودفعه إلى خوض مغامرة البناء بذهنية صافية وخالية من روااسب الاستعمار التقليدي، وكما يقول فرحات عباس، في كتابه "تشریح حرب:" يجب أن نقف روح العبودية فيه أولا، في الدولة وفي الحرّة، يجب أن نكون ما قاله الشاعر عن حُبّ الأم لأطفالها، ولكلّ منهم نصيب، والجميع لهم نصيب كامل"⁴

وعليه فإنّ مشروع الثورة التحريرية الذي اضطلعت به جبهة التحرير الوطني لم يلق البيئة الأنسب في عهد الرئيس الأوّل أحمد بن بلة ليتنوّر ويشمر، بل بقي مجرد تصوّرات أيديولوجية احتضنتها نصوص

¹ دبلّة، المرجع السابق، ص 42.

² المرجع نفسه، ص 44.

³ مالك بن نبي، بين الرشاد والنتية، المرجع السابق، ص 39، 40.

⁴ Ferhat Abbas, Autopsie D'une Gerre, OP,CIT, p27.

وثائق الثورة إلى غاية توقّف فرصة أخرى، وهذا الأمر جعل البعض يقول بأنّ "جبهة التحرير لم تستطع أن تكون أو تُطوّر طيلة الحرب سوى جنين الدولة، ولم تكن أيّ قوى على مستوى البلاد قادرة على قيادة الدولة"¹، وربما هذه الصورة كان بإمكانها أن تكون أرقى لولا تلوّثها ببرائث الزعامة، حيث وعلى ما يبدو "غلب التدافع على السلطة أكثر من التدافع المعرفي الأيديولوجي"².

وبعد هذه القراءات، يمكن القول بأنّ الدولة الجزائرية القائمة قد تميّزت بلمحين؛ أوله: كان على شكل صورة أجهزة نظام جبهة التحرير الوطني (GPR / CNRA)، قيادة أركان جيش التحرير) قبل استلام الإدارات والأجهزة، وكلّها كانت تعيش أزمة حادّة وصلت حدّ استخدام المجاهدين السلاح ضدّ بعضهم البعض؛ وثانيه فقد تجلّى في مرحلة إدارة شؤون الدولة، وسيتمّ التركيز فيها على الإدارة ومناهجها وأساليبها التي اعتمدت في المراحل المختلفة³.

وتبعاً لذلك فإنّ نجاح أيّ دولة واستمرارها مرهون بتماسك المجتمع وتجانسه، وبالنسبة لوضعية دولة الجزائر المستقلّة فإنّ الملاحظ في تركيبها الاجتماعية أنّها مزيج بين المواطنين الجزائريين الأصلاء والأقليّة الأوربية التي دعت أديبات الثورة إلى حمايتها وضمان عيش كريم لها، وهذا يجعلنا نتساءل: كيف سيتحقّق الاجتماعي في ظلّ وجود أقلية غير متجانسة دينياً وأيديولوجياً مع السكّان المحليين؟ بالأحرى هل ستساهم تلك الأقلية في بناء المجتمع والدولة وتنسى مرارة فقد جنتها الموعودة. الجزائر؟

حسب التقسيم العام للمجتمع الجزائري الجديد ثمة صنفان⁴:

¹ دبلّة، المرجع السابق، ص 44.

² هميسي، المرجع السابق، ص 246.

³ أنظر: المرجع نفسه، ص 245.

⁴ هميسي، المرجع السابق، ص 246. 247.

هناك أولا المناضلون المجاهدون، وهم من أوساط سياسية واجتماعية مختلفة، وحدثهم لحظة سياسية ثورية أو "عصبية" أو "تجميع عصبية" في إطار مفهوم الوطن والأمة والوطنية، وهم يُشكّلون الأغلبية العددية، مثلما يمثّلون في تلك اللحظة التاريخية "الشرعية" المظفّرة، من دون نسيان حقيقة سوسولوجية أساسية وهي حال المجتمع مباشرة بعد استعادة الاستقلال واقتناره للنخب عالية التأهيل.

وهناك ثانيا خليط سوسولوجي آخر يمثّل الأقلية المهزومة . بتعبير هميسي . والتي تعتبر من بقايا النظام السابق، حيث تعيش حالة ضعف معنوي وسياسي بُجّاه التركيبة الجديدة، لكنّها في المقابل تملك تفوّقا عمليًا كوّنها متمرّسة على العمل الإداري، طبعًا في شكله القديم وفي عقلية السابقة.

كلّ هذا يدفع لتقدير أنّ العلاقة التي يمكن أن تقوم هنا هي علاقة بين طرفين مختلفين ومتباعدين؛ فمن جهة يوجد طرف ضعيف سياسيا ومُنكفئ تماما على نفسه، خدّم الإدارة الاستعمارية و/ أو خدّم في الإدارة الاستعمارية، ويعرف ما يريد ويملك الكثير من الأدوات الهامة بين يديه، خاصة خبرته الإدارية القانونية، ونعني به (الأقلية ذات المصالح)، وطرف آخر قويّ سياسيا يعيش فورة عارمة من الشعور بالانتصار، وتواجهه مصاعب عديدة أهمّها: ضرورة تسوية مشاكله الداخلية ثم التلبية السريعة لجملة من المطالب العاجلة في ظلّ غياب رؤية متكاملة لما ينبغي القيام به في مجال بناء الدولة فضلا عن مصاعب كبيرة في ترتيب شؤون البيت السياسية، وهذا ما واجهه الشعب الجزائري وقادة ثورته¹.

ولهذا السبب يصعب الانطلاق نحو بناء المجتمع من جديد وهيكلته وفق مقاس دولته، ذلك أنّ الواقع هش والآمال كثيرة والآليات محدودة؛ وحتى تتلاقى مطامح الدولة بمجتمعها لا بدّ من سياسة توحيدية تقوم على أساس التخطيط والتنفيذ والمشاركة الجماعية ونبد الشخصية في الحكم، ولكي

¹ أنظر: المرجع نفسه، ص 247.

يتحقق النجاح أيضا لا بدّ من توفر ثلاثة شروط هي: "أولا قيادة شعبية قوية، ثانيا تخطيط اقتصادي واجتماعي، وثالثا مشاركة الشعب في صياغة وتنفيذ سياسة الدولة"¹.

لكن ما هو مسجّل في الغالب ينطوي على وجود "فجوة بين السياسة والمجتمع المدني، بين السلطة والنفوذ المادي أو الأدبي، بين الدولة والفرد، فجوة موروثية عن الدولة السلطانية القديمة والتي ركّزتها الإدارة الأجنبية²، وعليه لا بدّ من التدارك العقلاني للأولويات حتى لا تستبدّ الدولة فينهار المجتمع أو يتمرّد هذا الأخير فيهدّم بيته بنفسه، وبالتالي عليه أن يبني نفسه جيّدا ويحافظ على علاقاته الاجتماعية كي يتخطّى الظروف ويتجنّب الأسوأ، وحول ذلك كتب مالك بن نبي يقول: "إنّ المجتمع الذي عانى عندما خضع مثلا لسلطان الاستعمار اضطرابا في شبكة علاقاته الاجتماعية، سيعاني قطعا مشكلة في علاقاته السلطانية، حيث يصبح هيئة سياسية، أي عندما يصبح دولة، وكل مجتمع أصابت فيه محن الزمن شبكة علاقاته الاجتماعية، سيواجه مسببات الروح الانفرادية، وستكون فيه العلاقات السلطانية ملوثة لأنّ الخضوع الذي تفرضه العلاقات هذه . أفقيا وعموديا . (الرئيس والمرؤوس) لا يجد مسوّغه بصفته التزاما وواجبا، ومن هنا ينبغي على هذا المجتمع، عندما يشرع في النهوض أن يرمّم ويصلح شبكة علاقاته الاجتماعية، ليتغلّب على الصعوبات الناشئة في نطاق علاقاته السلطانية"³.

ويبدو انطلاقا من تحليلات كثيرة أنّ الوضعية التي كانت عليها الجزائر عقب استقلالها لا تبشّر ببناء آمن للدولة والمجتمع، وهذا راجع إلى أسباب عديدة رأيناها آنفا على غرار الضلالة في التطبيق، الرعونة في التسيير، العجز في الاحتواء...وعليه توجّب على الجميع البدء في التغيير من

¹ هذا ما تصوّره المغربي المهدي بن بركة ونشره عام 1958 في كتيّب بعنوان "نحو مجتمع جديد" (أنظر: عبد الله العروي، الأيديولوجية العربية لمعاصرة، المرجع السابق، ص 69، 70).

² العروي، مفهوم الدولة، المرجع السابق، ص 228.

³ مالك بن نبي، بين الرشاد والنتية، المرجع السابق، ص 47.

جذوره لا من جذوعه حتى يتم الوصول إلى الدولة والمجتمع المأمولين، "لأنّ الأمانة إذا اشتدّ القصد إليها يمكن أن تصبح حقيقة"¹.

¹ آخر ما ختم به علي هارون كتابه "خبيبة الانطلاق" (أنظر المصدر السابق، ص 226).

خاتمة الفصل:

في الأخير هل يمكن لنا أن نقول بأن الثورة قد نجحت بعد ترويجها بشهادة "الاعتراف باستقلالها"، وحيازتها لميثاق الشرف بالإعلان عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في ميثاقها الأخير بطرابلس 1962؟.

إنّ الجدّية الثورية أثمرت انتصارا رائعا في نهاية المطاف، واستطاع المجلس الوطني للثورة في آخر لقاءاته أن يضع برنامجا جديرا بأن يتحوّل إلى ميثاق، وفي نصوص هذا الأخير أدرك المجتمع الجزائري أنّ النّغزة التي كانت تؤلم حسد الثورة وتؤثّر في تفكير بعض فاعليها هي "فكرة الاشتراكية" المأخوذة من نظريات البلدان الأخرى حديثة الاستقلال، والقائمة على العدالة الاجتماعية وتساوي الفرص بين الجميع.

فالميثاق قد تبوّى فكرة تشييد مجتمع عصري خلاق عن طريق القيام بمهام الثورة الديمقراطية الشعبية في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولن تنجح ثورة البناء هذه إلاّ بتجاوز مرحلة الاحتلال بكلّ مخلفاتها النفسية والروحية والاستعداد لتطبيق مشروع الثورة بروح جماعية عالية دون العودة إلى "فترات الهزيمة الذاتية" التي كان سببها التنازع إلى السّلطة.

لم يكد يُعلن على الاستقلال الذي كان سياسيا بالدرجة الأولى حتى وجد الشعب الجزائري نفسه أمام تحدّد جديد، استلزم عليه هذه المرّة أن يكون جزائريا ليحافظ على الموروث القيمي الذي هيّأته له الثورة، ومحنّكا بارعا ليوافق أزمات أبناء جلدته المتصارعة على الحكم لا على الأفكار، وثابتا قويّا ليصمد أمام الإرث الاستعماري الموبوء الذي أصابه في دينه وثقافته وإنسانيّته؛ لقد حتمت ظروف القهر والحرمان على الشعب الجزائري أن يكون مناضل فكر وسياسة وتخطيط لكي يُنْجِح ثورته الديمقراطية التي رسمها له الميثاق، لقد صار مجبورا على تحويل الثورة إلى أنجاز لا إلى تحويل الاستقلال إلى سياسة.

خاتمة

خاتمة:

بعد استعراضنا لأبرز أدبيات ثورة التحرير الجزائرية التي نظرت لفكرة الدولة والمجتمع، نصبل في ختام موضوع بحثنا إلى مجموعة من النتائج التاريخية التالية:

. إنَّ التَّجاوُب مع المواضيع الفكرية التي تنتهي نتائجها غالباً إلى آفاقٍ مفتوحة، لا ينمَّ فقط عن سِعَتِهَا وامتدادها في الزمان والمكان بقدر ما ينمَّ عن القدرة التحليلية التي سيكتسبها الباحث من جزاء ذلك، والتي ستقوده إلى التعمُّق أكثر في دهاليزها المضبَّبة والمجهولة ليكتشف أغوارا جديدة ما له بها من دراية سابقة.

وتاريخ الثورة الجزائرية وما يحمله من تعقيدات وكوامن خفية يحتاج هو الآخر إلى الكفاءة في التحليل والنقد حتى يتسنى للباحث تناوُل زواياه المختلفة من منظار الرُّؤية الصحيحة والخروج بنتائج أكثر مصداقية، ومن ثمَّ فتح نوافذ جديدة على كلِّ المستجدات ليُتاح له الاطلاع على ما أمكنه من حقائق وتوظيفها في الدراسات التاريخية أدقَّ توظيف.

وإذا كان الجانب العسكري للثورة يعتمد بدرجة كبيرة على ما أفرزه الميدان من مُعطيات وأحداث، وما وثَّقته العينُ المجرَّدة من أساسيات شاهدة، فإنَّ الجانب الأيديولوجي لهذه الثورة قد تكوَّن خلال سنوات حرب التحرير وقبلها بأعوام نتيجة الواقع الذي عكس الطموحات وخلق ما لا يُسايِرُ عقلية الجزائري ثقافياً ودينياً واجتماعياً، ممَّا أدَّى بالفكر الثوري إلى خوُص تجربة الاعتماد على التنظير لضمان تخطيطٍ مُميّز لما هو آتٍ.

. تتميَّز الثورة التحريرية بجديتها في الميدان وتكتيكها النوعي في اتِّخاذ قرارات مصيرية فيما يتعلَّق بالشعب الجزائري ومستقبله، وقد تجلَّى ذلك بديهياً من خلال نضالها ضدَّ الاحتلال الفرنسي ودفاعها عن مقوِّمات الأمة وهويتها، وحتى تكشِف عن غاياتها أبدت جبهة التحرير الوطني جدارة في ترجمة واقعها الحربي والتأمُّلي في أدبيات مكتوبة جعلت منها المنهل والأرضية لكلِّ منطلق وتحدد نحو الأفضل.

. تجلّت أدبيات ثورة التحرير في مجمل أوجه النشاط الفكري والأيدولوجي الذي تفرّدت به جبهة التحرير الوطني خلال مسيرتها الجهادية (1954 . 1962م) في سبيل تحقيق الاستقلال واستعادة سيادة الشعب الجزائري على أرضه ونفسه بعدما نال الاحتلال الفرنسي من الشخصية الوطنية وأباد من معالمها عناصر الوجود والتاريخ، ولكي يتم إعادة إحياء ما تم طمسه وتذويبه وتمويته بادر المناضلون إلى تفجير الثورة وإحقاق العنف الذي يؤدي إلى إحلال السلم والأمان، لا إلى زيادة تكديس الظلم والعدوان كما فعلت فرنسا.

. إنّ ما كرّسته الثورة من مبادئ وقيم مثلى ينمّ صراحة عن مدى وضوح رسالتها الهادفة إلى استعادة حق الجزائريين في الحرية . وهذا مطلب عالمي . قيمّي عادل . والدعوة إلى التفكير بأسلوب نموذجي في طريقة بناء العلاقات الآدمية ونبذ كلّ ما من شأنه أن يُسيء لكرامة الإنسان الذي بجّله الإسلام قبل أن تتكرّم المعاهدات والقوانين الدولية في تبجيله واحترام إنسانيته.

. إنّ مطلب الدعوة إلى إعادة ترقيع نسيج المجتمع الجزائري الممزق وتأطيره سياسيا في كيان دولة قانونية مستقلة لم يكن وليد عهد ثورة 1954م بدليل قيام قيامة المقاومة الجزائرية في وجه الاحتلال الفرنسي ورفضها لسياسة الاختواء و الإبادة، وكذا تحرك القاطرة السياسية للحركة الوطنية وإلحاحها على الاستجابة للمطالب الوطنية وتحرير الفرد الجزائري من طوق التحقير الذي يشدّ فكره وحركته وحرّيته.

فتورة التحرير قد نهكت من معين الحركة الوطنية بكلّ أشكال نضالها، واتّخذت لنفسها شعار "الانتصار أو الشهادة" من أجل تحقيق الاستقلال الذي ضلّ الهدف الأسمى في نصوص الثورة ومواثيقها والذي بدونه لن تتحقّق آمال المجتمع الجزائري في البناء والتغيير والنهضة الجديدة على كافّة الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

. استهلّت جبهة التحرير الوطني التي تزامن ظهورها واندلاع ثورة 1954 بإعلان أول بيان أيديولوجي لها تسمّى باسم الشهر والتاريخ الذي أنبثق فيه وصار مرجعية فكرية ملهمة لكلّ تقدّم وتغيير ووثبة؛ فكان "بيان الفاتح من نوفمبر" بداية الطريق إلى التصر المبين، ونهاية طريق الحركة الوطنية التي أخذ منها اللب والجوهر واستغني عن القشور.

. اشتمل بيان أول نوفمبر على مجموعة من الأهداف الداخلية والخارجية؛ كان أهمها من الجانب الأيديولوجي تقديم رؤية مستقبلية بخصوص شاكلة الدولة التي سيتم إعادة إحيائها مع نموذج المجتمع الجزائري المأمول، فاشتملت أدبيات البيان على أسس ومبادئ الإسلام لتكون إطارا وقواما للدولة المستقلة، وركيزة صلبة للمجتمع الذي أغناه دينه وكفاه عن كل شيء، ووقاه من كل أنسلاخ أو ذوبان في ديانة المحتلين منذ عهود.

. ركز بيان أول نوفمبر على قواعد الديمقراطية والمساواة والتسامح والسلام والإخاء والتضامن كسبيل لرقى المجتمع الجزائري ونهضة دولته، وعلى عروبة الأمة الجزائرية وعقيدتها الإسلامية ومذهبها الثوري الخالص كرهان كبير يجب كسبه عن طريق الثورة لا غيرها.

. استمر النهج التنظيري لمشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الثورة، وقد خصّ ميثاق الصومام هو الآخر حيزاً معتبراً لإعطاء فلسفة تصوّرية للمستقبل، حيث وبعد تركيزه على هدف الاستقلال كأمر لا مندوحة منه، أشار إلى طبيعة الدولة المستقبلية التي أرادها منظّروه أن تكون ديمقراطية اجتماعية تقوم سياستها الخارجية على عدم التدخّل في شؤون الغير والتعامل في إطار المصالح المتبادلة، وما تمّ استنتاجه من الصيغة أنّ آفاق الدولة المستقبلية سيكون مفتوحاً لكلّ العناصر التي تشكّل المجتمع الجزائري ضمن العدالة الاجتماعية التي ستُكرّس لنظام سياسي فعّال وجدير بالبناء والعمل.

. لقد أسقط المنظّرون في مؤتمر الصومام عن إطار الدولة المستقبلية طابع "المبادئ الإسلامية" الذي جرّ محرّرو بيان نوفمبر من أجله قلم الفكر الثوري بقوة السلاح، وبذلك حدث الاهتزاز في الخطّ الأيديولوجي المرسوم في ثاني ميثاق تصدّره جبهة التحرير ما يؤكّد بأنّ النصوص تكتبُ باسم الثورة وتُحرّزُ بذهنية الفاعلين والمؤثّرين دون الأخذ بالحسبان أنّ كلّ ثغرة تُسجّل عن الثورة سواء من ناحية التفكير أو العمل سيستغلّها الاحتلال ويمنع الفكرة من التّضح والتطوّر.

. إنّ صدى محاضر اجتماع وادي الصومام انتقل إلى أروقة القاهرة عندما قرّرت جبهة التحرير الوطني إثراء أيديولوجيتها عن طريق نشاط المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي اجتمع بالعاصمة المصرية للبتّ في بعض القضايا العالقة ومحاولة تهدئة الخواطر بإحداث تغيير طفيف في صيغة طبيعة الدولة الوطنية

المُنشودة، فتمّ استعادة كلمة الإسلام إلى النصوص الخاصة بالدولة والمجتمع لكن ليس وفق المنظور الأوّل الذي تمّ تسطيره في بيان الفاتح من نوفمبر.

. لم تُعرف دورات المجلس الوطني للثورة المختلفة التي عُقدت بطرابلس (1959.1960 / 1961 / 1962) أيّ تجديد في أيديولوجيتها بشأن مستقبل الدولة والمجتمع إلّا من الناحية الاجتماعية، حيث تمّ إقرار رزنامة ثرية تدعو إلى النهوض بالمجتمع وتحديثه وتوفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين وتحرير المرأة وتطوير الثقافة.

. إنّ من أهمّ الاجتهادات الأيديولوجية للمجلس الوطني للثورة استصدار وثيقتين تاريخيتين مهمتين على الصعيد الفكري للثورة هما: "القوانين الأساسية لجهة التحرير الوطني" و"مؤسّسات الدولة الجزائرية المؤقتة" واللّتان قدّمتا رؤية مستقبلية للدولة والمجتمع وعبرتا عن تطوّر الثورة على الصعيد الأيديولوجي وبداية تطبيقها الجزئي لما تمّ التنظير له في أديباتها السابقة.

. شكّلت دورة طرابلس 1962 للمجلس الوطني للثورة البداية الفعلية لوضع أسس الدولة والمجتمع المستقلين، وقد تبنت الوثيقة الصّادرة بعد اجتهاد طويل طموح الجزائريين في العيش الرّغيد ضمن دولة قانونية قويّة يسوّسها العدل والمساواة وتُصان فيها الحريّات على التّحو الذي سيدفع الشعب من جديد إلى خوض ثورة ديمقراطية شعبية بوسائل أكثر سلّمية من أجل صناعة المستقبل السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

. إنّ معالم الاشتراكية التي تبناها منظرو وثيقة طرابلس 1962م في برنامجهم، تنمّ صراحة عن رغبة قويّة في بناء دولة ومجتمع اشتراكيين يقومان على مبادئها ونظرياتها وهو ما بدأ يتجسّد فعلياً عند انتخاب أحمد بن بلّة ومباشرة للعمل الميداني، وتحقّق بصورة أكثر من واضحة في عهد نظيره هواري بومدين، وبهذا تكون الاشتراكية القول الفصل والحاسم في قرارات المجتمعين الذين لم يجدوا غيرها لمعاكسة التيار الرّأسمالي النّرجسي والمعادي لأفكار التحرّر والعمل الجماعي المشترك.

. لقد كشفت لنا الثورة التحريرية أنّ المشكل العقائدي لا يبرز على مستوى المفاهيم الكبرى التي يتمّ اختيارها دون تشخيص حقيقي لنمط حياة الفرد، بقدر ما يبرز أكثر في ذهنية المنظرين الذين

يطلقون الكلام على عواهنه دون حسيب أو رقيب أو حتىّ وضع فرضيات أولية عند تحريرهم لأي نصّ يتعلّق بالمستقبل، وبالتالي أضحت أدبيات الثورة رهينة توجّهات أفراد مُعيّنين يقبلون مفاهيمها كما يشاءون ويوظّفونها حسب طبيعة المرحلة وهذا كلّه يحدث باسم الثورة وتحت غطاءها.

. إنّ عمليّة التنظير للدولة والمجتمع خلال الثورة يقتضي حقًا الإيمان بأنّ الفكرة قابلة للتّحقيق، وهذا الإيمان وحده يدفع الكلّ إلى العمل حتى تتحوّل الأفكار إلى ممارسات وتطبيق وهنا تكمن مُعجزة الفلسفة الثورية التي تراهن منذ على البناء انطلاقًا من النظريّات؛ وثورة نوفمبر فعلا قد تحرّكت ضمن الخطّ التنظيري وسارت إلى حيث أرادت، لكن منهجها في ذلك ظلّ مبتورا من وحدة الكلمة والتي كلفها ثمنا باهظا وهو عدم ضبط المستقبل على نسق معقول، ما أنتج للأسف انبعاثا مشوّها للدولة والمجتمع!.

. إذن بعد ثورة تحريرية كبرى تحقّق مآل الشعب في الاستقلال، وأصبح يشكّل مجتمعا بمعنى المصطلح ضمن دولة مُعترف بها، ولها من سيقودها إلى برّ الأمان، لكن ونتيجة ما خلفه الاحتلال من مشاكل... كان من الصعب جدّا تحقيق علاقة قوية بين المجتمع ودولته وظلّ البناء عبارة عن مشاريع صامتة ومؤجّلة بسبب الهوّة العميقة بين الرّئيس والمرؤوس وقلة التفاعل والإهناك النفسي من جزاء حرب طويلة، وبهذا دفع الشعب الجزائري الثمن مرّتين في حياته: مرّة في سبيل نضاله من أجل التحرّر والاستقلال، ومرّة في سبيل بناء دولة طالما حلّم بها ولا يزال...

البيولوجيا الجزيئية

أولاً: المصادر والمراجع باللّغة العربية:

أ: المصادر باللّغة العربية

1/ الوثائق المنشورة:

1. جبهة التحرير الوطني، المسيرة، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1980.
2. جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي، الجزائر، 1976.
3. وزارة الثقافة، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2009.

2/ الكتب المذكرات الشخصية:

1. بجاوي (مدني)، مذكرات مدني بجاوي مجاهد وشاهد مسار، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2012.
2. بلحوسين (مبروك)، المراسلات بين الداخل والخارج الجزائر. القاهرة 1954. 1956، تر: الصادق عماري، الجزائر، 2004.
3. بن أعمار (مصطفى)، الطريق الشاق إلى الحرّية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2002.
4. بن بلّة (أحمد)، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبر ميرل، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، دت.
5. بن خدة (بن يوسف)، اتفاقيات ايفيان، تر: لحسن زغدار ومحللّ العين الجبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت.
6. حمدادو (محمد الهادي)، أضواء على يخت دينا ومركب أتوس، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
7. دحلب (سعد)، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.
8. الذيب (فتحي)، جمال عبد الناصر وثورة الجزائر، ط01، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1984.
9. الزيري (الطاهر)، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929. 1962، منشورات ANEP، الجزائر، 2008.

10. صايكي (محمد)، شهادة تائر من قلب الجزائر، تحرير: محفوظ اليزيدي، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

11. كافي (علي)، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 1999.

12. مرادة (مصطفى)، مذكرات الرائد مصطفى مرادة "ابن النوي"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

13. ملاح (عمار)، وثائق وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

14. مهساس (أحمد)، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلّحة، تر: الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصة للنشر، الجزائر، 2003.

15. هارون (علي)، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، تر: الصادق عماري وآمال فلاّح، دار القصة للنشر، الجزائر، 2012.

ب: المصادر باللغة الفرنسية:

1. Claude Collot et Jean-Robert Henry, de mouvement national algérien textes 1912-1954, Paris, 1978.
2. Herbi (Mohammed), Les Archives de la Révolution Algérienne, post face de : Charles Robert Ageron, Les Edition jeunes Afrique, paris, 1981.
3. Ben Khadaa (Ben Yousef), L'Algérie A L'indépendance la crise de 1962, Imprimerie Dahlab,
4. Abbas (Ferhat), L'indépendance Confisquée 1962-1978, Flammarion paris, 1984.
5. Ferhat Abbas, Autopsie D'une Guerre, Présentation : Abderrahmane Rebahi, Livres Editions, Alger, 2011.
6. Mohammed Harbi et Gilbert Meynier, Le FLN documents et histoire 1954-1962, Casbah Editions, alger , 2004.
7. Mohammed Herbi , Une Vie de bout Mémoires Politiques Tom 01 1945-1962, Edition la découvert , paris , 2001.

8. Boudiaf (Mohamed), De Préparation du Premier Novembre 1954, Edition dar Elnoamaine, Alger, 2011.

ج: المراجع باللغة العربية

1. 1975.
2. إبراهيم (سعد الدين)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط01، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت لبنان، 1988.
3. الإبراهيمي (أحمد طالب)، آثار الإمام البشير الإبراهيمي 1929-1940، ج01، ج05 (1954-1964)، ط01، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
4. احدادن (زهير)، شخصيات ومواقف تاريخية، منشورات ANEP، الجزائر، 2002.
5. الأزرق (مغنية)، نشوء الطبقات في الجزائر، تر: سمير كرم، ط01، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1980.
6. أَلِّي (موريس)، الجزائر واتفاقيات ايفيان، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2008.
7. أندري (ماندوز)، الثورة الجزائرية عبر النصوص، د ت، منشورات ANEP، 2007.
8. أومليل علي، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، ط01، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1985.
9. إيشبودان (العربي)، مدينة الجزائر تاريخ وعاصمة، تر: جناح مسعود، د ط، دار القصبية للنشر، الجزائر، دت.
10. بجاوي (محمد)، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، تر: علي الخش، ط02، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.
11. براهيمي (عبد الحميد)، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.
12. بلحاج (صالح)، جذور السلطة في الجزائر الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني 1956-1965، مطبعة بن مرابط، الجزائر، 2014.

13. بلقزيز (عبد الإله)، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، 2015.
14. بن أزواو (فتح الدين)، أيديولوجية الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
15. بن اشنهو (علي)، الدولة الجزائرية في 1830، مؤسسائها في عهد الأمير عبد القادر، د ط، موفم، للنشر، الجزائر، 2013.
16. بن حمودة (بوعلام)، دروس الحياة، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2017.
17. بن نبي (مالك)، القضايا الكبرى، د ط، دار الفكر، دمشق، 2000.
18. بن نبي (مالك)، بين الرشاد والتهيه، ط02، دار الفكر، دمشق، 1988.
19. بن نبي (مالك)، ميلاد مجتمع، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2016.
20. بن نبي (مالك)، شروط النهضة، تر: عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، دت.
21. بن نعمان (أحمد)، الجهاد وثورة الاستقلال، ط01، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1982.
22. بن نعمان (أحمد)، الردود العلمية على الأطروحات العرقية وتعدّد الهوية في الجزائر، ط01، دار الأمة، الجزائر، 2005.
23. بنحمو (محمد)، الجزائر.. أزمة النظام وسراب الدولة، دار نشر المعرفة، الرباط، المغرب، 2017.
24. بوصفصاف (عبد الكريم) وآخرون، مشروع المجتمع في تصوّر النخبة السياسية الجزائرية المعاصرة، ط01، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، الجزائر، 2008.
25. بوضرية (عمر)، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1959-1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.
26. بوطالب (عبد القادر)، الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية من الأمير عبد القادر إلى حرب التحرير، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.

27. بوطالب (محمد نجيب)، سوسولوجيا القبيلة في المغرب العربي، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
28. بوعزيز (يحي)، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912.1948، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت.
29. بوعزيز (يحي)، الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.
30. بوعزيز (يحي)، المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح النسوية العربية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
31. بوعزيز (يحي)، ثورات القرن العشرين، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
32. بولسان (عبد القادر)، الحكومات الجزائرية من 1962 إلى 2006، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
33. تابليت (علي)، فرحات عباس رجل دولة، ط02، منشورات تالة، الجزائر، 2009.
34. تقيّة (محمد)، الثورة الجزائرية المصدر الرّمز والمآل، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبّة للنشر، الجزائر، 2010.
35. ثنيو (نور الدين)، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ط01، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2015.
36. الجنيدي (خليفة)، حوار حول الثورة، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986.
37. جويبة (عبد الكامل)، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954.1958، ط01، دار الواحة للكتاب، الجزائر، 2012.
38. جيار (الهاشمي)، مؤتمر الصومام العقل المؤسس بلّوه ومُره: تر: حضرية يوسف، منشورات ANEP، 2014.
39. جيليسي (جوان)، ثورة الجزائر، تر: عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، دت.

40. حربي (محمد)، الثورة الجزائرية سنوات المحاض، تر: نجيب عياد وصالح المثلوثي، د ط، موفم للنشر، الجزائر، 1994.
41. حربي (محمد)، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل داغر، ط01، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1983.
42. حلّوش (عبد القادر)، سلسة فرنسا التعليمية في الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
43. حلّيمي (عبد القادر)، مدينة الجزائر نشأتها وتطوّرها قبل 1830، ط01، دار الفكر الإسلامي، الجزائر، دت.
44. حمّانة (البخاري)، فلسفة الثورة الجزائرية، ط01، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
45. حمروش (عبد المالك)، التربية والشخصية الجزائرية العربية الإسلامية بين عبقرية ثورة التحرير وظلال الثورة المضادة، مطبعة قرّبي، باتنة، الجزائر، دت.
46. خالفة (معمري)، عبّان رمضان، تعريب: زينب زخروف، منشورات ثالة، الجزائر 2007.
47. خلف الله (محمد أحمد)، التكوين التاريخي لمفاهيم الأمة، القومية، الوطنية، الدولة والعلاقة فيما بينهما، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1981.
48. خليف (عبد الوهاب)، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط01، دار طليطلة، الجزائر، 2009.
49. الخولي (لطفي)، عن الثورة في الثورة وبالثورة، منشورات التجمّع الجزائري البومديني الجزائري، الجزائر،
50. خيثر (عبد النور) وآخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
51. دلاز (مقالي)، أحد الاستقلاليين والاستقلال الآخر 1954. 1962، تر: محمد سالم وعبد الرحمن كابويا، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2013.
52. دوّثمان (جاك)، تاريخ جبهة التحرير الوطني، تر: شراز موجد، منشورات ميموني، الجزائر، 2013.

53. دباكوف (نيكولاف)، حركة الفتیان الجزائريين في مطلع القرن العشرين، تر: عبد العزيز بوباكير، د ط، امدوكال للنشر، الجزائر، 2015.
54. الرّاسي (جورج)، الدّين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر (بوتفليقة)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.
55. رّمّال (حسين محمود)، فلسفة الدولة، ط01، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2018.
56. زبيحة (زيدان)، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
57. الزبيري (العربي)، تاريخ الجزائر المعاصر. دراسة. ج01، ج02، منشورات إتحاد كُتاب العرب، دمشق، 1999.
58. الزبيري (محمد العربي) وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954. 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
59. زروخي (الدراجي)، الأبعاد الفلسفية للنظام التربوي عند جمعية العلماء المسلمين، ط01، دار صُبّحي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
60. زروقة (عبد الرشيد)، جهاد ابن باديس ضدّ الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1913. 1940، ط0، دار الشهاب، بيروت، لبنان، 1999.
61. زوزو (عبد الحميد)، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914. 1939، نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
62. زوزو (عبد الحميد)، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة مؤسّسات ومواثيق، عالم المعرفة للنشر والتوزيع الجزائر، 2013.
63. سبنسر (وليم)، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم: عبد القادر زيادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.
64. ستورا (بن جامين)، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962. 1988، تر: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2012.

65. سعد الله (أبو القاسم)، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج02، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
66. سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية 1830. 1900، ج02، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.
67. سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقاني 1954. 1962، ج09، عالم المعرفة، الجزائر، 2015.
68. سعداوي (مصطفى)، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، متيعة للطباعة، الجزائر، 2009.
69. سعدي (عثمان)، عروبة الجزائر عبر التاريخ، ط02، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
70. سعود (الطاهر)، الحركة الإسلامية الجزائرية إرهابات النشأة والتشكُّل، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2013.
71. سعيود (أحمد)، العمل الدبلوماسي لجهة التحرير الوطني 1954. 1958، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.
72. سلطاني (أبو جرة)، جذور الصراع في الجزائر، دون مكان نشر، الجزائر، 1995.
73. السماقي (محموظ)، نشأة الأمة الجزائرية، تر: محمد الصغير بنّاني ومحمد عبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب، الجزائر، 2009.
74. السويدي (محمد)، مقدّمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهمّ مظاهر التعبير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دت.
75. شحور (محمد)، دراسات إسلامية معاصرة في الدولة والمجتمع، د ط، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دت.
76. شريط (الأمين)، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919. 1962، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
77. صغير (مریم)، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية 1954. 1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.
78. ضيف الله (عقيلة)، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954. 1962، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

79. الطيبي (محمد)، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي . دراسة في الذهنيات والبنىات والمآلات، ط1، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
80. عباس (فرحات)، الشباب الجزائري، تر: أحمد منور، وزارة الثقافة الجزائر، 2007.
81. عباس (فرحات)، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار الجزائر للكتب، الجزائر، 2011.
82. عباس (محمد الشريف)، من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، دار الفجر، الجزائر، 2005.
83. عباس (محمد)، رُؤاد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009.
84. عجالي (كمال)، الفكر الإصلاحي في الجزائر، ط01، شركة مزوار للطباعة والنشر والإشهار والتوزيع، الجزائر، 2005.
85. العروي (عبد الله)، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2014.
86. عمري (الطاهر)، النخبة الجزائرية وقضايا عصرها في بدايات القرن العشرين إلى ما بين الحربين العالميتين، د ط، الجزائر، 2009.
87. العمري (مومن)، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، د ط، الطليعة النشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
88. عميراي (أحميدة) وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830.1954، (سلسلة المشاريع الوطنية للبحث)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، دت
89. غارودي (روجي)، في سبيل حوار الحضارات، تعريب: عادل العوّا، عويدات للنشر والطباعة، لبنان، 1999.
90. غضبان (مبروك)، المجتمع الدولي الأصول والتطوّر، القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
91. فاضلي (إدريس)، حزب جبهة التحرير الوطني ثوابت ومرجعيات، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.
92. فانون (فرانس)، العام الخامس للثورة الجزائرية، تر: ذوقان قرقوط، ط01، دار الفراي، بيروت، لبنان، 2004.

93. فيلاي (عبد السلام)، الجزائر الدولة والمجتمع، ط01، دار الوسام العربي للنشر، الجزائر، 2013.
94. قداش (محموظ)، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، تر: أحمد بن البار، ج02، دار الأمة، الجزائر، 2001.
95. قسوم (عبد الرزاق)، فلسفة التاريخ من منظور إسلامي، تقديم: عبد الحليم عويس، د ط، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
96. قيرة (إسماعيل) وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
97. لحرش (عبد الرحمن)، المجتمع الدولي التطور والأشخاص، د ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
98. لشيخ (سليمان)، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، تر: محمد حافظ الجمالي، ط01، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002.
99. لطيف (ساسبي)، أحمد بن بلّة استرداد المستقبل، تقديم: طارق البشري، دار المستقبل العربي، بيروت، 1995.
100. لوانشي (آن ماري)، صالح لوانشي مسيرة مناضل جزائري، منشورات دحلب، الجزائر، 2013.
101. لوكا (فيليب) وفاتان (جان كلود)، جزائر الأنثروبولوجيين نقد السوسولوجيا الكولونيالية، تر: محمد يحياتن وآخرون، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، دت.
102. لونيسي (إبراهيم)، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلّة 1962. 1965، دار هومة، الجزائر، 2007.
103. لونيسي (رابح)، التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاختلاف والاتفاق 1920. 1954، ط01، كوكب دار العلوم، الجزائر، 2009.
104. لونيسي (رابح)، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.
105. لونيسي (رابح)، دراسات حول أيديولوجية وتاريخ الثورة الجزائرية، ط01، كوكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

106. مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، تر: بسّام بركة وأحمد شعبو، ط01، دار الفكر، دمشق، 1988.
107. المدني (توفيق)، الدولة السياسية في الوطن العربي . دراسة . منشورات إتحاد العرب، دمشق، 1997.
108. مَرّوش (لمنور)، تكوّن الجزائر العثمانية الدولة والقطر والمشاعر الجماعية (أعمال الملتقى الوطني حول الحدث في تاريخ الجزائر المعاصر 1945.1962)، منشورات دار الأبحاث، جامعة سكيكدة، الجزائر، دت.
109. مقالتي (عبد الله)، موثيق ووثائق الثورة الجزائرية دراسة وتحليل، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
110. مناصرية (يوسف)، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919.1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.
111. منصور (أحمد)، الرّئيس أحمد بن بيلا...يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، كتاب الجزيرة شاهد على العصر، ط01، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.
112. مورتيمر (إدوار) وفاين (روبرت)، الشعب والأمة والدولة مدلول العرقية والقومية، تر: أكرم حمدان ونزهة الطيب، ط01، دار السلام، القاهرة، 2007.
113. الميلبي (محمد)، فرانس فانون والثورة الجزائرية، ط01، زرياب للطباعة، لبنان، 1973.
114. هارون (علي)، الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954.1962، تذييل: محمد بوضياف، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
115. هلال (عمّار)، نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954، دار هومة، الجزائر، 2008.
116. هميسي (مصطفى)، من بربوس إلى بوتفليقة كيف تُحكّم الجزائر؟، ط02، دار هومة، الجزائر، 2013.
117. ولد خليفة (محمد العربي)، الثورة الجزائرية معطيات وتحديات، ط01، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991.
118. الوئاس (المنصف)، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، سراس للنشر، تونس، 1995.

119. ياسين (كاتب)، الأمير عبد القادر واستقلال الجزائر، تر: محمد هناد، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

120. يزي (عمار)، الثقافة في مواجهة الاحتلال . دراسة .، د ط، منشورات السهل الجزائر، 2009.

.د: المراجع باللغة الفرنسية

1. Belhadj (Salah), Les Origines du Pouvoir Algérien, Edition, Benmerabet, 2017.
2. Boutaher (Hocine), Algérie 1954-1962 la guerre d'indépendance au jour le jour, édition distribution Houma, Alger, 2004.
3. Cherfi (Achour), la classe politique algérienne, Casbah édition, Alger, 2001.
4. Horne (Alistair), Histoire de la guerre D'algerie, Dahlab, 2007.
5. Sylvie (Thénault), Histoire de la Guerre L'indépendance Algérienne, Editions al maarifa, Alger, 2010.

ثانيا: المقالات

1. بوضربة (عمر)، المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955م حيثياتها وانعكاساتها على مسار تدويل المسألة الجزائرية، مجلة البحوث التاريخية، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.

2. جوية (عبد الكامل)، الأحزاب السياسية الجزائرية قبل اندلاع الثورة المسلحة من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي: تعاؤن أم تناحر؟، المجلة التاريخية المغاربية، السنة الأربعون، العدد 150، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، مارس 2013.

3. زغدي (محمد لحسن)، بيان أول نوفمبر وأبعاده، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 14، جامعة الجزائر، 2012.

4. سعد الله (عمر)، الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي الإنساني، مجلة المصادر، العدد 14، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2006.

5. سَعُود (الطاهر)، الثورة الجزائرية والمسألة الأيديولوجية قراءة في بعض النصوص والموثائق، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011.

6. سفاري (ميلود)، الصراع بين الدين والأيدولوجيا في الجزائر غداة الاستقلال، مجلة جامعة قسنطينة للعلوم الإنسانية، العدد الثاني، قسنطينة، الجزائر، 1991.
7. سيد علي (أحمد مسعود)، بصمات تيارات الحركة الوطنية الجزائرية في مختلف الاثراءات التي عرفتها أيدولوجية جبهة التحرير الوطني إبان الثورة التحريرية 1954.1962، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، جويلية 2012.
8. طالي (عمّار)، معنى الثورة، مجلة أول نوفمبر، العدد 08، 1974.
9. عبد الرحمن (بشير)، فكرة الدولة عند محمد بن خزر المغراوي 296.361 هـ / 908.972 م، مجلة كلية الآداب، العدد 34، جامعة الزقازيق، مصر، 2005.
10. عبيد (أحمد)، التاريخ الجزائري: تقييم ونقد حالة الجزائر العثمانية، عدد 47.48، جانفي . جوان، الجزائر، 2000.
11. عليوان (سعيد)، ميثاق الصومام 1956 بين قيم الإسلام والتوجه العلماني، المعيار، العدد الرابع، قسنطينة، الجزائر، جوان 2003.
12. كواش (منال)، إشكالية بناء الدولة والمجتمع في الجزائر قراءة نقدية، مجلة تحولات، العدد الثاني، جامعة الجزائر، الجزائر، 2018.
13. لونيسي (إبراهيم)، الخلفية التاريخية لأنبعاث الدولة الجزائرية المعاصرة وركائز نظامها السياسي إلى غاية 1962، الحوار الفكري، العدد السابع، محبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة قسنطينة، الجزائر، ديسمبر 2005.
14. لونيسي (رابح)، بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية . الجذور الفكرية والمضمون، المصادر، العدد 07، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2002.

ثالثا: الجرائد والمجلات

1. الجريدة الرسمية، 08 ديسمبر 1996.
2. المقاومة الجزائرية، العدد 06، جانفي 1957.
3. المقاومة الجزائرية، العدد 16 (منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954)، 20 ديسمبر 1956.
4. المجاهد، 07/01، 1956.
5. المجاهد، العدد 29، 24 /05 /1958.
6. المجاهد، العدد 15/22، 1958 /04 /15/22.
7. مجاهد، 02 /07 /1958.
8. المجاهد، العدد 24، 1958 /05 /09.
9. المجاهد، العدد 23، 1958 /05 /07.
10. المجاهد، 19، 1958 /09 (طبعة خاصة).
11. المجاهد، 10 /10 /1958.
12. المجاهد، العدد 59، 1960/02/05.
13. مجلّة أول نوفمبر، عدد خاص، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، أوت 1973

رابعا: الرسائل الجامعية والأطروحات

1. الغول (الطاهر)، مفهوم الدولة الجزائرية في فكر الحركة الوطنية 1919.1954، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عاشوري قمعون، جامعة الوادي، الجزائر، 2014.
2. مجاهد (يمينّة)، مشروع الدولة والأمة في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية 1946.1954، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: إبراهيم مهديد، جامعة وهران، الجزائر، 2007.

3. مطبقي (مازن صلاح حامد)، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1358.1349هـ / 1931.1939م، بحث مقدّم للحصول على درجة الماجستير في الآداب، إشراف: محمد عبد الرحمن، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، 1985.
4. بودلاعة (رياض)، القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954.1962، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، الجزائر، 2006.
5. شرف الدين (أحمد رضوان)، مشروع الدولة - الأمة والعروبة عند النخب الجزائرية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
6. بن زروال (جمعة)، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954.1962، رسالة مُقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: علي آحقو، جامعة باتنة، الجزائر، 2012.
7. صغور (عبد الرزاق)، بناء الدولة الحديثة في الجزائر دراسة تقييمية، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، إشراف: منصور بن لزنّب، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
8. قنانش (محمد)، النقابيون الجزائريون، والمسألة الوطنية 1946.1956، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: إبراهيم مهديد، جامعة وهران، الجزائر، 2012.
9. راد بوعباش، الدولة والمجتمع في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية 1919.1962، أطروحة دكتوراه مقدّمة في العلوم السياسية والعلاقات والدولية، إشراف: سعاد العقون، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011.
10. قاسمي (يوسف)، موانيق الثورة الجزائرية 1954.1962 دراسة تحليلية نقدية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة باتنة، الجزائر، 2009.
11. قواسمية عبد الكريم، الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين 1962.1978، أطروحة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، إشراف: إبراهيم لونيسي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2018.
12. بن أزواو (فتح الدين)، البعد العربي والإسلامي في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر 1927.1962، أطروحة مقدّمة لنيل دكتوراه العلوم في التاريخ المعاصر وتاريخ الثورة الجزائرية، إشراف: بوعزة بوضرساية، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2013.

خامسا: الملتقيات العلمية:

1. رحاي (محمد)، المشروع الثوري والأيدولوجي في بيان أول نوفمبر، ورقة مقدّمة في الملتقى الدولي الأول حول تاريخ الثورة الجزائرية، (منشورة)، جامعة سكيكدة، الجزائر، 12/11 ديسمبر 2016.
2. قاسمي (يوسف)، قراءة فكرية وسياسية في بيان أول نوفمبر 1954، ورقة مُقدّمة في أعمال الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954. 1962 دراسة قانونية وسياسية، (منشورة)، جامعة قلمة، الجزائر، 02. 03 ماي 2012.
3. بيشي (محمد عبد الحليم)، التعبئة الروحية في أعمال المجالس الشعبية للثورة. الولاية السادسة نموذجاً. ورقة مقدّمة في أعمال الملتقى الوطني الثاني حول البُعد الروحي في ثورة التحرير المباركة، منشورات الشؤون الدينية والأوقاف، سطيف، الجزائر، 28. 29 أكتوبر 2002.

خامسا: القواميس

1. زيتون (وضّاح)، المعجم السياسي، ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
2. سعيّفان (أحمد)، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، ط01، مكتبة ناشرون، بيروت، 2004.
3. الزناتي (أنور محمود)، قاموس المصطلحات التاريخية، ط01، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007.
4. سيلا (محمد) و الهرموزي ()، موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفية، ط01، منشورات المتوسط، المغرب، 2017.
5. نبهان (يحي محمد)، مُعجم مصطلحات التاريخ، ط01، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

الملاحق

الملحق رقم 01: القانون الأساسي المصادق عليه من طرف المؤتمر الوطني الثاني لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية (الجزائر 06/05/04 أبريل 1953.¹

القانون الأساسي المصادق عليه من طرف

المؤتمر الوطني الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية

بـالجزائر 4، 5 و 6 أفريل 1953

أولاً - الحزب

المادة 1 : الحزب هو مجموع المناضلين الجزائريين الوطنيين المجتمعين تحت نظام واحد قصد تسيير كفاح الأمة الجزائرية لأجل :

- 1- إزالة النظام الاستعماري
- 2- انتخاب جمعية تأسيسية ذات سيادة بالاقتراع العام في مجمع واحد دون تمييز في الجنس والدين
- 3- إقامة دولة جمهورية مستقلة ديمقراطية واجتماعية

ثانياً - أعضاء الحزب

المادة 2 : يجب على المناضل أو المنخرط في الحزب :

- أ- قبول عقيدة الحزب، ومذهبه، وبرنامجه، وقانونه الأساسي، ونظم الطاعة فيه.
- ب- تنفيذ جميع المقررات التي تتخذها المنظمات الشرعية في الحزب.
- ج- التدليل على إخلاصه التام للحزب.
- د- الدفاع في جميع الظروف عن عقيدة الحزب، ومذهبه، وعمله، ومسيرته، ومناضليه.

هـ- حضور اجتماعات التشكيلات التي ينتمي إليها بانتظام.

و- دفع اشتراكه.

ز- القيام بانتقاده الذاتي

ن- أن يكون له سلوك مطابق للتعاليم الاسلامية.

المادة 3 : وللمنخرط في الحزب أو المناضل الحق في :

أ- المناقشة والنقد البناء ضمن التشكيلات التي ينتمي إليها

ب- إبلاغ اقتراحاته أو بياناته الى جميع التشكيلات النظامية للحزب ويكون ذلك عن طريق النظام الرتي المحدد من طرف الحزب

ج- الاشتراك في جميع المناقشات التي قد تتخذ إجراء تتعلق بأعماله أو سلوكه

المادة 4 : لا يقع قبول أي عضو جديد أو مناضل في الحزب إلا إذا كان ذلك بواسطة التشكيلة الأساسية في الحزب وبعد المصادقة عليه من طرف تلك التشكيلة التي يجب أن يقع بواسطة قبول أي عضو جديد. وللتشكيلة العليا أن تعارض في القبول مع بيان أسباب معارضتها فيه.

المادة 5 : يجب أن يكون العضو الجديد في الحزب أو المناضل قد بلغ من العمر 18 عاما على الأقل، وعليه أن يجتاز حتما فترة تمرين. وبانتهاء فترة التمرين يمكن للعضو الجديد في الحزب أو المناضل أن يقبل لهاثيا أو يلزم باحتياز فترة تمرين جديدة أو يرفض قبوله. وهدف فترة التمرين التي تجرى في داخل التشكيلة الأساسية - هو اختبار إخلاص المتتمر وأخلاقه وشجاعته.

¹- عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية، المرجع السابق، ص225 إلى ص 243.

ثالثا - أحكام الطاعة في الحزب

المادة 6 : تنفذ أحكام الطاعة في الحزب على جميع أعضائه .. وهي واحدة بالنسبة للجميع من القاعدة الى القمة. وتنفيذ أحكام الطاعة في الحزب واجب أكيد على جميع أعضاء الحزب، ويزداد هذا الواجب تأكيدا كلما ارتقى العضو درجة في سلم المسؤوليات.

المادة 7 : والحفاظة على الطاعة في الحزب تكون على أساس لائحة الطاعة العامة التي تضعها اللجنة المركزية والتي يجب فيها احترام الأسس التالية :

أ- تصيب العقوبات جميع المناضلين المسؤولين عن أعمال أو تصرفات تمس كيان الحزب، أو حسن سيره، أو سمعته

ب- وتتراوح العقوبات من لفت النظر الى التفرغ الى التقييد الى التوقيف وأخيرا العزل

ج- تعلن العقوبات من طرف التشكيلة التي ينتمي إليها المعاقب أو من مجلس تأسيسي معين بواسطة هذه التشكيلة

د- يمكن أن تحال قضية من قضايا الخروج على الطاعة الى تشكيلة أعلى من التشكيلة التي ينتمي إليها المخالف

هـ- والسلطات الممنوحة للمسؤول المكلف بتطبيق أحكام الطاعة، يجب أن تمارس تحت المراقبة الدائمة للتشكيلة التي ينتمي إليها هذا المسؤول، وهذه المقررات يجب أن تتطلبها حالات استعجالية ولا يجوز أن تتعدى التوقيف. وبعد إعلان هذه المقررات تقدم لمصادقة التشكيلة التي ينتمي إليها المسؤول الذي اتخذها

و- أعضاء اللجنة المركزية لا يمكن أن يعاقبوا نهائيا إلا من طرف اللجنة المركزية

ز- لا يمكن أن يعاقب أي مناضل قبل الاستماع إليه اللهم إلا في حالة المشافهة بعداوة الحزب جهارا نهائيا أو ممارسته نشاطا ضد الحزب

ن- والعزل - وهو العقوبة النهائية - يقدم إجباريا لمصادقة المؤتمر عليه إذا كان خاصا بعضو في اللجنة المركزية والحالات الأخرى للعزل يصادق عليها مبدئيا من اللجنة المركزية أو ممن أحييت لهم السلطة في ذلك.

ح- تستطيع اللجنة المركزية - بتقرير من اللجنة الإدارية- أن تفصل أحد أعضائها.

رابعا - نظام الحزب

المادة 8 : إن المبدأ الأساسي لنظام الحزب كان ولا يزال المركزية الديمقراطية ولكن تنفيذ هذا المبدأ ينبغي أن يتم تدريجيا نظرا للحالة السياسية ولضرورة الحفاظة على الحزب وتشكيلاته وإطاراته، ولهذا فقد تقرر :

أ- حرية المناقشة في جميع تشكيلات الحزب

ب- مراقبة العمل في جميع التشكيلات المسؤولة بواسطة التشكيلات العليا

ج- التنفيذ الإجباري لمقررات التشكيلات العليا بواسطة التشكيلات الدنيا

المادة 9 : إن الهيكل النظامي للحزب تحدده اللجنة المركزية حسب التعليمات العامة للمؤتمر. وهذا الهيكل النظامي - الذي تكون تشكيلته الأساسية هي الخلية - يجب أن يمكن الحزب من أن يكون في أحسن حال حتى يسير وينظم كفاح الشعب ويتلاءم ضرورة مع الحالات الناتجة عن الكفاح، وتطورها وكذلك مع مرحلة الكفاح والأشكال التي تتخذها.

المادة 10 : إن وحدة الحزب هي قوته الأساسية التي يجب المحافظة عليها بكل حرص من جميع المناضلين. وإن العمل الطائفي يعد جريمة ضد الحزب ومن خصائص هذا العمل وجود نية تصحيحها أعمال من شأنها أن تحدث انشقاقا داخل الحزب وذلك بوسائل منها : التقاء المناضلين في اجتماعات بدون علم الحزب وخارج التشكيلات العادية، واتصالات بين المناضلين بدون علم الحزب قصد اتخاذ موقف موحد داخل التشكيلات العادية، وانتقاد سياسة التشكيلات المسيرة وقادة الحزب خارج التشكيلات العادية.

خامسا - موارد الحزب

المادة 11 : تتألف موارد الحزب من اشتراكات المناضلين ومن الإكتسابات والتبرعات، والمدخل المتنوعة. ومعلوم اشتراكات المناضلين يحدد من اللجنة المركزية.

سادسا - المؤتمر

المادة 12 : أن المؤتمر هو التشكيلة العليا للحزب وهو ينعقد مرة كل سنتين اللهم إلا في الحالات الاستثنائية : ويمكن أن يدعى المؤتمر لعقد اجتماع غير عادي من طرف اللجنة المركزية بالأغلبية المطلقة

المادة 13 : طريقة التمثيل في المؤتمر تحددها اللجنة المركزية. وينبغي أن يكون هذا التمثيل - في الظروف العادية - حاريا على طريقة الانتخاب، اللهم إلا فيما يخص أعضاء اللجنة المركزية فإن لهم جميعا حق العضوية في المؤتمر.

المادة 14 : المؤتمر يناقش تقرير النشاط العام والتقارير الخاصة المقدمة من اللجنة المركزية. ومناقشة هذه التقارير يجب أن تنتهي حتما بالتصويت على لوائح.

المادة 15 : المؤتمر هو الذي يضع السياسة العامة للحزب كما يحدد الخطوط الأساسية للإستراتيجية والتكتيك، ويقوم بإجراء التحويرات في القانون الأساسي للحزب.

المادة 16 : المؤتمر هو الذي ينتخب رئيس الحزب الذي يكون حتما عضوا في اللجنة المركزية.

المادة 17 : المؤتمر هو الذي ينتخب ميدنيا جميع أعضاء اللجنة المركزية وفي مقدور المؤتمر أن يعين - لأسباب خاصة - لجنة يكون أعضاؤها قسما من اللجنة المركزية - وهم يعينون بدورهم الأعضاء الآخرين في اللجنة المركزية بطريقة الاختيار وفي كلتا الحالتين فإن المؤتمر يحدد عدد أعضاء اللجنة المركزية ويسمح للجنة المركزية أن تغير ذلك العدد إذا اقتضى الأمر. وأعضاء اللجنة المركزية يجب أن يكونوا قد انخرطوا في الحزب منذ خمس سنوات على الأقل كما يجب أن يكون عضو اللجنة المركزية قد قام بنشاط مستمر داخل الحزب خلال هذه المدة.

سابعاً - اللجنة المركزية

المادة 18 : اللجنة المركزية هي التشكيلة العليا في فترات ما بين المؤتمرات ومهمتها تنفيذ السياسة المحددة من طرف المؤتمر وإدارة جميع ألوان نشاط الحزب والإشراف على ماليته.

المادة 19 : اللجنة المركزية مسؤولة أمام المؤتمر . وهي تناقش تقارير اللجنة الإدارية والتقارير التي يقدمها أعضاء اللجنة المركزية بطلبها.

المادة 20 : تجتمع اللجنة المركزية مرة كل أربعة أشهر.

المادة 21 : اللجنة المركزية هي نفسها التي تضع لائحة أحكامها الداخلية، وتنظم مناقشاتها، وتحدد طرائق العمل. وفي إمكانها أن تولف من بينها لجاناً مختصة.

المادة 22 : تدعى اللجنة المركزية من طرف رئيس الحزب بطلب اللجنة الإدارية أو بطلب ثلث أعضاء اللجنة المركزية.

ثامناً - اللجنة الإدارية

المادة 23 : اللجنة المركزية هي التي تعين الأمين العام للحزب. باقتراح من رئيس الحزب الذي يكون قد استشار قبل ذلك أعضاء اللجنة المركزية. والأمين العام هو الذي يكون اللجنة الإدارية ويقدمها لمصادقة اللجنة المركزية عليها : وفي حالة ما إذا تعذر على الرئيس - لأسباب مختلفة - أن يمارس مهامه فإن اللجنة المركزية هي التي تعين الأمين العام بصفة مباشرة.

المادة 24 : مهمة الأمين العام هي السهر على تنفيذ مقررات اللجنة المركزية التي هو مسؤول أمامها.

المادة 25 : ينوب الأمين العام عن رئيس الحزب في حالة تغيب هذا الأخير.

تاسعاً - الرئيس

المادة 26 : أن رئيس الحزب المنتخب من المؤتمر هو رمز وحدة الحزب وله الاختصاصات التالية :

- أ- السهر على تنفيذ مقررات اللجنة المركزية
- ب- السهر على احترام القانون الأساسي للحزب
- ج- دعوة اللجنة المركزية للانعقاد بطلب من اللجنة الإدارية أو ثلث أعضاء اللجنة المركزية
- د- التمتع بصوت مرجح داخل اللجنة المركزية واللجنة الإدارية في حالة تساوي الأصوات
- هـ- رئاسة اجتماعات اللجنة الإدارية

عاشراً - الندوة الوطنية

المادة 27 : للجنة المركزية أن تعقد مرة في السنة ندوة وطنية قصد إثارة المناقشة في نطاق الحزب فيما بين المؤتمرات.

المادة 28 : تتألف الندوة الوطنية من أعضاء اللجنة المركزية ومن ممثلين للتشكيلات الأساسية وطريقة التمثيل تحددها اللجنة المركزية.

المادة 29 : تناقش الندوة الوطنية المشاكل التي تقدمها اللجنة المركزية وتسيدي فيها آراءها وهي استشارية لا غير.

المادة 30 : في إمكان اللجنة المركزية أن تولف لجاناً دراسية تتركب من المناضلين المحترفين أو ممن لهم كفاءة في قضية معينة.

الملحق رقم 02: نص نداء أول نوفمبر 1954م¹

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« نداء إلى الشعب الجزائري

هذا هو نص أول نداء وجهته الكتابة العامة لجبهة التحرير

الوطني إلى الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954

*أيها الشعب الجزائري.

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا - نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة - نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الاعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل ، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا ، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني هي إطار الشمال الإفريقي ، وورغبتنا أيضاً هو أن نجنيكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية وعملاؤها الاداريون وبعض معترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر ، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية - بعد مراحل من الكفاح - قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية ، فإذا كان هدف أي حركة ثورية - في الواقع - هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية ، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري ، في أوضاعه الداخلية متحداً حول قضية الاستقلال والعمل ، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد ، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا . ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة هي العمل . هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبداً بين الأقطار الثلاثة.

¹- وزارة المجاهدين ، المصدر السابق ص 9 إلى ص 12.

إن كل واحد منها إندفع اليوم في هذا السبيل ، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث وهكذا ، فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة ، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين ، توجيهها سيء ، محرومة من سند الرأي العام الضروري ، قد تجاوزتها الأحداث ، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحاً فلنأ منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية .

إن المرحلة خطيرة .

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلاً ، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة ، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة

الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين .

وبهذا الصدد صقنا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة ، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوبة لقضية الأشخاص والسمعة ، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى ، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية ، أن يمنح أدنى حرية . ونظن أن هذه الأسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم : جبهة التحرير الوطن .

وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة ، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية ، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية ، أن تنظم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر .

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي .

الهدف : الاستقلال الوطني بواسطة :

1 - إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية .

2 - إحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني .

الأهداف الداخلية :

1 - التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد .

وروح الإصلاح التي كانت عاملاً هاماً في تخلفنا الحالي .

2 - تجميع وتنظيم جميع الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري .

الأهداف الخارجية :

1 - تدويل القضية الجزائرية .

2 - تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي .

3 - في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية .

وسائل الكفاح :

إنسجماً مع المبادئ الثورية ، وإعتباراً للأوضاع الداخلية والخارجية ، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتي تحقيق هدفنا .

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تتجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما :

العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية

حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين .

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية. وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلاً ولكن النصر محقق .

وفي الأخير، وتحاشياً للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديداً للخسائر البشرية وإراقة الدماء ، فقد أعدنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة إذا كانت هذه السلطات تحدها النية الطيبة، وتعترف نهائياً للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها .

1 - الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضاً فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري .

- 2 - فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ .
- 3 - خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل :

- 1 - فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمتحصل عليها بفرازة صمحتحترم، كذلك الأمر بالنسبة للأشخاص و العائلات.
- 2 - جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية، أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.
- 3 - تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الإثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.
- أيها الجزائري إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة. وواجبك هو أن تتضرر إليها لإقاذ بلدنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك. وانتصارها هو انتصارك.
- أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقين من مشاعر المناهضة للإمبرياليين، فإننا نقدم للوطن أنفسنا ما نملك."

فاتح نوفمبر ١٩٥٤

الأمانة الوطنية

الملحق رقم 03: جانب من ميثاق الصومام المعنون بـ: لضمان انتصار الثورة الجزائرية في الكفاح من أجل الاستقلال الوطني¹

النص: ميثاق الصومام المعنون لضمان انتصار الثورة الجزائرية في

الكفاح من أجل الاستقلال الوطني⁽¹⁾

مقدمة

غرض هذا الجزء من البيان الأساسي لنشاط جبهة التحرير الوطني هو تحديد موقف الجبهة بصفة عامة في مرحلة حاسمة من مراحل الثورة الجزائرية، مقسما إلى أقسام ثلاث:

1- الحالة السياسية الحاضرة

2- البوادر العامة

3- وسائل العمل والدعاية جل الاستقلال الوطني

1- الحالة السياسية الحاضرة

أ- تقدم الثورة الجزائرية العاصف الجارف.

تخارب الجزائر منذ عامين ببطولة وبأس شديد في سبيل الاستقلال الوطني، وإن الثورة الوطنية المناهضة للاستعمار لجادة في السير، وإنها لتفرض إعجاب الرأي العام العالمي - المقاومة المسلحة:

لقد خرج جيش التحرير الوطني من أول اختبار في القتال موقفاً فاتحاً في وقت قصير نسبياً، بعد أن كان منحصراً في

¹ وزارة الإعلام والثقافة (الجزائر): المصدر السابق، ص ص 13-53

جبال الأوراس وفي بلاد القبائل، فقد أحبط حملة التطويق والإبادة التي شنّها عليه جيش قوي عصري، هو في خدمة النظام الاستعماري لدولة من أكبر دول العالم، وعلى الرغم من قلة السلاح وقتها، فقد استطاع جيش التحرير الوطني توسيع نطاق عمليات العصابات والمناورات والإتلاف التي أصبحت اليوم تعم التراب الوطني كله، وما انفك يدعم مراكزه بتحسين خطته وفنه ونفوذ عمله، واستطاع أن يتقلل بمزيد السرعة من حرب العصابات إلى مستوى الحرب الجزئية.

وأجاد تنسيق الأساليب المجربة في الحروب ضد الاستعمار مع الأساليب العادية، وتطبيقها تطبيقاً منظماً يتماشى وخصائص البلاد، وأقام البرهان الكافي الآن، وقد تمّ توحيد نظامه العسكري، على أنه متمكن من الفن المطلوب لحرب تشمل كافة القطر الجزائري.

إن جيش التحرير الوطني يحارب من أجل قضية عادلة.

إنه يضم وطنيين ومتطوعين ومجاهدين، عازمين مصممين على الكفاح والنضال بأذلين النفس والثمن إلى أن يتم تحرير الوطن الشهيد، ولقد تعزز جانبه بمن انظم إليهم من الضباط والجنود المحترفين أو المجندين الذين استيقظت فيهم مشاعر الوطنية فهجروا صفوف الجيش الفرنسي بما معهم من سلاح وتجهيزات.

تلك هي الأسباب الجوهرية للمعجزة الجزائرية، جيش التحرير الوطني يجيب سعي القوة الهائلة التي ينطوي عليها الجيش الاستعماري الفرنسي المعزز بالفائق الذرية المأخوذة من القوات المخصصة للدفاع عن أوروبا الغربية، ذلك الذي اضطر الجنرالات الفرنسيين إلى الاعتراف بأن الحل العسكري مستحيل لتسوية القضية الجزائرية رغم ما يتصلون به من النجيدات المتوالية التي سرعان ما تعد غير كافية، ورغم خطة تقسيم البلاد المعروفة بـ"كادرياج" أو غيرها من الخطط التي لم يكن لها تأثير كما لم يكن تأثير لما أطلقوه من النار وآلات الدمار. ويجب علينا أن ننبه على الخصوص إلى ما تكون في المدن من منظمات المقاومة الكثيرة التي أصبحت تؤلف جيشا ثابتا بدون بزة عسكرية. وقد أبدت الأفواج المسلحة في المدن والقرى بما قامت به من الغارات على الشرطة ومراكز الجندرية وإتلاف المباني العمومية وإشعال الحرائق والقضاء على أصحاب الرتب من الشرطة والوشاة والخونة. وهذا مما يضعف الهيكل العسكري والشرطي للعدو الاستعماري إضعافا لا يستهان به، ويبلغ في تشتيت قواه في عامة البلاد، بل يزيد في وهن معنويات الجنود الذين يستبقون دائما في حالة انزعاج وتعب بما يضطرون إليه من الانتباه المستمر والاحتراز المطرد المقلق. فمن الأمور التي لا ينكرها أحد أن نشاط جيش التحرير الوطني قد قلب الجو السياسي في الجزائر. لقد أحدث صدمة نفسية أيقظت الشعب من سباته وخلصته من روعه،

ولذا فإن جبهة التحرير الوطني ستعتبر في كفاحها جميع القوى المضادة للاستعمار وإن هي لم تزل خارجة عن نطاق إشرافها.

د - الاستنكار النهائي لتقديس الشخصية والكفاح العلني ضد الصعاليك والوشاة وخدام الإدارة الفرنسية والشرطة وجوايسها. ومن ثم كانت قدرة جبهة التحرير الوطني على إحباط المناورات السياسية وإبطال مكائد منظمات الشرطة الفرنسية.

وليس معنى هذا أن المصاعب أزيلت كلها، فإن نشاطنا قد أعاقته في أول مسيرة العواثق الآتية:

1 - قلة الإطارات وقلة الوسائل المادية والمالية

2 - ضرورة القيام بعمل طويل شاق في توضيح الجو السياسي وبيان الموقف بأناة وصبر وثبات للتغلب على الاضطراب الذي لا بد منه مثل الاضطراب في الجسم إبان البلوغ

3 - الواجب الاستراتيجي الذي يقتضي تعليق كل شيء بجبهة الكفاح المسلح.

وإن هذا الضعف الذي هو عادي ولا بد منه في البداية قد أصلح، وأمكن إدراكه، فبعد المدة التي كانت جبهة التحرير فيها تكفي بإلقاء الأوامر بمقاومة الاستعمار قد شهدنا برونزا حقيقيا في ميدان الكفاح السياسي. وقد امتازت هذه النهضة بالإضراب

ولأول مرة في التاريخ العسكري لم تعد فرنسا تستطيع الاعتماد على (إخلاص الجنود الجزائريين) بل اضطرت إلى نقلهم إلى فرنسا وألمانيا، وعصابات (الحركة - القومية) التي كونتها السلطة الفرنسية بمن اختارتهم من العاطلين، وأغرتهم في أغلب الأحيان وخذعتهم في حقيقة العمل الذي دعتهم إليه، فقد أخذت تهرب وتتوارى في الجبال والغابات، أما بعض هذه - الحركات - فقد عمدت السلطة إلى تجريدتها من السلاح وحلها لشدة استيائها من النتيجة.

إن جيش التحرير الوطني يمتلك ذخيرة وفيرة لا تنفذ من الرجال، وكثيرا ما يضطر الجيش إلى رفض تجنيد الجزائريين شبانا وشيوخا من الحواضر والبوادي، وهم ينتظرون بفارغ الصبر أن يتاح لهم إحراز الشرف بالجندي في جيشهم ويتمتع جيش التحرير الوطني بحب الشعب الجزائري حبا عميقا، وتأييده الحماسي الشديد وتضامته الفعال المعنوي والمادي التام الكامل المتين، فكبار الضباط وقادة المناطق والمحافظون السياسيون وإطارات جيش التحرير وجنوده يعظمون ويكرمون من قبل جماهير الشعب تعظيم وتكريم الأبطال الوطنيين، وهم بمجدونهم في أغانيهم الشعبية التي نفذت إلى الكوخ الفقير والخيمة البائسة، كما اقتحمت الغرفة المنزوية بين الأزقة الضيقة، وإلى الردهات والبيوتات الرقيقة.

وأزالت عنه ريبته. وبعث في الشعب الجزائري الشعور بكرامته القومية. وكون اتحادا روحيا وسياسيا بين جميع الجزائريين فحصل ذلك الإجماع الوطني الذي يغذي الكفاح المسلح ويجعل انتصار الحرية حتما لا بد منه.

ب - تنظيم سياسي فعال

أصبحت جبهة التحرير الوطني رغم كون نشاطها سريرا المنظمة الوطنية الحقيقية الوحيدة وأصبح نفوذها واقعا في عامة القطر الجزائري لا يجادل فيه أحد. فقي فترة قصيرة جدا من الزمن وقتت الجبهة إلى التفوق على سائر الأحزاب السياسية الموجودة منذ عشرات السنين. ولم يحدث ذلك عرضا ومصادفة وإنما كان نتيجة توفر الشروط الضرورية الآتية:

أ - منع النفوذ الفردي وإقرار مبدأ الإدارة الجماعية المؤلفة من رجال أطهار أمناء يتنزهون عن الرشوة، شجعان لا يردهم الخطر ولا السجن ولا رهبة الموت.

ب - وضوح المذهب، فالغاية المنشودة هي الاستقلال الوطني، والوسيلة هي الثورة بتدمير الحكم الاستعماري.

ج - تحقق اتحاد الشعب في الكفاح ضد العدو المشترك بدون تحيز أو تعصب، فقد أكدت جبهة التحرير الوطني في أول عهد الثورة: أن تحرير الجزائر سيكون عمل جميع الجزائريين لا عمل جزء من الشعب الجزائري فقط، مهما كان هذا الجزء كبيرا،

الضرائب والقضاء وتجنيد المجاهدين والأمن والاستعلامات، وستقدم إدارة جبهة التحرير بمرحلة جديدة بما تؤسسه من مجالس شعبية ينتخبها سكان القرى قبل الذكرى السنوية الثانية لثورتنا. وقد ثبت الوعي السياسي لجبهة التحرير ثبوته جليا باهرا بانضمام الفلاحين إلى صفوفنا لأن الحصول على الاستقلال الوطني معناه أيضا في نظرهم الحصول على الإصلاح الزراعي الذي سيملكهم الأراضي التي يستثمرونها بأيديهم .

ونجم عن هذا كله نشوء جو ثوري انتشر بسرعة في كافة البلاد .

وكان من شأن وجود أفراد من الحضر ذوي إدراك سياسي واسع وحسنة بالغة تحت إشراف جبهة التحرير وتسييرها البصير أن مكن من التنبؤ السياسي للنواحي المتأخرة. وكانت مساعدة الطلبة والطالبات كبيرة التفع لا سيما في الميدان السياسي والميدان الإداري والميدان الصحي. والشيء المحقق هو أن الثورة الجزائرية قد اجتازت مرحلة أولى تاريخية بعزة وشرف. إن حقيقة حية قد أبطلت الرهان العايب الذي تقدم به الاستعمار الفرنسي حيث ادعى انه يقضي عليها في أشهر قلائل.

إنها ثورة منظمة وليست بمجرعة ثورية فوضوية.

إنها كفاح وطني يهدف إلى تدمير حكم الاستعمار الفوضوي وليست مجرد دينية، إنها سير إلى الأمام في الاتحاح

أ- انهيار مذهب مصالي

لم تكن الحركة القومية الجزائرية لتقوى على التغلب على الأزمة التي أودت بمجرعة انتصار الحريات الديمقراطية، رغم ما تظاهرت به من خدمة الشعب لاستمالاته إليها. إنها لم تحتفظ بهيكل أساسي إلا بفرنسا لوجود مصالي بها وهو في المنفى ولجهل المهاجرين الجزائريين بفرنسا للحقيقة الجزائرية جهلا تاما .

فمن هناك كانت تصدر الأوامر والأموال والرجال لتنظيم أفواج مسلحة ومناطق منسقة للمقاومة، ولم يكن الغرض منها المساهمة في محاربة العدو المقنوت أي النظام الاستعماري وجيشه وشروطه ولكن للقيام بعمليات التحدي والاستفزاز وإفساد الثورة الجزائرية وإحباط عمل زعمائها العسكريين والسياسيين بما تبثه من روح الهزيمة وما تدخله من الاضطراب وما تقترفه من القتل .

كل نشاط الحركة القومية الجزائرية المشتت القصير المدى قد ظهر علانية في بعض المدن القليلة ومنها مدينة الجزائر في شكل طائفة مناهضة للثورة قامت بعمليات التلهية والتفرقة (كالحملة ضد بني ميزاب) واللصوصية (كابتزاز أموال التجار) والتشويش والافتراء (كتقديم مصالي بصفته مؤسسا وقائدا لجيش التحرير الوطني). إن مذهب مصالي قد فقد قيمته كتيار سياسي وأصبح شيئا فشيئا حالة نفسية تذوب وتضعف بتوالي الأيام. وحسبنا دليلا على قيمة هذا المذهب أن آخر المعجبين بمصالي المدافعين

التذكاري الذي أعلن في فاتح نوفمبر 1955، ذلك الإضراب الذي كان يعد الحادث الخامس سواء لما له من مظهر أو ما له من نتيجة إيجابية وصفة بعيدة المدى، حيث كان يدل على نفوذ الجبهة في جميع طبقات الأمة.

لا يتذكر جزائري واحد أن أية منظمة سياسية حصلت على اضطراب عظيم كهذا في مدن الوطن وقراه. ومن جهة أخرى فإن النجاح الذي وقفت إليه جبهة التحرير الوطني في دعوتها إلى عدم التعاون السياسي مع الفرنسيين لم يكن يرهانه أضعف من يرهان الإضراب، لقد كان من شأن استقالة النواب الوطنيين التي تلتها استقالة النواب المواليين للإدارة أن أرغمت الحكومة الفرنسية على العدول عن تمديد نيابة النواب في المجلس الوطني الفرنسي وعلى حل المجلس الجزائري، أما المجالس العمالية والبلدية والجماعات قد أصبحت في خبر كان. وبما زاد في هذا الفراغ ووسع رقعته استقالة عدد كبير من الموظفين وأعوان السلطة الاستعمارية من قياد ورؤساء أقسام وحراس. ولما لم تجد الإدارة الفرنسية مترشحا أو عضوا انتفكت أوصالها وانجلت أجزاءها وأصبح هيكلها لا يكفي ولم تجد أي تأييد من الشعب فهي تكاد تجد سلطة جبهة التحرير قائمة معها في جميع الجهات. وهذا الانفكاك الذي هو بطيء لكنه بعيد المدى في الإدارة الفرنسية قد مكن من نشوء ازدواج النفوذ ونموه، تقوم الآن إدارة الثورة بما لها من جماعات سرية ومرافق تشتغل بالتموين وجباية

التاريخي للإنسانية وليست برجوع إلى النظام الإقطاعي. الحاصل أنها كفاح في سبيل نهضة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية وليست في سبيل إعادة حكم ملكي أو حكم قائم على ما يعبر عنه باللاهوتية وتلك نظم قد اضمحلت ودالت دولتها.

3- إخفاق المنظمات السياسية السابقة:

من آثار الثورة الجزائرية على الشعب الجزائري أنها عجلت بنضجه السياسي، فقد شحذت ذهنه وأذكت فيه روح النقد والتمحيص وأبدت له على ضوء التجربة الحاسمة، تجربة النضال في سبيل الحرية وعجز المذهب الإصلاحية، وعقم الشعوذة الخادعة المناهضة للثورة .

لقد ظهر إخفاق الأحزاب القديمة للبيان جهارا، وتفككت المنظمات المختلفة، فأما الأعضاء الأساسيون فانضموا إلى جبهة التحرير الوطني، وأما حزب البيان المنحل وجمعية العلماء فأيدا بشجاعة مواقف جبهة التحرير، وأما جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين التي تضم سائر الجامعيين وتلاميذ المدارس الثانوية فنادت بنفس العاطفة على لسان مؤتمرها الذي وافق على الأمر بإجماع. وأما الهيئة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية فقد ذهبت ولم يبق لها أثر سواء بصفتها مجمعا للزعماء السابقين أو بصفتها نزعة سياسية.

يسلب الشعب الجزائري انتصاره. ومصالي في ذلك خير آله للسياسة الاستعمارية لأنه رجل ذو غرور وعجرفة، ليس له ضمير ولا أناة. وعلى هذا لم يكن من المصادفة قول 'جياك سوستيل' للاستاذ 'ماسينيون' في شهر نوفمبر 1955: إن مصالي هو وسيلتي الأخيرة. ولا يتورع الوزير المقيم لأكوست من التعبير للصحافة الاستعمارية الجزائرية عن سروره بملاحظة أن الحركة القومية الجزائرية إنما تدأب على إضعاف جبهة التحرير الوطني ليس إلا. وقد كشفت الجريدة الاشتراكية الأسبوعية 'دومان' - غداً عن الخلافات القائمة بين الساسة الفرنسيين في الخطة التي يجب سلوكها فكتبت أن بعض الوزراء مستعدون لإطلاق الحرية لمصالي لمنع جبهة التحرير الوطني من أن يتعزز جانبيها وإنما المشكلة الوحيدة هي التأمين على حياة الزعيم الجزائري.

وإذا ما ذكرنا أن مصالي قد حمل حملة عنيفة على البلاد العربية - وهذا لا محالة - مما يسر 'سوستيل' و'أكوست' و'يورجو' وأمثالهم تحققتا أن نقله من أتقولايم إلى بل ايل يثبت الفكرة التي عرضتها جريدة 'دومان'.

وإذا كانت حياة مصالي نقيسة إلى هذا الحد عند الاستعمار الفرنسي فهل نعجب من أن نراه يتدهور إلى الخيانة عن خبرة ودراية.

لقد اضمحل الحزب الشيوعي الجزائري بصفته منظمة جدية وذلك على الخصوص لكثرة ما فيه من الأوروبيين الذين تضعفت عقائدهم القومية الجزائرية فأظهرت ما فيهم من تناقض أمام المقاومة المسلحة. والأصل في انعدام هذا الانسجام في السياسة المضطربة الناشئة منه هو البلبلة والاعتقاد أن التحرير الوطني الجزائري مستحيل الوقوع قبل انتصار ثورة طبقة العمال في فرنسا، وهذه الإيديولوجية التي تذكر الحقيقة هي من آثار نظريات الخلية الفرنسية الأيمية العمالية التي تدعوا إلى سياسة الإدماج السلمي والانتهازي. فهي تنكر صفة الثورة لطبقة الفلاحين وللفلاحين الجزائريين على الخصوص وتدعي أنها تحمي طبقة العمال الجزائريين من خطر مريب، خطر الوقوع تحت سيطرة 'البورجوازية العربية' كان الاستقلال الوطني الجزائري سيسلك حتما طريق الثورات الخائبة بل يتقهقر إلى نظام إقطاعي ما.

إن جامعة الشغل العامة (س. ج. ت) الخاضعة للتأثير الشيوعي هي في مثل موقف الحزب الشيوعي تدور وتدور في الفراغ دون أن تستطيع أن تصدر أو تنفذ أمراً. فالجمود الذي عم حركة العمال المنظمة وأثقله موقف تقابلات القوة العمالية (ف. أ) والجامعة الفرنسية للعمال المسيحيين (س. ف. ت. س) ليس وليد ضعف في عزيمة عمال المدن ولكنه ناجم عن جهود الأركان النقابية للاتحادية العامة للثقابات الجزائرية التي تنتظر وهي مكتوفة

عنه هم الصحفيون والأدباء القريبون من رئاسة الحكومة الفرنسية، فهم يذهبون إلى استنكار جهود الشعب الجزائري الذي لم يعد يعترف بفضل مصالي ومزاياه الاستثنائية وهو الذي أنشأ القومية الجزائرية قبل ثلاثين سنة.

إن نقيسة مصالي أشبه شيء باعتقاد الديك الأحمق الذي جاء عنه في القصص أنه لا يكتفي بمشاهدة شروق الشمس ولكن ينادي بأنه هو الذي يجعل الشمس تشرق. وإن القومية الجزائرية التي يدعي مصالي بوقاحة أنه هو مخترعها هي حادث عالمي نتيجة تطور طبيعي تسير عليه جميع الشعوب التي تفيق من سباتها. فكما أن الشمس تشرق دون أن يكون للديك في شروقها يد فكذلك الثورة الجزائرية تنتصر دون أن يكون لمصالي فيها فضل أو مزية.

لقد كان هذا المدح المذهب مصالي في الصحافة الفرنسية دليلاً جديداً على ما كان يجري من إعداد لجو مصطنع موافق لماثورة واسعة النطاق ضد الثورة الجزائرية. تلك هي الضربة التي هي السلاح العادي للاستعمار. فقد حاولت الحكومة الفرنسية عيثاً أن تقاوم جبهة التحرير الوطني لتنظيم الهيئات المعتدلة وحتى جماعة الـ 61. ولما استيقن الاستعمار الفرنسي أنه لا يستطيع أن يعول على السليح أو فارس لأن فكرة 'بني وي وي' قد كسدت سوقها وزالت بصفة نهائية لا رجوع بعدها طمع في استخدام رئيس الحركة القومية الجزائرية في مكيدته الشيطانية الأخيرة كي

- الشيوعية غائبة

لم يستطع الحزب الشيوعي الجزائري أن يلعب دور يستحق الذكر رغم وقوعه في حالة غير قانونية ورغم الدعاية الصحافية التي أضفتها عليه الصحافة الاستعمارية لتبرير اشتراكه المزعوم في الثورة الجزائرية.

إن الإدارة الشيوعية التي هي إدارة مكتنية لا صلة لها بالشعب لم تكن قادرة على تحليل الحالة الثورية تحليلاً صحيحاً، ولذا فقد استنكرت الإرهاب وأمرت أعضاء الحزب من سكان الأوراس الذين قدموا إلى الجزائر في الأشهر الأولى من نشوب الثورة ليأخذوا الأوامر والتعليمات بالألا يحملوا السلاح.

لقد كان خضوع الحزب الشيوعي الجزائري للحزب الشيوعي الفرنسي خضوع 'بني وي وي' نظراً إلى الصمت الذي لزمه بعد موافقة البرلمان الفرنسي على إطلاق النفوذ للحكومة، فإن الشيوعيين الجزائريين لم يكن لهم الشجاعة الكافية لاستنكار هذا الموقف الانتهازي الذي وقفته الكتلة البرلمانية الشيوعية وليس هذا فقط بل إنهم لم يقولوا ولو كلمة على ما تقرر في فرنسا من الكف عن المساعي النشيطة المحسوسة ضد حرب الجزائر كالمظاهرات ضد إرسال النجندات العسكرية والإضراب في وسائل النقل وفي البحرية التجارية وفي موانئ شحن العتاد الحربي.

المستقبل أن يستثمر هذه المواقف الفردية ليخفي عزله التامة وتغيبه عن الجهاد التاريخي الذي تقوم به الثورة الجزائرية.

ب- إستراتيجية الاستعمار الفرنسي

لقد أبطلت الثورة الجزائرية جميع التكهينات الاستعمارية التي أضفي عليها غطاء من التفاؤل المزيف، وما هي ذي تستمر في نموها واتساعها بعزيمة خارقة في تطور متصاعد بعيد المدى. وهي في تقدمها هذا تزعزع وتقوض ما بقي من الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية المتدهورة .

وحكومات باريس المتتالية كلها تجرد نفسها عرضة لازمة سياسية لم يسبق لها نظير، فبعد أن أرغمت على التخلي عن مستعمرات آسيا اعتقدت أنها تستطيع أن تحتفظ بمستعمرات إفريقيا، ولما أحست بأنها لا تقوى على مجابهة قُساد الحالة في إفريقيا الشمالية أطلقت العنان لتونس والمغرب عساها أن تملك الجزائر.

1- عظة التجارب التونسية والمغربية

إن هذه السياسة التي ليست لها أسس واقعية قد أسفرت بالخصوص عن سلسلة من الهزائم المعنوية التي تعاقبت بسرعة في كل الميادين: - الاستياء في فرنسا - حركات الإضراب من العمال - ثورات التجار - اضطرابات الفلاحين - العجز في الميزانية -

الأيدي أوامر باريس. لقد برهن عمال ميناء الجزائر على قوة عزيمتهم بالمساهمة في الإضراب السياسي التذكاري في فاتح نوفمبر 1955. وكثير من العمال أدركوا أن ذلك اليوم الوطني كان يصطبغ بصبغة الإجماع الوطني بصبغة أوسع بيانا وأقوى نشاطا وأكبر فائدة لو دعيت منظمات العمال إلى الكفاح العام بمحاذقة ولباقة من طرف هيئة نقابية مركزية وطنية حقيقية، وهذا الحكم الصحيح ثبته إثباتا كليا التوفيق التام الذي أحرزه الإضراب العام الوطني في 5 جويلية 1956 .

ولذلك استقبل العمال الجزائريون نشأة الاتحاد العام للعمال الجزائريين (أ. ج. ث. أ) الذي كان نموه مطردا لا يقهر بصفته اللسان المعبر عن رغبته وتشوقه إلى مساهمة أقوى وأنشط في تدمير الاستعمار المسؤول عن حالة البؤس والبطالة والهجرة والمهانة. وانتشار الشعور الوطني هذا مع ارتفاع مستواه إلى مرتبة أرقى لم يلبث أن قوض الأساس العمالي للحزب الشيوعي الجزائري كما يقوض المبنى على الرمل وكان ذلك الأساس نفسه قد ضعف بعد ضياع عناصره الأوروبية المترددة المتذبذبة. على أننا نسجل بعض الأعمال الفردية الصادرة عن بعض الشيوعيين الذين انضموا إلى صفوف جبهة التحرير وجيش التحرير، ومن الممكن إيقاظ بعض الأفراد والانتباه إلى تصحيح رأيهم في التحرير الوطني. والحقق أن الحزب الشيوعي الجزائري سيحاول في

3 - عزل الثورة الجزائرية التي كانت صبغتها الشعبية

تجعلها أشد خطرا.

ولكن جميع تقديرات المستعمرين قد خابت، فقد كان الغرض من المفاوضات التي أجريت على حدا هو خداعة بعض زعماء البلدين الشقيقتين أو إغراؤهم ودفعهم إلى التخلي على علم أو على جهل عن الميدان الحقيقي للكفاح الثوري إلى النهاية.

والذي يمتاز به الوضع السياسي في شمال إفريقيا أن القضية الجزائرية مندمجة في القضية المغربية وفي القضية التونسية بحيث أن القضايا الثلاث لا تكون إلا قضية واحدة. والواقع أن استقلال المغرب وتونس بدون استقلال الجزائر لغو، فالتونسيون والمغاربة لم ينسوا أن فتح فرنسا لبلادهم قد عقب فتح الجزائر، وقد أصبحت شعوب المغرب العربي الآن مقتنعة بعد التجربة بأن الكفاح المشتت ضد عدو مشترك ليس له مآل غير الهزيمة للجميع لأن كل واحد يمكن قهره على حدة، وإنه لخطأ فاحش وضلال بعيد أن يعتقد أحد أن باستطاعة المغرب وتونس التمتع باستقلال حقيقي إذا ما بقيت الجزائر رازحة تحت نير الاستعمار، فإن الساسة الاستعماريين الخبراء في العث الدبلوماسي الذين يأخذون بيد ما يعطونه باليد الأخرى لا يفوتهم أن يفكروا في إعادة فتح هذين البلدين بمجرد ما تبدوا لهم الظروف الدولية مواتية، بيد أنه من الأمور الهامة جدا أن الزعماء المغاربة والتونسيين شرعوا

التضخم المالي - ضعف الإنتاج - الكساد الاقتصادي - القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة - تسليم إقليم النصار لألمانيا .

ثم إن الزحف الثوري في شمال إفريقيا على الرغم من انعدام خطة سياسية مشتركة لضعف لجنة تحرير المغرب في أساسها قد اضطر الاستعمار الفرنسي إلى تدبير خطة دفاعية إرهابية مستعملا كل أنواع القمع الاستعماري التقليدي. والحادثات الفرنسية التونسية التي كان المفروض أن تقوم بمثابة حاجز استعماري على الطريقة الجديدة قد أصبحت متأخرة من أثر السخط الشعبي ومن الضربات التي انهالت على الاستعمار في البلدان الثلاثة الشقيقة. وكان تطور الأزمة المغربية السريع ودخول الريفيين في الكفاح بالسلاح معززين بجانب المقاومة في الحضر ولا سيما اثر الثورة الجزائرية كل ذلك كان من العوامل الفعالة في انقلاب الموقف الرسمي الفرنسي وفي حصول الاستقلال المغربي.

وهذا التعبير الفجائي في سلوك الحكومة الاستعمارية التي تخلت عن الجمود وأوغلت في طريق البحث عن حل عاجل إنما دعت إليه أسباب إستراتيجية هي:

1 - منع تكوين جبهة ثانية حقيقية بإنهاء الاتحاد بين الكفاح المسلح في الريف بالمغرب وفي الجزائر.

2- إلغاء وحدة الكفاح في بلدان شمال إفريقيا الثلاثة.

فالحملة العسكرية المشفوعة بمجملتها سيامية هي معرضة لا محالة للفشل الذريع، لقد ظل الاعتراف بالشخصية الجزائرية قولاً مبهما لا ينطوي على مسعى حقيقي ملموس دقيق، والحل السياسي الذي أعلن باختصار لم يكن قائماً إلا على مبدئين اثنين: مشاوراة الجزائريين بواسطة انتخابات حرة ووقف القتال، ولم يكن إعلان الإصلاحات الجزئية الطفيفة إلا كصرخة في واد لا يبالي بها أحد وهي ترمي إلى إلغاء تمثيل الجزائر في البرلمان بصفة مؤقتة وحل المجلس الجزائري وتطهير الشرطة تطهيراً خفيفاً وتبديل ثلاثة من كبار الموظفين وزيادة في الأجور الفلاحية وتعيين المسلمين في الوظائف العمومية في بعض المناصب الإدارية والإصلاح الزراعي والانتخابات في هيئة ناخبة واحدة، واليوم تعلن حكومة قبي مولاي وجود ستة أو سبعة مشاريع لوضع دستور الجزائر الذي تكون خطته الأساسية هي إنشاء مجلسين أحدهما تشريعي والثاني اقتصادي مع حكومة تتألف من وزراء أو مندوبين ويرأسها وجوبا وزير من أعضاء الحكومة الفرنسية.

وهذا يدل من جهة على التطور الذي وقع في الرأي العام بفرنسا بفضل جهادنا كما يدل من جهة أخرى على الحلم الجنوني الذي لا يزال يحلم به الساسة الفرنسيون حين يعتقدون أننا سترضى يتواطؤ نخجل كهذا، ثم إن محاولة التفريق بين هيئة المقاومة وتضامن الشعب الجزائري التي دعا إليها نيجلان في الميدان الداخلي قد تقرر شفها بمحاولة فصل الثورة الجزائرية عن

2 - توسيع نطاق الكفاح المسلح توسيعاً مستمراً إلى أن تصير الثورة عامة

3 - القيام بنشاط سياسي واسع النطاق.

أ - لماذا نحارب

للثورة الجزائرية مهمة تاريخية هي القضاء بصفة نهائية لا رجعة فيها على النظام الاستعماري البغيض والمنحط والذي يحول دون الرقي والسلم، (ويتطلب ذلك التعرض للنقاط الآتية):

أولاً - الأهداف الحربية.

ثانياً: وقف القتال.

ثالثاً: المفاوضات للسلم.

أولاً: أهداف الحرب

أهداف الحرب هي نهاية الحرب التي منها تبدأ أهداف السلم، وأهداف الحرب هذه هي الحالة التي نصل بالعدو فيها لنحمله على قبول أهدافنا السلمية، وهذه الحالة تكون: إما النصر العسكري الحاسم (الاستسلام من دون قيد ولا شرط) و(الحاق الهزيمة به) أي (الانكسار التام لقواته)، وإما أن تكون هي البحث عن (وقف للقتال) أو (هدنة) يقصد المفاوضات. والحاصل أن أهدافنا الحربية بالنظر إلى مواقفنا السياسية والعسكرية هي:

يعبرون في تصريحاتهم الأخيرة المتكررة عن وجهات نظر تلتقي بوجهة نظر جبهة التحرير الوطني .

2 - سياسة الحكومة في الجزائر

ما لبثت الحكومة ذات الرئاسة الاشتراكية أن رجعت في 6 فيفري بعد المظاهرة الاستعمارية في الجزائر عن الوعود التي وعدت بها الجبهة الجمهورية قبل الانتخابات من إعادة السلم إلى الجزائر عن طريق المفاوضات ورد الجنود إلى منازلهم وتحطيم الإقطاعات الإدارية والمالية والإفراج عن المعتقلين السياسيين وإغلاق المحتشدات .

ولئن كان مندوب فرانس يمثل في الحكومة - قبل استقالته - النزعة الراجية في المفاوضات ضد النزعة المعارضة التي يشرف عليها بورجيس مونتوري ولاكوست ويدعوان إليها بكل قوة وحقد فإن سياسة لاكوست هي التي أصبحت تحظى بالإجماع، وهي الحرب العوان تشن على الشعب الجزائري لغرض هو من قبل الوهم والخيال وهو محاولة فصل الثورة عن الشعب بالحق والإبادة.

ولا يمكن أن يقع أي خلاف أمام هذا الهدف الذي وافقت عليه الحكومة بإجماع إلا إذا أخفقت سياسة الإبادة هذه التي تدعى سياسة التهذبة، إنه جلي واضح أن الأهداف السياسية التي أعلنتها قبي مولاي من جديد ليس الغرض منها إلا ستر المشروع الحقيقي الذي هو القضاء على جميع قواننا الحية قضاء مبرما .

تضامن الشعوب المناهضة للاستعمار في الميدان الخارجي وتولى بينو القيام بها. ولكن جبهة التحرير الوطني ستخيب مساعي العدو المقبلة كما خيبتها في الماضي وستحدث عن الموقف الدولي في القسم الثالث .

2 - البوادر السياسية

لقد قام الدليل على أن الثورة الجزائرية ليست مجردة فوضوية محدودة دون انسجام ولا إدارة سياسية معرضة للفشل، لقد قام الدليل على أنها بالعكس ثورة حقيقية منظمة وطنية شعبية لها إدارة مركزية وتقودها أركان حرب قادرة على الوصول بها إلى النصر النهائي.

لقد قام الدليل على أن الحكومة الفرنسية التي أيقنت باستحالة الحل العسكري للقضية أصبحت مضطرة إلى البحث عن حل سياسي، وفي المقابل يجب على جبهة التحرير الوطني الاقتناع بمبدأ: المفاوضات تأتي تنويهاً لكفاح مستمر ضد عدو غاشم وليست قبل أبداً.

وموقفنا في هذا الباب يعتمد على ثلاثة اعتبارات جوهرية للاتئاع بتوازن القوى:

1 - اتخاذ مذهب سياسي واضح .

- الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها في جميع الميادين، بما فيها الدفاع الوطني والدبلوماسية.

- الإفراج عن جميع الجزائريين والجزائريات، الأسرى والمعتقلين والمنفيين بسبب نشاطهم الوطني قبل وبعد نشوب الثورة الوطنية في الفاتح من نوفمبر 1954.

- الاعتراف بجهة التحرير الوطني بصفتها الهيئة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري، وإنها وحدها مؤهلة للقيام بأية مفاوضات، ومقابل ذلك فإن جبهة التحرير الوطني تتعهد بوقف القتال، وهي المسؤولة عنه بالنيابة عن الشعب الجزائري.

ب- الشروط العسكرية

(تعرض فيما بعد)

ثالثا: المفاوضات للسلم

1- يمكن إجراء المفاوضات إذا توافرت شروط وقف القتال، وجبهة التحرير الوطني هي المفاوض الصحيح والوحيد، وإن جميع الوسائل المتعلقة بتمثيل الشعب الجزائري هي من اختصاص "جبهة التحرير" وحدها (الحكومة والانتخابات ... الخ) وعليه فلا يقبل أي تدخل في الأمر من طرف الحكومة الفرنسية.

2- تجري المفاوضات على أساس الاستقلال، بما يشمل من الدبلوماسية والدفاع الوطني.

على أسس جديدة في الشعب الجزائري، الذي ستسفر نهضته عن بروز شخصيته المزهرة، غير أن الجزائريين سوف لا يتحولون إلى جبهة للوطن - وهو تلك العاطفة النبيلة الكريمة - يتحول إلى وطنية متعصبة ضيقة عمياء، فهم "شمال إفريقيون" مخلصون يتعلقون تعلقا شديدا أو متبصرًا بالتضامن الطبيعي والضروري بين بلدان المغرب الثلاثة، وتؤلف شمال إفريقيا مجموعة كاملة: (الجغرافيا والتاريخ واللغة والحضارة والمصير)، ومن ثم يجب أن يسفر هذا التضامن بالطبع عن تأسيس اتحاد لدول شمال إفريقيا الثلاث، وإن من مصلحة الشعوب الشقيقة الثلاثة أن تبدأ بتنظيم دفاع مشترك، واتجاه ونشاط دبلوماسي مشترك، وحرية المبادلات، وخطة مشتركة ومفيدة في التجهيز والتصنيع وسياسة نقدية مشتركة والتعليم، وتبادل الأركان الفنية والاختصاصية والمبادلات الثقافية، واستثمار الثروات الباطنية والنواحي الصحراوية التابعة لكل بلد.

المهام الجديدة لجبهة التحرير الوطني في إعداد الثورة الشاملة

إذا ظهرت بوادر لافتتاح مفاوضات للسلم فيبغي أن لا يكون ذلك مدعاة للانشاء بالفوز، لأن ذلك يؤدي لا محالة إلى نوع من الاسترخاء، وإلى تناقص اليقظة والانتباه، والفتور في العزائم، مما قد يضعف التماسك السياسي لدى الشعب، ويقتضي

- إضعاف الجيش الفرنسي إضعافا تاما، بحيث يصبح من المحال عليه الانتصار بالسلاح.

- تدمير الاقتصاد الاستعماري على نطاق واسع، بعمليات التخريب والإتلاف حتى يصبح من المتعذر إدارة البلاد.

- الإخلال إلى أقصى حد ممكن بالحالة في فرنسا في الميدان الاقتصادي والاجتماعي حتى يصبح من المحال عليه متابعة الحرب.

- عزل فرنسا سياسيا في الجزائر وفي العالم.

- توسيع الثورة إلى حد يجعلها مطابقة للقوانين الدولية (إعطاء الجيش شخصيته، وتنظيم إدارة عادية - مدينة للمناطق التي يحررها جيش التحرير الوطني).

- موازرة الشعب موازرة ثابتة، ودائمة، أمام الجهود التي يبذلها الفرنسيون لإبادته.

ثانيا: وقف القتال

أ- الشروط السياسية

- الاعتراف بالشعب الجزائري شعبا واحدا لا يتجزأ، وهذا الشرط ينفي الوهم الاستعماري (الجزائر الفرنسية).

3- تحديد نقط المفاوضات:

- حدود القطر الجزائري (الحدود الحاضرة - بما تتضمنه من الصحراء الجزائرية)

- الأقلية الفرنسية (على أساس الخيار بين الجنسية الجزائرية أو الجنسية الأجنبية - لا تخص بنظام تفضيلي - ولا جنسية مزدوجة جزائرية وفرنسية).

- الأملاك الفرنسية: (أملاك الدولة الفرنسية، أملاك المواطنين الفرنسيين).

- نقل الاختصاصات (الإدارة).

- أشكال المساعدة الفرنسية في الميادين الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية ... الخ.

- مسائل أخرى.

تقوم حكومة جزائرية في الطور الثاني بالمفاوضات، وتكلف بتبيان محتوى الفصول، وتنشأ هذه الحكومة من مجلس تأسيسي ينشأ هو نفسه عن انتخابات عامة.

اتحاد شمال إفريقيا

ستعنى الجزائر الحرة المستقلة بتحطيم الحواجز العنصرية التي أقيمت على الحيف الاستعماري، وتعزيز الوحدة والإيحاء

ب - توفير الوسائل المادية، والاهتمام بذلك من دون انقطاع .

ج - تدعيم تناسق العمل السياسي والعسكري وتطويره (ترقيته) .

مواجهة المناورات التي لا بد أن يقوم بها العدو للفرقة أو العزل أو الإشغال (التلهية)بجملة معاكسة متبصرة وشديدة قائمة على إحكام الثورة الشعبية التحريرية وتعزيز جانبيها، وذلك:

أ - تمكين الاتحاد الوطني المناهض للامبريالية.

ب - الاعتماد بالخصوص على الطبقات الاجتماعية التي هي أكثر عددا وأشد فقرا، وأكبر استعدادا وميلا للثورة، وهي طبقات الفلاحين - العمال الزراعيين .

ج - إقناع المتأخرين بصبر وثبات، وتشجيع المترددين والضعفاء والمعتدلين وتنبية الغافلين .

د - عزل المتطرفين من الاستعماريين، بالسعي في الحصول على تأييد الأحرار من الأوروبيين أو اليهود وإن كان عملهم لا يزال فائرا أو محايدا.

وفي الميدان الخارجي يجب السعي للحصول على أقوى ما يمكن من التأييد المادي والمعنوي والروحي.

أ - تصعب تأييد الرأي العام .

الطور الحاضر للثورة الجزائرية متابعة الصراع المسلح بشدة وقوة، وتدعيم المواقف وتنمية القوى العسكرية - السياسية للمقاومة .

إن افتتاح المفاوضات والمضي فيها حتى نهايتها الناجحة متوقف أولا على النسبة التي تكون بين القوى المتصارعة، ولذا يجب العمل فورا، وبدقة وإتقان، من أجل تحويل الجزائر إلى معسكر محصن منيع، تلك هي المهمة التي يجب على جبهة التحرير الوطني وجيشها إنجازها بشرف ومن غير تأخير، ولهذا الغرض فإن الأمر الأساسي والأكثر أهمية هو: كل شيء لدعم جبهة الكفاح المسلح، وكل شيء لتبيل النصر الحاسم .

لم يعد استقلال الجزائر ذلك المطلب السياسي وذلك الحلم الذي ظلما علل الشعب الجزائري به نفسه وهو رازح تحت نير السيطرة الفرنسية، بل إنه اليوم الغاية الأولى التي أخذت تدنوا بسرعة خاطفة، لتصبح في العاجل حقيقة ناصعة، إن جبهة التحرير الوطني تتقدم بخطى واسعة لتتهمن على الحالة في الميدان العسكري والميدان السياسي والميدان الدبلوماسي

الأهداف الجديدة

العناية من الآن وبصفة منتظمة دائمة بإعداد الثورة العامة التي لا تنفصل عن التحرير الوطني.

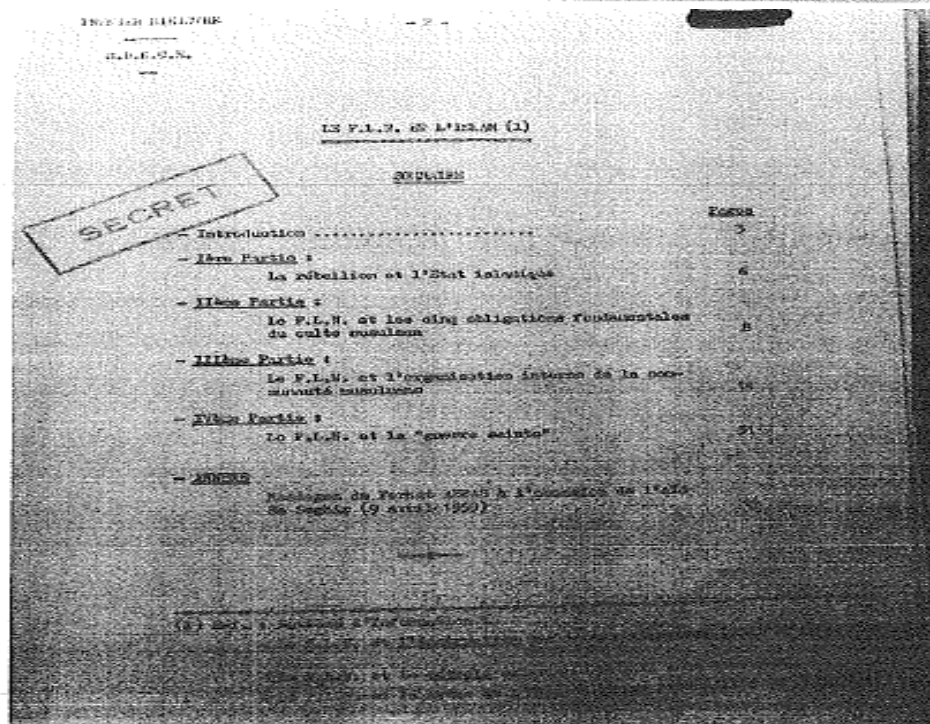
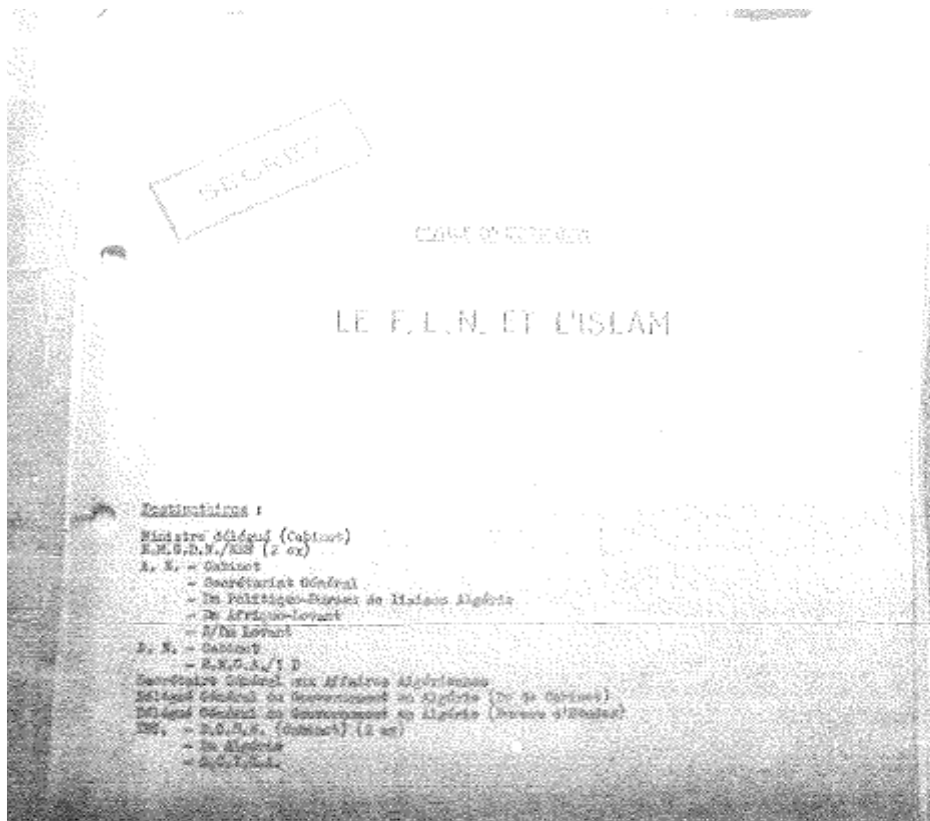
أ - إضعاف الهيكل العسكري والبوليسي (الشرطة والدرك - الجندرمة) والإداري والسياسي للاستعمار .

ب - تنمية الإعانة الدبلوماسية بجذب حكومات البلاد التي جعلتها فرنسا في الحياض أو التي لم تطلع اطلاعا كافيا على الصفة الوطنية لحرب الجزائر، وحمل هذه الحكومات على مناصرة القضية الجزائرية .

3- وسائل العمل والدعاية

تبرز البوادر السياسية العامة التي سبق وصفها القيمة الحقيقية لوسائل العمل التي لا بد لجبهة التحرير أن تستخدمها لتحقيق النصر التام في الكفاح الجليل الذي تقوم به في سبيل استقلال الوطن. وسنحاول هنا أن نبين مجمل هذه الوسائل في الميدان الجزائري، والشمال الإفريقي والفرنسي والأجنبي.

الملحق رقم 04: وثيقة "جبهة التحرير الوطني والإسلام" (1953. 1959).¹



¹ فتح الدين بن أزواو، البعد العربي والإسلامي، المرجع السابق، ص 346 إلى ص 352.

PREMIER MINISTRE

- 3 -

S.P.E.U.F.

INTRODUCTION

A - TRAITS CARACTERISTIQUES DE L'ISLAM ALGERIEN

I - Islam des villes et Islam des campagnes

Les citadins lettrés pratiquent un Islam parfaitement régulier.

Dans les campagnes, les algériens suivent un Islam peu orthodoxe (confréries, dévotions maraboutiques, culte des saints) bien adapté aux particularismes tribaux.

Les Berbères, qui ont adopté la foi et le culte musulmans, ont gardé le droit musulman et conservé leurs coutumes.

II - Réislamisation

Le musulman algérien a subi profondément l'influence des habitudes occidentales de pensée ; le matérialisme et l'agnosticisme progressent.

Sans qu'il soit possible de mesurer ce qui reste de son musulmanisme chez l'Algérien, on constate chez lui la persistance et la force de l'interprétation rituelle.

PREMIER MINISTRE

- 4 -

S.P.E.U.F.

B - L'UTILISATION DE L'ISLAM PAR LA REBELLION

1) La plupart des chefs rebelles se disent musulmans sincères. L'"Association des Ulama réformistes", qui invite depuis longtemps les algériens à revenir aux sources de l'Islam, à extirper les dévotions maraboutiques et à éliminer les influences étrangères, a joué un grand rôle dès le début de la rébellion. Plusieurs chefs de l'association sont parmi les animateurs du F.L.N., et plus précisément parmi les représentants de la tendance la plus "dure" (Toufik HARANI).

Les radios arabes (LE CAIRE, BAGDAD et TEBOUAN) répandent une propagande qui fait une large part à l'Islam et affirme la solidarité de l'Islam avec la rébellion.

2) Le F.L.N. veut à tout prix empêcher la France de s'occuper sur l'Islam et d'intervenir dans les structures musulmanes, même si les réformes qu'elle applique sont de celles qu'il préconise (maroc).

3) Lorsqu'il s'adresse à l'Occident, le F.L.N. se défend énergiquement de mener une guerre religieuse. Il insiste sur l'inspiration nationale et laïque de la rébellion (la majorité des chefs F.L.N. préconise un Etat algérien laïque).

Lorsqu'il s'adresse à ses troupes ou aux pays musulmans, le F.L.N. parle un langage islamique : "C'est pour la dignité de l'Islam que nous luttons", affirme-t-il.

Aucun appel officiel à la "guerre sainte" n'a été lancé à l'initiative du F.L.N.. Mais celui-ci emprunte à l'arsenal de la "guerre sainte" un vocabulaire et une imagerie pour enflammer l'ardeur de ses combattants "combattants de la guerre sainte" (moujahid), et pour attirer sur eux les sympathies des musulmans non-combattants.

4) En présentant la France comme "l'ennemi de l'Islam", le F.L.N. donne un caractère religieux à la lutte qu'il mène et aux objectifs qu'il poursuit (il est en cela fidèle à la doctrine islamique qui ne distingue pas le temporel du spirituel).

PAGE UN MINISTRE

- 5 -

S. D. S. C. S.

Cet appel au "sacré" apparaît non seulement lors des fêtes musulmanes (Ramadan en particulier) mais encore à l'occasion des événements politiques : le caractère sacré de la lutte et de l'indépendance a été affirmé avec force dans les semaines qui ont suivi le 13 mai 1958, lors du référendum et lors des élections.

SECRET

5) Le F.L.N. ne veut pas que l'Islam le rène dans la conduite de sa politique et la recherche de ses alliances.

Il compare souvent le communisme au diable, pour déclarer aussitôt qu'il n'hésitera pas à s'allier à lui.

Il ne réagit pas, en mars 1959, lorsque la R.A.U. retentit d'appels à la guerre sainte contre le communisme. Ces appels ne l'empêchent pas d'envoyer fin mars des délégations en U.R.S.S. et en Chine Communiste.

PAGE UN MINISTRE

- 6 -

S. D. S. C. S.

1ère PAGE

SECRET

LA REBELLION ET L'"ETAT ISLAMIQUE"

Dans la conception islamique traditionnelle de l'Etat, le spirituel et le temporel, le religieux et le politique sont confondus. Dans la pratique, les musulmans ont à choisir entre l'Etat islamique et une forme moderne -laïque- de l'Etat ; ils doivent résoudre un problème d'institutions et définir les droits des non-musulmans.

A - Les chefs nationalistes ont débattu ces questions dès les premières années de la rébellion, notamment lors du congrès de la SOUVERAINETE (août 1956) au cours duquel ils ont défini la "plate-forme" de la révolution algérienne. Mohamed REBELLA aurait souhaité que la formule "Algérie, Etat islamique" fût retenue, alors que la plupart des autres chefs rebelles penchaient en faveur d'un Etat laïque.

Toufik MADANI, secrétaire général de l'Association des Etudiants algériens (et "ministre" de la Culture du "gouvernement algérien"), assurait le 30 septembre 1958 que l'Algérie serait "une nation islamique, partie intégrante de la nation arabe" (1).

B - A l'opposé, la majorité des chefs rebelles sont favorables à la laïcité de l'"Etat algérien" :

• la déclaration du Conseil National de la Révolution Algérienne du 28 août 1957 préconise une république algérienne démocratique et sociale (sans référence à la religion).

(1) REBELLA V déclare le 27 mars 1959 à une conférence internationale de l'Algérie à propos des Etats africains : "Il faut que les Etats africains se reconnaissent en majorité musulmans et soient des inspirations de leur civilisation d'inspiration islamique".

En juillet 1958, Ferhat ABBAS publie dans le revue économique et politique égyptienne un article en anglais dans lequel il écrit :

"... L'Algérie aux Algériens, sans distinction de race ou de confession, qui jouiront tous des mêmes droits devant la loi algérienne, sans privilèges directs ou indirects. C'est la seule façon d'instaurer la dignité humaine en Algérie."

lors de la constitution du "gouvernement algérien" (septembre 1958), au CAIRE, Ferhat ABBAS s'est référé, dans une déclaration solennelle, au "magnifique héritage de la civilisation arabo-islamique" :

"... Le peuple algérien, attaché à cette civilisation, fait partie du monde arabe. Ce monde est un et c'est un non-sens politique que de vouloir le diviser."

Puis il a repris les idées de son article de juillet :

"L'Algérie, expurgée des colonialistes ne connaît ni musulmans ni citoyens à part divisés. La République algérienne ne fera aucune distinction, fondée sur la race ou la confession, entre ceux qui veulent demeurer ses enfants. Des garanties fondamentales seront données pour qu'à tous les échelons, tous les citoyens participent à la vie du pays."

Note - Il semble que le F.L.N. insiste plus ou moins sur l'islam selon les auditeurs auxquels il s'adresse. La constitution du "gouvernement algérien" a été présentée en des termes différents le 19 septembre 1958 par le représentant du F.L.N. à BAGDAD et par Ferhat ABBAS au CAIRE :

<u>BAGDAD</u>	:	<u>LE CAIRE (F. ABBAS)</u>
"Au nom du Dieu clément et miséricordieux	:	"Au nom du peuple algérien,
"Au nom du peuple algérien	:	"Le C.C.E. a décidé....
"Le C.C.E. a décidé....	:	"

.../...

الملحق رقم 05: محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة 1957م¹

ملحق (1)

محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة 1957.

انعقد المؤتمر العادي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية لسنة 1957 بالقاهرة يوم 28 أوت 1957.

افتتحت الجلسة على الساعة السابعة وخمسون دقيقة مساء، الحاضرون هم: عبان، عباس، عمارة، بن عودة، بن طوبال، بن يحيى، بومدين، بوصوف، دحلب، دهيلس، فرانسيس، كريم، لعموري، مزهودي، أو عمران، ثعالبي، توفيق المدني، يزيد، لين، مهري، شريف محمود، عين فرحات عباس رئيس الجلسة ومحمد بن يحيى كاتباً.

أعطى عبان رمضان قراءة لخصيلة نشاطات لجنة التنسيق والتنفيذ. في خضم المناقشات التي فتحت في هذه الجلسة قرر المجلس الوطني توسيع تنظيماته الإدارية.

لأجل ذلك تم التصويت بالأغلبية على إعلان المبادئ التالية:

- يتركب المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 54 عضواً. ويشكل الهيئة العليا للثورة ويجتمع مرة في السنة في دورة عادية، ويمكن أن يستدعى في دورة طارئة يختار من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ بالأغلبية المطلقة، ويختار من طرف ثلثي أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

- تكلف لجنة التنسيق والتنفيذ بتنفيذ السياسة الصادرة عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية، والتي تتبنى أو ترفض من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية بأغلبية ثلثي الأعضاء.

- صلاحيات لجنة التنسيق والتنفيذ ممدودة حول كل المسائل، ما عدا تلك التي تلزم مستقبل البلاد ليست من اختصاصها، مثل المفاوضات، وقف الأعمال الحربية، الانحياز لكتلة أو لأخرى، الحل الدولي للمشكلة الجزائرية، تدخل طرف ثالث في النزاع الجزائري إلخ... فهي من اختصاص المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

- لجنة التنسيق والتنفيذ مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

من جهة أخرى، دأبنا وفي نفس الأمر، صوت المجلس الوطني للثورة الجزائرية على الإجراء التالي:

- اعتباراً لكون الإخوة أرققوا وسجنوا من بينهم الأشخاص الذين حضروا ونظموا وقرروا اندلاع الثورة ثورة أول نوفمبر 1954.

- اعتباراً لكون هؤلاء الإخوة لم يحضروا مؤتمر 20 أوت 1956 لأسباب خارجة عن إرادتهم.

- اعتباراً للفائدة العامة التي توجد في إخواننا، رغم سجنهم، والباقيين مشتركين بالتنظيمات الإدارية والتنفيذية.

¹فتح الدين بن ازواو، اديولوجية الثورة الجزائرية، ص 339 إلى ص 342.

وبالتالي لا توجد أولوية للسياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل والخارج.

كل أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية أصليون.

2- لا يزال هدف الثورة إنشاء جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية غير متناقضة مع المبادئ الإسلامية.

امتنع عبان ودهيلس عند التصويت على إلغاء الاختلاف بين الداخل والخارج. بعد ذلك، باشر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بانتخاب تسعة أعضاء للجنة التنسيق والتنفيذ، كانوا قد اختيروا بالأغلبية:

عبان

عباس

بن طوبال

بوصوف

كريم

لمين

محمود

342

من جهة أخرى واعتبارا لكون التوسيع الذي يشمل ثورتنا يتطلب أن تكون التنظيمات الإدارية والتنفيذية تامة وموسعة.

المجلس الوطني للثورة الجزائرية يقرر:

1- تعيين آيت احمد، بن بلة أبيضاط وأخيضر. أعضاء شرف في لجنة التنسيق والتنفيذ.

2- تمديد لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 09 أعضاء و 04 عضوا بالنسبة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية.

من جانب آخر أولازالة كل الالتباسات صوت المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالأغلبية على الأجراء التالي:

- اعتبارا لكون أحد الحالات المؤكدة من طرف اجتماع 20 أوت 1956 أوصلت تأويلا مبهما.

- اعتبارا لكون الثورة الجزائرية يجب أن تقاد في الشفافية لتثبيت وحدة الشعب في المعركة كشرط أساسي.

المجلس الوطني للثورة الجزائرية يعيد التأكيد:

1- كل أولئك الذين يشاركون في الكفاح التحريري مع أو دون بذلة رسمية متساوون.

341

الملحق رقم 06: القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني¹

CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION
ALGERIENNE

STATUTS DU FRONT DE LIBERATION NATIONALE

=====

PREAMBULE

Le Front de Libération Nationale est l'organisation nationale du peuple algérien dans la guerre d'indépendance.

En même temps qu'il mène ce combat libérateur, le F.L.N dirige une révolution son objectif fondamental est la liquidation du régime colonial, la restauration de l'Etat Algérien souverain et l'édification d'une République Démocratique et Sociale.

Dans cette lutte, le F.L.N est le guide de la Nation et le moteur de la Révolution.

Réalisateur de l'union des forces vives de la Nation, union éditée par l'adhésion consciente de tous les Algériens, le F.L.N, pour remplir son rôle historique et atteindre les objectifs de la Révolution, doit veiller à la consolidation de cette union.

En premier lieu, le F.L.N dirige la lutte armée grâce à l'Armée de Libération Nationale.

Celle-ci puise ses forces dans l'énergie du peuple, Moudjahidines et Moudjahidates mènent le combat qui vise à la destruction des forces de l'ennemi.

Les combattants de l'ALN, animés d'une foi révolutionnaire, sont les militants du F.L.N détaché à l'action armée.

Ainsi l'Algérien, avec ou sans uniforme, participe sur tous les plans au combat libérateur.

434

Le renforcement de l'union nationale et la cohésion entre le peuple les forces combattantes sont les gages les plus sûrs de la victoire.

Le F.L.N combat pour l'établissement en Algérie d'une société libre, fondée sur une démocratie politique et sociale. Il lutte pour assurer au peuple algérien l'exploitation, la gestion et la jouissance des richesses du pays.

L'Algérie fait partie du Maghreb Arabe. Elle appartient au Monde Arabe auquel l'unissent quatorze siècles d'histoire et de culture arabo-islamique ainsi qu'une lutte contre l'oppression coloniale et impérialiste.

La lutte du peuple algérien s'inscrit dans le vaste mouvement qui a permis aux peuples d'Afrique et d'Asie de se libérer.

Elle s'inscrit dans le processus historique de libération des peuples colonisés.

La victoire du peuple algérien contribuera au renforcement de l'idéal de paix et de liberté dans le monde.

Les forces d'organisation du F.L.N sont fonction des tâches que requiert la libération du pays et des conditions de lutte. Ceci étant, ces statuts ne sont qu'un cadre général dans lequel doivent s'inscrire les structures et les règlements particuliers ou locaux.

Le développement de la guerre révolutionnaire a donné naissance au C.N.R.A qui est l'organisation suprême de la Révolution algérienne.

Assumant la direction de la guerre de libération nationale, ce C.N.R.A est à la fois détenteur de la souveraineté du peuple algérien - donc à ce titre constituant

435

¹ عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية، المرجع سابق، ص 247-249

provisoire - et organisme politique dirigeant le Front de Libération Nationale.

Les présents statuts adoptés par le C.N.R.A sont applicables immédiatement.

Les structures de toute organisation politique devant être l'émanation des délibérations d'un Congrès National, ces statuts ne sauraient avoir qu'un caractère provisoire. En conséquence, leur application prendra fin lors du Congrès National qui se tiendra qui pour en connaître.

CHAPITRE 1^{er}

PRINCIPES GENERAUX

Article 1 - Le F.L.N est l'organisation du peuple algérien en guerre qui lutte pour libérer l'Algérie du régime colonial et instaurer un Etat Algérien Indépendant et souverain.

Article 2 - L'objectif du F.L.N est l'édification d'une République Algérienne, Libre Démocratique et Sociale, qui ne soit pas en contradiction avec les principes islamiques.

Article 3 - Pour réaliser l'indépendance du pays, le F.L.N met en oeuvre tous les moyens d'action, notamment la lutte armée.

L'A.L.N fait partie intégrante du F.L.N. Tout djoundi est militant du F.L.N. Tout militant du F.L.N est susceptible d'être djoundi.

Article 4 - Le F.L.N poursuivra après l'indépendance du pays sa mission historique de guide et d'organisateur de la Nation Algérienne, afin d'édifier la démocratie réelle, la prospérité économique et la justice sociale.

الملحق رقم 07: وثيقة المؤسسات المؤقتة للجمهورية الجزائرية¹

CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION
ALGERIENNE

INSTITUTION PROVISOIRE DE L'ETAT ALGERIEN

Le 1^{er} Novembre 1954, le Front de Libération Nationale a déclenché l'insurrection et appelé le peuple Algérien au combat libérateur.

Sous sa direction, le peuple a été mobilisé sur les plans militaire et politique.

Sous son impulsion, la Nation Algérienne s'est organisée dans la guerre d'indépendance.

Après de nombreux mois de lutte, les nécessités internes et les implications externes de la guerre ont amené le F.L.N à créer, lors du Congrès du 20 août 1956, des structures rappelant des institutions d'Etat : un législatif et un exécutif.

C'est ainsi que naquit le Conseil National de la Révolution Algérienne (C.N.R.A), dépositaire de la souveraineté du peuple, source de pouvoir, lequel désigna un Comité responsable devant lui et chargé de coordination et d'exécution (C.C.E).

Par la suite, l'évolution de la situation, tant sur le plan intérieur qu'extérieur, avait créé des conditions rendant nécessaire la restauration de l'Etat Algérien disparu depuis la conquête, lui redonnant ainsi une vie internationale. Le 19 septembre 1958, fut constituée le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne, responsable devant le C.N.R.A, organisme souverain de la Révolution Algérienne, détenteur du pouvoir institutionnel et législatif. Lors de cette proclamation, le Gouvernement Algérien a souscrit aux

446

principes et buts de la Charte des Nations Unies et aux conventions sur le droit de l'homme.

Il est évident que ces institutions étatiques ont un caractère provisoire. Elles dureront jusqu'à la libération du pays et l'élection et la mise en place d'une Assemblée constituante.

CHAPITRE 1^{er}
PRINCIPES FONDAMENTAUX

Article 1- L'Etat Algérien est une République.
La République Algérienne indépendante sera Démocratique et Sociale. Les institutions ne seront pas en contradiction avec les principes islamiques.

Article 2 - La séparation des pouvoirs législatif, exécutif et judiciaire, élément fondamental de toute démocratie, est de règle dans les institutions algériennes.

Article 3 - La République Algérienne assure à tous les citoyens, sans distinction confessionnelle ou ethnique, l'égalité devant la loi.

¹ زوزو، المرجع نفسه، ص 258-447

الملحق رقم 08: بيان المجلس الوطني الثالث للشورة 27/09 أوت 1961.¹

وثيقة رقم 13

بيان المجلس الوطني الثالث للشورة

(من 9 الى 27 أوت 1961)

LA DECLARATION DU TROISIEME C.N.R.A

Le Conseil National de la Révolution Algérienne s'est réuni à Tripoli du 9 au 27 août 1961.

" Le Conseil National de la Révolution Algérienne a salué la lutte héroïque du peuple algérien, les martyrs de la lutte nationale, l'Armée de Libération Nationale, ainsi que tous les patriotes combattants qu'ils soient dans les prisons, dans les centres de regroupement ou dans les camps de concentration impérialistes.

" Le Conseil National de la Révolution Algérienne a examiné les évolutions militaires, politiques et diplomatiques de la lutte libératrice, menée par le peuple algérien et a déterminé les perspectives de l'avenir et de la guerre de libération livrée par le peuple algérien combattant.

" Le Conseil National de la Révolution Algérienne a pris des décisions claires, déterminant l'orientation et les objectifs de la révolution algérienne.

" Sur le plan de la lutte, le Conseil National de la Révolution Algérienne a consacré ses travaux aux moyens de lutte de la révolution algérienne. Les décisions du Conseil National de la Révolution Algérienne ont notamment porté sur le renforcement de l'action de l'Armée de Libération Nationale, la mobilisation des masses algériennes, l'élévation

459

du niveau de leur lutte et leur encadrement sur le plan politique et social.

" Sur le plan extérieur, des décisions ont été prises pour étendre l'action de la révolution qui s'inscrit dans un politique non-engagement. Cette action tend à la mobilisation du maximum de soutien matériel, politique et diplomatique et à affaiblir la position internationale de l'impérialisme français.

" Le Conseil National de la Révolution Algérienne a précisé le contenu démocratique et social de la lutte du peuple algérien dont les aspirations sont exprimées par le Front de Libération Nationale, guide de la nation. Ces aspirations tendent à édifier une nation moderne, une économie au service du peuple et une renaissance culturelle et technique.

" Le Conseil National de la Révolution Algérienne a réaffirmé les positions de la révolution algérienne sur les plans maghrébin, arabe et afro-asiatique, positions qui rejoignent les mouvements de libération des peuples du joug du colonialisme français, de ses vestiges et des structures néo-colonialistes. La révolution algérienne inscrit également sa lutte dans les mouvements d'unification maghrébine, arabe et africaine.

" Le Conseil National de la Révolution Algérienne a souligné l'importance du soutien matériel, politique et diplomatique des pays socialistes, d'Afrique, d'Asie et d'Amérique Latine à la révolution algérienne.

" Le Conseil de la Révolution Algérienne a confirmé les positions de la révolution algérienne sur le problème d'une

460

¹ المرجع نفسه ، ص 459-461

solution négociée sur la base du droit du peuple algérien à l'indépendance et à l'autodétermination.

"Il réaffirme qu'une telle solution est possible dans le cadre des principes fondamentaux sauvegardant l'intégrité de tout le territoire algérien et la coopération, sur un pied d'égalité, basé sur le respect de la souveraineté du peuple algérien".

"Le Conseil National de la Révolution Algérienne a souligné sa satisfaction de l'appui apporté au peuple algérien par la plupart des pays africains. Il a discuté des moyens de renforcer la lutte du peuple algérien pour la défense de l'intégrité et de l'unité de son territoire, Sahara compris, et la mise en échec des convoitises extérieures.

"Le Conseil National de la Révolution Algérienne a examiné les problèmes d'organisation de la révolution algérienne, à la lumière de l'expérience faite depuis novembre 1954 et a décidé de renforcer l'organisation centrale et la coordination entre les différents corps qui dirigent la révolution algérienne.

"Le Conseil National de la Révolution Algérienne a procédé à la formation du nouveau gouvernement provisoire de la république algérienne et l'a chargé de mettre en application ses décisions.

Tel est, frères, le communiqué publié par le Conseil National de la Révolution Algérienne, à l'issue de sa récente réunion à Tripoli.

**Vive le peuple algérien en lutte
Vive la République Algérienne**

الملحق رقم 09: محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة الذي تبني "نقطة دراسة مشروع الثورة الديمقراطية الشعبية"¹.

محضر اجتماع

المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA

في 07 جوان 1962

سنة ألف وتسعمائة واثنين وستين وفي السابع جوان :

-أعضاء المجلس الوطني للثورة.

-أعضاء الولايات والمجالس الممضون أسفله الحاضرون بطرابلس بمناسبة اجتماع المجلس الوطني للثورة دورة 27 ماي 1962. حيث تطلب من الحكومة استدعاء المجلس الوطني للثورة ليوم 25 ماي 1962.

حيث أنه عند افتتاح الأشغال صادق المجلس بالإجماع على جدول الأعمال المتضمن النقطتين:

1- نقطة دراسة وتبني مشروع الثورة الديمقراطية الشعبية.

2- نقطة تعيين قيادة سياسية كما كانت مقررة في البرنامج المذكور أعلاه.

بما أن النقطة الأولى درست من طرف اللجنة وفي دورة موسعة تم تبنيها بالإجماع. أما بالنسبة للنقطة الثانية تعيين القيادة السياسية تقرر تعيين لجنة، ورغم الجهود المبذولة طوال عدة أيام لم تتوصل إلى إقناع كل الإخوان الحاضرين لتكوين مجموعة لتعمل بصفة جماعية.

وقد استعرض أسماء الاخوة الذين يناسبون تحمل مسؤوليات في مناصب القيادة، وقبل البت في موضوع أعضاء القيادة غادر رئيس المجلس السيد بن خده بن يوسف طرابلس في ليلة 6، 7 جوان 1962 دون إعلام مكتب م.و.ث.ج (CNRA) صحبة رفاقه أعضاء الحكومة، واضعا بذلك المجلس الوطني أمام استحالة إنهاء مهمته في ظروف عادية وقانونية.

¹ عمار ملاح، المصدر السابق، ص 229-231.

فحرر بالتالي هذا الخضر للإثبات في ستة نسخ مرقمة من 01 إلى 06 وقد أمضوا شخصيا أو بوكالة :

مجلس الولاية الثانية:	مجلس الولاية الأولى:
1- الرائد العربي برجم	1- الطاهر الزبيري
2- بلوصيف رابح	2- محمد الصالح يحياوي
	3- عمار ملاح
	4- أمراود مصطفى
	5- محفوظ إسماعيل
مجلس الولاية الرابعة:	مجلس الولاية الثالثة:
1- أحمد بن الشريف	1- السعيد يازوران
2- لخضر بورقعة	باسمه وباسم
3- يوسف بن خروف	2- العقيد أكلبي محمد أو الحاج
4- بوسماحة محمد	3- الرواد: صديقي الطيب وفاضل أحمد
5- خطيب حسان	المعروف حميمي
	4- حسن محيوز
	5- محمد واعلي
مجلس الولاية السادسة:	مجلس الولاية الخامسة:
1- محمد شعباني	1- بوحجر حدو عثمان
2- محمد أروينه	2- قاضي بوبكر
3- عمر صخري	3- عبد الوهاب ملايي إبراهيم
4- الشريف خير الدين	4- بوجنان عباس

5- سليمان سليمان
أعضاء المجلس الوطني للثورة:

1- أحمد بن بلة	5- ناصر
2- فرحات عباس	قيادة الأركان:
3- خيضر محمد	1- علي منجلي
4- فرنسيس أحمد	2- قائد أحمد
5- بومنجل أحمد	3- هواري بومدين
6- بن عله الحاج	
7- بيطاط رابح توكيل خيضر محمد	
8- محمدي السعيد	

الملحق رقم 10: الأهداف الثلاثة لجهة التحرير الوطني من أجل تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية لثورة الديمقراطية الشعبية¹

لتحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية لثورة الديمقراطية الشعبية

يجب صياغة عملنا والقيام به على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي
وفي المستوى الدولي حتى يتسنى لنا تحرير الجزائر من مخلفات الاستعمار وبغايا
الإنقطاع وحتى نضع هياكل المجتمع الجديد الذي يجب تشييده على أسس شعبية
ومعادية للإمبريالية . ونعني باختيار خطوط العمل هذه :

- بناء اقتصاد وطني
- انتهاج سياسة اجتماعية تستفيد منها الجماهير لرفع مستوى معيشة العمال
والقضاء على الأمية وتحسين السكن والوضع الصحي وتحرير المرأة .
- انتهاج سياسة دولية أساسها الاستقلال الوطني ومحاربة الامبريالية.

¹ وزارة المجاهدين المصدر السابق، ص 67.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات	
شكر وتقدير	
اهداء	
المختصرات	
أ-ي	المقدمة
الفصل الأول: مشروع الدولة والمجتمع في أدبيات الحركة الوطنية بين استحكامات الواقع وجدليات التنظير	
3	أولاً: السياق المفاهيمي العام للدولة والمجتمع: مدخل لفهم متغيرات حالة الجزائر.
3	1- مفهوم المجتمع والمجتمع الجزائري.
3	1-1: مفهوم المجتمع.
4	2-1: المجتمع الجزائري امتدادا وتاريخا.
6	2- مفهوم الدولة والدولة الوطنية في الجزائر.
6	2-1: نحو محاولة تحديد مفهوم تقاربي للدولة.

8	2 2: السياق التاريخي لتشكّل مفهوم الدولة لدى المجتمع الجزائري
13	32: مفهوم الدولة الوطنية في فكر الأمير عبد القادر الجزائري
16	3-العلاقة بين الدولة والمجتمع هل هي علاقة اتصال أم انفصال؟
19	ثانيا: الدولة والمجتمع في أيديولوجية الحركة الوطنية الجزائرية: تأطيرا وتنظيرا.
19	1-الدولة والمجتمع في أيديولوجية التيار الإستقلالي.
20	1-1: أيديولوجية نجم شمال إفريقيا ENA
22	1-2: أيديولوجية حزب الشعب الجزائري ppa
24	1-3: أيديولوجية حركة الإنتصار من أجل الحرية الديمقراطية mtld
27	2: الدولة والمجتمع في أيديولوجية التيار الإصلاحى (oulama).
30	3: الدولة والمجتمع في أيديولوجية التيار الإندماجى (البيانىون والإتحاديون).
32	3-1: البيانىون (بيان فيفري 1943) ونموذج الدولة المأمول.
34	3-2: الإتحاديون (بيان usma): لا خروج عن نص "النظام الفيدرالى".

35	4: الدولة والمجتمع في أيديولوجية الحزب الشيوعي الجزائري pca.
40	الفصل الثاني: منهج الثورة التحريرية الجزائرية في التنظير لمشروع الدولة والمتجمع من خلال بيان نوفمبر 1954
41	أولاً: الثورة التحريرية الجزائرية وسياسة التحوّل إلى أسلوب العنف لتحقيق ما لم يحقّقه اللاعنّف.
41	1. السّياق التاريخي العام لاندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 م
46	2. اندلاع الثورة التحريرية والنضال من أجل المشروع الوطني.
50	1/2 – النضال من أجل شرعية البقاء ومحاربة اللاّشرعية الاستعمارية.
51	2/2 – النضال من أجل إنسانية الجزائري وتحريره من لا إنسانية المحتل.
55	ثانياً: ميلاد التّوأم الثوري: جبهة التحرير الوطني والبيان النوفمبري (الثورة بالدليل والعمل بالإتحاد)
55	1. أيديولوجية جبهة التحرير الوطني: خلفيات التكوّن، المؤثّرات والأثر.
58	2. بيان أول نوفمبر 1954: طموح من أجل "سيادة دولة" ومشروع مجتمع.

58	1-2- الدولة الوطنية في تصور بيان نوفمبر 1954.
61	أ. الدولة الوطنية ذات الجنسية الجزائرية.
62	ب. الدولة الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.
66	ج. دولة تحترم الحريات الأساسية دون تمييز.
68	د. دولة ذات سيادة ووحدة لا تتجزأ.
69	2-2- مشروع المجتمع في تصور بيان نوفمبر 1954.
70	أ. مجتمع متكافئ واحد، ولا وجود للطبقية فيه.
71	ب. مجتمع قائم على أساس الاحترام الديني.
72	ج. مجتمع متضامن ومتفاعل مع الجريات الخارجية.
75	خاتمة الفصل
77	الفصل الثالث: مفهوم الدولة والمجتمع في ميثاق الصومام.
78	مقدمة الفصل:

79	أولاً: ظروف الانعقاد وأصداء الحدث.
79	1: قراءة في مرحليات ما قبل انعقاد المؤتمر.
85	2: الانعقاد، القرارات والأصداء.
85	أ-الانعقاد
88	ب-محضر الاجتماع المتضمن لقرارات المؤتمر وما تمخض عنه.
97	ثانياً: مستقبل الدولة والمجتمع في تصورات ميثاق الصومام
97	1: طبيعة الدولة المستقبلية المقترحة في ميثاق الصومام
97	أ: مبادئ الدولة الوطنية وتوجهاتها حسب الميثاق
101	ب: مشروع دولة الصومام وقضية المبادئ الإسلامية
110	2: مستقبل المجتمع الجزائري في تصورات ميثاق الصومام
122	3: قراءة تقييمية لمشروع الدولة والمجتمع على ضوء ما أفرزه المؤتمر
131	خاتمة الفصل:

132	الفصل الرابع: تطوّر مفهوم الدولة والمجتمع في برامج جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام ودور مؤسّسات الثورة في تفعيله (1957.1961م).
133	أولاً: الدولة والمجتمع في برنامج دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة 1957م ومحاولة تطبيق تصوّرات الثورة
133	1: من الصومام إلى القاهرة: مسيرة توبة؟ أم تقويم اعوجاج؟
135	أ. دورة القاهرة 1957: مجرياتها وأهم قراراتها
139	ب. القرارات المتعلقة بطبيعة النظام المستقبلي للدولة والمجتمع
142	2. تطبيق نتائج الثورة بتأسيس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية
142	أ. انبثاق GPERA من كواليس CCE وتبلور الفكرة
144	ب. 19 سبتمبر 1958: ميلاد دولة الثورة للجمهورية الجزائرية وتنوّر الفكرة
146	ج. آفاق الدولة والمجتمع في بيان GPERA الأول
153	ثانياً: الدولة والمجتمع في برنامج دورة المجلس الوطني الأولى بطرابلس 1959. 1960
153	1. ما قبل وأثناء انعقاد الدورة

153	أ. اجتماع العقءاء العشر وتسريح أرضية المؤتمرين بطرابلس
156	ب. تقءسم الدورة وضبط نسقيآآها الفكرية
157	ج/ برنامج الدورة وإفرازاته بشأن مشروع الدولة والمجتمع
157	2. مستقبل الدولة والمجتمع في "وثيقة المؤسّسات المؤقتة للدولة" و"القانون الأساسي لجهة التحرير"
166	ثالثا: الدولة والمجتمع في برنامج دورة طرابلس الثانية 27/09 أوت 1961: التطوّرات والأبعاد
166	1. ملابسات وحيثيات انعقاد دورة المجلس الوطني للثورة بطرابلس
168	2 مستقبل الدولة ونموذج المجتمع من خلال برنامج الدورة وما كرّسه من أبعاد حدآثية واقتصادية وثقافية
176	الفصل الخامس: مفهوم الدولة والمجتمع في ميثاق طرابلس 1962م
178	أولا: مستقبل الدولة والمجتمع بين منظورات نص اتفاقيات ايفيان وبرنامج المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس: المنعرجات والخفيا
178	أ: اتفاقيات ايفيان: الحدث والتصوّر

183	ب: مؤتمر طرابلس ماي . جوان 1962 ومهمّة تفصيل برنامج الجزائر المستقلّة
188	ثانيا: الدولة والمجتمع في تصوّرات مشروع الحمامات . ميثاق طرابلس ماي . جوان 1962م
188	1: مستقبل الدولة الوطنية في آفاق الثورة الديمقراطية الشعبية
196	2: تصوّرات ميثاق طرابلس 1962 لمشروع المجتمع الجزائري
205	ثالثا: استعادة السيادة الوطنية على الدولة والمجتمع بين نجاح المشروع الثوري وإخفاق القرار القيادي
205	1: أزمة صيف 1962 وتدايعيات المرحلة الخانقة على الدولة والمجتمع الجديدين
205	أ: من التصويت على الاستفتاء إلى التوقيع على الاستقلال
208	ب: السّلطة والقيادة: فكرة واحدة وغايات متعدّدة
212	ج: تأسيس المكتب السياسي ومحاولة تكييف تفاعلات الأزمة مع وضع الجزائر المستقلّة
216	2: تجسيد المشروع الثوري بتأسيس أول مجتمع ودولة مستقلّين بعد الاحتلال واقعا وممارسة

216	أ: تعيين أول حكومة للجزائر المستقلة وتحديد آفاق الدولة والمجتمع في مُستهلّ وثائقها
222	ب: قيام الجمهورية الجزائرية المستقلة برئاسة أحمد بن بلة بين تحديات المرحلة ورهانات المستقبل
230	ج: تقييم، تطّوع ومساءلة
238	خاتمة الفصل
240	الخاتمة
246	قائمة المصادر والمراجع
263	قائمة الملاحق
294	فهرس الموضوعات
	ملخص الدراسة

عنوان الأطروحة: الدولة والمجتمع في أدبيات الثورة الجزائرية 1954. 1962

الملخص:

كان لزاماً على ثورة التحرير الجزائرية أن تُولي عنايةً فائقةً للجانب النظري المتعلّق بقراءة واستشراف المستقبل من أجل تعزيز رصيدها العقائدي وتطوير نفسها من جميع النواحي العسكرية والفكرية والروحية؛ لهذا حرصت جبهة التحرير الوطني على التنظير والتخطيط لمشروع الدولة والمجتمع وجعله رهاناً كبيراً في قلب اهتمامات المنظرين الثوريين الذين عبّروا عن توجُّهاتهم الأيديولوجية بشأن المسألة، وكشفوا عن امتداداتها بواسطة ما كتبه من أدبيات مختلفة تمثّلت أساساً في سلسلة النصوص والمواثيق والمحزّرات الإعلامية والمراسلات وما إلى ذلك.

Titre de la thèse: État et société dans la littérature de la révolution algérienne 1954-1962

Abstrait:

La révolution de libération algérienne a dû porter une attention particulière à l'aspect théorique lié à la lecture et à l'anticipation de l'avenir afin de renforcer son équilibre idéologique et de se développer dans tous les aspects militaires, intellectuels et spirituels. C'est pourquoi le Front de Libération Nationale a tenu à théoriser et à planifier le projet État et société et à en faire un grand pari au cœur des intérêts des théoriciens révolutionnaires qui ont exprimé leurs orientations idéologiques sur la question, et ont révélé ses extensions à travers ce qu'ils ont écrit à partir de la littérature variée, principalement représentée dans les séries de textes, chartes, éditions médiatiques, correspondance, etc.

Thesis title: State and society in the literature of the Algerian revolution 1954-1962

Abstract:

The Algerian liberation revolution had to pay close attention to the theoretical aspect related to reading and anticipating the future in order to enhance its ideological balance and develop itself in all military, intellectual and spiritual aspects. That is why the National Liberation Front was keen to theorize and plan the state and society project and make it a big gamble at the heart of the interests of revolutionary theorists who expressed their ideological orientations on the issue, and revealed its extensions through what they wrote from various literature, mainly represented in the series of texts, charters, media edits, correspondence, etc.